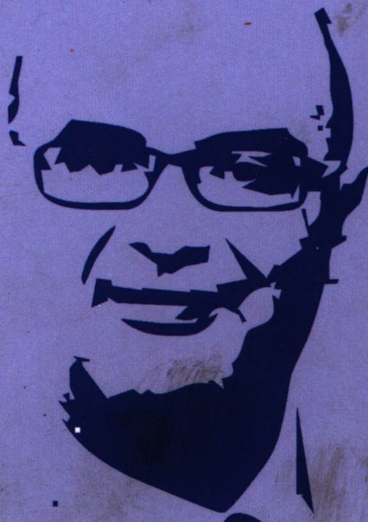
حكيم بن حمودة

يوميات وزير في المرحلة الانتقالية



دار محمد علي الحامي

حكيم بن حمودة
يوميات وزير في المرحلة الانتقالية

محسن يوسف الموسى

يوميات وزير
في المرحلة الانتقالية

حكيم بن حمودة

يوميات وزير في المرحلة الانتقالية

ترجمة

عبد العزيز الجربي

رضا بسباس

رضا بن سعيد



العنوان : يوميات وزير في المرحلة الانتقالية

المؤلف : حكيم بن حمودة

ترجمة : عبد العزيز الجربي- رضا بسباس - رضا بن سعيد

الطبعة الأولى : 2016

الناشر · دار محمد علي للنشر ©

نهج محمد الشعبوني - عمارة زرقاء اليمامة

3027 صفاقس - الجمهورية التونسية

هاتف 74407440/ 216+ / فاكس 74407441/ 216+

البريد الالكتروني edıtıon medalı@tunet tn

الموقع www edıtıon-medalı com

رقم الناشر 572-928/ 16

الترقيم الدولي 5-472 -33-9973-978

المطبعة المعاربية للطباعة - الشرقية تونس

كلمات مفاتيح

الرباعي الراعي للحوار - حكومة التكنوقراط - المرحلة الانتقالية بتونس -

حكيم بن حمودة - مهدي جمعة - المالية - الاقتصاد

حسن يوسف اللموشي

الفهـــرس العـــــام

تمهيد:
لماذا قَبلتُ أن أصبح وزيرًا؟

غداة تعيين مهدي جمعة رئيسًا للحكومة في 14 ديسمبر 2013 من قبل الحوار الوطني اقترح عليّ عدد من الأصدقاء الاتصال به لأعرض عليه خدماتي وألتحق بفريقه، ولم تكن تعوزهم الحجج فرئيس الحكومة الجديد شخصية مستقلّة التزم بتكوين حكومة كفاءات، وكانت شروطه مطابقة لملامحي باعتبار أن لي تجربة طويلة في المؤسّسات الدولية لقطاع الاقتصاد وألتزم بالبقاء على نفس المسافة من جميع القوى السياسية.

كان صمتي ووعدي عن غير اقتناع بالاتصال برئيس الحكومة الجديد سببين في إثارة سخط أصدقائي الذين بلغ بهم الأمر أن تطوّع بعضهم لتنظيم لقاء معه. كما أن بعضهم الآخر لم يفهم سبب ابتعادي وقلّة تحمّسي لخدمة البلد الذي يواجه أزمة وكانوا يجدون تصرفي مثيرًا للاستغراب. وأصبحت الدعوات أكثر إلحاحاً لأقترح التحاقي بالفريق الذي سيتحمّل قيادة المرحلة الأخيرة من المسار الانتقالي في تونس.

وطبعا لم أقم بأي مسعى وبقيت على غموضي في مواجهة الدعوات المتلاحقة من أصدقائي لملاقاة مهدي جمعة. فالتمشي كان يبدو لي صعباً وفكرة ضرب موعد مع شخص لا أعرفه لأطلب منه أن أكون ضمن فريقه لاحت لي غير معقولة

فأنا لا فقط لم اتصل بذاك الذي سيصير السيد رئيس الحكومة ولكن، ويا لخيبة أصدقائي، احتجبت في صمت لألتحق بعائلتي التي سبق أن سافرت في عطلة إلى إحدى المدن الفرنسية. ولئن سافرت عائلتي منذ بداية عطلة آخر السنة فقد فضّلت أن أقضي بضعة أيام مع والدتي خاطبني طبيبها المباشر قبل بضعة أسابيع حول حالتها الصحية الحرجة. وكانت تلك الأيام التي قضيتها إلى جانبها موسومة بالعواطف والحزن، فهل كانت تستشعر أن ساعة الفراق قد أزفت؟ فقد روت لي قصصًا قديمة من زمن طفولتي، ولعلها قصص كانت تخشى أن أنساها فتضيع في ثنايا ذاكرتنا التي ينتابها الإعياء مع مرور الزمن. وكانت في نهاية كل حصة تقوم بالصلاة والدعاء للعلي القدير بان يحفظني ومازالت هذه الصلوات ترنّ في مسمعي.

لقد كانت أمي تبدو لي في صحة جيدة ومزاجها منشرح في أواخر سنة 2013 مما شجعني على الالتحاق بأفراد عائلتي، فقد وعدتهم منذ سنوات بالسفر معًا ولكنني لم أقدر على الإيفاء بهذا الوعد، إذ أنّ المهام التي لا نهاية لها في المؤسّسات الدولية لم تترك لي من رغبة سوى البقاء في البيت للراحة وخاصة للقراءة والكتابة واستعادة نسق الحياة مع أصدقائي.

التحقت بعائلتي في تلك المدينة التي عرفتها عندما كنت طالبًا ثمّ مدرّساً، ووضعت بسرعة برنامج عملي في الأيام القليلة القادمة، فالأصبوحات مخصصة للكتابة وعليّ أوّلا أن أراجع درسي «اقتصاد التنمية» (Development Economics) الذي أقدّمه باللغة الإنقليزية في إطار ماجستير العولمة (Master de Globalisation) بهذه الجامعة الفرنسية الكبيرة. فالطلبة يرغبون فعلاً في انفتاح أكبر على العالم

الإنقلوسكسوني. وقد أصبح وجود دروس باللغة الإنقليزية عنصر منافسة بين برامج الجامعات الفرنسية. وكان من المفروض أن يبدأ درسي، الذي يمتدّ على ثلاثين ساعة، في بداية شهر جانفي عند العودة المدرسية. ثم يكون لزامًا عليّ إثر ذلك الالتحاق بمهامّي مستشارًا خاصّاً لرئيس البنك الإفريقي للتنمية

ولكنّ فتراتي الصباحية لم تكن تقتصر على إعداد الدرس بل كانت تشتمل كذلك على استكمال اللمسات الأخيرة لكتاب هام عنوانه «إعادة بريق اقتصاد التنمية» (réenchanter l'économie du développement)، وقد صدر بعد ذلك عن طريق ناشر تونسي. وكنت أتمنى بعد ما يقارب الثلاثين سنة من الأعمال والتفكير في اقتصادات البلدان النامية أن أقطع مع البراديغمات المتداولة وبناء مقاربة جديدة لفهم مشاكل عصرنا. وهذا التفكير كان على قدر من الأهمية خاصة وأنّ حدوث «الربيع العربي» قد زعزع الأطروحات التي تدافع عنها التيارات المهيمنة والتي أعادت استعمالها بعض المؤسّسات التي تجعل من الدفاع عن توازنات الاقتصاد الشامل منطلق الاقتصاد ومنتهاه. وكان كتابي قراءة نقدية في هذه الأطروحة تسعى إلى بناء اقتصاد تنمية جديد يأخذ بعين الاعتبار تداخل السياسي والاقتصادي والاجتماعي

وكنت بعد الغداء أخصص وقتي لقراءة الصحف ومجموعة من المقالات والروايات التي سبق لي أن شرعت فيها ولكنني لم أجد الوقت الكافي لإتمامها. وفي نهاية اليوم كنت اتحدّى البرد لأقوم بالمشي طويلاً أختمه بجولة في مكتبات المدينة لاكتشف آخر الإصدارات. أما الأماسي فأقضيها في قاعات السينما أو في تناول العشاء مع رفاقي القدامى في الجامعة والذين أصبحوا مسؤولين كبارا في هذه المؤسّسة.

فبين الكتابة والقراءة والتجوال كانت تمضي أيام عطلتي في نهاية السنة. وكان ضجيج الثورة التونسية والجدل الذي يهزّ الساحة السياسة التونسية يبدوان لي بعيدين. وطبيعي أني كنت أتابع ما يقال في شبكات التواصل الاجتماعي أو في الصحف الإلكترونية بأذن سارحة وبشيء كبير من البعد. وكان بعيداً عن ذهني أنني سأصبح في قلب الحوار السياسي

مكالمة مهدي جمعة

يوم 30 ديسمبر 2013 تلقيت مكالمة، من تونس، من سيدة ستصبح معروفة عندي ونسميها جميعاً للاّ مفيدة وكانت مساعدة لمهدي جمعة في وزارة الصناعة وتبعته إلى القصبة، ووضحّت لي أن سي مهدي يرغب في ملاقاتي، فأوضحت لها أني في الخارج وأستطيع أن ألتقي به عند عودتي إلى تونس في حدود 10 جانفي. فأعلمتني أن اللقاء مستعجل وأن موعدا على الهاتف سيكون في نهاية الصبيحة.

وبعد ما يقل عن الساعتين كنت على الهاتف مع المهدي جمعة الذي كان مصحوبا بغازي جمعة وسي الشاذلي العياري محافظ البنك المركزي. وكان مبرّر حضور سي الشاذلي حسب مهدي جمعة أنه من الأشخاص القلائل في تونس الذين لا أستطيع أن أرفض لهم طلبا. وكان موضوع المحادثة عن الوضع السياسي في تونس وأهمية المرحلة الأخيرة من الانتقال الديمقراطي في بلدنا. كما تحدّثنا عن التحديات السياسية خاصة منها تنظيم الانتخابات وكذلك عن المسائل الأمنية والمخاطر التي بدأت تونس تعرفها مع ظهور الخطر الإرهابي.

وتناول جزء من محادثتنا المسائل الاقتصادية والمنزلق الذي عرفته بلادنا في توازناتها الاقتصادية الكبرى، فالنموّ ضعيف وقانون المالية الذي صادق عليه المجلس الوطني التّأسيسي في نهاية 2013 أثار احتجاجات كبيرة أدّت بالحكومة إلى تعليق تنفيذ عدد من الإجراءات. وإضافة إلى ذلك ولّدت الاغتيالات السياسية والأزمة السياسية في صائفة 2013 فِقْدانا كبيراً للثقة ترجم عنه هروب كثير من المستثمرين التونسيين والأجانب من المجازفة فاهترأت نسبة التنمية في الثلاثيين الأخيرين من سنة 2013 وظلّت البطالة في نسب مرتفعة وما فتئ التضخّم في تزايد. لكنّ الأهمّ من ذلك هو موقف المجتمع الدولي الذي، وإن لم يُلْغ تعاونه مع تونس، أخذ يتراجع في انتظار تحسّن الأوضاع.

كانت الأجواء كئيبة، ورغم أن البلاد لم تصل إلى مستوى الأزمة السياسية التي تشهدها بلدان «الربيع العربي الأخرى» فإن الشكّ في قدرة تونس على النجاح في انتقالها الديمقراطي أخذ يتعاظم. وبلغ الأمر ببعض المعلّقين أن أعلنوا عن «شتاء عربي» مستعيدين حجج المستشرقين حول خصوصية فضائنا الجغرافي وغير مترددين في اعتبار الاستبداد خاصية متأصّلة في العرب. فبات نجاح تجربة الانتقال التونسية جوهريا لتونس ولكامل المنطقة لأنه يسمح بالخروج من هذه الوضعية الوسيطة ويقلّص منسوب الشكّ الذي كان يدفع الفاعلين الاقتصاديين إلى تأجيل قراراتهم. أمّا من منطلق استراتيجي فإن نجاح هذه المرحلة الانتقالية يسمح بتأكيد جدوى «الربيع العربي» وسقوط الأنظمة الاستبدادية وتطلّع الشعوب العربية، مثل غيرها من الشعوب، إلى الحرية والديمقراطية وإدراج آمالها في إطار الكونية والحداثة وحقوق الإنسان.

لقد سمحت لي المحادثة بالوقوف على قيمة الرجل وتلقائيته. وعندما شارفت المكالمة على الانتهاء وكنت أستعدّ لتوديعه اختار عندئذ أن يطلب منّي الالتحاق بالفريق الذي كان شرع في تكوينه، وقد تفاجأت بالطلب لأنني لم أكن أتوقّعه، فأوضح لي آنذاك أنني كنت من الأشخاص الأوائل الذين اتصل بهم وأنني حرّ في اختيار المنصب الذي أريد، فالأهم بالنسبة إليه هو التحاقي بالفريق الذي هو بصدد تكوينه والذي سيكون له مستوى عال وكفاءات كبيرة لمساعدته على تسيير سنة الانتقال هذه.

وبعد لحظة تردّد طويلة بفعل المفاجأة أجبته بأنني أرغب في أن أكون وزيراً للرياضة، وتفاجأ بدوره فأوضحت له أن لي سببين على الأقل لتبرير هذا الاختيار أولهما معرفتي بالمسائل الرياضية وخاصة كرة القدم إذ يعتبرني بعض أصدقائي ذا معرفة دقيقة بعالم كرة القدم وطنياً ودولياً، والسبب الثاني ذو طبيعة عملية يتعلّق بأنني كنت منذ شبابي أرتاد ملاعب كرة القدم وكرة اليد وأحلم باليوم الذي أتخلّص فيه من لزوم الوقوف في الصفّ وأصبح قادرًا على الجلوس في أفضل الأماكن لحضور مقابلة رياضية. فأنا باختصار قادر، من موقعي وزيراً للرياضة، توظيف كفاءتي وتحقيق حلم طفولتي. وبعد مرور المفاجأة وعدني مهدي جمعة بأن أحلام طفولتي ستتحقّق ولكن دون أن أكون وزيراً للرياضة، وقد أوفى بوعده طيلة قيامي بالمهام في الوزارة

وتواصلت المكالمة بيننا حول الوزارات التي يمكن أن أسيّرها ضمن الفريق الجديد، فاقترح عليّ الشؤون الخارجية أو وزارة كبيرة تجمع الاقتصاد والمالية. وكان مبرّر اقتراح الشؤون الخارجية أنه يريد أن يعطي حجمًا أكبر للدبلوماسية الاقتصادية وان الفريق يمكن أن يستفيد من

شبكة علاقاتي وصداقاتي التي أقمتها عبر العالم والتي يمكنني توظيفها لإخراج تونس مما أسمّيه «الريبة العطوف» التي عرفناها في أواخر سنة 2013. أما الوزارة الكبيرة للاقتصاد فمبرّرها هو تجربتي المهنية طيلة أكثر من ثلاثين سنة في تحليل السياسات الاقتصادية واختيارات التوجهات في البلدان النامية. واتفقنا على أن أكون في وزارة الاقتصاد والمالية في صورة قبلت الالتحاق بفريقه، وطلبت مهلة للتفكير قبل تقديم الجواب وحدّدنا موعدا جديداً للتحادث بالهاتف.

« إما الشؤون الخارجية أو الاقتصاد والمالية، ولكم الاختيار» بهذه الكلمات خاطبت عائلتي المجتمعة حول الغداء والتي كانت تلحّ في دعوتي للانضمام إليهم، ثمّ فسّرت لهم أنني كنت في مكالمة هاتفية مع مهدي جمعة الذي طلب منّي أن أكون في فريقه.

لماذا قبلتُ أن أكون وزيرًا ؟

لم يكن النقاش داخل العائلة لا بالبسيط ولا باليسير، ولنتذكّر سياق آخر سنة 2013، فقد كان القلق في أوجه، وأدّت الاغتيالات السياسية، والتهديدات الموجهة إلى عدد متزايد من المسؤولين الذين باتوا في حماية الأمن، وظهور مجموعات إرهابية تقوم بعمليات تصدم الناس، إلى إشاعة مناخ مهموم في المدينة. وفي ذات الوقت كانت تنتشر كثير من الشائعات حول مصالح الأمن والشكوك حتّى في وجود «أمن مواز» ممّا جعل الجوّ ينذر بالخطر. فهل أكون أحد أهداف هؤلاء الإرهابيين إن أنا قررت الانضمام إلى الحكومة الجديدة؟ فالحجج الأمنية لها وزنها وهي لا تشجّع على مثل هذه المجازفة.

عامل آخر لم يكن يشجّع على قبول الدعوة بالانضمام إلى الحكومة وكان ذا طبيعة سياسية، فالأزمة السياسية في صيف 2013 تركت آثارها وزالت الثقة بين مختلف الفاعلين السياسيين، وأصبحت الشتائم تنطلق في كل الاتجاهات وأوشكت البلاد على الانقسام إلى «شقّ المعارضة» وشق الترويكا الحاكمة. فكانت فكرة تكوين حكومة تكنوقراط على نفس المسافة من كل القوى السياسية ومدعومة من الرباعي الراعي للحوار الوطني ومجموع الأحزاب المشاركة في الحوار الوطني فكرة جيدة بلا شكّ لإخراج البلاد من الأزمة السياسية وإتمام مرحلة الانتقال. لكن ما في مقدور حكومة أن تفعل في سياق أزمة ثقة على درجة من الحدة مثل تلك التي عرفناها في 2013؟ فهل تقدر هذه الحكومة حقّا أن تغيّر المعطيات وتبعث الأمل في نجاح التحوّل الديمقراطي في مناخ متّصف بانعدام الثقة كلّيّا بين الفاعلين السياسيين؟ وأخيراً ماذا تستطيع حكومة «مستقلّين» أن تفعل إن فقدت أثناء عملها الدعم المعلن من مجموع القوى السياسية؟

كما كانت المخاوف ذات طبيعة اقتصادية، فأنا أعلم أن الوضع صعب جدا بحكم أني تابعته من جهة مهامّي في البنك الإفريقي للتنمية، كما أعلم أن المالية العمومية لم تكن على أحسن حال. وكنت، إضافة إلى ذلك، مقتنعا أنّ مدة سنة، وهي كل عمر هذه الحكومة، لن تكون كافية لإصلاح حال البلاد وتغيير الاتجاه. وقد تعلّمت طوال تجربتي المهنية أن الإجراءات والسياسات الاقتصادية تحتاج إلى الاستمرارية لتعطي ثمارها. وكنت في موقع يسمح لي بأن أعلم أننا –كفريق حكومي – لن نتمكّن من جني آثار سياستنا الاقتصادية، فهذا الأمر على درجة من الصعوبة خاصة وأنّنا في سنة انتقال سياسي ستُتوّج بانتخابات تشريعية

ورئاسية. وقد بيّنَتْ كثيرٌ من الأعمال والدراسات الأكاديمية أن سنوات الانتخابات ليست مؤاتية لكي يجازف الفاعلون الاقتصاديون وأنّه من الواجب، بالتالي، توقّع موقف انتظار خاصة من جانب المستثمرين الخواصّ والدوليين وكان السؤال المطروح هو أن أعرف لماذا أخاطر بقبول منصب وزير وأنا على بيّنة مسبقة من أن النتائج لن تكون معتبرة.

هكذا إذن، لم تكن الحجج السياسية والأمنية والاقتصادية تخدم في اتجاه تقديم جواب إيجابي لدعوة مهدي جمعة بالانضمام إلى فريق «الطلائع» – حسب تعبيره – لوضع حدّ لانزلاق البلاد في اتجاه الهاوية، علاوة على أنه لا يجب أن ننسى أنني كنت أنعم برفاه مادي باعتباري موظفا دوليا ساميا.

ورغم ذلك قرّرت أن أردّ بالإيجاب على العرض، بعد استشارة واسعة مع عائلتي وأصدقائي طيلة بضعة أيام، وأن ألتحق بهذا الفريق المصغّر الذي يهدف إلى قيادة البلاد في هذه المرحلة الانتقالية الأخيرة. وقد أسهم عاملان في اتخاذ القرار، كان الأول ذا طبيعة شخصية وجدانية، إن صحّ لي أن أقول، فرغم تجوالي في العالم وسفراتي إلى الخارج منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود أو لعلّه بسبب ذلك، كنت أعتبر نفسي دائماً تونسيا في الصميم حتى اليوم لا أتحوّز إلا على جنسية واحدة وليس في ما أقول نقد لكل التونسيين الذين اختاروا الحصول على جنسية ثانية لأسباب متعدّدة.

كنت أعلم ما قدّمه لي بلدي: تعليم جيّد لشخص منحدر من عائلة متوسطة وقد تعوزه الإمكانيات للتقدّم في الدراسة في ظل غياب منظومة تربية عمومية. وأنا مدين لبلدي كذلك بتمكيني من الثقافة عن طريق

السينما والمسرح والمكتبات العمومية التي التهمتُ فيها أكبر روايات الأدب العالمي طيلة أمسيات عديدة. والوصول إلى هذه الثقافة كان يمثّل لنا انفتاحا، لا سابق له، على العالم وعلى الآخر. كما كانت تونس، طيلة سنوات الدراسة الجامعية أو المعارضة الفكرية، تفتح لي نافذة عملاقة على العالم السياسي وعلى الحداثة، ورغم الاستبداد السائد كنا نعلم أن هناك نظاما آخر ممكنا وأنّ قيم الديمقراطية والحداثة ستنتصر في النهاية وستوفّر للتونسيين مشروعا مجتمعياً جديداً.

لقد جعلتْ منّا تونس بفضل التعليم العمومي والثقافة والمعارضة السياسية ما نحن عليه اليوم، أي فخورين بانتمائنا وبهويّتنا ومنفتحين على العالم وعلى الآخر. وقد صنعت هذه «العلامة» سمعة التونسيين وكانت سبباً في نجاحهم في المؤسّسات الدولية.

لكن رغم كل ما قدمه لي بلدي لم تتهيأ لي المناسبة لأرُدَّ له الجميل، وهو شعور أتقاسمه مع عدد كبير من الأصدقاء التونسيين الذي كانت مسيرتهم المهنية على المستوى الدولي مثلي. فردُّ بعض من الجميل لتونس هو هاجس كبير لدى كثير من الأشخاص لم يعملوا، مثلي، لفائدة بلدنا وهذا الشعور، أو ما يشبه «نوعا من الذنب»، كان له دور كبير في قراري وفي قبولي الانضمام إلى الحكومة.

وكان التحدي الثاني تحديد سياسة اقتصادية جديدة في هذه المرحلة الانتقالية، فتونس ما بعد الثورة كانت تواجه ثلاثة تحدّيات اقتصادية كبرى، أولها هيكليّ مرتبط بأزمة منوال التنمية القائم على التوازن بين السوق الداخلية والتصدير في القطاعات المكثّفة وذات اليد العاملة الرخيصة مثل النسيج والملابس. صحيح أن أنشطة جديدة نمت في

قطاعات ذات كثافة تكنولوجية عالية خاصة في مكوّنات السيارات وصناعة الطائرات، لكن حيويّة المنظومة الاقتصادية تظل مطبوعة بالقطاعات التقليدية وبات الانتقال إلى منوال تنمية جديد حاجةً ملحّة.

أمّا التحدّي الثاني فيتعلّق باهتراء البنى الاقتصادية الموروثة عن الماضي والتي تحتاج إلى إصلاحات عاجلة لدفع النموّ الاقتصادي، كذلك هو الشأن بالنسبة إلى المنظومة البنكية العمومية التي أصابها الضعف منذ بضع سنوات وأصبحت تقتضي إصلاحا عميقا لا يكون بإعادة رسملة البنوك العمومية فحسب ولكن خاصّة بوضع رؤية استراتيجية لتدخّل الدولة في تمويل الاقتصاد. كما كانت المنظومة الجبائية تستدعي تغييرات كبيرة لتحسين الإنصاف ومكافحة التهرّب الجبائي والتشجيع على الاستثمار. وكانت منظومة التعويض تتطلّب كذلك قطْعا تامّا باعتبار أنه في مقابل الكلفة الكبيرة التي تتحمّلها المالية العمومية فإن هذه المنظومة لا تفيد الفئات المحرومة إلاّ بنسبة ضئيلة. كما كانت مسألة الاستثمار تستدعي إصلاحا في العمق للتقليل من العراقيل التي تكاثرت منذ بضع سنوات وجعلت من عملية الاستثمار عملًا شاقّا حقيقة. وهناك كثير من القطاعات الأخرى التي تحتاج إلى إصلاحات كبيرة فكان يجب أن تتحوّل تونس إلى حظيرة كبيرة للتغيير والتحويل لبناء مؤسّسات قوية مجدية قادرة على دفع النمو الاقتصادي. وكلّ هذه الإصلاحات كان من الواجب أن توفّر إطاراً أكثر جاذبية للمستثمرين وتعزّز متانة البنوك وجدواها وتجدّد المنظومة الجبائية.

ويتعلّق التحدي الثالث بالسيطرة على التوازنات الكبرى للاقتصاد الشامل التي تدهورت كثيراً بعد الثورة. ويمكن تفسير هذا التدهور، في حالة المالية العمومية، بالارتفاع السريع في النفقات بحكم الحالات

الاجتماعية المستعجلة وبنموّ أقل من اللازم في المداخيل. كما كان الميزان الجاري يعرف صعوبات ناتجة عن ارتفاع العجز التجاري تبعا لانخفاض الصادرات والارتفاع السريع للواردات فكان من اللازم التصرّف بسرعة لوقف الانزلاق في التوازنات الاقتصادية الشاملة التي تكمن استقلالية السياسة الاقتصادية للبلد في السيطرة عليها.

هكذا كان تغيير منوال التنمية، والإصلاحات المرتقبة، وتحقيق استقرار الوضع الاقتصادي الشامل، التحديات الحقيقية التي على الحكومة مواجهتها وهذا الوضع لم يكن خاصّا بالبلاد التونسية، فقد عرفته جميع الدّول التي تعيش وضعاً انتقالياً بما فيها بلدان «الربيع العربي». وفي الردّ على هذه التحديات هناك اختياران كبيراًن يفرضان نفسهما، الأول مستلهم من الليبيرالية الجديدة يؤكّد على سياسات التقشّف لوقف انزلاق الوضع الاقتصادي الشامل ويفضّل الإصلاحات الصادمة خاصة في المؤسّسات العمومية وفي نظام الدعم. وقد أثبتت هذه السياسات محدوديتها لأن الاستقرار لا يتحقّق في سياق تدنّي النشاط الاقتصادي وسياسات التقشّف. كما أن سياق الحراك الاجتماعي الذي يعقب الثورة يجعل الإصلاحات الصادمة صعبة التنفيذ ويستدعي مشاركة أكبر في تحديدها وتطبيقها فالتقشّف، كما أثبتته تجارب كثير من الدّول تواجه تدهورا في عجزها المالي، يقوّي الأزمة ويزرع اليأس الذي يمكن أن يقود إلى كل المغامرات السياسية.

أمّا الاختيار الثاني فهو قريب من التمشيات الراديكالية للمناهضين للعولمة والمتمحورة حول مسألة التداين جاعلة من فرضية طرح الديون حلاّ للتحديات التي تواجه البلدان التي تكون في مرحلة انتقالية. ويلحّ هذا التيار كذلك على ضرورة وضع اختيارات سياسية بديلة تحدّ

من انفتاح الدّول على العولمة وتركّز على عودة الدولة وعلى تقوية السياسات العمومية. وهذه الاختيارات تبدو بدورها عسيرة التنفيذ، فإنكار الديون الذي تطالب به الحركة الراديكالية المناهضة للعولمة يطرح مشاكل كبيرة على بلداننا. ويمكن لتحويل الديون إلى استثمارات اجتماعية أن يساعد على التخفيف من وزن التداين الدولي لكن هذا الحلّ يظلّ هامشيّا رغم الضغوطات التي تمارسها منظمات المجتمع المدني. كما أن العودة القوية للدولة وللسياسات العمومية من الصعب تنفيذها في سياق موسوم بأزمة المالية العمومية وارتفاع العجز.

أمام الصعوبات لمواجهة التحديات في البلدان التي تكون في مرحلة انتقالية، سبق لي أن عملت مع بعض الزملاء، منذ سنوات في مختلف المؤسّسات التي اشتغلت فيها خاصة عندما كنت كبير اقتصاديّي اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لإفريقيا وبعض أعمال لجنة تفكير متعدّدة (think tank)، على تحديد السبل البديلة لإنعاش النموّ وتحقيق انتقال اقتصادي حقيقي في اتجاه الإقلاع. وكان هذا المسلك الثالث، الذي يتوسّط بين الليبيرالية الجديدة والحركة الراديكالية المناهضة للعولمة، مسلكا براغماتيا يسعى إلى مواجهة انزلاق الوضع الاقتصادي الشامل دون أن يتحوّل الاستقرار إلى سياسة تقشّف. والهدف الرئيسي من هذه الرؤية هو تحريك النمو وإنعاش الاقتصاد. فالأمر يتعلّق بدعم محركات النموّ وتسريعها، خاصة منها الاستثمار الداخلي والخارجي. كما أن عودة النموّ ودعمه يمرّان عبر تسريع الإصلاحات الاقتصادية بغية توفير مؤسّسات قوية لهذه البلدان وهي مؤسّسات ضرورية لضمان الديناميكية الاقتصادية.

إن الالتحاق بهذا الفريق الجديد يوفّر لي الفرصة للدفاع عن هذه الاختيارات في السياسة الاقتصادية. وقد تمّت مناقشة هذه التوجهات في إطار الفريق الملتف حول رئيس الحكومة الجديد، وقدّم كل واحد تعليقاته وملاحظاته ونقده وحتى حساسيته تجاهها. وسمحت لنا حصيلة هذه النقاشات بصياغة الاختيارات لرؤية الحكومة الاقتصادية وقد عبّر عنها رئيس الحكومة في خطاب الحكومة أمام المجلس الوطني التأسيسي يوم 28 جانفي 2014. وكان الرهان آنذاك توخّي مقاربة براغماتية تتّجه إلى النموّ والاستثمار والاندماج الاجتماعي والإصلاح.

ورغم المخاوف والشكوك التي هيمنت ساعة تكوين الحكومة فإن عواطفي واقتناعي الراسخ بقدرتي على استثمار تجربتي في المؤسّسات الدولية هي التي انتصرت في النهاية.

بعد أقل من يومين طلبت مهدي جمعة بالهاتف لأتمنى له سنة سعيدة وأعلمه بأنني قبلت الرهان وسأنضمّ إلى فريقه وكنت آمل أن ألقي درسي في الجامعة قبل الالتحاق بالفريق في تونس، وذلك أيضاً من العادات المهنية الراسخة، فمأساة الجامعيين وسعادتهم تكمنان في اعتقادهم أن دروسهم وتفكيرهم وكتاباتهم هي أهمّ الواجبات في هذا العالم. لكن مهدي جمعة أوضح لي بكل لطف أنه من واجبي العودة إلى تونس بسرعة للالتحاق بالفريق الذي بدأ يتكوّن.

ومن الغد كنت في تونس، ومن المطار توجهت إلى وزارة الصناعة حيث استقبلني سي نبيل، أحد الذين قدموا خدمات هامّة للفريق، لأشرع في لقاء مطوّل مع رئيس الحكومة الجديد. وفي آخر اللقاء كان الاتفاق

قد تمّ لنعملَ معا طيلة سنة لنقود مع باقي أفراد الفريق المرحلة الانتقالية الأخيرة.

لماذا هذا الكتاب؟

إنه أول سؤال يمكن أن يطرحه القارئ وهو محقّ في ذلك. وأودّ أن أطمئنه بأن الهدف من هذا الكتاب ليس تبرير ما قمت ولا اجتناب النقد. فالفكرة عندي أن أتأمّل في التجربة بلا تنازلات وتلك أيضاً من العادات في العمل الجامعي، لكن أستاذي جيرار ديتان دو بيرنيس (Gérard Destannes de Bernis)، وهو من أكبر المحبين لبلادنا، كان علّمني أن أحسن طريقة للتأمّل في مسألة هي تدوينها. فالكتابة تستدعي الدقة والتحليل وخاصة اتخاذ مسافة عن الموضوع المدروس. وموضوع هذا الكتاب هو التأمّل في تجربتي وزيراً للاقتصاد والمالية ضمن فريق حكومي وفكرتي هي أن أوضّح ما سعيت إلى القيام به. وسأعود كذلك إلى حصيلة عملنا بكثير من التواضع. وكما بيّنته سابقا فإن الإصلاح الاقتصادي في بلد في مرحلة انتقالية عمل طويل النفس ولست أعتقد أننا سوّينا كلّ مشاكل البلاد التونسية. وستسمح لي هذه الفرضية بالعودة بيسر إلى الحصيلة لأبرز المكاسب وفي ذات الوقت لأحدّد محدودية ما قمنا به والتحديات الباقية والتي يجب مواجهتها.

حجة أخرى تدفع إلى كتابة هذا الكتاب هي محاولة الإسهام في تدوين التاريخ القريب لبلدنا، فقد شجعت الثورة وانفتاح الفضاء العام الذي تبعها كثيراً من الفاعلين السياسيين على تدوين مذكراتهم ليقدموا لنا جزءا من الحقيقة. وهذا العمل يسهم بشكل مضاعف في كتابة تاريخنا، فهو يسمح، من جهة، بإنارة لحظات هامة وبعض الجوانب

التي ظلت مخفيّة من هذا التاريخ، ومن جهة ثانية توفّر هذه القراءات المادة الضرورية للمؤرخين كي يكتبوا تاريخ بلداننا.

ومن جهة أخرى دعاني عدد من الأصدقاء الجامعيين والاقتصاديين قبل أن أكمل مهمتي في الوزارة إلى سرد تجربتي، وفي نظر الكثيرين فإن هذا العمل يمكن أن يفيد الطلبة والاقتصاديين بخصوص تحديات وضع سياسة وتنفيذها خاصة في بلد في فترة انتقالية. وقد بيّن كريم بن إسماعيل، الناشر الذي أتعامل معه والذي كانت تعليقاته مفيدة جدا، أنني بهذا الكتاب سأتخلّص من الصورة التقليدية للاقتصادي الذي يروي ما يجب على رجال السياسة غيره أن يفعلوه فأنا في هذا الكتاب أستطيع أن أوضّح ما كنت أريد أن أفعله والإمكانيات اللازمة لوضع سياسة اقتصادية.

ثم فوق كل شيء آخر هناك متعة الكتابة وتقاسم هذه التجربة الإنسانية مع فريق حكومي، فقد كنت أرغب في تقاسم لحظات الفرح وكذلك لحظات القلق والعسر.

إن البلاد التونسية تعيش لحظة متميزة في تاريخها، فقد فتحنا الطريق إلى الديمقراطية في العالم العربي وإلى التحولات السياسية. ورغم الصعوبات فإننا بصدد النجاح في هذا الانتقال الديمقراطي الذي سيسمح لنا بدخول الحداثة وكونية حقوق الإنسان. وقد أورثتني خدمتي لتونس في لحظات الأمل والانتشاء الثوري هذه حبورًا وانشراحًا وطربًا. إنها لحظات ممتعة كنت أرغب في اقتسامها مع قرّاء هذا الكتاب.

في تكوين الحكومة

كنت من الأوائل الذين انضموا إلى الفريق الذي سيتكوّن تدريجياً منذ بداية شهر جانفي 2014، وكان مهدي جمعة يقضي ساعات في استقبال مرشحين محتملين للحكومة. كانت المعايير المعتمدة واضحة تتعلق بالكفاءة والاستقلالية عن جميع الأحزاب السياسية وكذلك بالقدرة على الاندماج في الفريق وامتلاك عقلية العمل في فريق. وقد قدّم كثير من الأشخاص بصورة إرادية سيرتهم الذاتية للانضمام إلى الفريق الحكومي، كما اقترح رئيس الحكومة وغيره من الشخصيات أسماء أخرى، فاجتمعت سير ذاتية كثيرة وجب فرزها لتنظيم لقاءات بين رئيس الحكومة والمترشحين المختارين. فانطلقت آنذاك عملية بحث دقيق للتثبت في بعض المعلومات خاصة منها الانتماء السياسي للمترشحين ومصداقية المعلومات الواردة في سيرهم الذاتية وكان من الواجب استدعاء كثير من الناس لمقارنة المعلومات والتأكّد من جدية المترشحين المتنافسين. وقد حصل في بعض الأحيان أن اتصلنا بأشخاص لطلب معلومات حول مترشح فإذا هم يقترحون أنفسهم لتبوؤ المنصب بمجرد أن يعلموا أن الأمر يتعلق بمنصب وزاري.

وكانت هناك كذلك معايير أخرى معتمدة في اختيار الوزراء المقبلين خاصة التوازن الجهوي في محاولة لتغطية أكبر عدد ممكن من الجهات. كما كان من الواجب البحث عن توازنات أخرى خاصة بين المترشحين من الداخل ومن الخارج وبين من يأتون من الإدارة ومن القطاع الخاص ومن الفضاء الجمعياتي. وقد غاب توازن واحد هو الذي يتعلق بحضور

المرأة الذي اقتصر على ثلاث نساء هن نجلاء حروش وآمال كربول ونائلة شعبان. فما كان متأكدا أكثر من غيره هو تكوين حكومة متكتّلة قليلة العدد بتجميع الوزارات للقطع مع التضخم في عدد الوزراء الذي مارسته الحكومات بعد الثورة.

كانت المقابلة مع رئيس الحكومة الجديد آخر محطّة في المسار يلتحق بعدها المختارون بالفريق الصغير الذي اختار مقرّه في محلات وزارة الصناعة وأخذ يكبر يوما بعد يوم مع وصول وزراء جدد لأن من يقع عليهم الاختيار يبدؤون مباشرة عملهم وينضمون إلى الفريق الذي بدا العمل على التوجهات الكبرى وعلى مشروع الحكومة المقبلة وكذلك على الخطاب الافتتاحي أمام المجلس الوطني التأسيسي. وكان هذا التفكير يتمّ تطعيمه بملخصات محادثات رئيس الحكومة الجديد مع مجموع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين في الأيام الأولى التي تلت تعيينه من الحوار الوطني.

وكنّا نتفكّه في لقاءاتنا اليومية ومحادثاتنا بالشائعات وقائمات الوزراء التي تتداولها الصحف والمواقع الاجتماعية وبالفرضيات والتخمينات خاصة حول الأسماء التي لم يسبق ذكرها مطلقا. وقد أمكن للفريق أن يحافظ في سرية كبيرة على القائمة الحقيقية ولم تنكشف إلا أسماء قليلة قبل الإعلان الرسمي عنها من قبل رئيس الحكومة غداة اجتماعه مع الرئيس منصف المرزوقي يوم 26 جانفي 2014. وهي حكومة من 29 عضوا منهم 22 وزيراً و7 كتّاب دولة.

أية توجّهات لحكومة انتقالية؟

بدأ النقاش داخل الفريق الذي أخذ يتركّز في مكاتب وزارة الصناعة حول أولويات الحكومة، وكانت حوارات فيها كثير من الحماس ومن الطاقة والالتزام بإنجاح المرحلة الانتقالية الأخيرة وكان الوزراء المقبلون يتقاسمون اندفاع التونسيين وفخرهم بأنهم كانوا سبباً في «الربيع العربي». وكان الوزراء القادمون من الخارج، مثلي ومثل آمال كربول وكمال بالناصر وتوفيق الجلاصي والهادي بالعربي ومنجي الحامدي ولسعد لشعل ونضال الورفلي، نشترك مع زملائنا في هذه النظرة الجديدة إلى بلدنا من جانب البلدان الأجنبية والمؤسّسات الدولية والمواطنين البسطاء وكذلك ما يكنّونه من احترام وإعجاب به. وكان هذا الحماس ينسينا ذلك الغمّ وتلك النظرة الدونية التي يوجهها إلينا الآخرون بعد كل انتخابات في تونس تحت النظام القديم بنتائج على الطريقة السوفياتية. إنها مفارقة تاريخية لم يكن أحد يفهمها لبعدها عن التطور الحديث لبلدنا وبروز طبقة متوسطة ونخبة سياسية واقتصادية تتوق إلى الحرية والديمقراطية

كن أعضاء الحكومة الآخرون، مثل غازي الجريبي ولطفي بن جدو وحافظ بن صالح ومنير التليلي ونجلاء حروش وعمّار الينباعي وفتحي الجرّاي ومحمد صالح بن عمّار وحافظ العموري وشهاب بن أحمد ومراد الصقلي ورضا صفر وعبد الرزاق بن خليفة وكريم الجمّوسي ونورالدين زكري ومنير مجدوب ونايلة شعبان وفيصل قويعة وأنور بن خليفة، الذين عاشوا سنوات التسلّط السياسي، يروون لنا محاولات خنق البلد وقمع توقه إلى الحرية والقضاء على كل الجهود الرامية إلى إصلاح الحياة السياسية لجعلها تستجيب لتطلعات الشعب فالنظام

أصبح متجمّدا وكان كل شيء يجري كما لو أن التاريخ توقّف وأن تونس ابتعدت عن تلك الحركية التاريخية وتلك المسيرة نحو الحداثة. فالخوف والقلق أصبحا الخبز اليومي للفاعلين السياسيين والاجتماعيين في البلد. لقد اغتالوا الكلام فأصبح الناس يتمتمون مخاوفهم أمام المنزلق الاستبدادي للمنظومة وتصاعد الفساد ولكن زملاءنا كانوا يؤكّدون لنا أن هناك اقتناعا بدأ يغمر الناس بقرب نهاية المنظومة ولئن توقّع قلة من الناس هذه النهاية السريعة فإن العديدين كانوا مقتنعين بأن النظام بلغ نهايته وأن الإصلاح أصبح صعباً.

كانت تلك اللقاءات والحوارات لحظات مهمّة للتبادل بين أشخاص وفدوا من آفاق مختلفة وجمعهم اقتناعهم بتجميع جهودهم المشتركة لإنجاح المرحلة الانتقالية الأخيرة. فكان هناك فوران وغليان ذهني سمح بتحديد خصائص الوضع السياسي والاقتصادي والانطلاقة الجديدة التي يجب الشروع فيها لإدخال تونس في الحداثة وفي كونية حقوق الإنسان.

وكان يجب أن يأخذ وضعُ برنامج الحكومة بعين الاعتبار خارطةَ الطريق التي حدّدها الحوار الوطني. وهذه الأولويات تُركّز أساسا على تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية حرّة شفّافة مقبولة من الجميع وفي أجل سنة بغية إنهاء المرحلة الانتقالية وتركيز مؤسّسات منتخبة وقارّة. وتؤكّد خارطة الطريق كذلك على التحديات الأمنية وعلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي. كما كانت هناك مسائل أخرى في لبّ خارطة الطريق منها خاصة مراجعة التعيينات المنجزة من قبل حكومة الترويكا وحلّ رابطات حماية الثورة ومراقبة المساجد ومنع كل دعاية سياسية فيها

إنّ خارطة الطريق التي وضعها الحوار الوطني وإسهام مختلف الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات وكذلك الشخصيات التي قابلها مهدي جمعة أثناء مشاوراته قبل تشكيل الحكومة، كانت كلّها مساهمات هامّة في صياغة أولويات جديدة. وكان داخل الفريق توافق حول التحديات التي تواجهها بلادنا بعد الأزمة الحادة في 2013 التي كادت تقضي على الانتقال السلمي الهادئ. وهذه التحديات كانت ذات طبيعة سياسية أولا وتتعلق بنهاية الانتقال السياسي كما أن تصاعد الأعمال الإرهابية من المجموعات المتطرفة والاغتيالات السياسية فرضت في جدول الأعمال المسائلَ الأمنية ثمّ إنّ الأزمة السياسية زعزعت ثقة المستثمرين والوضعُ الاقتصادي تدهور في الأشهر الأخيرة من سنة 2013. ويجب في الأخير التأكيد على المسألة الاجتماعية وضرورة التوصّل إلى سِلْم اجتماعية تسهم في تهدئة الحياة السياسية وفي السير الحسن للمرحلة الانتقالية.

وقد مكّن تبادل الأفكار وتحديد التحديات الفريق من ضبط الأولويات الكبرى للحكومة والتي ستكون في لبّ خطاب نيل الثقة لرئيس الحكومة. وكانت أولى الأولويات تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية شفافة حرّة وديمقراطية، وهي مهمة عظيمة يخرج جزء منها عن سيطرة الحكومة أو هو بالأحرى مقتسم بين الحكومة والمجلس الوطني التأسيسي خاصة ما يتعلّق بتعيين اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلة الانتخابية. كما كانت هذه المهمة تشمل تسجيل عدد كبير من الناخبين الجدد الذين لم تكن أسماؤهم في القائمات الانتخابية لسنة 2011. وكان ملفّ مراجعة التعيينات ورابطات حماية الثورة ومراقبة المساجد أيضاً من صميم أولويات الحكومة. لكنّ الحكومة تجنّدت

أساسا لمسألة إعادة بسط سلطة الدولة، وهي أولوية عبّر عنها خطاب نيل الثقة بقوّة عندما قال بأن للثورة دولة تحميها.

بالتوازي مع الأولويات السياسية أكّدت الحكومة على المسائل الأمنية ومكافحة الإرهاب. ومن الواجب القول أنّ تصاعد أعمال المجموعات الإرهابية والجرأة التي كشفوا عنها بالمخاطرة المتزايدة واستهداف الشخصيات السياسية من الصف الأوّل كانت كلها تستوجب عمليات استعجالية لتطمين السكان والقضاء على هذه الظاهرة في المهد. وكانت إضافتنا في هذا المستوى أن كشفنا لأول مرة وبصفة رسمية الروابط القائمة بين الإرهاب والتهريب. وقد شرعت كثير من الجمعيات المجتمع المدني في التأكيد على هذه العلاقة كما أثبتت دراسات عديدة صدق هذا التقرير. وقد تمّ إدراج هذه المسألة ضمن أولويات الحكومة إذ أبرز خطاب نيل الثقة إلى أنه إذا كان الإرهاب يستهدف وجود الدولة فإن التهريب والجريمة وانعدام الأمن تهدف إلى تدمير أسسها الاقتصادية.

وفي المستوى الاقتصادي أكّدنا على انخرام التوازنات الاقتصادية الكبرى وضرورة تقويمها، ولكننا قرّرنا كذلك إعطاء الإصلاحات الاقتصادية أولوية كبيرة رغم قصر عمر حكومتنا، فأَوْلَيْنا أهمية كبيرة للتسريع في سلسلة من الإصلاحات التي سبق الشروع فيها مثل إصلاح البنوك والإصلاح الجبائي وإصلاح منظومة الدعم وانطلاق إصلاح المالية العمومية. وأكّدت الحكومة على العمل وضرورة تحسين الإنتاجية في العمل لاستعادة النمو الاقتصادي.

كما جعلت الحكومة في مقدمة اهتماماتها ضرورة استعادة السلم الاجتماعية خاصة بعد تفاقم الصراعات في الوظيفة العمومية وكذلك في المؤسّسات الخاصة. وقد راهنّا على الحوار الاجتماعي مع المنظمات الوطنية الكبرى خاصة منها الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية لإعادة مسلك الحوار وبناء سلم اجتماعية ضرورية لقيادة البلاد آخر مرحلة انتقالية.

لقد كانت بلادنا على بعد سنة من تحقيق تحوّلها التاريخي نحو الديمقراطية والحرية، لكنها سنة ستكون مليئة بالتحديات والصعوبات. ففي ظرف سنة يجب كسب رهان تنظيم الانتخابات وتحسين الوضع الأمني وإنقاذ الاقتصاد وتحقيق السلم الاجتماعية. إنها المراهنة التي انطلق فيها أفراد فريقنا الجديد.

لما لم تُقدّم قائمة أعضاء الحكومة؟

بالتوازي مع إعداد برنامج الحكومة كان الفريق الجديد يتابع تطورات الحوار الوطني، وقد تسارعت الأحداث مع استقالة الوزير الأول علي العريّض وحكومة الترويكا يوم 9 جانفي 2014 فمن الغد 10 جانفي 2014 تمّ استقبال مهدي جمعة من الرئيس منصف المرزوقي الذي طلب منه تكوين الحكومة. وسيتسارع كذلك مسار تكوين الحكومة وتتعدّد المباحثات بين رئيس الحكومة الجديد والمترشحين للمناصب الوزارية.

ويجب التنويه إلى أن الحوار الوطني كان يواصل أشغاله في ذات الوقت تحت إشراف الرباعي الراعي للحوار لإكمال برنامج آخر

مرحلة انتقالية، وكانت الحوارات داخله تتناول كذلك تركيبة الحكومة الجديدة وكان كثير من المشاركين يطالبون برحيل جميع أعضاء حكومة علي العريّض وتكوين تشكيلة جديدة تماماً أو كما يسمونها «الصفحة البيضاء»، وقد كانت هناك معارضة شديدة لوجود أي عضو من الحكومة السابقة وخاصة وزير الداخلية. وستكون هذه المسألة سبباً في احتداد النقاش طيلة الفترة التي تنصّ عليها النصوص المتعلقة بالتنظيم المؤقّت للسلطات.

وأخيراً كان على مهدي جمعة أن يقدّم حكومته يوم السبت 25 جانفي 2014. وقد قضّى أعضاء الفريق اليوم في إدخال آخر التعديلات على خطاب نيل الثقة الذي مرّ بصيغ عديدة. واستقبل رئيس الحكومة الجديد الرباعي بطلب من الحوار وتباحث معهم مطوّلا حول تركيبة الحكومة وبعض الفصول من قانون تنظيم السلطات تتعلق بشروط اشتغال الحكومة الجديدة. وكان النقاش حادا وبدت على الوجوه في نهاية اللقاء علامات التوتر.

«كان هناك انفعال يخيّم على الأجواء» هذا ما أسرّ به إليّ حاتم عطاء الله الذي سيصبح لاحقاً المستشار الديبلوماسي لمهدي جمعة. ولم يكن الرجل على خطأ إذ أدرك الجميع أن البلاد باتت على بعد دقائق قليلة من مخرج من الأزمة يمكن أن يضع تونس نهائياً على درب الديمقراطية ويسمح لنا أن نشرع بطريقة سلمية في المرحلة الانتقالية الأخيرة. ولكن الناس الذين كانوا يتابعون هذا الحوار كانوا يعلمون أن هذا المسلك الضيّق للخروج من الأزمة قد يفشل في أي لحظة. لذلك كانت البلاد في نهاية ذلك اليوم تعيش تفاؤلا مشوبا بالحذر الكبير.

في بداية المساء زار رئيس الحكومة عائلته قبل أن ينتقل إلى قصر قرطاج ليسلّم قائمة أعضاء الحكومة إلى رئيس الجمهورية. وكنت عند بعض الأصدقاء لقضاء سهرة بين الأصحاب نتابع فيها آخر لحظات هذا المسلسل ذي التطورات الجديرة بأن تكون في أنجح الإنتاجات الدرامية الأمريكية في السنوات الأخيرة وكنت على اتصال مع بعض وزراء الحكومة المقبلة، وكنا نتابع بكل انتباه آخر الفصول على التلفزيون الوطني الذي كان يبثّ الأحداث مباشرة من قصر قرطاج. وفي نفس الوقت كنا نتابع أيضاً الأصداء التي تصلنا من الحوار الوطني والتي لم تكن إلا لتقوّي مخاوفنا.

قبل قليل من الساعة المحدّدة، أي منتصف الليل، ظهر مهدي جمعة في القصر واستقبله عدنان منصر، رئيس الديوان آنذاك، الذي أدخله إلى مكتب الرئيس. ولم يدم اللقاء سوى بضع دقائق رأينا بعدها مهدي جمعة يخرج من اللقاء بوجه متجهّم. وفي الوقت الذي كانت تونس قاطبة تنتظر الإعلان عن تركيبة الحكومة أعلن مهدي جمعة بصوت منقبض وبطريقة مقتضبة أنه تقرّر باتفاق مع الرئيس تأجيل الإعلان عن تركيبة الحكومة ومواصلة المشاورات. فكانت الصاعقة وحدثت زعزعة وانفعال لا سابق لهما. وخامر الجميع نفس السؤال. ماذا حدث بالتحديد؟ لماذا قرّر مهدي جمعة تأجيل الإعلان عن حكومته؟ كيف سيكون مآل الخروج من الأزمة؟ هل هي نهاية حكومة التكنوقراط المطالبة بقيادة المرحلة الانتقالية الأخيرة؟ هل سنعود بالأزمة السياسية إلى نقطة البداية؟

تهاطلت المكالمات وكان كل الناس يبحثون عن أجوبة لتساؤلاتهم وعن تطمينات إزاء المخاوف التي انتابتهم. وعلمنا في آخر السهرة

أن قرار مهدي جمعة مرتبط بمسألتين، أولاهما تهمّ الحكومة وتتعلّق بوجود بعض أعضاء الحكومة السابقة فيها، والثانية مرتبطة بالفصل 19 من مرسوم التنظيم المؤقت للسلطة وخاصة إعفاء وزير أو الحكومة من قبل المجلس الوطني التأسيسي. فقد كان هناك اتفاق صلب الحوار الوطني ومع رئيس الحكومة المقبل على أن إقالة الحكومة يمكن أن تكون بالأغلبية النسبية (majorité simple)، لكن سحب ثقة المجلس من وزير كانت أكثر إثارة للجدل. وكان رئيس الحكومة الجديد طلب أن يكون هذا السحب بأغلبية ثلاثة أخماس الأصوات (3/5) دفاعا عن وزرائه وضمانا لقدر من الاستقرار لهم في القيام بمهامّهم. لكن الحوار الوطني لم يكن على نفس الرأي وأراد تطبيق قاعدة الأغلبية النسبية نفسها. ولم يعلم مهدي جمعة بأن الحوار الوطني صوّت لفائدة الأغلبية النسبية إلا عندما كان في طريقه إلى قرطاج لتقديم قائمة حكومته، وهذا ما حمله على تأجيل تقديم القائمة إلى الرئيس.

ومن الغد اجتمع الحوار الوطني وأجرى تعديلا على الفصل في اتجاه قاعدة 5/ 3 فتجدّد تعيين مهدي جمعة. وبعد الظهر جمع فريقه الجديد كاملا في أول جلسة تواصل وفي بداية مساء 26 جانفي 2014 قابل الرئيس مجدّداً وأعلن بعد دقائق عن تركيبة حكومته مباشرة أمام وسائل الإعلام.

أمام نوّاب الشعب

كان عرض الحكومة الجديدة على نوّاب الشعب يوم الثلاثاء 28 جانفي 2014، وكانت تلك اللحظة عظيمة بالنسبة إليّ فقد كنت أؤمن دائماً بالنظام الديمقراطي، وعرض الحكومة على السلطة التشريعية

وعلى نوّاب الشعب هو العماد الأساسي لهذا النظام. وقد كنت متعوّدا على أن أعرض أعمالي وتحاليلي على الجامعيين والخبراء في مجالس الإدارات أو في المؤسّسات الدولية التي عملت فيها، أما أن أكون عرضة لآراء نواب الشعب ونقدهم لاختياراتي الاقتصادية ففيه تغيير كبير بالنسبة إليّ. ثمّ إن الآراء حول عملي لن تكون فنية بل من صميم المسار السياسي واللعبة الديمقراطية.

وقد تهيّأت في الأيام الأخيرة لهذا الوضع الجديد، وكانت بي رغبة في أن أسمع نواب الشعب وأن استمع من خلالهم إلى شواغل الناس وانتظاراتهم وقلقهم وآمالهم. ولكني كنت أرغب كذلك في شرح الاختيارات الكبرى للسياسة الاقتصادية وتوضيح المنطق الذي انبنت عليه. فقد كنت دائماً أظنّ أن الاختيارات الاقتصادية ليست دائماً اختيارات فنية بل تندمج فيها التوجهات السياسية والاجتماعية وعليها أن تكون بحقّ موضوع حوار عامّ مفتوح ودور الاقتصادي المحترف هو أن يقوم بدور تقديمي وبيداغوجي لتفسير الاختيارات السياسية والاقتصادية التي ترتبط بالأولويات الاقتصادية. وهذا الدور بدأت في القيام به منذ سنوات خاصة بالتدخّل بصفة منتظمة في الحوارات المفتوحة أو بنشر مقالات منتظمة في صحف مختلفة خاصة منها الأسبوعية حقائق (Réalités) منذ ما يقارب 30 سنة وصحفًا أخرى وطنية ودولية. كما أني توجّهت إلى نشر الكتب وابتعدت تدريجياً عن الكتب الفنية لأتوجّه إلى المقالات التي تهدف إلى جعل مسائل الاقتصاد والجغرافيا السياسية في المتناول. لذلك كانت آخر مقالاتي تتناول أزمة التفكير الاقتصادي وظهور مجموعة العشرين الكبار أو الاقتصاد السياسي للثورة التونسية. وكانت فكرة مواصلة هذا العمل البيداغوجي وهذا الحوار البناء مع

نواب الشعب تمثل تتويجا للتصوّر المواطني الذي أملكه عن الحوار الاقتصادي. فبعد الإسهام في الحوار الاقتصادي مع الجمهور العريض عبر الصحف انتقلت إلى مرحلة لاحقة بمواصلته مع نواب الشعب.

لقد وصلنا إلى الجلسة العامة قبل وقت قصير أمضيته في تحية كثير من الأصدقاء من عائلات سياسية مختلفة سبق أن عرفتهم في أزمنة النضال الطلابي بداية الثمانينات في المركب الجامعي بتونس وتمّ اختيارهم في انتخابات 2011. وهناك نواب آخرون أصبحوا مألوفين عندي بتدخّلاتهم في القنوات الإذاعية والتلفزيونية. وكان الاستقبال حارا رغم أننا كنّا نتوقّع جلسة عسيرة. وكان كل ذلك عندي بمثابة مفتّحات لديمقراطية تونسية يقدر فيها النواب والمسؤولون السياسيون التعبير عن اختلافاتهم ولو بطريقة صارمة أحياناً. ولكن عنف الخطاب لا يمنعهم من المحافظة على علاقات ودية والتمسّك بروح الدعابة.

بعد الظهيرة أخذ مهدي جمعة مكانه أمام النواب ليلقي خطاب نيل الثقة، وهو خطاب أراده رئيس الحكومة الجديد وفريقه أن يكون في السياسة العامة مع التنصيص على التوجهات العامة وترك المجال للحكومة حتى تحوّل هذه التوجهات إلى سياسات وإجراءات ملموسة. وكان الاختيار يقوم على أن يكون التدخّل قصيراً مع رسائل قوية خاصة حول الإرهاب الذي يحاول تدمير أسس الدولة في الوقت الذي يستهدف فيه التهريب أسسها الاقتصادية. وأوضح مهدي جمعة أيضاً أن للثورة دولة لحمايتها ولا تحتاج إلى جمعيات أخرى في إشارة إلى روابط حماية الثورة. وكانت الرسالة واضحة كذلك بخصوص تطوّر المصاريف العمومية خاصة تلك الموجهة إلى الوظيفة العمومية وبالتحديد كتلة الأجور والدعم. وركّز رئيس الحكومة المقبل على

العمل وضياع قيمته مشيرا إلى أن الثورة يمكن أن تصبح في خطر إن لم ينصرف التونسيون إلى العمل وإن لم نطوّر الإنتاج. وتعرّض رئيس الحكومة المقبل كذلك إلى الوضع الاجتماعي ودعا إلى سلم اجتماعية طيلة تلك السنة الانتقالية.

كان قبول الخطاب حسنا، وفتح رئيس المجلس الوطني التأسيسي باب النقاش معلنا عن قائمة طويلة من المتدخّلين، وكان قسم من التدخّلات يتعلّق بالأولويات التي ذكرها مهدي جمعة في خطابه ويركّز على خارطة الطريق وخاصة تنظيم الانتحابات ومراجعة التعيينات وحلّ رابطات حماية الثورة والأولويات الكبرى الأخرى التي أعلن عنها رئيس الحكومة المقبل.

وتعلّق قسم كبير من التدخّلات بتركيبة الحكومة وكانت أشد الانتقادات موجهة إلى وجود ثلاثة زملاء فيها، فإن كان حافظ بن صالح يعاب عليه تدخله المفترض في القضية المرفوعة ضد رابطة حقوق الإنسان أيام حكم بن علي وفي الانتخابات الرئاسية آنذاك، فإن آمال كربول يلام عليها زيارتها إلى إسرائيل، وقد حاولت جاهدة أن توضح أن الأمر يتعلّق بزيارة في إطار مهمة لفائدة المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة لكن بعض النواب كانوا يرفضون رفضا باتا قبول وزير زار الكيان الصهيوني. ثم كانت هناك حالة لطفي بن جدو الذي أثار وجوده في الحكومة انتقادات كثيرة من الأطراف المعارضة للترويكا الحاكمة

ومع تقدّم النقاش باتت الانتقادات لوجود الزملاء الثلاثة أكثر شراسة، وبلغت أحياناً حدود المسموح به، وأخذ التوتّر يتصاعد في القاعة، ومعه

بدأ مناخ ثقيل ينتشر في الخارج مع البثّ المباشر للجلسة في التلفزيون فهذه الجلسة يتابعها عدد كبير من المشاهدين الذين يأملون في خروج سريع من أزمة 2013. وازداد المناخ ثقلا والقلقُ قوةً وكنّا من جديد على حافة الهاوية وباتت مخاطر تصويت عقابي حقيقية وهو تصويت يعيدنا إلى نقطة الانطلاق.

طالب رئيس الحكومة المنتظر بوقف الحصة لمقابلة رؤساء الكتل البرلمانية، وسبق من جهة أخرى عقدُ جلسات بين الوزراء الثلاثة المرتقبين وبعض رؤساء الكتل لتجاوز سوء الفهم والإشكالات، لكنها لم تأت بنتيجة وأصبح الوضع في مأزق، فاقترح بعض النواب تأجيل التصويت ليوم الغد لفسح المجال لجولة جديدة من المفاوضات، كما اقترح آخرون على رئيس الحكومة المرتقبة تعويض الوزراء المعنيين للخروج من المأزق.

كان الشك والقلق في قمتهما، شكّ ملحوظ على وجوه رؤساء الكتل البرلمانية الذين يبدو أنهم غير متيقنين من قدرتهم على فرض الانضباط على زملائهم. ولم تكن تلك الصعوبات التي برزت في جلسة نيل الثقة سوى مقدّمات للمفارقة التي ستطبع عمل حكومتنا، حكومة التكنوقراط، والتي لم تكن متأتية من الأحزاب السياسية. فحكومة جمعة المنبثقة عن الحوار الوطني كانت تحظى نظريا بتأييد ممثلي جميع الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس. لكن هذه الفرضية كانت نظرية وكان من الواجب إعادة بناء أغلبية جديدة أحياناً من أحزاب متعدّدة كلّما تعلّق الأمر بنصّ تشريعي مهمّ خاصة قانوني المالية اللذين عرضناهما على المجلس ومن هنا وجب تقضية ساعات وإنفاق كثير من الطاقة في

جلسات مع لجان «التوافق» لإرساء اتفاقات يحصل أن تزول بسرعة أثناء الجلسة العامّة.

كان الوقت يمضي في هذه القاعة الملاصقة للقاعة الكبرى التي تحتضن الجلسات العامة، وكانت المفاوضات طويلة دون أن تفضي إلى اتفاق. وكان رؤساء اللجان حذرين في قدرتهم على فرض الانضباط في التصويت على كتلهم كان كل شيء يحصل كما لو أن النوّاب تحصّلوا على استقلالهم عن أحزابهم وتحرروا من تعليمات التصويت من قبل أجهزة تلك الأحزاب. وستتدعّم هذه الاستقلالية على امتداد السنة لتبلغ ذروتها عندما أعلنت الأحزاب السياسية عن قائمات مرشحيها للانتخابات التشريعية القادمة. فقد عمد كثير من النواب، عند علمهم بعدم ترشيحهم، إلى الانفصال كليا عن أحزابهم وكوّنوا في بعض الأحيان تكتّلا هجينا مع زملائهم الذي لقوا نفس المصير في أحزابهم الأخرى، وكأننا بصاحب «رأس المال» يقول: اتحدوا يا أيها الغاضبون من جميع الأحزاب» وقد أضعفت هذه التوترات صلب المجلس الوطني التأسيسي عمل الحكومة، خاصّة في الأسابيع الأخيرة، وبوجه خاص بالتأخير في تبني سلسلة من الإصلاحات التي كانت ضمن تعهّدات الحكومات المتتالية إزاء المؤسّسات الدولية وتحديدا إصلاحات القطاع البنكي والقانون الخاص بـمشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو بقوانين شفافية المعلومة.

كلما تقدّم الوقت في تلك السهرة زاد الشك تمكّنا، فماذا سنفعل؟ وهل يجب تأخير التصويت في انتظار مشاورات أخرى؟ أم يجب تفعيل م أسماه بعض النواب باستحياء» تعديل الحكومة» والمقصود به تغيير بعض الوزراء وخاصة الزملاء الثلاثة الذين كانوا محلّ انتقادات شديدة؟

أم يجب المطالبة بإجراء التصويت في نفس السهرة ولو أدى الأمر إلى المجازفة بتصويت عقابي؟

كان اتخاذ القرار صعباً وكان مهدي جمعة من اتخذه عندما قرّر أن يدعو إلى التصويت في نهاية النقاش في نفس ذلك المساء. فلا مجال عنده لتأجيل التصويت ولا مجال لتغيير أعضاء الفريق الحكومي. وفي منتصف الليل رجع كل النواب إلى مقاعدهم في القاعة الكبرى للجلسات العامة، وأخذ رئيس الحكومة المنتظر الوقت الكافي ليردّ على الأسئلة التي طرحها النواب، كما أوضح السمة الحرجة للحظة السياسية وأنه من الواجب التمسّك بجرعة الأمل التي أحدثها تبني الدستور بالإجماع وذلك عن طريق التصويت بالثقة في الحكومة، فالتصويت والتفاف التونسيين حول الحكومة أساسيان لإنهاء المرحلة الانتقالية وفتح عهد جديد من الاستقرار وبناء إحدى أولى الديمقراطيات في منطقتنا.

في حدود الساعة الواحدة صباحا أعلنت السيدة محرزية العبيدي، نائبة رئيس المجلس التي كانت ترأس الجلسة، عن المرور إلى التصويت، فخيّم على القاعة جوّ من الخشية. وصوّت النواب في وقت بدا لا نهاية له، وبعد لحظات ظهرت نتيجة التصويت على الشاشة: لقد تحصّلت الحكومة على ثقة المجلس بأغلبية كبيرة، فعلى 193 مصوّتاً وضع 149 نائبا ثقتهم في الحكومة وصوّت 20 ضدها واحتفظ 24 بأصواتهم.

ودوّى التصفيق عند الإعلان من النتائج واتجه النواب إلى أعضاء الحكومة لتهنئتهم. إنه الخلاص بالنسبة إلى كثير من التونسيين الذين كانوا يتابعون الحصة على التلفزيون، وهو كذلك الأمل في أن بلادنا

شرعت في الخروج من أزمة 2013 وسارت على درب الانتقال الناجح.

بناء الفريق

أهم شيء في هذه التجربة هو تلك الإرادة للخروج من فريق متكوّن من أفراد إلى فريق عمل حقيقي موحّد متناغم، إنه تصوّر سبق أن عرفه رئيس الحكومة وبعض الأعضاد بيننا الذين كانت لهم تجربة في المؤسّسات الدولية، فقد عرفوا طريقة «team building» الشهيرة أو بناء فرق العمل واقتسام ثقافة العمل المشترك. فالأمر يتعلق بإقناع أعضاء الفريق بأن عملهم وإنجازاتهم ليست وليدة تجميع الإنجازات الفردية بل هي حاصل عمل جماعي كما تثبته نظريات التسيير الجديدة. وهذه النظريات توضّح كذلك أن نتائج عمل فريق متناسق متضامن تكون أعلى من نتائج فريق مكوّن من مجموعة أفراد مهما كان تفانيهم وكفاءتهم.

ويفترض بناء فريق عدة شروط مسبقة، أولها صياغة أولويات واضحة لكل وزارة يكون تنفيذها محلّ متابعة وتقييم منتظمين. وهذه هي المهمة التي تكفّلت بها رئاسة الحكومة بالتنسيق مع الوزراء المكلفين بمختلف الوزارات. وقد تمّت صياغة هذه الأولويات بسرعة وقبل نهاية الأسبوع الأول كان لكل أعضاء الحكومة أولويات جاهزة والتواريخ التي يجب عليهم أن يقدموا فيها تقارير نشاطهم وإنجازاتهم على وجه الخصوص.

الشرط المسبق الثاني لسير عمل الفريق يتعلّق بقواعد العمل، وعلى هذا الصعيد تمّ ضبط عدد من المبادئ من قبل رئيس الحكومة تتعلق بالنزاهة والشفافية والانفتاح والحوار خاصة مع مختلف الفرق

والمصالح، كلّ في وزارته. كما أن عمل التواصل في مختلف الوزارات كان منسقا وكانت الفكرة القائمة هي أن يكون ظهور الوزراء في وسائل الإعلام محدودا ويتناول جديد الوزارات. كما تقرّر أن ينحصر ظهور الوزير في المسائل التي تهمّ وزارته وأن يجتنب التطرّق إلى المسائل التي تدخل في اختصاص زملائه الآخرين. أما القاعدة التي نظّمت عمل الفريق وكانت في صميم نظرية التسيير فهي تقديم الدعم لكل زميل وتأكيد مسؤوليته على وزارته وهو ما يعبّر عنه المصطلح الأنقلوسكسوني بـ(empower). وطبعا كانت اللقاءات فرصة لباقي الزملاء حتى يتبادلوا الرأي حول أولوياتهم. وفي حالة حصول اختلاف فالأمر في النهاية بيد رئيس الحكومة للتحكيم.

هناك قواعد أخرى تمّ وضعها أيضاً لتنظيم عمل الفريق، والرأي هو أن يكون عدد مجالس الوزراء قليلا حتى يتفرّغ الوزراء لأعمالهم، فاتفقنا على عقد مجلس وزاري كل شهر لا تتجاوز مدّته الساعتين ويكون مخصصا لاتخاذ القرارات بما يعني القيام مسبقا بعمل كبير في الإعداد. ويكون هذا الإعداد موضوع جلسات بين الوزارات تبتّ في إعداد القرارات الخاصة بالمشاريع لاتخاذ القرار بعرضها على مجلس الوزراء كما لجأنا إلى مجالس وزارية مضيّقة تجمع بعض الوزراء حول رئيس الحكومة للبتّ في المسائل القطاعية التي لا تستدعي حضور كامل الفريق.

هذه القواعد كانت مهمّة ولكنها غير كافية لبناء فريق، فكان من الواجب بثّ الحيوية وضخ الحياة ومتعة العمل فيه، وقد أُنجز هذا العمل في لقاءات يتمّ تنظيمها لتمكين الفريق من التلاقي وتبادل الأفكار والترفيه عن النفس. هكذا أمضينا أياما كاملة في أماكن مختلفة سواء

في تونس العاصمة أو بنزرت أو بير بورقبة، وهي لحظات لن ننساها تمكّن الفريق فيها من العمل والنقاش والضحك بسرد النوادر أو من تعاليق بعضنا وقد تتواصل هذه اللقاءات بمناسبة عشاء مع عائلاتنا في بيت هذا الوزير أو ذاك. وقد مكنتنا مناسبات تناول العشاء من اكتشاف المواهب الموسيقية لزملائنا مراد وفيصل وعبد الرزاق. وفي هذه السهرات كنت مع غيري من الحاضرين نحاول مصاحبة الموسيقيين الموهوبين بالقليل من الأغاني التي بقيت لنا.

ومثلما هو الحال في كل الفرق كانت لفريقنا اختلافات في وجهات النظر وفي بعض المسائل، وهي اختلافات كنا نعالجها داخل المجموعة وقد ساعدتنا علاقاتنا الجيدة على تثبيت مواطن الاتفاق ومعالجة مواطن الاختلاف لما فيه مصلحة الفريق.

وفي هذا الشريط لاستحضار أعمال الحكومة لا يمكنني أن أغفل عن كرة القدم التي قامت بدور مهمّ في بناء لُحْمة الفريق، فكان هناك حوار بين محبي مختلف الأندية وكان للمعلب التونسي أكبر عدد من المحبين بين أعضاء الحكومة وكان أكثر تحمّساً سي عمّار ومراد. ولكم أن تتصوروا تعليقات بقية أعضاء الفريق حول انتصارات الملعب التونسي وعملية إنقاذه في آخر لحظة من النزول إلى الرابطة المحترفة الثانية. كما تكوّنت مجموعة من بعض محبي كرة القدم أصبحت تذهب إلى الملعب لمشاهدة المقابلات التي تتبارى فيها نوادينا، فكان أحباء الترجي الرياضي التونسي والنادي الإفريقي والنجم الساحلي والنادي الرياضي الصفاقسي لا يفرطون في أية مناسبة للتندّر بأداء تلك الجمعيات.

ولم تقتصر كرة القدم على مشاهدة المقابلات إذ سرعان ما كوّن اللاعبون منا فريقا شرع يلعب مساءً مرة في الأسبوع وقد أمكننا الإعجاب بخصال مهدي كمنسّق في وسط الميدان وبفنّيات مراد وبالصلابة الدفاعية لنضال وتميّز نورالدين واندفاع غازي وشجاعة رضا وطاقة عبد الرزاق. وفيما يخصني، ورغم أنني كنت عرضة لانتقادات بعض الألسن الخبيثة وخاصة حبيب الذي نصح مهدي أن يفرّط فيّ لإحدى الفرق ولو دون مقابل في موسم الانتقالات، فقد كانت إجابتي على الميدان وكنت أرى نفسي، حسب إحصائياتي، أحسن هدّاف في الفريق في ذلك الموسم. وتجب الإشارة أيضاً إلى الاكتشاف الحاصل في آخر السنة ونعني به نجلاء التي ظهرت في الفريق مدة قصيرة ولكنها ذات أثر ملحوظ. لقد كانت هذه المقابلات فرصة لتشريك أبنائنا، وعليّ أن أقول أن أبناءنا سليم وسليم ومومو كانوا مفيدين خاصة عندما ينتابنا الإرهاق ولا نقدر على تغطية كامل مساحة الميدان. وهذا يعني أنه كلما غلب علينا التعب كنا نسلّم المشعل للشباب، ولا بد من أن أؤكّد نجاعة مومو أمام المرمى.

في نهاية المطاف تركّز فريق يرأسه مهدي جمعة لقيادة المرحلة الانتقالية الأخيرة، وكان جميع الأعضاء واعين بصعوبة الفترة وتعقّد الوضع السياسي، لكنهم التزموا كلّهم بتجميع قواهم والبذل بلا حساب لإنجاح المرحلة وتمكين بلادنا من أن تصبح أول تجربة ناجحة للانتقال الديمقراطي. وقد ساعد على تيسير هذه المهمّة طريقة عمل الحكومة التي تقوم على المقاربة الجماعية لفريق العمل المتضامن المنفتح. وقد سمحت هذه المقاربة لكل عضو في الفريق من الشعور بالارتياح وبمساندة بقية الفريق ومكّنت كل واحد من تجاوز الصعوبات والمخاوف التي تنتابه أحياناً.

في ثـوب وزيـر

بعد يوم من التصويت على الثقة، أي في 29 جانفي، التقى جميع أعضاء الحكومة الجديدة في التاسعة صباحا لأداء اليمين أمام رئيس الجمهورية، وكانت لحظة مهيبة غمرني فيها شعور جياش عندما اقتربت من الطاولة التي وُضع فوقها كتاب القرآن لننطق بالقسم. أي حلم أفضل من هذا لمواطن يحمل حب الوطن في أعماقه لكي يخدم بلده؟ كانت لحظة خاصة جدا بالنسبة إليّ لأنه لم يسبق لي أن خدمت بلدي، فأنا ارتحلت، بعد الحصول على الإجازة في الاقتصاد بالمركب الجامعي بتونس، إلى فرنسا لأعدّ شهادة الدراسات المعمّقة في اقتصاد التنمية بجامعتها، ثم بعدها شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الدولي. وكانت هذه الدراسة بالخارج منطلقا لرحلة طويلة لما يقارب ثلاثين سنة إلى التدريس والبحث الجامعيين في فرنسا وإلى تجربة طويلة في المؤسّسات الدولية مع سفرات لا نهاية لها وإقامات في غرف الفنادق عبر العالم كله كانت في تماثلها تزيد من شعوري بالغربة وحنيني إلى بيتي. وكانت العلاقة بتونس تقتصر على عطلة ببضعة أيام في السنة وعلى شعور بالحرمان وحرقة في الكبد في كل مرة أغادر فيها البلد لأقضي سنة أخرى من البعد. فكان البعد عن تونس يسبب ألما تحمّله كثير منّا في صمت آملين أن يضعوا في يوم من الأيام حدّا لهذا الاغتراب.

عشت حدث العودة إلى بلدي، على غرار كثيرين آخرين، بمثابة التحرّر بعد سنوات من الحرمان. فلنا أن نستعيد الزمن الغابر وأن نروي القصص التي علّقناها طيلة ما يقارب ثلاثة عقود، وأن نتقاسم الأحلام

والآمال التي غازلناها منذ سنوات النضال الطلابي بخصوص عالم أكثر انفتاحا وديمقراطية. فلا أحد صدّقني عندما أعلمت السيد باسكال لامي (Pascal Lamy)، وكان وقتها المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة، بقراري مغادرة هذه المؤسّسة والعودة إلى تونس، وذلك أنه في عالم المؤسّسات يُعتبر القدوم إلى جينيف قمة المسيرة المهنية، لذلك كانت قلّة من الموظفين الدوليين يغادرون جينيف بل إن الأكثرية منهم كانوا يختارونها للإقامة فيها بعد التقاعد. وفي تونس كذلك لم يفهم كثير من الأصدقاء قرار العودة خاصة وأن نشوة الثورة تركت مكانها في فترة عودتي لقلق كبير وخيبة بعد تصاعد العنف السياسي والتطرف الديني وزيارات بعض شيوخ السلفية الأجانب لتقديم محاضرات في تونس جمّعت أعدادا متزايدة من الشباب وغذّت العنف اللفظي خاصة ضد المرأة والمثقفين والفنانين بما في ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل. وفي هذا السياق كان تنظيم أوّل تجمّع للحركة الجهادية أنصار الشريعة في القيروان يوم 23 ماي 2012 صدمة قوية ارتعدت لها فرائص كثير من الناس. وكان من غير الممكن إحصاء الأشخاص، خاصة من الطبقة المتوسطة، الذين ركبهم اليأس من مآل الثورة التي كانوا يتمنون حصولها بكل جوارحهم فقرروا الهجرة. ففي هذا الوقت الذي كان فيه بعض الناس يغادرون البلاد تغمرهم الحسرة وخيبة الأمل في ثورة عصف بها التطرّف السلفي، قرّرت أنا العودة. وبعدها ببضعة أشهر دعاني مهدي جمعة إلى الالتحاق بالفريق الذي كان مكلّفا بالفترة الانتقالية الأخيرة.

سيكون يوم 29 جانفي 2014 يوما طويلا، فبعد أداء اليمين اتجهنا إلى دار الضيافة في آخر الصبيحة لحضور حفل نقل السلطة بين الحكومتين. وعند وصولنا إلى هذه الإقامة العتيقة والجميلة، التي ستستعملها

حكومتنا لإقامة أكثر من اجتماع خاصة لملاقاة الأحزاب بغية إعلامها بالنتائج الاقتصادية وكذلك اجتماع انطلاق الحوار الوطني الاقتصادي وكذلك لعقد لقاءين لرئيس الحكومة مع وسائل الإعلام، وجدنا أعضاء حكومة علي العريّض والمسؤولين السياسيين الوطنيين. وكان كثير من الحاضرين أصدقاء لي منذ مدة طويلة فأمضينا بعض الدقائق بين التهنئة والتعبير عن الأماني بالنجاح في هذه التجربة الجديدة. وقد جمعت بين كل الحاضرين أمنية النجاح حتى تتمكن بلادنا من وضع حدّ للانتقال وتنطلق نهائياً على درب الديمقراطية المفتوحة. كان حفلا جمهوريا ستعرف تونس الديمقراطية أمثاله ليلتقي معارضو الأمس ويتحاوروا بحرية في مناخ لطيف مع من هم في السلطة.

سيبدأ الحفل بخطاب للسيد علي العريّض مرتجل تحدّث فيه عن مسيرته باعتباره طفلاً من أطفال الجمهورية تمتّع بالتعليم العمومي حتى أصبح مهندساً، واستحضر كذلك مسيرته باعتباره ناشطًا إسلامياً وتحدّث بغصّة حاول إخفاءها عن الحكم بالإعدام الصادر ضده تحت حكم بورقيبة سنة 1987 وكذلك عن القمع الشديد الذي تعرّض له لاحقاً في نظام بن علي. كما تحدّث عن تجربته على رأس وزارة الداخلية ثم في رئاسة الحكومة بعد خروج حمادي الجبالي في 2013 عقب اغتيال شكري بلعيد. وهي مسيرة تناولتها معه في بعض حفلات العشاء الرسمية التي كنت جالساً قربه فيها أما مداخلة مهدي جمعة فقد ركّزت على التحديات التي يجب مجابهتها في تلك المرحلة الانتقالية الأخيرة، ودعا كل الأحزاب وجميع قوى المجتمع المدني إلى مساندة الحكومة للنجاح في المسار ووضع بلادنا نهائياً على درب الديمقراطية.

وبعد انتهاء حفل نقل السلطة انطلقت بعد الظهر جلسات نقل المسؤولية في مختلف الوزارات وكان لبعضنا أكثر من حفل واحد بما أن بعض الوزراء يشرفون على عدّة وزارات وفيما يخصّني فقد بدأت بتبادل الإشراف مع الوزير السابق إلياس الفخفاخ الذي كانت لي معه علاقات ودية بضعة أيام قبل نقل المسؤولية، وعليّ أن أقول بأنه أعدّ مع فرق وزارته ملفات هامّة حول مسائل حارقة مثل الإصلاح الجبائي وقانون المالية لسنة 2014 ومستوى التقدّم في الإصلاح البنكي. وقضينا بعد الظهر من يوم 29 جانفي في مراجعة الملفات المذكورة وتبادل الرأي حول تحديات السنة القادمة.

كانت جلسة نقل المسؤوليات بوزارة المالية في اليوم الموالي الموافق لـ 30 جانفي 2014 بحضور كاتب الدولة الشاذلي العابد وإطارات الوزارة إضافة إلى مسؤولي المؤسّسات الكبرى التي تتبع وزارة المالية خاصة منها البنوك العمومية الكبيرة وشركات التأمين. وقد أبرز إلياس الفخفاخ في خطابه المشاريع التي انطلقت فيها الوزارة تحت إشرافه والصعوبات التي واجهت تنفيذها في سياق الأزمة السياسية التي مرّت بها البلاد في 2013. وبدوري أخذت الكلمة بشيء من التأثّر لأتحدّث لأول مرة وأمام العموم بصفتي وزيراً جديداً للاقتصاد والمالية. هو خطاب أردته أن يكون متزنا قصيراً حرصت فيه على شكر الوزير الذي سبقني وأعلنت أنّ الرؤية الاقتصادية لحكومتنا تندرج في إطار إنعاش اقتصاد البلاد الذي يمثل مسلكا إجباريا لنجعل من تونس موقعا بارزا في البحر الأبيض المتوسّط، كما أبرزت أن الانتعاش يمرّ بالاستقرار الاقتصادي الشامل ودفع النمو والتعجيل بالإصلاحات الاقتصادية.

في نهاية الحفل رافقت إلياس إلى باب الوزارة كما تقتضيه التقاليد وتواعدنا على الالتقاء مجددا وهو ما فعلناه حقا. بعدها وجدتني وحيدا في مكتبي في جِلْد وزير للاقتصاد والمالية. وعليّ أن أقوم بدوري. وفي هذا الفصل سنرى معا النسق اليومي لوزير.

تسيير الإدارة

أولى وظائف الوزير هي أن يسيّر الإدارة ويعمل مع المسؤولين، وقد راهنت على العمل مع الأشخاص الموجودين كما كنت أفعل في مهامي الأخرى. هم أشخاص في مستويات مختلفة خاصة منهم سي الهادي، الكاتب العام، وسفيان رئيس ديواني الجديد، وآثر، وألفة مساعدتي، ونورز، والكاتبتين جميلة ومريم، وكذلك السائقين فتحي وحاتم، الذين تعلمت سريعاً التعامل معهم فنشأت بيننا علاقة تفاهم جعلتهم في بعض الأحيان يتحملون تقلبات مزاجي ونسق العمل الذي فرضته عليهم خاصة. كما أقمت بسرعة علاقات عمل مع بقية أفراد الديوان ومجموع المديرين العامين وغيرهم من المديرين وكل المسؤولين المكلفين ببعض المشاريع.

إنهم أشخاص متميزون تعلمت منهم الكثير وأرجو أن أكون قد أفدتهم، ولو قليلا، بتجربتي ومعرفتي بالمسائل الاقتصادية. وكنت أعمل على أن أوفّر للجميع مناخا للعمل يكون منفتحا ووديا مع حرص كبير على تحقيق الأهداف. واظنّ أنني حققت النجاح في مجال علاقتي بالزملاء في الوزارة بناء على الشهادات وعلامات المودة التي تلقيتها يوم خروجي من الوزارة وما زلت أتلقاها حتى اليوم.

هناك سؤال طرحته على نفسي عند تولّي الوزارة وهو: هل من الواجب استقدام أشخاص من خارج الوزارة لمساعدتي؟ سؤال مهمّ خاصة وأنّ كثيراً من النقد سبق توجيهه إلى الوزراء السابقين عندما سمّوا أصدقاء أو مناضلين من أحزابهم مكلّفين بمهمّة أو مستشارين فإذا بهم يأخذون مكان المسؤولين الحقيقيين في مختلف الإدارات. كان قراري واضحاً من البداية ويتمثّل في التعويل على مسؤولي الوزارة، ولكني قرّرت تعيين أربعة زملاء جامعيين هم أسماء ودرّة وزهور وصفوان بصفتهم مستشارين. والهدف عندي من تعيين هؤلاء الجامعيين الشبان مزدوج، فمن جهة تمكّنهم فترة عملهم في الوزارة من اكتساب الخبرة الضرورية وتسمح لهم بالتعرف عمليا على مسار وضع سياسة اقتصادية، ومن جهة ثانية كنت آمل في أن يتمكنوا بصفتهم جامعيين من ترغيب زملائهم في الإدارة في الانخراط في الحوارات الاقتصادية وتقديم التصورات الجديدة للتفكير الاقتصادي. وكان طلبي إليهم واضحاً وهو ألاّ يسعوا في أي حال من الأحوال إلى أن يقوموا مقام مسؤولي الإدارة، وهو طلب تبنوه وثمّنه مسؤولو الإدارة. وقد مكّنهم احترامهم لهذه القاعدة وكذلك تحمّسهم الكبير لعملهم واحترافيتهم الدائمة من الاندماج في مختلف مجموعات العمل. وعند خروجي من الوزارة كان مستشاريّ الأربعة مطلوبين من مسؤولي الوزارة لمواصلة العمل معهم وكذلك فعل لاحقاً الوزير سليم شاكر الذي سيعقبني على رأس الوزارة. وهذا دليل على أن الاختيار القائم على الكفاءة والاحترافية يعطي ثماره دائما.

كان تسيير فرق العمل في الوزارة فرصة لي لأزرع مبادئ جديدة وثقافة جديدة، وكان أول مبدأ هو التشجيع على العمل الجماعي وتعويض العلاقات العمودية في العمل بعلاقات أفقية تتّصف بالتبادل

والعمل المشترك. وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى المشاريع الكبرى التي كان علينا تنفيذها خاصة منها إعداد قانون المالية التكميلي لسنة 2014 وقانون المالية لسنة 2015، والإصلاح البنكي، والإصلاح الجبائي، وخاصّة المتابعة والتخطيط للمالية العمومية التي كانت سابقا منحصرة في الإدارة العامة للدين فشهدت مشاركة لا بقية الإدارات فحسب وإنما خاصة الانفتاح على البنك المركزي ليكون لنا تصور مستقبلي موثوق فيه لمجموع نفقات الدولة ومداخيلها. ولم يكن تغيير ثقافة العمل واعتماد العمل في فرق أمرا يسير التطبيق وقد تسبّبت عادة العمل الفردي المتأصلة منذ وقت طويل في اختلافات وتوترات كنت أسعى دائماً إلى تجاوزها مقتنعا بأن العادات القديمة لا تتغير بسرعة

عنصر آخر في العلاقة بالإدارة تمثّل في بناء علاقة ثقة مع المسؤولين الإداريين، وقد كرّرت مرارا للمسؤولين في الوزارة الثقة التي وضعتها فيهم وفي العمل الذي يقومون به. وتتجلّى تلك الثقة أيضاً في الدعم الثابت الذي أحيطهم به خاصة أمام الانتقادات غير المبررة التي يتعرضون إليها. وكنت أفوّض لمختلف المسؤولين مسؤولية القيام بمهامّ أساسيّة وأتولّى مراقبة العمل المنجز. وكانت العلاقة القائمة على الثقة تفترض كذلك صراحة كبيرة في تقييم عمل كل واحد وكنت لا أحابي أحدا عند تقييم الأعمال التي تسلّمُ إليّ.

هذه العلاقة المتميّزة التي أقمتها مع المسؤولين الأساسيين في الوزارة مكّنتني من تركيز جملة من المتطلّبات أوّلها يرتبط بالأداء وأهمية احترام الالتزامات في الآجال المحدّدة. وهذه المتطلبات على درجة من الشدة تتفق وأهمية برنامج عمل الوزارة. أما المتطلّب الثاني فيتعلّق بتغيير العلاقة مع المواطنين بناء على ما وضحته للمسؤولين في

جميع المستويات من أن الإدارة في خدمة الحريف وأنه من الضروري إجراء تغيير جذري في تلك العلاقة وجعل الاحترام والاستعداد لتقديم الخدمة مبادئ أساسية لهذه العلاقة الجديدة.

وقد مكّنني مناخ العمل الموسوم بالانفتاح والثقة والصرامة من أن أتقاسم مع الزملاء رؤية حكومتنا في السياسة الاقتصادية والاختيارات التي نريد تكريسها، وكانت أفضل جلسات العمل مع زملائي تلك التي نناقش فيها رؤانا واختياراتنا في المجال السياسي. وكنت في هذه الجلسات أتوسّع في مشروع سياسة اقتصادية للانتعاش ومواجهة تدهور الوضع الاقتصادي وخاصة التوازنات الكبرى للاقتصاد الشامل، وألحّ كذلك على وضع سياسة توسّعية حتى نخرج من حركة الانخفاض في الدورة الاقتصادية وعلى مجهود دفع الاستثمارات العمومية وضرورة إيلائها موقعا أهمّ في مختلف قوانين المالية التي كانت في طور الإعداد. كما كنت ألحّ على أهمية الإصلاحات الهيكلية وأهمية دعم الاستقرار الاقتصادي الشامل بتغييرات هيكلية كبيرة خاصة في مجال الجباية أو البنوك والمالية. فكانت هذه النقاشات لحظات تبادل مع الزملاء في الوزارة مهمة جدا، تبادل مفتوح نشيط لا يتردّد المديرون فيه عن التعبير عن موافقتهم وكذلك عن تحفّظاتهم بشأن بعض الأولويات. إنه نقاش سمح لنا بتطوير رؤيتنا وكذلك المشروع الذي كنت أحمله بخصوص السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة الانتقالية، وجرّني أحياناً إلى تعديل رؤيتي آخذا بعين الاعتبار تجربتهم الكبيرة ومعرفتهم العميقة بالميدان.

ولكنّ حسرتي الكبيرة كانت على العلاقة بالتكنولوجيات الجديدة وبالحكومة الإلكترونية، وهو مجال للإدارة التونسية تأخير كبير فيه فقد

كان اللجوء إلى التكنولوجيات الجديدة محدودا سواء تعلّق الأمر بعمل الحكومة الذي كنا نحضر فيه مجالس الوزراء محمّلين برزم من الأوراق أو بتسيير وزارة المالية التي كانت من أحسن الوزارات تجهيزا كما كان تعطّل الإنترنيت متكررًا والدفق ضعيفًا بما لا يشجّع على اعتماد الشبكة العنكبوتية. وعلى هذا الصعيد يمكن للإدارة أن تحسّن وضعها حتى تكون أكثر جدوى.

في آخر الأمر فقد ركّزت تصوّرا جديداً لوظيفة الوزير، فقد كنت قائداً ومنشّطاً لفريق كبير وفي ذات الوقت ميسّرا للتواصل. كنت قائداً قريبا من فرقه أتوخى سياسة الباب المفتوح مشاركا لهم في أعمالهم صارما في الملاحظات المتعلّقة بأدائهم، وكنت كذلك قائداً يحمل رؤية ومشروعا اقتصاديا هو مشروع الحكومة

ولكنّ عمل الوزير اليومي لا يقتصر على تسيير الفرق في وزارته، فعليه أن يخصّص وقتا ليستمع إلى الخبراء ويناقشهم في تحاليلهم وتصوّراتهم.

الإنصات

عرفت فترة ما بعد الثورة تطوّرًا سريعاً للحوار العام حول اختيارات التنمية الاقتصادية في بلادنا، وقد أسهم في هذا الحوار كثير من الخبراء وأخذت مؤسّسات عديدة تعبّر صراحة عن تحليلها للمسائل الاقتصادية. وقد أسهمت بدوري في هذا الحوار بتدويناتي وكتاباتي في الصحف وتدخّلاتي في الفضاء العام.

لقد ألزمت نفسي في وظيفتي الجديدة بأن أستقبل عددا كبيراً من الخبراء وأن أستمع إليهم لأفهم تحليلهم ووجهة نظرهم حول أهمّ تحديات التنمية. وشارك كثير من إطارات الوزارة في هذه اللقاءات التي كانت تُنظَّم على مستويات مختلفة، فكنت ألتقي الخبراء فرادى: خبراء في الجباية وخبراء في المحاسبة، كما كنت أُعِير خبرة الجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني اهتماماً كبيراً. فقد التقيت عديد المرّات بالمسؤولين والخبراء في المركزية النقابية الذين اكتسبوا منذ سنوات خبرة اقتصادية رفيعة المستوى بتشريك جامعيين موهوبين في مركز الدراسات بالاتحاد العام التونسي للشغل. وكانت الحوارات تتناول العديد من المسائل خاصة منها أزمة المالية العمومية، وقد أكّد هؤلاء الخبراء على مكافحة التهريب والتهرّب الجبائي. كما كانت لي جلسات عمل هامّة مع المسؤولين والخبراء في مركزية الأعراف، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، تناولنا فيها الإكراهات التي تحول دون تنشيط الاستثمارات.

هناك منظمات أخرى تمكّنت مع مرّ السنوات من اكتساب خبرة هامة منها خاصة هيئة الخبراء المحاسبين وكذلك هيئة الخبراء الشبان التي كان تحليلها لقانون المالية على وجاهة كبيرة. ومكّنتنا لقاءات أخرى مع المسؤولين في البنوك والمؤسّسات المالية وشركات التأمين من ضبط التحديات في هذه القطاعات وكانت لي عشية استكمال قوانين المالية لقاءات مع عدد كبير من المنظمات والجمعيات خاصة منها عمادة المحامين والغرفة الوطنية للمستشارين الجبائيين وعمادة الأطباء

لمناقشة الإجراءات الجبائية التي كنا نريد إدراجها في قانوني المالية اللذين كنا بصدد وضعهما

ولم يقتصر الاستماع وتبادل الآراء على الجمعيات، فقد كانت لي لقاءات مع عدد كبير من المسؤولين السياسيين في مختلف الأحزاب السياسية للتباحث في مواقفهم من الأزمة التي كنا نمرّ بها. وكانت أكثر اللحظات حماسة زيارة حمة الهمامي ومسؤولي الجبهة الشعبية الذين جاؤوا لتسليمي الميزانية التعويضية، وقد حرص حمة ورفاقه على إعطاء الزيارة بعدا إعلاميا. وبدوري دعوت مختلف المديرين العامين المكلّفين بإعداد قانوني المالية لحضور هذا اللقاء الذي كان يبدو مستحيلا قبل بضع سنوات. وسبق أن أوضحت لزملائي في الوزارة الذين كانوا لا يرون فائدة في هذا اللقاء أنه لقاء مهمّ ومن الواجب الردّ على الانتقادات التي يوجّهها مناضلون قريبون من الحركة المناهضة للعولمة إلى اختياراتنا في المجالات الاقتصادية. وقد تابعت باستمتاع الحوار الذي تطرّق إلى المديونية والتنمية الجهوية وغيرهما من المواضيع

لكن أهمّ لحظات الحوار كانت بلا شك الحوار الاقتصادي الوطني الذي نظّمناه حول سلسلة من الموضوعات والتحدّيات خاصّة منها أزمة المالية العمومية ومسألة الدعم وأزمة الشركات العمومية وإشكالية الاستثمارات وغيرها من التحديات التي يواجهها اقتصادنا وكان هذا الحوار في رأيي أهم لحظة تبادل سمحت لنا بطرح المسائل الاقتصادية في الفضاء العام وتقاسم المعلومات الإحصائية وجعلها في متناول الخبراء والمسؤولين السياسيين.

هذا الحوار وهذا الاستماع كانا أساسيين ومكّنا من تجويد اختياراتنا في السياسة الاقتصادية ومشروع الإنعاش الاقتصادي، كما وفّرا لنا عددا كبيراً من المقترحات التي تمّ التعبير عنها في تلك اللقاءات.

اللقـــاءات

لقد وفّرت لي مهامي الوزارية الفرصة لملاقاة كثير من الشخصيات من عالم السياسة والاقتصاد والثقافة والرياضة. ففي عالم السياسة سنحت لي فرصة التلاقي مع المسؤولين السياسيين للأحزاب الكبرى الذين كانوا يرغبون في التحادث معي حول الأزمة الاقتصادية والحلّ بخصوص إنعاش اقتصادنا. وقد تناولت على وجه الخصوص مع مسؤولي الترويكا الذين كانوا في السلطة الحصيلة الاقتصادية التي نشرتها الحكومة، وكان هؤلاء المسؤولون يعتقدون أن تحليلي لحصيلة الأداء الاقتصادي في بلادنا أثناء الفترة التي عقبت الثورة لم يكن محايدا رغم تأكيداتي، وأنه أسهم في جعل نتائجهم الاقتصادية محلّ تساؤل وسيتواصل هذا النقاش معهم في إطار الحوار الاقتصادي الوطني وإعداد قانون المالية التكميلي لسنة 2014.

ومن جهة أخرى لم تكن المعارضة مرتاحة لحصيلتنا باعتبار أنها كانت تنتظر من حكومتنا أن تشير إلى مسؤولية حكومة الترويكا في انزلاق المالية العمومية وتدهور الوضع الاقتصادي وفي ما يخصّنا فقد التزمنا بقاعدة عمل واضحة أساسها أن ننظر إلى المستقبل كلما استكملنا تحديد الحصيلة الاقتصادية، وأن نعمل على وضع سياسات تسمح لنا بإنعاش الاقتصاد. فخطّ حكومتنا يتمثّل في البقاء على نفس المسافة

من خطوط التصدّع في المشهد السياسي وأن نحافظ على استقلاليتنا عن جميع الأحزاب السياسية، وهو موقف جرّ لنا انتقاد الجميع ولكنه سمح لنا بتحقيق خارطة الطريق وتنظيم الانتخابات التي كانت نتائجها مقبولة من الجميع. وقد كانت تلك اللحظات مناسبة لإقامة علاقات عمل وأحياناً صداقات حقيقية في مختلف العائلات السياسية وخاصة مع المناضلين الذين اشتهروا بجدّيتهم والتزامهم.

بالتوازي مع السياسيين التقيت برجال الثقافة والمبدعين الذين كنت معجبا بعملهم منذ سنوات طويلة، وقد يسّرت لي هذه اللقاءات معرفتي بالوسط السينمائي الذي قضّيت فيه سنوات كاملة من شبابي وعشت فيه أحلامي. وقد مكنتني تلك اللقاءات من الاطلاع على الغليان الثقافي الذي أخذ يظهر وشجعته الحرية الجديدة. إنها موفيدا (movida) تعيشها تونس في كل ميادين الإبداع الفني والثقافي. وكنت لا أفتأ أذكّر أصدقائي بضرورة تركيز مؤسّسات وميكانيزمات تسمح لهذا البعث الثقافي الثوري بأن يتواصل وأن يستمر في التطوّر. وفي هذا الإطار أعددت مع صديقي مراد الصقلي، وزير الثقافة، قانونا جديداً حول الاستشهار الثقافي من المفروض أن يعطي دفعًا للإبداع الثقافي في السنوات القادمة.

وكانت أكثر اللحظات إثارة في هذه اللقاءات مع عالم الفن والفرجة تلك المقابلة مع فنانة معروفة عبرت لها عن إكباري لأغانيها التي تطربني في شبابي فحدّثتني طويلاً عن الصعوبات التي يعاني منها كبار الفنانين الذين يمثلون ذاكرتنا الجماعية وحالة الاحتياج التي يعيشون فيها. وقد تمّ اتخاذ إجراءات مخصوصة لمساعدة بعض الفنانين ولكنني أعتقد أنه

من الضروري، في هذه المهنة كما في غيرها من المهن، إرساء منظومة اجتماعية تسمح لأولئك الذين غذّوا بإبداعاتهم أحلامنا الجماعية أن يعيشوا بكرامة. وعند مغادرتي أبت هذه الفنانة إلا أن تشكرني على الاستماع إليها بأداء بعض الألحان التي أحبّها، وقد استحسنت الهدية رغم أني كنت في حرج لأن زائرين آخرين ومسؤولين من الوزارة كانوا ينتظرونني في القاعة المجاورة لمكتبي. ويا لله كم كان صوتها جميلًا وقوياً

هذه الأشهر التي قضيتها على رأس الوزارة سمحت لي كذلك بمقابلة أعلى المسؤولين في مؤسّسات المجتمع المدني ومن بينها المركزية النقابية العمالية ومركزية الأعراف وكذلك مسؤولين آخرين من المجتمع المدني. وكانت لي معهم محادثات مثمرة مكنتني من فهم أفضل لمشاغل كثير من القطاعات الاجتماعية ومطالبها وإدراجها ضمن اختياراتنا في مجال السياسة الاقتصادية

وتمكّنت أيضاً من ملاقاة أعلى المسؤولين في عالم الرياضة، وقد أحدث الانتقال إلى عهد الاحتراف ظهور التزامات جبائية لم تقم الجمعيات الرياضية باحترامها، فكان أن قامت إدارة الجباية منذ سنوات بمراجعات جذرية عميقة لكل الجمعيات الكبيرة التي وجب عليها دفع مقادير هامة. وقد بحثت مع إدارة الجباية تيسير استخلاص هذه الديون. وكانت هذه المحادثات كذلك مناسبة لمناقشات مطوّلة حول وضع كرة القدم عندنا ونوعية بعض اللاعبين أو المدربين، وفرصة خاصة لنتجادل بلطف حول الاختلافات بين فريقي المفضل وفرقهم.

لقد مكّنتني تلك الأشهر التي قضيتها على رأس وزارة الاقتصاد والمالية من ملاقاة شخصيات مهمّة في مختلف القطاعات الاجتماعية. وسمحت لي تلك اللقاءات من عقد صداقات والوقوف على تجنّد هذه الشخصيات لخدمة بلادنا ومن الشعور بالمناخ الاجتماعي وديناميكيته.

الحصول على المعلومات والتواصل

في جلد الوزير يجب أن نبحث عن المعلومة ونتابع التحاليل وملاحظات الصحافة، وخاصة الصحفيين المختصين في الاقتصاد، حول عمل الحكومة بصفة عامة وعمل وزارتي بصفة خاصة. وهذه المتابعة مهمّة باعتبار أن الصحافة تثير تساؤلات المواطنين وشواغلهم في ما تقوم به من تحقيقات وشواغل الخبراء من خلال استجواباتهم ولا بدّ أن نشير إلى أن مختلف الصحف اليومية باللسان العربي كما باللسان الفرنسي وكذلك الصحف الأسبوعية والصحافة الإلكترونية تمتلك كلّها خبرة اقتصادية محترمة بفضل صحافيين شبان بدأوا في اكتساب خبرة اقتصادية حقيقية.

وقد وضعت مع أميّة، المسؤولة النشيطة في مصلحة الصحافة بوزارة المالية وفريقها الصغير، استراتيجية إعلام وتواصل نشيطة جدا تتمحور حول أربعة محاور أساسية، فحاولنا في البداية أن تكون لنا متابعة وتحليل يومي لمحتوى الصحف وللشواغل الاقتصادية عامة التي تثيرها وكذلك لكل ما يتعلق بنشاط وزارتنا. ويتعلّق محور العمل الثاني بان نضع تحت تصرّف الصحافيين المعلومات والوثائق الضرورية لعملهم، وقد شرحت لزملائي بان الزمن الذي كانت فيه وزارة المالية

قلعة مغلقة يجب حمايتها قد ولّى وانتهى، وأنه من اللازم بناء علاقات جديدة مع الصحافة والصحافيين تتّصف بالانفتاح والشفافية والاستعداد لتقديم المعلومة. وكان المحور الثالث يخصّ استعمال التكنولوجيات الجديدة في الإعلام بتنشيط موقع واب الوزارة وبحضور أكبر على المواقع الاجتماعية وخصوصاً بصفحة رسمية على فايسبوك وتويتر. ويرتبط المحور الرابع بحضور منتظم في وسائل الإعلام عن طريق تنظيم ندوات صحفية منتظمة حول الأولويات الكبرى للوزارة وخاصة الإصلاح الجبائي والإصلاح البنكي وقوانين المالية، وتنظيم حملات كبيرة حول بعض المواضيع وخاصة الاقتراض الوطني، وكذلك بعض التصريحات للصحافة المكتوبة وعلى القنوات الإذاعية والتلفزيونية. وألححت كذلك على ألاّ يكون التواصل والوصول إلى المعلومة من اختصاص الوزير وحده فكنت أحثّ المسؤولين السامين في الوزارة على أن يقيموا علاقات مشابهة مع الصحافة، وهي علاقات كانت أميّة ومصلحتها تنظمانها بكثير من الحرفيّة. وتدخّلت لدى رئيس الحكومة لتعديل الأمر المتعلق بالاشتراك في الصحف حتى نجعل الصحف والمجلات الاقتصادية تحت تصرّف المسؤولين الكبار في الوزارة، وقد استجاب مهدي جمعة لطلبي فأصدرت طلبات الاشتراك في عدد كبير من المجلات قبل مغادرتي الوزارة. وكنت مقتنعا أن هذا التمشي مفيد بوجهين، فهو، من جهة، يمكّن المسؤولين السامين من المعلومة، ومن جهة ثانية فإن سياسة الاشتراكات طريقة لدعم صحافة تعيش أزمات حادة.

وأودّ في هذا المستوى التأكيد على الارتياح والحسرة، فالارتياح يتعلق بحملة الاقتراض الوطني وقد تلقيّت كثيراً من الانتقاد حول توجّه

هده الحملة ولعلّ مريم بلقاضي عبّرت أحسن تعبير عن هذه الانتقادات عندما أوضحت لي أن الحملة ركّزت على الربح المالي الذي يمكن أن يتحصل عليه المساهمون فيها بينما كان من الواجب التركيز على المسائل السياسية وخاصة على أن المساهمة في هذا الاقتراض تمثل عملا مواطنيا. ولكن رغم هذه الانتقادات كنت سعيدا بتشريك الفنان «بنديرمان» في هذه الحملة وهو الذي صنع لنا أغنية جميلة في شريط جميل، وقد مكنني لقائي به من معاينة هذه الطاقة الإبداعية وهذا القدر من الحلم عند شباب أعطته الثورة والحرية أجنحة ليحلق عاليا.

أما الحسرة فتتعلق بمشروع التكوين الذي عملت على بعثه مع أمية وفريقها في الوزارة، وكان لهذا التكوين مظهران يتجه الأول منهما إلى الصحافيين الاقتصاديين لتعويدهم على عدد من المفاهيم والأفكار الاقتصادية الجديدة، أمّا الثاني فكان على الصحافيين أن يتكفلوا به وهو موجّه إلى المسؤولين السامين في الوزارة حتى يتيسّر لهم أخذ الكلمة والتواصل. لكن هذا المشروع لم يبلغ نهايته ولا أشكّ في أنه سيتمّ إحياؤه في يوم من الأيام.

على امتداد تلك الأشهر نجحنا في بناء علاقات ثقة واحترام مع عالم الصحافة، وكانت المقالات العنيفة أحياناً تجبرنا على مزيد التوضيح وشحذ الأفكار. ويمكن تفسير هذا العلاقات بمرافقتي لعالم الصحافة منذ ما يزيد عن ثلاثين سنة كنت أكتب فيها منابر أسبوعية في «حقائق» (Réalités) وكثير من الصحف الأخرى التي عاشرت فيها الصحفيين وأصحاب الصحف والمتعاونين، وأمكن لي تقدير أهمية الصحافة ودورها باعتبارها عمادا من أعمدة الديمقراطيات المعاصرة. ولكني وقفت في ذات الوقت على إحباطات الصحفيين وأحياناً على سوء

أوضاعهم وعلى هشاشة الوضع المالي للمجاميع الصحفية. وقد حاولت أن أسهم في رفع هذه التحديات ودعم مطالب عالم الصحافة إزاء الحكومة وخاصة المطالبة بالصناديق الاجتماعية للصحفيين من قبل نقاباتهم وبعض التسهيلات لفائدة المؤسّسات الإعلامية خاصة في باب توريد الورق.

وعلاقات الثقة والاحترام تلك سمحت كذلك بتوفير المناخ المناسب لبروز حوار اقتصادي وطني أكثر جدية وانفتاحا.

التحـاور

وهناك دور مهمّ موكول إلى وزير الاقتصاد والمالية في الحوار العام، فإليه تعود مسؤولية تقديم الاختيارات الكبرى للسياسة الاقتصادية والدفاع عنها، كما أنه إليه تعود أيضاً مسؤولية التحاور مع المناهضين لاختيارات السياسة الاقتصادية. فهو من هذه الزاوية في الواجهة ومطلوب في أغلب الأحيان من وسائل الإعلام، وهذا أمر مهمّ لأن الحوار الاقتصادي العام عماد أساسي للديمقراطيات الكبيرة، وهو ينهض بعدة وظائف فيتيح المعلومة للجمهور الواسع حول التحديات الاقتصادية الكبرى والأولويات الكبرى للسياسة الاقتصادية المطبقة من قبل الحكومة حتى يسهم في مواجهتها. كما أن الخبراء والمحللين الاقتصاديين يسهمون بتحليلاتهم وتعاليقهم في إنارة القرار العمومي وإبراز العناصر التي يمكن أن تغيب عن المسؤولين عن الفعل العمومي. وأخيراً فإن الحوار العام يمكن كذلك أن يثير انتقادات ووجهات نظر مختلفة حول الأولويات الرسمية واختيارات السياسة الاقتصادية للسلطات العمومية وعلينا أن نذكّر بأن الأولويات الاقتصادية تندرج

في الحقل السياسي وهي بالتالي حاملة للمصالح السياسية والاجتماعية التي لا تكون دائماً محلّ اتفاق. وهكذا يمكن للحوار بين الأطراف المختلفة أن يوضّح تلك المصالح التي حولها اختلاف.

عرفت بلادنا بعد الثورة مولد حوار عام وحرّ حول اختيارات السياسة الاقتصادية، وما زال الأمر يتعلق بحوار جنيني بدا يأخذ مكانه تدريجياً على الساحة العامة عن طريق إسهام الصحف والبرامج التلفزيونية والمقالات الاقتصادية والندوات والملتقيات العامة، وفي ذلك تطوّر كبير باعتبار أن الحوار في الماضي كان يقتصر على الخطاب الرسمي ويلغي كل الأصوات المعارضة والمنتقدة. ويندرج هذه التطوّر في إطار التحوّل الديمقراطي الذي تشهده بلادنا وفي انبثاق ديمقراطية ناشئة. فإرساء حوار حرّ عامّ، بين أصحاب المواقف المتضاربة، وتطويره لا يمكن إلا أن يسهما في تعزيز ديمقراطيتنا الوليدة ومساعدة الحكومات على مواجهة التحديات الكبرى في التنمية والانتقال الاقتصادي.

لئن كانت أهمية الحوار الاقتصادي العام لا تدعو إلى الشك فإن الأمر بالنسبة إلينا يتعلق بإضافة بعض العناصر حول شروط نجاحه وإدراجه بطريقة بناءة في الحوار الوطني العام. كما أننا نؤكّد باستمرار على أن الهدف الإستراتيجي لبلادنا هو إنجاح الانتقال الاقتصادي والخروج من مصيدة البلدان الوسيطة التي وجدنا فيها أنفسنا منذ بضع سنوات. وهذا الانتقال من المفروض أن يساعد على نموّ قويّ قادر على ضمان استقرار ديناميكي في التوازنات الكبرى لاقتصادنا الشامل ودفع قوي للتشغيل.

إن الحوار الاقتصادي يمكنه الإسهام بقوة في الانتقال الاقتصادي بالمساعدة على تحديد التحديات والصعوبات والمساهمة في ضمان تعبئة واسعة لمختلف الفاعلين الاقتصاديين. ولبلوغ هذا الهدف يجب أن يكون الحوار مفتوحا نشيطا وبنّاء خاصة.

والسمة البناءة للحوار يمكن ملاحظتها في مستويين. في شكلها وفي محتواها. ففي مستوى الشكل يكون من الضروري بناء علاقات ثقة تشجع على الإنصات والحوار والتبادل. ومن البديهي أن القدح، والإساءة، وتجاوز الحدود، والسباب أحياناً، لا يمكن أن تسهم في إقامة علاقات الثقة الضرورية للتبادل والتي تساهم في تطوّر مواقف مختلف الفاعلين لتلتقي حول مشاريع توافقية مشتركة. في المقابل فإنه من الأساسي أن تكون مساهماتنا متصفة باحترام الآخر وخاصة أولئك الذين يدافعون عن أفكار مختلفة، وذلك شأن الدّول الديمقراطية. فالقدح يجعل من النقاش حوار طرشان بينما يجعل منه الاحترام لحظة تبادل حقيقية وحوار لبناء جسور تحالفات بين مختلف الفاعلين.

أما المظهر الثاني فيهمّ المحتوى هذه الحوارات وضعف حضور الاقتصاديين المحترفين. فحوارنا اليوم يتصف، من جهة، بحضور مكثّف للشق المناهض للعولمة، ومن جهة ثانية للمجموعة القائلة بفكرة المؤامرة التي تنظر إلى القرارات العمومية على أنها مساومة مع مراكز قوة تبدو بعيدة ومجهولة. فحضور الاقتصاديين المحترفين يساعد على ظهور أطروحات وحجج علمية بفضل مسكهم الأدوات الخاصة بهذا المجال من المعرفة وخاصة أدوات القيس الاقتصادي التي تسمح بالفصل بين مختلف وجهات النظر. صحيح أن الاقتصاديين المحترفين ينزعون إلى تفضيل النشريات العلمية في المجلات الأكاديمية والمداخلات في

الملتقيات العلمية ليتقدّموا في مسيرتهم المهنية، ولكنه من المهمّ في هذه المرحلة الانتقالية للاقتصاديين المحترفين أن ينخرطوا في الحوار العام عن طريق تدخّلات في الصحافة وبعث جمعيات مهنية ولجان تفكير تشجّع على المشاركة.

إن الحوار العام حول المسائل الاقتصادية جوهري في الديمقراطيات. فالحوار الجنيني في بلادنا يمكن أن يتطوّر بإدخال قواعد سلوك جديدة تقوم على الاحترام والثقة وتطوير حجج علمية جديدة. وقد استطاع الحوار السياسي، المتصف في الأشهر الأولى بعد الثورة بالقدح، أن يسجل بعض التطوّر ليكون أكثر هدوء واحتراما للاختلافات. ومن واجب مختلف المتدخّلين في هذا الحوار أن يطوّروه ليصبح حقيقة داعمة للانتقال الاقتصادي الجاري آنذاك.

التنشيـــط

للوزير أيضاً دور مهمّ في تنظيم الحوارات الكبرى ضمن وزارته وتنشيطها. وكانت هذه الحوارات بالنسبة إليّ إحدى اللحظات الهامة في عملي بالوزارة ووجدت متعة كبيرة في تبادل الأفكار مع زملائي في الوزارة. وكما بيّنت سابقا فإن هذه الحوارات لم تقتصر على إدارة بعينها بل كانت تشترك فيها عدة إدارات بحكم الصفة الأفقية للمسائل المطروحة للنقاش.

وكان على الوزير أن يدعم عادة التبادل والحوار وأن يقوم بدور المنشّط في مختلف فرق العمل، وكانت لنا في تلك السنة الانتقالية سلسلة من الحوارات الساخنة التي كان عليّ أن أنشّطها. وأول الحوارات على الأرجح كان حول أولوياتنا وسياستنا الاقتصادية وقد تواصل عند

إعداد قانوني المالية. وكان حوارا شيّقا تجاوزنا فيه بكثير ساعات العمل الرسمية وكنت فيها محاطا بالمسؤولين السامين في الوزارة في عطلة نهاية الأسبوع لنستكمل حوارنا. وكانت هذه الحوارات على درجة عالية من الأهمية خاصة وأنّنا كنّا مسؤولين عن قطاعي المالية والتنمية في الحكومة.

إن تلك الحوارات مكّنتنا من إدخال مفهوم الإنعاش الاقتصادي الذي أصبح الإطار العام للتفكير والاشتغال بأولويات السياسة الاقتصادية، لكن الإنعاش لم يكن يُنظر إليه على أنه غاية في ذاته بل على أنه محطّة على طريق الإقلاع الاقتصادي كما أنه في إطار فرق العمل تلك استكملنا صياغة أولويات برنامج الإصلاح وشدّدنا على الواجب الجبائي، ومكافحة التهريب والتجارة الموازية، ودعم النموّ والاستثمار، والتحكّم في الاختلالات الكبرى في الاقتصاد الشامل، وتسريع نسق الإصلاحات الاقتصادية وإدماج التضامن الاجتماعي.

وقد نشّطتُ العديد من فرق العمل داخل الوزارة وسأكتفي بذكر اثنين منها، الأول هو الفريق المكلّف بالإصلاح الجبائي، وللتذكير فإن هذا الإصلاح بدا سنة 2012 وتواصل سنة 2013 رغم الازمة السياسية التي كانت تجتازها البلاد. وكان دوري يتمثّل في استكمال هذا المسار والوصول إلى المشروع النهائي. ولبلوغ تلك المرحلة وجب تنظيم استشارات جهوية واستشارة وطنية مع لقاءات بالمجلس الوطني للجباية. وكان الهدف من كل هذه الاجتماعات هو الاتفاق على أفضل المقترحات للتوصّل إلى وثيقة نهائية توافق عليها الحكومة قبل عرضها على المجلس الوطني التأسيسي. وقد قام الفريق المكلّف بهذا

الإصلاح الكبير لاقتصادنا بعمل جبّار وكانت جلساته مناسبة للخوض في العدالة الجبائية والتضامن.

فريق العمل الثاني الذي كان لي أن أنشطه هو المكلّف بالإصلاح البنكي. ولئن كانت ملكية البنوك العمومية تعود إلى الدولة وأن الوزارة تقود الإصلاح في حين يقتصر دور البنك المركزي على مراقبة البنوك فإننا قررنا باتفاق مع رئيس الحكومة ومع محافظ البنك المركزي الشاذلي العياري على تكوين فريق عمل مشترك يشتمل على مسؤولين من الوزارة ومسؤولين من البنك المركزي. وقد قام هذا الفريق بعمل استثنائي على ثلاث جبهات على الأقل بتقييم تقارير قياس الجودة الذي قامت به مختلف مكاتب الدراسات في البنوك العمومية الثلاثة، وإجراء حوارات مع المسؤولين في تلك البنوك لضمان حسن تطبيق التوصيات، والتفاوض مع خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول مشاريع إعادة هيكلة البنوك العمومية. ومن نتائج تفكير هذا الفريق أنه توصّل إلى استنتاج أن عمل الحكومة يجب ألاّ يقتصر على إعادة هيكلة البنوك الثلاثة العمومية بل يجب أن يتوسّع للتفكير في اقتراح إصلاح حقيقي لتمويل الاقتصاد ولدور الدولة في هذا المسار. وقد تمّ إعداد مشروع طموح في هذا الاتجاه وقعت مناقشته في جلسة كبيرة وأقرّته الحكومة في مجلس وزاري وأشادت به المؤسّسات الدولية. وهذا هو المشروع الذي بلور فكرة صندوق لإعادة الهيكلة البنكية التي تهدف إلى رسملة البنوك التونسية دون اللجوء إلى بالضرورة إلى المال العام.

هكذا كان تنشيط الفرق وتعبئتها لبلورة المشاريع والتوجهات الجديدة يدخل ضمن مهامّ الوزير، وهذا التنشيط يفترض إرساء مناخ عمل جديد يرتكز على روح الفريق والتنظيم الأفقي الذي يجعل محلّ

سؤال ثقل التنظيم العمودي والمراتبية الموروثة عن تقاليد بيروقراطية طال عهدها.

الإنجـــاز

لا يقتصر عمل الوزير على الإنصات والحوار والتبادل رغم قيمة هذه الوظائف، فبمجرّد أن تنتهي المشاورات وتتحدّد الاختيارات على الوزير أن يتّخذ القرارات، وهي قرارات عادة ما تكون عرضة للانتقادات وأحياناً للاحتجاجات لأن لها في معظم الأحيان أثرا ماليا ويمكن أن تُلحق ضررًا مباشراً بمصالح مكتسبة. ولكن رغم الانتقادات فعلى الوزير أن يظلّ ثابتا في مواقفه وأن يتخذ القرارات ويحرص على تنفيذها.

أثناء تلك السنة التي قضيتها على رأس وزارة الاقتصاد والمالية وجب علينا أن نأخذ بعض القرارات التي أثارت انتقادات، وسأعدّد بعضها خاصة في إطار دعم الواجب الجبائي أذكر أولا الإجراءات المتخذة في شأن المهن الحرة وخاصة فكرة ربط الجباية لبعضها بما يعادلها في الوظيفة العمومية. وقد أثار هذا الإجراء انتقادا كبيراً من جانب الجمعيات الممثلة للمهن الحرة خاصة منها عمادة المحامين وعمادة الأطباء والخبراء المحاسبين التي كوّنت في فترة مناقشة قانون المالية التكميلي فيديرالية المهن الحرة للدفاع عن مصالحها.

هناك قرار آخر مهمّ كان علينا أن نتّخذه يخصّ الإجراء حول الشفافية المالية المعروف عموما برفع السرّ البنكي، وكان هذا القرار محلّ جدل كبير سيكون حسب الكثيرين، ومن بينهم مسؤولون ماليون كبار، سبباً في هروب أموال كثيرة من الدورة البنكية التقليدية وفي هذا السياق

اعتُبِر تكاثر نقاط بيع الخزائن المصفّحة على جوانب الطرقات علامة على فقدان الثقة في الشبكات البنكية الرسمية، ومن شأن هذا الإجراء أن يزيد في فقدان الثقة. وكان كثير من الخبراء يؤيدون هذا الإجراء ولكنهم يقدّرون أنه من الواجب تأجيله في انتظار وقت أفضل خاصة في مجال استقرار الوضع السياسي وعودة ثقة المستثمرين. بعد هذه المحادثات قررنا بدعم من رئيس الحكومة الإبقاء على المقترح في قانون المالية التكميلي لسببين على الأقل. الأول يتعلق بتطوّر المعايير الدولية حول الشفافية المالية والخشية من أن تُعتبر بلادنا موقعا رماديا إن لم تُتخذ إجراءات قوية على هذا الصعيد. وهذا الخطر ليس وليد التخمين إذ كان كثير من الأصدقاء المسؤولين في المؤسّسات الدولية أكّدوه لنا في عديد المناسبات. أما السبب الثاني فيكمن في أنّ حكومتنا سبق لها أن جعلت من مكافحة التهرّب الجبائي إحدى أولوياتها وكان هذا الإجراء عملا قويا يثبت التزامنا في هذا المجال. ولم يكن من السهل تبني هذا المقترح وكان التصويت الأول في المجلس الوطني التأسيسي سلبيا. وكان لا بدّ من معاودة الكرّة لإقناع بعض القياديين السياسيين حتى نتمكّن أخيراً من تمرير الإجراء وتصبح تونس موقعا ماليا يستجيب للمعايير الدولية.

ولم يكن التزامنا بمكافحة التهرّب الجبائي واعتباره من أولوياتنا يندرج في توجّه قمعي، بل على العكس فنحن نفضّل التمشي القائم على المصالحة وفتحنا مسالك لتسوية الوضعيات الجبائية في إطار احترام القانون. وكنت مقتنعا أن غياب الثقة وكذلك الممارسة القائمة على المحاباة والفساد لا يخدمان علاقة الثقة بين الدّول ودافع الضرائب

ويؤديان إلى التهرّب من دفع الصرائب كما أثبتت ذلك تجارب الأنظمة الاستبدادية. فمن المفروض أن يؤدّي الانتقال الديمقراطي وبناء علاقات مواطنة جديدة بين الدولة والمواطنين إلى تغيير المواقف والسلوكات. وقد أوضحت في مداخلاتي أن الديمقراطية حقوق ولكنها كذلك التزامات وواجبات وأول هذه الواجبات الواجب الجبائي. وفي إطار تغيير التوجّه وبناء علاقات جديدة بين الدولة والمواطن أكّدنا على الواجب الجبائي. ولكني كنت مقتنعا أن هذا الواجب لا يمكن القيام به إلا بطريقة متدرّجة وأن الدولة ووزارة المالية يجب أن تنخرطا في ديناميكية انتقالية واجتناب الإجراءات الزجرية.

في هذا الإطار كذلك أدرجت إجراءات العفو الجزئي، لكن هذه الإجراءات حاربها عدد كبير من الخبراء ومن النواب باسم مكافحة التهرّب الجبائي. وكان من الضروري إقامة جسور الثقة بين دافعي الضرائب والدولة. بعض الإجراءات رفضها في البداية أعضاء المجلس الوطني التأسيسي فوجب الحصول على دعم بعض المسؤولين السياسيين والاجتماعيين لتصبح تلك الإجراءات مقبولة من النواب.

هناك إجراءات أخرى كان من المهمّ اتخاذها وأثارت بدورها نقدا شديدا خاصة منها تلك المرتبطة بتخفيض مداخيل الدولة. وسأقتصر على مثال واحد هو تخفيض الأداء على القيمة المضافة على الاستثمارات الجديدة، والهدف من هذا الإجراء هو التشجيع على استعادة نسق الاستثمار بوضع حوافز، وكل ذلك يندرج في سياستنا لمقاومة الكساد الهادفة إلى الخروج من مرحلة ضعف النمو التي يشهدها اقتصادنا. غير أن هذا القرار كان محلّ انتقاد من جانب كثير من الخبراء الذين لم يفهموا

هذا الإجراء الذي يقلّص مداخيل الدولة في سياق يتصف بتفاقم العجز العمومي. وكان من الواجب في هذه المسألة أيضاً تقديم التوضيحات والإقناع بأن إسناد الحوافز للمستثمرين لتسريع وتيرة الاستثمار حتى في ظل وجود صعوبات في المالية العمومية هو أمر هام وضروري

وتمّ اتخاذ إجراءات قوية أخرى لدعم مداخيل الدولة أثارت بدورها نقدا ولكننا تمسّكنا بها، وأول هذه الإجراءات يتعلق بإطلاق القرض الوطني، وهذه الفكرة ليست جديدة وكنت من بين المدافعين عنها لمواجهة ارتفاع نفقات الدولة، لكن هذه الفكرة بقيت حبرا على ورق منذ الثورة وقد أدركت في ظرف بضعة أشهر أن الصعوبة الحقيقية تتمثل في الافتقار إلى التجربة في هذا المجال والخوف من أن يكون مآلها الفشل. وقرّرت أن نطلق القرض الوطني فجمّعنا كل الوسائل الضرورية لنضمن لهذه المبادرة النجاح الذي عرفته.

القرار المهمّ الآخر يخصّ المساهمة الاستثنائية العامة التي قررنا تطبيقها. وقد تعرّض هذا الإجراء إلى نقد كثير لصفته الإجبارية خاصة فقد كان من رأي كثير من الخبراء والمؤسّسات أن تكون هذه المساهمة احتيارية وأن نعوّل على وطنية المواطنين ودعمهم للثورة. لكن زملائي في الوزارة أوضحوا لي أن المساهمات الاختيارية لم تعط إلا نتائج ضعيفة منذ الثورة، فقررنا الإبقاء على صفتها الإجبارية.

هكذا ومن خلال هذه الأمثلة وأمثلة أخرى يمكن أن أذكرها يتبين أن وزير الاقتصاد والمالية مطالب بأن يقوم باختيارات وأن يتّخذ قرارات يمكن أن تثير معارضة وانتقادا وأن تجعل منه هدفا للتهجّم والنقد العنيف في بعض الأحيان لكن عليه أن يحافظ على هدوئه وأن يتخذ

القرارات التي يجب اتخاذها بعد مشاورات ونقاشات ومحاولات لبناء توافق حول الإجراءات الصعبة اللازمة. ولكن غياب التوافق يجب ألاّ يثني الوزير ولا الحكومة عن اتخاذ القرارات الواجبة والتي تندرج في الدفاع عن المصلحة العامة وإنعاش الاقتصاد.

التنسيق

بالتوازي مع نشاط الحوار والتبادل والإنجاز يحتل الوزير موقعا مركزيا في تنسيق الجهاز الحكومي بما أنه يمسك بزمام الخزينة ويتابع تطور مصاريف الدولة ومداخيلها. وبخصوص المداخيل بشكل خاص تضمّ وزارة المالية إدارة عامة، هي اللجنة العامة لإدارة الميزانية، التي تقوم بمتابعة النفقات في مختلف الوزارات وتناقش وتتفاوض مع مختلف الإدارات في الوزارات حول طلباتها وحاجاتها المالية.

هذه المهام تجعل من وزير المالية أحد محاور العمل الحكومي، فيدعوه زملاؤه للتسريع بصرف الأموال لإداراتهم. وقد يحصل أن يطلب منه بعضهم تغيير الشخص المكلّف بوزاراتهم في اللجنة لأسباب مختلفة يحدث أن تكون في معظم الأحيان تمسك ذلك الشخص بالتطبيق الصارم لقواعد الميزانية. ويمكن أن يطالبه وزراء آخرون بإسناد تمويلات إضافية للقيام بأعمال لم تكن مبرمجة في الميزانية الأصلية. ويلعب وزير المالية أيضاً دورًا أساسياً في المفاوضات الاجتماعية مع النقابات وله يعود تحديد الخط الأحمر الذي يجب عدم تجاوزه حتى لا تتضرّر التوازنات المالية الكبرى.

كما يقوم وزير المالية بدور مهمّ في تنسيق عمل الحكومة لإعداد قوانين المالية، فهو يتحمّل مسؤولية وضع الأولويات الكبرى لميزانية

الدولة والخطوط الكبرى للتوازنات المالية. ويناقش هذه المسائل مع رئيس الحكومة الذي يوجهها إلى مختلف الوزارات في مراسلة تأطيرية. وتقوم الوزارات باقتراح مشاريعها ومستويات إنفاقها. ويرأس وزير المالية الاجتماعات الأولى للتقريب بين مختلف المقترحات الصادرة عن الوزارات وتوجيهها في مشروع ميزانية منسجم. وتكون القرارات النهائية لمجلس الوزراء الذي يقوم بالتحكيمات الأخيرة تحت إشراف رئيس الحكومة ويحدّد المشروع النهائي لقانون المالية ليحيله على البرلمان. ويقوم وزير المالية لاحقاً بدور مهمّ في الدفاع عن الميزانية أمام لجنة المالية ثم بعدها أمام النواب في جلسة عامة.

كيف يتمّ القيام بهذا الدور وكيف يتحقق التوافق بين وجهات نظر مختلف الوزارات؟ هناك من يتوخّون القوة فيصبحون بمثابة وزراء فوق العادة، وهناك من يتراخون فيتخلون عن جزء مهمّ من صلاحياتهم للإدارة أو لرئيس الحكومة. وفيما يهمّني فقد اخترت تمشيا تشاركيا في تناغم مع عقلية الفريق التي كانت سائدة في الحكومة، فكنت أُنصت إلى الزملاء وإلى شواغل إداراتهم فأعجّل لهم بالدفع. وقد بحثنا عن موارد إضافية عند الضرورة خاصة للمؤسّسة الأمنية والعسكرية لمكافحة الإرهاب وكان هذا الانفتاح مرفوقا بصرامة كبيرة لضمان التوازنات المالية للدولة لأن وزير المالية في نهاية المطاف هو الضامن لهذا الجزء المهمّ من التوازن الاقتصادي. وكانت هذه الصرامة سبباً لي في عداوات تمكّنتُ من التعامل معها بفضل المناخ الجيد داخل الفريق. ويتذكّر زملائي، بمن فيهم مهدي جمعة، ما أبدأ به تحليلي عندما تكون إجابتي بالرفض، فكنت أبدأ عامّة بقولي «الوضع صعب ودقيق...» وكان زملائي يتخيلون بهذه المقدمة ما سيكون عليه ردّي على مطالبهم.

ولم يكن التنسيق يقف عند حدود الفريق الحكومي فحسب بل إنه يشمل كذلك البنك المركزي الذي أقمنا معه علاقات تعاون جيدة بدفع من السيد الشاذلي العياري، فقد عملنا معا في متابعة الوضع الاقتصادي العام وخاصة التوازنات. كما خضنا مفاوضات صعبة مع المؤسّسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخرجنا منها بنجاح. وكان العمل الأهمّ قد أنجزناه في مجال الإصلاح البنكي وتجاوزنا فيه إعادة هيكلة البنوك العمومية الثلاثة لنضع مشروعا طموحا لتمويل الاقتصاد وتدخّل الدولة في هذا المجال.

ومن ضمن صلاحيات وزير المالية المهمّة التصرّف في المالية العمومية مما يستدعي جهدا كبيراً في التنسيق بين مختلف الوزارات، وقد قمنا بهذه المهمّة بعقليّة حلّ المشاكل وخدمة الوزارات الأخرى، ولكننا كنا في نفس الوقت صارمين ونتشدّد عند الاقتضاء في التصرف في المال العام لبلد في أزمة.

تمويل الميزانية

على أنّ الوظيفة الأهمّ لوزير المالية هي توفير الموارد المالية لضمان تمويل الميزانية. فأنا وزير للمالية طيلة سنة ولكن سبق لي أن تردّدت على وزارات المالية منذ ما يقارب ثلاثين سنة من خلال تجربتي في المؤسّسات الدولية وربطت علاقات صداقة وتعاون مع عديد وزراء المالية في الكثير من البلدان، ويتفق الجميع أن التحدي الأكبر يكمن في البحث عن الأموال لتمكين الدولة من الإيفاء بالتزاماتها. ويتفق الجميع على أن وزير المالية يجد نفسه وحيدا في هذا البحث الجهنمي أحياناً، وعليه أن يبرهن على قدرة التخيّل عنده وعند المسؤولين في

وزارته للبحث عن الأموال الضروريّة. ويتفق الجميع على أن الحكومة كلها مسؤولة في حالة العجز عن التسديد وأن لهم مسؤولية كبيرة لكنهم ينظرون إلى هذه الوضعيات على أنها دليل على فشل وزير المالية.

لقد شاركت أثناء عملي بالمؤسّسات الدولية في مفاوضات مع وزراء المالية وعاينت في أعينهم القلق والخوف أحياناً من أن يفشلوا في توفير الأموال الضرورية. كما رأيتهم يقطعون أحياناً المفاوضات ليقوموا بما نسميه باستحياء «مشاورات مع عواصمهم» وهو ما يعني طلب المساعدة من رئيس الحكومة أو رئيس الدولة. ورأيتهم يعودون إلى قاعات التفاوض المغلقة أكثر شروداً وقلقاً.

هذا القلق وهذا الخوف يذكرانني دائماً بإحدى أولى روايات الكاتب النمساوي بيتر هاندك (Peter Handke) منشورة سنة 1970 وعنوانها «قلق حارس مرمى عن تنفيذ ضربة جزاء»، وهي إحدى أولى الروايات التي نقلها ويم ويندرز (Wim Wenders) إلى الشاشة سنة 1972 في تعاون بينهما سيكون فاتحة لأعمال أخرى سيكون «أجنحة الرغبة» أهمّها. فأنا عندما أرى وزراء المالية وأسمعهم يتحدثون عن وحدتهم وعن قلقهم في توفير الموارد كنت أفكّر دائماً تلك الرواية وذلك الشريط وخاصة صورة حارس المرمى الذي ينتمي إلى فريق من مدينة فيانا والذي قبِل هدفا وتمّ طرده من حكم المقابلة، فاندفع عند مغادرة الملعب في تيه أدّى به إلى ارتكاب المحظور فكانت صور التيه والوحدة تحضر في ذهني كلّما رأيت ضيق وزراء المالية خاصة في البلدان النامية الذين يعرفون دائماً وضعيات صعبة ويبحثون بعناء عن دعم المؤسّسات الدولية الكبيرة.

إنها نفس لحظات القلق التي عشتها وأنا وزير، وكنت قبل تولي الوزارة أعلم جيّداً أن فارقاً كبيراً بين مداخيل الدولة ومصاريفها سيتحوّل إلى صعوبات في الخزينة. وقد عملت منذ تولي الوزارة بمعية فريقي على إعداد توقعات لوضع المالية العمومية في سنوات 2013 و2014 و2015، وقد أثبتت لنا هذه التوقعات حجم التحدّي وخطورة الأزمة في المالية العمومية التي يمكن أن تقود البلدان نحو المحظور. وقد أعلمت رئيس الحكومة بهذه المعطيات وقمنا معا بإعلام جميع أعضاء الفريق في مجلس وزاري. كما قرّر رئيس الحكومة إعلام المسؤولين السامين في الدولة بها وقد اعتقد بعضهم أن توقعاتنا متشائمة جدا ولكننا كنا جميعا متفقين على أنه من مسؤوليتنا معالجة هذه الأزمة.

بداية من ذلك أصبح توفير الموارد الهدف المركزي لوزير المالية وللاجتماعات الأسبوعية التي يعقدها مع رئيس الحكومة ومع محافظ البنك المركزي لمتابعة تطوّر الوضع. وفي مستوى الوزارة تمّ بعث فريق يضمّ الإدارات العامة المكلّفة بالديون والميزانية والمداخيل والمصاريف لتتابع يوميا تطوّر المالية العمومية، وكانت جلسات عمل صعبة تتصف أحياناً بالخوف ولكن أيضاً بعزم الجميع على إيجاد الحلول الجديدة للخروج من هذا المأزق. ولا يمكنكم أن تتصوروا فرحة الفريق يوم مغادرتنا للوزارة في 31 ديسمبر 2014 على الساعة السابعة مساء وقد حققنا في نهاية السنة فائضا بـ450 مليون دينار. وقبل الخروج من مكتبي هاتفت رئيس الحكومة ومحافظ البنك المركزي لأعلمهما بالخبر السعيد وأقدّم لهما تهاني بالعام الجديد. وبعدها التحقت، وأنا مرتاح البال، بأصدقائي لعشاء بسيط في ليلة رأس السنة.

أظلّ كما أنا رغم كل شيء

يستدعي تولّي الوزارة نشاطا كثيفا، فالوزير مدعوّ إلى تمثيل بلاده وملاقاة عدد كبير من الأشخاص والمشاركة في الفريق الحكومي وتنشيط فرق العمل واتخاذ القرارات وملاقاة الصحفيين والاستجابة لدعواتهم وتخصيص جزء كبير من الوقت لتوفير الموارد للبلاد. فهو ينتقل سريعاً من ذات نكرة إلى شخصية لها وزنها في الحياة العامة تكون حركاتها وتصريحاتها ومواقفها محلّ تعليق وانتقاد في أغلب الأحيان. وكان المشكل عندي هو كيف أظلّ كما أنا وكيف أحافظ على حياتي الخاصة وقناعاتي من هذا الاهتمام العام المفاجئ. فالسؤال، وحسب عبارة فرانسوا هولاند أثناء حملته الانتخابية، هو أن أعرف كيف أكون «وزيراً عاديّا» أي وزيراً يواصل حياته ببساطة كما ألف أن يفعل منذ سنوات.

أن أظلّ كما أنا أمر له مظهر شخصي قبل كل شيء، فعلى صعيد العائلة قررنا أن نستمرّ في طريقة عيشنا التي كنا علينا قبل تعييني وزيرا. وبما أن زوجتي تمتلك سيارة فقد رفضت السيارة الثانية التي تُسند عادة إلى الوزير طيلة قيامه بمهامه. ولكن ما كان يضحكني، ثم أصبح بالنسبة إليّ مصدر ارتياح، هو سلوك أبنائي الذين لم يُعلموا أصدقاءهم بتعييني وظلّ الكثيرون منهم يلتقون بهم ويزورونهم في بيتنا وهم لا يعلمون بالتغيير الذي حصل. وما زلت أتذكّر الرفض القاطع الذي تواجهني به ابنتي كلما اقترحت عليها أن أوصلها إلى معهدها عندما لا يكون هناك شخص آخر لإيصالها. كما واصلت قيادة سيارتي الشخصية في نهاية الأسبوع وخاصة عندما أقوم بزيارة لعائلتي. لقد كنت دائماً من أنصار إعطاء المثل في القيادة الذي كان في لبّ مبادئ التسيير الحديثة التي

تطبقها المؤسّسات الدولية. فالأمر يتعلق بأن نكون قدوة في التصرّف وفي المعاملات اليومية. وقد كان من الصعب توضيح صعوبة الظرف الاقتصادي في وسائل الإعلام ودعوة الناس إلى تحمّل التضحيات والقيام في المقابل بأعمال قد تبدو لهم مخالفة للأفكار المعروضة.

أن اظلّ كما أنا يعني أيضاً أن أواصل ارتياد نفس الأماكن وخاصة المقاهي الشعبية والمطاعم وأن أقف في الصفوف لأطلب صحفة «لبلابي» في مطعم شعبي تعودت على تناولها فيه. كما يعني كذلك أن أزور المعارض الفنية وقاعات السينما والمسارح والمهرجانات السينمائية. وما احتفظت به خاصة هو تعامل الناس الودي معي، ففي كل مرة يتعرّف الناس عليّ في مكان عمومي فإنهم يحيونني ويشجعونني على المواصلة مع الحكومة في تحقيق أهداف المرحلة الانتقالية. إنها علامات صداقة ما زلت أتلقّاها حتى اليوم ومازال أناس يستوقفونني في الطريق ليستشيروني.

أن أظلّ كما أنا يعني أيضاً مواصلة علاقاتي مع أصدقائي ووجبات العشاء التي نتبادل فيها الأفكار حول مختلف القضايا كما كنت أفعل دائما. إنها بالنسبة إلى لحظات استمتع بها لأنني أتخلّص فيها من ضجيج الفضاء العام ومن حميّته أحياناً لأجد راحة الفضاء الخاص وصفاءه مع أصدقائي المقرّبين. وقد اتسعت دائرة أصدقائي بأشخاص بديعين التقيتهم في تلك الأشهر على رأس الوزارة فقدّرت جديتهم وحرفيتهم وخاصة جرعة الصداقة والظرف لديهم. كما أن بقائي كما كنت يعني أن أعاملهم بنفس الاحترام وأن أنصت إليهم وأن أشكر من نجح منهم وأن أشجّع من يعمل بجدية ولم يصل بعد إلى النتائج المنتظرة منه. وفي النهاية أن أعامل الناس كما أريد أن يعاملوني.

وأخيراً أن أظلّ كما أنا يكون بالدفاع عن الأفكار التي اتبعتها في مسيرتي الأكاديمية والمهنية أي وضع سياسة اقتصادية تخرج عن المسالك المألوفة وتتخلّص من هيمنة الإيديولوجي ومن الليبيرالية الجديدة الجامحة. فقد سعينا إلى وضع سياسة مقاومة للكساد هدفها دفع النموّ والتشغيل. فأنا أعتقد أن إقرار التوازنات الاقتصادية الكبرى والاستقرار لا يمكن أن يتحققا في إطار سياسة التقشّف كما بيّنته تجارب العديد من البلدان. وما زلت أعتقد أن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية يجب أن يكون استعادة النموّ والتشغيل وبثّ الأمل في نفوس الناس وخاصة منهم الشباب بعيداً عن العنف الذي تقدّمه لهم التيارات المتطرّفة.

كانت ثريّة جدّا تلك التجربة القصيرة على رأس إحدى أهمّ الوزارات في الفترة الانتقالية وفي ظلّ صعوبات اقتصادية. فقد وفّرت لي فرصة تقديم خدمة لبلدي ومكنتني من فهم أفضل للواقع الاقتصادي ولحجم التحديات التي يجب مواجهتها. كما مكنتني من التعرّف على أشخاص قدموا لي النصائح وشاركوني في الأفكار داخل الوزارة وخارجها. ووفرت لي الفرصة داخل الحكومة لوضع سياسة اقتصادية تخرج عن السنن المألوفة لجعل اقتصادنا على درب النموّ وسمحت لي أيضاً أن أظلّ كما كنت وان أواصل حياتي في بساطة تامة. ولهذه الأسباب كلها كانت تلك التجربة كثيفة قوية ورائعة.

إضرابي الأوّل

عندما تسلّمنا مقاليد الأمور كانت حكومة السيد علي العريّض قد فرغت من إعداد ثلاث اتفاقيات لمجابهة حالة الغضب في ثلاثة قطاعات حيوية هي قوات الأمن، والجيش، وأعوان الديوانة ومصالح الجباية والمحاسبة في وزارة المالية. وقد أمضى رئيس الحكومة مع وزراء آخرين من حكومته قبل خروجهم على الاتفاقيات مع قوات الأمن الداخلي والديوانة، أمّا الاتفاقية مع مصالح الجباية في وزارة المالية والمتعلقة بمنحة استخلاص الخطايا على الأداءات غير المدفوعة فلم يقع إمضاؤها بسبب بعض الاختلاف بين الحكومة والنقابات حول النسب التي سيتمّ تطبيقها. وكانت النقابات في الأثناء أطلقت دعوة لإضراب بخمسة أيام من 10 إلى 14 فيفري 2014.

وفي إطار استمرارية الدولة قررت حكومتنا احترام التعهدات التي قامت بها الحكومات السابقة وتنفيذها فشرعنا في مفاوضات مع الطرف النقابي لاستكمال الاتفاقية المعلّقة، وتمّ إمضاؤها يوم 7 فيفري 2014 وستتسبّب هذه الاتفاقية التي كانت محلّ مفاوضات طويلة بين الوزير الذي سبقني، السيد إلياس الفخفاخ، والاتحاد العام التونسي للشغل سنة 2013 في تحركات اجتماعية هامّة من جانب أصناف الأعوان الذين لم تشملهم. وقد تعاملنا مع هذه التحركات بكثير من الصبر وبتأييد من الحكومة ومن المسؤولين الكبار في المركزية النقابية، وأمكننا التوصل إلى اتفاق شامل يوم 14 ماي 2014 سيمكّننا، حسب رأي الأطراف المعنية، من ضمان مناخ جيّد في الوزارة لسنوات طويلة

مع تشجيع الأعوان على استخلاص الخطايا وبالتالي تمكين الدولة من مداخيل هامة كانت مهمّشة.

هذا الصراع الاجتماعي وما اتخذه في بعض الأحيان من أشكال عنيفة والصعوبات التي لقيها المسؤولون النقابيون في توجيهه كانت كلها دليلا واضحاً على الحراك الاجتماعي الذي عرفته البلاد منذ الثورة. وكان الصراع في وزارة المالية الأول في سلسلة من الصراعات الاجتماعية التي ستجابهها حكومتنا طيلة تلك السنة. فقد شاركت كل الوزارات ومعظم القطاعات الاجتماعية في تحركات طويلة متشددة، وتعرّض المسؤولون بمن فيهم الوزراء إلى مظاهرات عنيفة وأحياناً إلى الاحتجاز في مكاتبهم. ولم تقتصر التحركات على القطاع العمومي بل امتدت إلى القطاع الخاص، وتجاوزت بعض الصراعات حدود المعقول وكان تصلّب بعض الاعتصامات في مواقع العمل مثيرا لتخوّفات كبيرة. وقد احتُجز بعض مسؤولي المؤسّسات في مؤسّساتهم واضطروا في بعض الأحيان إلى الاستنجاد بقوات الأمن لإعادة الهدوء.

إن هذه الصراعات واتساع مجال المعارضة الاجتماعية لدليل على اندثار العقد الاجتماعي الذي ورثناه من الفترة الاستبدادية، ولنتذكّر أن هذا العقد كان أحد العناصر الأساسية في استقرار الأنظمة الاستبدادية، إذ كان الناس يتمتعون بمفعول هذا العقد الذي يضمن لهم ضمانات في العمل وسياسة أجور مجزية وآليات حماية وتضامن بين الأجيال سخية مقابل انخراطهم في المنظومة وخضوعهم السياسي. وأخذ هذا العقد يعرف بدايات أزمته مع الارتفاع السريع للبطالة وخاصة بطالة حاملي الشهادات العليا. فكان ارتفاع البطالة وأزمة الصناديق الاجتماعية وعجز الدولة الحديثة التي ترتبط شرعيتها في جزء كبير منها بالترقية الاجتماعية

وبتطوير الطبقة الوسطى عن طريق التعليم والتشغيل، كانت كلها معلنة عن نهاية المنوال الاجتماعي القائم. فدولة الرفاه على الطريقة التونسية فشلت ولم تعد قادرة على ضمان صفاء العلاقات الاجتماعية وأصبحت الصراعات في الجهات، وخاصة في الحوض المنجمي بداية من سنة 2008، دليلا على أزمة هذا المنوال الاجتماعي. وقد تمكنت الثورة من القضاء على النظام الاستبدادي الذي كان يحافظ على العلاقات الاجتماعية، وفتحت عصر المعارضة الاجتماعية.

النسق اليومي للمعارضة الاجتماعية

تلقينا يوم 8 فيفري 2014 إعلاما بالإضراب العشوائي غير المسنود من المركزية النقابية من جانب الوحدات التي لم تشملها منحة استخلاص خطايا الأداءات والتي لم تتمتع بالتالي بمزايا البروتوكول الموقع قبل يوم باتفاق مع قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل. وكنّا انطلقنا في محادثات مع النقابات الأساسية للوحدات الثلاث المعنية فأوضحوا لنا أن منحة التحفيز يجب أن تشمل كل الإدارات لسببين على أقل: الأول أنهم وإن كانوا غير معنيين مباشرة بجمع الأداءات فإن مساهمتهم في العملية أساسية، والثاني أن العدالة من صميم ديناميكية الأجور في الوظيفة العمومية وأنه من المهمّ أن يتمتعوا بنفس الامتيازات مع زملائهم حتى إن كانوا لا يقومون بنفس الوظيفة.

وشرّكنا المسؤولين النقابيين في المستوى الفيديرالي لإيجاد أرضية اتفاق لحلّ مشكل الإضراب والحيلولة دون تفاقم الأوضاع. لكننا لا حظنا أن المسؤولين الفيديراليين فقدوا ثقة الوحدات المضربة باعتبار أنهم سبق لهم أن تفاوضوا طيلة ما يزيد عن السنة بخصوص الاتفاق

المبرم دون إعلام التابعين لتلك الوحدات بمحتوى الاتفاق وذلك حسب أقوال الأعوان المضربين. ورغم المحادثات وتبادل وجهات النظر فإن التحرّك، الذي لم يكن يهمّ سوى عدد محدود من الموظفين على مجموع أعوان وزارة المالية، أخذ في التصلّب واتخذ أشكالا عنيفة، فقد تعرّض مسؤولون سامون في الوزارة إلى التعنيف اللفظي بدعوى علاقاتهم مع النظام السابق، كما أخذت أحزمة الإضراب تتشكّل لمنع الموظفين من الدخول إلى مقرات عملهم. وأخيراً قام متظاهرون طيلة يوم بمسيرة حول الوزارة يهتفون فيها بشعارات ويرددون النشيد الوطني مما جعل ظروف العمل صعبة وهو أقلّ ما يقال عنها.

ظلّت كل مجهوداتنا للتحاور والتبادل وكذلك تدخّلات المسؤولين النقابيين في أعلى مستوى بدون نتيجة. ومما زاد في توتّر الوضع التوقعات التي تمّ تداولها حول مبلغ هذه المنحة والذي يمكن أن يبلغ ما يعادل أجرة شهر للأصناف الموجودة في أدنى السلم الوظيفي. وقد حاولنا دون جدوى أن نوضّح أن التوقعات تمّ ضبطها على أساس المداخيل الاستثنائية لسنة 2012، وهي سنة شجّع العفو الجبائي الوارد في قانون المالية الخاص بها كثيراً من الفاعلين الاقتصاديين على دفع ديونهم، وأنّ المنح تكون أقلّ قيمة في السنوات العادية، لكن بدون نتيجة وأخذ التحرّك يتوسّع.

كانت معارضة يومية عطّلت العمل ومنعتنا من التركيز على الملفات الحارقة للمالية العمومية. وما زلت أتذكّر اللحظات الصعبة التي عاشها المسؤولون السامون في الوزارة واضطرابهم أمام هذه الحركة في إداراتهم والتي لم ينجحوا في السيطرة عليها. وبدا الاضطراب أكثر أهمية خاصة وأن وزارة المالية كانت تاريخيا معروفة بأنّ لها أعلى درجة

من الانضباط والجدية وأن موظفيها لم ينقطعوا عن العمل حتى يوم 14 جانفي. فقد تغيّرت الأشياء كما كان يردّد قدماء الوزارة الذي أصبحوا لا يفهمون المناخ الجديد بعد الثورة.

واصلت الحركة تصلّبها وقرر عشرة من الموظفين الدخول في إضراب جوع في ساحة الوزارة، وتعدّدت المحادثات والمفاوضات مع النقابات الأساسية لإيقاف الإضراب ولكنهم أعلموني أنه لم يعد لهم سلطة على المضربين وأنهم يجدون عناء كبيراً في دفعهم إلى التعقّل. وحاول دون جدوى مسؤولو الوزارة وبعض أعضاء المكتب التنفيذي بالاتحاد العام التونسي للشغل تقديم مبادرات لتهدئة الأجواء ودفع المعترضين إلى مائدة المفاوضات، لكنّ خيط الحوار انقطع وبلغ التمرّد قمته.

في نفس الوقت ظهرت شائعة بأن الحكومة تراجعت عن اتفاق 7 فيفري ولا ترغب في تنفيذه، فظهر بذلك مركز توتر جديد إذ دخلت المصالح المكلفة بالضرائب في إضراب متسببة في توقّف نسبة كبيرة من مداخيل البلاد وفي توتّر العلاقة مع المواطنين الذين أصبحوا عاجزين عن القيام بعمليات الدفع اليومية. وحاولنا إيقاف هذه الحركة لنعيد المداخيل إلى الاشتغال خاصة ونحن في أمسّ الحاجة إلى المداخيل الجبائية للوفاء بالتزامات الدولة فعدّدنا التصريحات لطمأنة الموظفين بخصوص التزام الحكومة باحترام الاتفاقيات المبرمة، ودعا أعضاء المكتب التنفيذي للمركزية النقابية عديد المرات إلى استئناف العمل، لكن رغم هذه الالتزامات والدعوات كانت العودة إلى العمل بطيئة واستوجبت عودة العمل في بعض القباضات عدة أيام.

كان من الواضح أن الوضع تصعب مراقبته أن هناك مجموعات صغيرة منظّمة ومتشددة يمكن أن تنضمّ إلى التمرّد على القيادات النقابية وتعطيل عمل المصالح الحيوية في البلاد. وقد تباحثنا بوضوح مع المسؤولين النقابيين حول هذه الانتفاضة وعجزهم عن فرض احترام الاتفاقيات المبرمة في مختلف الجلسات. وكانوا منشغلين بدورهم ويشيرون إلى التعددية النقابية وإلى وجود منظمات نقابية أخرى تعمل على تأجيج الصراعات لتتفوق على الاتحاد العام التونسي للشغل وتضمن لنفسها انتشارا أوسع. لكن التعددية النقابية لم تكن السبب الوحيد، إذ حصل في بعض الأحيان أن دخلت النقابات القاعدية للاتحاد العام التونسي للشغل في التمرّد. فالأمر يتعلق بمشكل قدرة الحكومة والصعوبات التي تواجهها مختلف المؤسّسات في فرض النظام بما في ذلك المنظمات ذات التمثيلية.

أمام هذه الصعوبات في ضمان النظام وفرض احترام الحق في العمل جرّبنا عدة اختيارات، فدعونا قوات الأمن، أحياناً بالاتفاق مع المسؤولين النقابيين، لفرض الأمن واجتناب التجاوزات في هذه التحركات، لكن هذا الاختيار كان صعباً باعتبار أن المعتصمين كانوا من الموظفين في مختلف الوزارات والقانون لا يسمح إلا بإجلاء الغرباء عن مواقع العمل. كما سعينا إلى فرض احترام الخدمة الدنيا بالقانون ووجب على رئيس الحكومة أن ينشر بعض الأوامر ليفرض تواصل النشاط في بعض القطاعات الحيوية. لكن رغم هذه الأوامر ورغم خطر تعرض المضربين إلى أحكام بالسجن فقد كان من الصعب مجابهة هذه التحركات وأصبح الأشخاص المعنيّون بتقديم الخدمات الدنيا يقومون بإضرابات التحدي.

الصراع في مستوى وزارة المالية وجد مخرجا مشرفا بعد ساعات من التفاوض وبتأييد من الحكومة ومن المسؤولين النقابيين في أعلى مستوى وصولا إلى الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل. وستمكّن تلك الاتفاقيات من تهدئة الوضع الاجتماعي داخل الوزارة لعدة سنوات. لكنها كانت مصدر قلق داخل الحكومة لخشية كثير من الوزراء من أن يطول تأثيرها وزاراتهم.

إن الصراعات الاجتماعية ستتكاثر على امتداد السنة التي كنا فيها في الحكم وقد قامت الحكومة بمجهود مالي كبير لتطبيق سلسلة من الاتفاقيات المبرمة بين النقابات ومختلف الحكومات منذ الثورة. وقد ساهمت هذه الاتفاقيات في تهدئة الوضع الاجتماعي في بعض الوزارات، كما ساهم الاتفاق حول الزيادة العامة في الأجور في القطاع الخاص في هذه التهدئة النسبية. لكن الوضع ظلّ قابلا للانفجار والنزوع إلى التمرّد قويا. وهو وضع يقوم دليلا على انحلال المنوال الاجتماعي وفشله بعد أن تمكّن من المحافظة على النظام والسلم في العلاقات الاجتماعية طيلة عقود. وقد تسبّب تعطّل هذا النظام وأزمته في بداية عهد من التمرّد والمقاومة جعل حكم البلاد يزداد صعوبة.

تفتّت المنوال الاجتماعي

شرعت البلاد التونسية بعد الاستقلال في عملية مهمّة لتحديث هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعلى الصعيد السياسي حصلت ثورة حقيقية مع إنهاء دولة البايات وبداية جمهورية فتية تحكمها نخبة منبثقة عن الحركة الوطنية ستشرع في تغيير الهياكل السياسية القديمة وتركيز مؤسّسات الدولة الحديثة. لكن الدولة الحديثة ستبدأ،

بعد بضع سنوات من الانفتاح السياسي والتعددية، في اتخاذ منحى تسلّطي يعطّل التعددية التي شهدتها سنوات الاستقلال الأولى.

وعلى الصعيد الاقتصادي قامت الدولة الحديثة بدور نشيط وكانت في مركز استراتيجيات التنمية وتحديث الهياكل الاقتصادية الموروثة عن الفترة الاستعمارية وعلى غرار البلدان النامية الأخرى وضعت تونس استراتيجية تعويض التوريد بالمنتوج المحلي محورها تنمية السوق الداخلية وبروز قطاعات تحويلية جديدة موجهة إلى الاستهلاك. كما قامت الدولة بدور أساسي في تنمية هذه الاستراتيجية عن طريق الاستثمارات العمومية والمؤسّسات العمومية، كما قامت بالحماية اللازمة لتنمية أنشطتها. وقد سمح هذا الدور الحيوي لتونس من أن تعرف مستويات نموّ مرتفعة، واستيعاب يد عاملة إضافية وافدة من المنظومة التربوية، وتطوّر طبقة وسطى ستكون في لبّ العقد الاجتماعي الجديد

ولن يقتصر العمل التحديثي للدولة على الميدانين السياسي والاقتصادي بل سيشمل كذلك الميدان الاجتماعي، فكان له دور أساسي في بناء علاقة اجتماعية جديدة وإرساء دولة الرفاه على الطريقة التونسية. فقد وضعت الدولة سياسة اجتماعية تعاقدية مع مختلف الشركاء الاجتماعيين أساسها الحوار والسلم الاجتماعية. وعلى مستوى خلق مواطن الشغل كانت الإدارة والمؤسّسات العمومية المشغّل الأساسي وتمكنت من استيعاب نخب جديدة متخرجة من المنظومة التعليمية. وقامت الدولة كذلك باستثمارات ضخمة في القطاعات الاجتماعية من بينها الصحة والتربية، كما أقامت منظومة تضامن اجتماعي تقوم خاصة على التأمين على المرض والتقاعد. وركّزت أيضاً منظومة تعويض سخية مكّنت من الحصول على المواد الأساسية والطاقة بأسعار زهيدة.

وطوّرت آليات التكوين المهني موفرة بذلك للمؤسّسات اليد العاملة المختصة

بذلك تمكنت الدولة من هيكلة منوال اجتماعي وعقد يسمح بالمحافظة على مستوى مهمّ للتشغيل وتنمية منظومة تضامن اجتماعي حديثة. إنها دولة الرفاهة على الطريقة التونسية والتي مكنت من ضمان مستوى عال من تلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتنمية لنخبة جديدة ولطبقة متوسطة ستتحمل طيلة عقود مهمة تحديث البلاد. وبذلك تخلى المواطنون عن حقوقهم السياسية مقابل الرقي الاقتصادي والاجتماعي وكانت هذه المقايضة في عمق العقد الاجتماعي المتسلّط الذي طبّقته مختلف الحكومات.

اشتغل هذا المنوال طيلة سنوات عديدة وحقق رقيا اجتماعيا حقيقياً في تونس مع نفاذ قسم كبير من التونسيين إلى المنظومة الحديثة عن طريق التربية والصحة. كما كانت البطالة شبه منعدمة وكان المتخرجون من المنظومة التعليمية يجدون عملا في القطاع الحديث وذلك حتى نهاية الثمانينات. كما حافظت السياسة التعاقدية القائمة على الحوار على السلم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية الهادئة.

لكن هذا المنوال سينتابه الضعف في بداية التسعينات لأسباب عديدة، أولها ضعف منوال التنمية الذي كان سبباً في تراجع نسق النموّ، وبالتالي في خلق فرص الشغل، وفي ظهور البطالة التي ستصبح ظاهرة هامّة خصوصاً في صفوف الشبان أصحاب الشهادات. ولا بد من الإشارة إلى أزمة المؤسّسات العمومية التي أصبحت غير قادرة على مواصلة حركية الاستثمار التي كانت عليها من قبل. كما أن أزمة

الصناديق الاجتماعية لم تمكّن هذه الصناديق من القيام بالتزاماتها في غياب دعم كبير من ميزانية الدولة

هكذا اختفت الترقية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت في لبّ العقد الاجتماعي التسلّطي، مّا نتج عنه تزايد التحركات الاجتماعية وانخرام السلم الاجتماعية منذ بضع سنوات. وبعد الثورة وانهيار آليات التسيير الاستبدادي للعلاقات تحوّلت الأزمة إلى انتفاضة وجدت كل الحكومات صعوبة في التعامل معها.

هذه الأزمة جعلت المسألة الاجتماعية في الواجهة في أغلب البلدان العربية

المسألة الاجتماعية في العالم العربي

أثبت «الربيع العربي» أن التنمية والتطور الاجتماعي اللذين كانا في لبّ العقود الاجتماعية في هذه البلدان قد دخلا في أزمة وقد ساهم البؤس الاجتماعي والفقر، اللذان تطورا كثيراً، في اندلاع تلك الثورات. وقد بيّنت دراسات مختلفة أن سقوط المنوال الاجتماعي كان سبباً في تفاقم التهميش والتوتّر الاجتماعي خاصة في المناطق الداخلية. فالبطالة ما فتئت تتعاظم منذ سنوات خاصة بين الشبان أصحاب الشهادات، كما طال الفقر شرائح واسعة من السكان الذين لا يتمتعون بهامش من الحماية والضمانات يسمح لهم بمجابهة الفقر والتهميش.

كثير من تقارير المؤسّسات الدولية، ومن بينها تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية البشرية، قدّمت لنا حجم الأزمة الاجتماعية في منطقة تمتلك الموارد اللازمة التي تجعلها قادرة على مجابهة هذا

البؤس البشري وجعل التنمية الاجتماعية في صميم أولوياتها ولنذكّر أن نشر الطبعات الأولى من هذا التقرير أثارت معارضة شديدة في بداية التسعينات في عالم عربي محكوم بالقمع والسلطة المطلقة. وهل يمكن أن يكون الموقف منه على غير تلك الصورة وقد أشار التقرير إلى أن غياب الديمقراطية والحريات هو مصدر كل علل العالم العربي وسبب في ظهور التشدّد والاتجاهات الإسلامية؟

لم تكن تلك التحليلات مقبولة من الأنظمة الوطنية التي فقدت شرعيتها ولم تبق في السلطة إلا بالقوة والأجهزة البوليسية، ولم تتردد بعض الأنظمة منها في اتهام المؤسّسة الأممية بالتواطؤ مع الإدارة الأمريكية التي حاولت في تلك الفترة فرض الانفتاح الديمقراطي في العالم العربي على هامش حربها الثانية في الخليج. وقد تمكنت هذه الانتقادات من هزم هذا التقرير وإخماد صوته تدريجياً.

اليوم استفادت التقارير حول الوضع الاجتماعي في العالم العربي من الربيع العربي لتساهم في تنشيط حوار عام حول الوسائل المساعدة على الخروج من أزمة الأنظمة العربية وبناء تجربة سياسية جديدة في المنطقة ولئن تعرّض تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى عديد المسائل فإن تحليله للمسألة الاجتماعية كان على الأرجح أكثرها استقطابا للانتباه. وعلى هذا الصعيد فإنه يشير في بدايته إلى أن العالم العربي وسكانه يتمتعون بميزة عن بقية البلدان تتمثل في أن ما يقارب 50 ٪ من السكان تحت سنّ الـ 25 عاما. ولكنّ المشكل الحقيقي هو أن هذه المنطقة لا تستفيد من هذه الميزة الديمغرافية ولا تجعل منها موردا لبناء قدرتها التنافسية في عالم معولم. فالظروف الاجتماعية المتاحة

لهذه الطاقة البشرية هي التي تفسّر أن العالم العربي لا يستفيد من هذه الميزة كما تفعل مناطق أخرى وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

وهناك كثير من المؤشرات التي توضّح الوضع الاجتماعي في البلدان العربية وتبيّن الحاجة الملحّة إلى معالجة المسألة الاجتماعية. أول هذه المؤشرات وربما أكثرها دلالة يرتبط بحجم البطالة وبأن هذا المنطقة هي أقل المناطق استعمالا لقواها المنتجة. فمستوى التشغيل المتدني هو أكثر أهمية في صفوف الشبان الحاملين للشهادات ويمثل ضعف المعدّل العالمي وما يقارب 50٪ من مجموع العاطلين عن العمل في العالم العربي. وهناك خاصية أخرى للوضع الاجتماعي في العالم العربي وهي هشاشة مواطن الشغل وغياب التشغيل اللائق. ويشير هذا التقرير إلى أن الحماية الاجتماعية لغير العاملين تكاد تكون منعدمة ممّا يجعل وضعهم أكثر سوءا. وهناك أيضاً خاصية أساسية لقوة العمل هذه تتمثل في ضعف انتاجيتها مقارنة ببقية مناطق العالم

يقدّم لنا هذا التقرير تحليلا جيّداً للمسألة الاقتصادية في المنطقة، فالعالم العربي لا يستفيد في منظومته الإنتاجية من طاقة هذه القوة الديمغرافية ومن الشباب وخاصة منهم حاملي الشهادات. ولا تشارك قوة العمل هذه في تنمية الإنتاجية والقدرة التنافسية لاقتصادات بلدانها التي تظلّ حبيسة الموادّ الأولية أو رخص اليد العاملة. ويكشف هذا التقرير خاصة العلاقة الاجتماعية أو العقد الاجتماعي الساري في معظم البلدان العربية والذي كان سبباً في التبعية الشديدة للدولة، إذ لا حماية إلا بالولاء للسلطة والخضوع لاستبدادها «ذي الفضل عليهم».

لقد كان تلاشي العقد الاجتماعي سبباً أساسياً في تصاعد الفقر في كثير من البلدان العربية وخاصة في تونس. وإذا كانت الأنظمة القديمة تخنق هذه الظاهرة في الماضي فإن الدراسات الجديدة أصبحت تبرزه أكثر من ذي قبل.

أوجه الفقر في تونس

كان الفقر من الأسرار المحفوظة جيّداً قبل 14 جانفي 2011 بتونس، والسبب أنه كان العماد الأهمّ لشرعية النظام السابق. فكان في الإمكان الخوض في كثير من المسائل الاقتصادية وتحديات التنمية الاقتصادية، أمّا الفقر فكان من المسائل التي يصعب الحديث عنها بطريقة علمية، ولا يتمّ ذكره إلا لتمجيد النظام السابق وقدرته على القضاء عليه. ولكننا كنا جميعا نعلم أنه رغم التقدّم المهمّ الذي تمّ إحرازه فإن بعض شرائح المجتمع كانت تحت عتبة الفقر بكثير، وأن البلاد التونسية كانت بعيدة عن بلوغ أهداف الألفية للتنمية خلافا لما يتمّ الإعلان عنه.

يكمن أحد أهمّ التطورات التي عرفتها تونس منذ 14 جانفي في تحرير الحوار الاقتصادي. فقد أصبح في الإمكان الخوض بحرّيّة في بعض المسائل التي كان الناس يتجاهلونها رغم أهميتها في التنمية الاقتصادية، ونذكر على سبيل المثال مسألة الفساد وهيمنة العصابات القريبة من الرئيس السابق على دواليب الاقتصاد.

ويمثل الفقر إحدى هذه المسائل التي استعادت مكانها في الحوار العام بعد سنوات من التغييب. وبعد بعض المنشورات التي قدمت منذ أشهر أرقاما كارثية عن مستوى الفقر يبدو أن هذه المسألة عادت إلى المجال العلمي حتى يقدّم لنا فكرة حقيقية عن وضع أوجه الفقر

في تونس. وقد تجنّد لهذا العمل المعهد الوطني للإحصاء منذ بضعة أشهر. ويتمّ عمل هذه المؤسّسة في مستويين أولهما ذو طبيعة منهجية ويتمثل في مراجعة المنهجية المستعملة في قيس الفقر في بلادنا وقد أنجز المعهد هذا العمل بالتعاون مع البنك الدولي وعدد من الباحثين الجامعيين. وهذه المشاركة وهذا التعاون من شأنهما أن يدعما تلك المؤسّسة التي أضعفتها سنوات من التعتيم التام على أرقامها ومعطياتها الإحصائية، إذ لم يكن يتسرّب إلى العموم إلا الأرقام المتعلقة بنجاحات النظام السابق.

ونشر المعهد الوطني للإحصاء نتائج الدراسة الوطنية حول ميزانية العائلات واستهلاكها ومستوى عيشها الذي أنجزه سنة 2010. وتسمح هذه الدراسة بقيس مستوى الفقر في تونس وتطوره منذ سنوات. وقام التمشي على تحديد لعتبة الفقر تقاس بمستوى الاستهلاك الأدنى الذي يكون الشخص تحته في عداد الفقراء ولا يتمتع بمستوى عيش مناسب. فماذا تقول لنا هذه الدراسة؟ إن مستوى الفقر يبقى مرتفعاً في تونس ويقع في حدود 15 ٪ من السكان صحيح أن هذه النسبة انخفضت كثيراً منذ بداية القرن الجديد ومرّت من أكثر من ثلث السكان في سنة 2000 إلى 23.3 ٪ سنة 2005. ويظل عدد الفقراء، الذين يعيشون بمعدّل 1277 دينارا في المدن و820 دينارا في الريف، هامّا. كما شهد الفقر الشديد نفس التوجّه فمرّ من 12 ٪ من مجموع السكان سنة 2000 إلى 7.6٪ سنة 2005 و4.6 ٪ سنة 2010. ويجد هذا الانخفاض تفسيره في ارتفاع منتظم للاستهلاك منذ بداية القرن كان أهمّ من ارتفاع الأسعار بما يعني تحسن مستوى عيش السكان.

الاستنتاج الثاني لهذه الدراسة هو أن الفقر يتمركز خاصة في الوسط الريفي. فالفقر يمثل نسبة 22.6٪ في الوسط الريفي بينما يكون في مستوى 9٪ في المدن الكبيرة. بالتوازي مع هذا الشكل الأول من التفاوت ريف/ مدينة يعكس الفقر تفاوتا آخر له مظهر جهوي فلا نفاجأ عندما نعلم أن الجهات الداخلية (الشمال الغربي، الوسط الغربي، الجنوب الشرقي والجنوب الغربي) تمثل نسبة فقر أعلى من تلك التي تعرفها جهات تونس الكبرى والوسط الشرقي. والأهمّ من ذلك هو أن هذه الدراسة تبيّن لنا أن فارق نسبة الفقر بين الجهات المحظوظة والجهات المحرومة ما فتئ يتزايد في العشرية الأخيرة.

وهذه المعطيات تسمح لنا برسم ملامح الفقر أو شكله في تونس منذ بداية القرن. فالفقير في تونس هو شخص يعيش في وسط ريفي وفي منطقة داخلية له عادة مستوى تعليمي منخفض نسبيا. هذه السمات التي يتصف بها شبان المناطق الداخلية إضافة إلى التهميش كانت سبباً في توتر اجتماعي وصراعات منذ أحداث الحوض المنجمي مرورا بأحداث بن قردان وأخيراً التحرّك الكبير بعد أن أحرق محمد البوعزيزي نفسه والذي كان سبباً في سقوط نظام بن علي هذه الصورة تفسّر كذلك تواصل الحراك الاجتماعي بعد الثورة والصراعات اليومية بحثا عن دفع الفقر وتحسين ظروف عيش السكان.

مكّنتنا هذه الدراسة حقا من معرفة أفضل لوضع الفقر في تونس، وهناك دراسات أخرى يجب القيام بها لتدقيق التركيبة حسب أعمار السكان وحسب الجنس. وقد كسرت تلك الدراسة محرّما قائما. فالفقر يظل ظاهرة اجتماعية مهمّة في تونس ويجب علينا أن نضع سياسات شاملة لمكافحتها لا تقتصر على توزيع الإعانات بل تتعدّى ذلك إلى

إنعاش النموّ الاقتصادي وإعادة تشكيل منوالنا الاجتماعي لتوفير ظروف حياة كريمة.

إضافة إلى التهميش ونسبة الفقر المرتفعة، رغم تراجعها، فإن أزمة منظومة الدعم التي تمّ تركيزها في السبعينات من القرن الماضي تمثل مؤشرا آخر على أزمة العقد الاجتماعي في تونس.

معضلة التعويض

كان دعم المواد الأساسية أحد دعائم العقد الاجتماعي المطبّق في تونس في السبعينات وفي كثير من البلدان العربية. ويشهد هذا النظام اليوم صعوبات كبيرة وهو في صميم معضلة هامة في ملف السياسات الاقتصادية. فهو، من جهة، قد بلغ مستوى عاليا جدا في معظم البلدان، وهناك من جهة ثانية إجماع على صعوبة المسّ به خاصة في فترات الحراك الاجتماعي والسياسي.

وقد اهتم بالموضوع كثير من الخبراء ومن المؤسّسات الدولية الذين دقوا ناقوس الخطر من الارتفاع السريع لكلفة التعويض في معظم البلدان العربية. فهو يبلغ نسبة 8.5 ٪ من الناتج الداخلي الخام ويمثل قرابة 22 ٪ من مصاريف الدول. وتمثل مصر الحالة الأكثر إثارة إذ بلغت فيها هذه الكلفة نسبة 10 ٪ من الناتج الداخلي الخام وما يقارب ربع مصاريف الدولة. وليس الوضع في تونس بعيداً عما هو عليه في بقية الدّول العربية باعتبار أن الدعم بلغ 5 مليار دينار في 2013 أي 18 ٪ من ميزانية الدولة، وهي نسبة تضاهي نسبة الاستثمار في كثير من البلدان العربية من بينها تونس.

ويثير نظام الدعم تحديات كبيرة أولها مرتبط بارتفاعه السريع مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية والمواد الفلاحية منذ 2007. وكان هذا الارتفاع سبباً في مضاعفة جهود مختلف الحكومات لاستيعاب هذا الارتفاع لاجتناب انتفاضات الجوع ضد غلاء المعيشة التي عرفتها بعض البلدان. واليوم يسمح انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأساسية بعقلنة هذه المصاريف والتخفيض من نصيبها من الميزانيات.

المشكل الثاني يتعلق بانعدام الإنصاف في هذا الدعم، فقد أثبتت دراسات كثيرة أن أصحاب الدخل المرتفع هم في نهاية الأمر الأكثر انتفاعا بالتعويضات، وأن توجيه تلك المواد لفائدة الفقراء لم يتحقق. ويقدّم الخبراء أيضاً حجم هذه التعويضات وضغطها على المالية العمومية وتأثير ارتفاعها في تزايد العجز المالي العمومي وتدهور الوضع الاقتصادي العام. كما يؤدي ارتفاع نفقات التعويض إلى تقليص النفقات الأخرى للحكومة وخاصة نفقات الاستثمار في حين أن تنشيط الاستثمار العمومي يسمح لهذه الدّول بخلق مواطن شغل وتحقيق تقدّم في مقاومة البطالة.

وتواجه الحكومات صعوبات هامة للقيام بالإصلاحات الضرورية. إن الخبراء والحكومات يتفقون على أن المسألة ليست سهلة لعدة أسباب. وأول هذه الأسباب يدخل في باب الاقتصاد السياسي، فالتعويضات تدخل في العقد الاجتماعي بين الحكومة والسكان في المنطقة العربية الذين قبلوا منذ مدة التخلي عن حرياتهم مقابل الحصول على نوع من دولة الرفاهة خاصة بدعم عدد من المواد. وكلما حاولت الحكومات التراجع عن هذا العقد لاقت مقاومة شديدة.

المشكل الثاني مرتبط بوضع منظومة حماية للفقراء إذا تمّ التخلي عن الدعم، وعلى هذا الصعيد قامت عدة تجارب في بلدان مختلفة لمساعدة العائلات المعوزة خاصة التحويل المالي في إيران. لكن هذه التجارب تستدعي تركيز منظومة معطيات هامة حول العائلات الأكثر فقرا وتحديد منظومة ناجعة لتحويل الموارد. ومن التحديات التي تعترض هذه المنظومة ما يتعلّق بأهمية الاقتصاد غير المهيكل في بلداننا والصعوبة في التوصل إلى تحديد دقيق لمداخيل تلك العائلات.

هناك صعوبة أخرى تتعلق بالتدهور الشديد لظروف حياة الطبقات الوسطى التي تزايد ارتباطها بمنظومات التعويض للإفلات من الفقر.

وكل هذه الاعتبارات تبيّن تعقّد مسائل التعويض. وإلى ذلك يجب إضافة بُعْد طالما تمّ تناسيه ويرتبط بمنوال التنمية الاقتصادية الموضوع في السبعينات والذي كان يجعل من رخص اليد العاملة أهم ميزة تفاضلية للاقتصادات العربية التي لا تمتلك موارد بترولية هامة فأصبح التعويض مع مرور الأيام عنصرا أساسياً في هذه الميزة التفاضلية.

إن دعم المواد الأساسية معضلة يجب معالجتها بطريقة براغماتية مع أخذ التوازنات الاجتماعية بعين الاعتبار. فالحذر والتدرج ضروريان خاصة وأن الربيع العربي فتح عهدا من الاحتجاج والحراك الاجتماعي.

سواء تعلّق الأمر بمستويات الفقر المرتفعة، أو بتصاعد البطالة خاصة بين الشبان حاملي الشهادات، أو بأزمة التعويض، فإنها تبيّن جميعها انهيار المنوال الاجتماعي وتدعو إلى ابتداع قواعد جديدة وآليات جديدة للتفاوض بغية مواجهة التمرّد وخلق ظروف حياة جماعية جديدة.

من أجل منوال اجتماعي جديد

مكنتني التجربة الحكومية، والتحركات الاجتماعية في وزارة المالية وفي غيرها من الوزارات، وتجارب الحوار الاجتماعي مع المركزية النقابية ومع منظمة الأعراف، من الوقوف على حجم الرفض الاجتماعي والانتفاضة اللذين جعلا بعض الوزارات وبعض القطاعات أو الجهات عسيرة التسيير أحياناً. وتعود أسباب هذه الأزمة إلى انهيار المنوال الاجتماعي الموضوع في سبعينات القرن الماضي والذي أصبح عاجزا عن التحكم في الصراعات الاجتماعية.

فالحاجة اليوم أكيدة إلى ابتداع منوال جديد قادر على إعطاء أمل جديد وتكريس سلم اجتماعية جديدة. وقد تمّ الشروع في هذا العمل بعد الثورة ومكّنت ثمانية أشهر من التفاوض من استكمال مشروع عقد اجتماعي جديد. وقد تمّ إمضاء هذه الوثيقة يوم 14 جانفي 2013 من قبل الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية في حفل علني أمام المجلس الوطني التأسيسي. وتحتوي الوثيقة على خمسة فصول كبيرة تدور حول منوال التنمية الاقتصادية، وسياسات التشغيل والتكوين المهني، والعلاقات المهنية والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية والمأسسة الاجتماعية. ويقدّم مشروع العقد فكرة هامة لإنشاء صندوق تأمين ضد فقدان الشغل، وهو مقترح يبدو لي أساسياً لإقرار هامش من المرونة في عقود التشغيل.

لكن، رغم إمضاء العقد والتزام مختلف الحكومات وكذلك الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ببنء عقد اجتماعي جديد، ظلّت العلاقات الاجتماعية متوترة وتواصلت

حالة الرفض الاجتماعي وصعوبة فرض الدولة لسلطتها. ولم تساعد بعض التصريحات والتوترات بين مختلف المنظمات على دعم الحوار والسلم الاجتماعية، ممّا زاد في الشكوك ولم يشجع على الاستثمار. وقد بدا لنا أن البحث عن الربح السريع ومفاوضات الزيادة في الأجور تغلبت على وضع استراتيجية شاملة تركّز على إعادة بناء النظام الاجتماعي وعقد اجتماعي جديد بين مختلف الأطراف الاجتماعية. صحيح أن تدهور القدرة الشرائية وارتفاع نسب التضخم يستدعيان زيادات في الأجور، لكن هذه الزيادات قد تصبح وهمية لا تحقق تحسن المقدرة الشرائية في غياب إطار عامّ يشجّع على عودة الإنتاجية.

لقد أثرت، في محادثاتي مع المسؤولين النقابيين وخاصة سي حسين العباسي والأعضاء الآخرين لقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، وكذلك مسؤولي الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وخاصة السيدة وداد بوشماوي وزملاءها في منظمة الأعراف، أهمية إدراج مفاوضات الأجور في حوار أشمل حول عقد اجتماعي جديد مثل عقد أواسط السبعينات من القرن الماضي بين حكومة سي الهادي نويرة آنذاك وسي الحبيب عاشور والاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمة الأعراف. ومثل هذا التفاوض يتجاوز الأفق السنوي ليندرج في إطار شامل لا يقتصر على الزيادة في الأجور.

لمجابهة الرفض الاجتماعي يبدو لي من المهمّ إيجاد ديناميكية اجتماعية جديدة للحوار والتشاور بهدف تجسيم عقد اجتماعي جديد بالتوازي مع إنعاش التنمية الاقتصادية. فمن واجب المجلس الوطني للحوار أن يشرع في النظر في بعض المسائل الموجودة في لبّ الصراعات الاجتماعية. وأولى هذه المسائل تتعلق بسياسة الأجور

والوسائل الكفيلة بالمحافظة على القدرة الشرائية مع التشجيع على الرفع في الإنتاجية. وعلى هذا الصعيد فمن الأساسي مراجعة منظومة المنح التي تعدّدت في السنوات الأخيرة وأصبح التصرف فيها صعباً للحكومة وللأعراف في القطاع الخاص. ويبدو لي أنه من المستعجل توحيد هذه المنح واجتناب الانفجار المتزايد لمنظومات التأجير الذي لا يؤدي إلا إلى التجزئة. وهناك مسألة أخرى جوهرية تهمّ الصناديق الاجتماعية وتستدعي حلولا سريعة من جانب الفاعلين الاقتصاديين حتى تقوم هذه الصناديق بدورها. وتمثل الشركات العمومية كذلك تحديا هاما يستدعي الحوار والتشاور للتقليص من ضغطها على المالية العمومية وتمكين بعضها من مشاريع جديدة. وأخيراً يمثل التكوين المهني مسألة أساسية ويجب أن يستثير انتباه الشركاء الاجتماعيين لبناء منظومة جديدة قادرة على الاستجابة لاحتياجات منوال التنمية الاقتصادية الجديد.

إن الأزمة الاجتماعية والرفض اللذين تعرفهما بلادنا يستدعيان اليوم الخروج من استراتيجية التفاوض التي تقتصر على مسائل الأجور إلى وضع استراتيجية أكثر شمولا قادرة على إعادة ربط خيوط حوار اجتماعي استراتيجي. فالتشاور الجديد يجب أن يقود إلى بناء عقد اجتماعي يحرّر طاقات الإبداع في المجتمع حتى تساعد بلادنا على بناء تجربة تاريخية جديدة. ويكون التكوين المهني والتربية ومشاركة الشباب عناصر أساسية في هذا العقد الاجتماعي الجديد وإعادة تحديد علاقات اجتماعية إيجابية موثوق فيها.

ثورة وقطيعة في الاقتصاد

تثير الثورات والتحولات السياسية الكبرى عبر التاريخ أمالا سياسية واقتصادية واجتماعية هامّة. فتراجع الأنظمة السياسية قبيل سقوطها يكون سبباً في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتنامي الشكوك التي تمنع من الاستثمار. وتلك الفترات تكون فترات ركود اقتصادي وتصاعد البطالة وتزايد التفاوت بين الجهات وتفاقم التفاوت الاجتماعي. ويغذّي تراكم الإحباطات ومشاعر الحرمان الغضب الاجتماعي ويشجع على الرفض السياسي الذي يفضي إلى تغيير الأنظمة السياسية وإلى الثورات.

وبعد تجاوز نشوة الانتصار وفورته، تفتح الثورات مرحلة الانتظارات الكبرى والأمل للشعوب الذين تأمل في تحسن ملموس لظروف عيشها. فالذين لم ينصفهم النظام السابق ينتظرون أن يترجم تغيير النظام إلى مراعاة ظروفهم وتقديم حلول سريعة لوضعهم. فنشهد عندئذ انفجاراً في المطالب والتحركات الاجتماعية للتأكد من أن المهمّشين سابقا لن يتمّ تناسيهم وأن الوعود بالتغيير لن يلقى بها في سلة المهملات. ويمكن لهذه التحركات أن يكون لها وزنها في الفترات الانتقالية وأن تساهم في زعزعة الأنظمة الجديدة المنبثقة عن الثورات وتغيير الأنظمة.

وقد عرفت البلدان التي واجهت الثورات هذه التحركات وهذه المطالب الاجتماعية الملحة للتعويض عن إحباط الماضي وحرمانه. فمن اليونان إلى البرتغال، عند سقوط آخر الديكتاتوريات في أوربا

وأمريكا اللاتينية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، وصولا إلى أوربا الشرقية بعد سقوط حائط برلين في سنة 1989، عاشت البلدان في الطور الانتقالي صعود الطلبات الاجتماعية والرغبة القوية في القطع نهائياً مع اليأس المقترن بأزمة المناويل السابقة وضرورة بناء منوال جديد قادر على الاستجابة لانتظارات الناس وتلبية احتياجاهم. لذا فإن ما نعيشه في العالم العربي اليوم، وخاصة في تونس، بعد تغيير النظام غير مفاجئ ويندرج في منطق التاريخ. فالثورة أدّت إلى انفجار المطالب الاجتماعية التي كانت مقموعة في السابق وأصبحت اليوم تعبّر عن نفسها بحرية أكبر بعد القضاء على أجهزة القمع.

إن الانتظارات والتحركات تجعل المسائل الاقتصادية وإنعاش النموّ تضاهي في أهميتها الانتقال السياسي. لكن ما يميّز هذه الفترة هو هيمنة الاختيارات المحافظة وتبني سياسات اقتصادية تقليدية لم تساعد على استرجاع الثقة وعودة النموّ. فبقدر ما كانت الفترات الانتقالية تتصف سياسيا بكثير من الابتكار والبحث عن نماذج جديدة وتجارب سياسية جديدة، كانت الاختيارات الاقتصادية متصفة بقدر كبير من المحافظة وغياب القطيعة الواضحة مع التوجهات الكبرى في الفترة الماضية. فالأمور تسير كما لو أن المجتمع يرفض في مجال السياسة الاقتصادية ما يسمح به لنفسه في المجال السياسي من ابتكار وتجديد.

هذه الاختيارات ضغطت بثقلها على كامل الفترة الانتقالية، وقد حاولنا تغييرها في إطار أولويات السياسة الاقتصادية التي عملنا على تطبيقها. فاختيارات السياسة الاقتصادية لسنتي 2011 و2012 اتصفت بحتمية استعادة النمو الاقتصادي بعد الركود عقب الثورة. لكن سريعاً

ما أصبح الاختيار المتعلق بتحقيق التوازن الاقتصادي الشامل في مقدمة الاهتمامات وكذلك مكافحة العجز بعد التدهور الخطير في التوازنات. لكن هذا المجهود لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل لم يكن بدوره مدعوما برؤية طويلة المدى قادرة على الجمع بين التعديلات الضرورية ومستوجبات النمو والتحول الاقتصادي على المدى الطويل. فهذه القطيعة هي التي حاولنا إدراجها في ضبط الاختيارات الاقتصادية لحكومتنا وذلك بوضع سياسة اقتصادية توفّق بين الاستقرار والنمو وتنشيط الاستثمار وإدماجها في إطار استراتيجي لتغيير منوال التنمية. وهو ما أسميناه الانتعاش والإقلاع وهما في صميم اختيارات سياستنا الاقتصادية.

لكن لنعد قبل كل شيء إلى التحولات وأولوية السياسي قصد توفير إطار مؤسّساتي جديد للعمل الديمقراطي.

في التحولات، السياسي أكثر إلحاحًا

إن التحليل المقارن للتحولات السياسية والخروج من الأنظمة الاستبدادية يبيّن أن الاهتمام يتوجّه أولا إلى المسائل السياسية وضرورة بناء مؤسّسات جديدة وأسس قانونية لممارسة الديمقراطية. ولم تشذّ بلادنا عن هذه القاعدة فتمّ تخصيص المرحلة الأولى للانتخابات التي مكّنت من بعث مجلس وطني تأسيسي سيتولى وضع دستور جديد. وبعد ذلك دفعت الاختلافات وحالة الشك وظهور العنف السياسي إلى تركيز الانتباه على المسائل السياسية على حساب المسائل الاقتصادية.

وقد أفرز تنظيم أول انتخابات ديمقراطية في تونس في شهر أكتوبر 2011 أغلبية سياسية جديدة كان هدفها وضع النصوص الأساسية

للجمهورية الجديدة والتي من المفروض أن تقطع مع السلطة المطلقة في الأنظمة التي عقبت المرحلة الاستعمارية وكان على المجلس المنتخب الجديد أن ينشئ مؤسّسات قادرة على تسيير الانتقال السياسي وخاصة لجنة الانتخابات وكذلك المؤسّسات التعديلية للقضاء والإعلام. كما كان على السلطة الجديدة أن تعيد الاقتصاد إلى سكّة النمو للنهوض بالتشغيل والاستجابة لانتظارات الشعب. فالأمر يتعلق بتدارك الوقت المهدور في الأشهر الأولى بعد الثورة بسبب تعدّد التحركات الاجتماعية والإضرابات والاعتصامات التي عطّلت سير جهاز الإنتاج خاصة في القطاعات الاستراتيجية مثل الفسفاط في تونس.

وفي سنة 2012 انفتحت مرحلة جديدة مفعمة بالأمل الذي وجد ترجمته العملية في المجال الاقتصادي مع توطيد النموّ في مجال التشغيل. فالآمال كانت متاحة على الصعيد الاقتصادي رغم أن اختلال التوازنات الكبرى واصل تفاقمه كما واصل الترقيم السيادي تراجعه مما أدّى إلى تردّد وكالات الترقيم والمستثمرين الأجانب أمام الصعوبات الظرفية التي تبشّر بتحسّن مناخ الأعمال وبحوكمة اقتصادية أفضل على المدى المتوسط والطويل.

لكن هذا الانتقال السياسي وتطوّر السياق الاقتصادي سيفتقران إلى الصلابة، فسرعان ما تلبّدت سماء العملية الانتقالية بالغيوم في نهاية سنة 2012 مع تعدّد الاختلافات وغياب الوفاق بين مختلف القوى السياسية والانقسام الواضح بين أغلبية حاكمة وأحزاب المعارضة وزاد انعدام الاستقرار السياسي في مشاعر الشك خاصة حول الروزنامة الانتقالية. كما شهدت البلاد تدهورا في الوضع الأمني وظهور العنف والإرهاب الذي سيستقرّ تدريجياً في المشهد السياسي. فالمسائل السياسية طغت

حقّا على الفضاء العام واحتكرت الخطاب، ويمكن تفسير هذا الوضع بالمأزق الذي عرفه المسار الانتقالي منذ بداية 2013. فقد دفعت الجرائم الجبانة لاغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي وغيرهما من المناضلين وكذلك الاعتداءات التي استهدفت قوات الأمن وظهور العنف الإرهابي بالبلاد إلى أزمة سياسية خطيرة مع انسحاب نواب المعارضة في المجلس الوطني التأسيسي وتعطيل العمل في كتابة الدستور. هذه الأزمة السياسية ومعها التحركات القوية في صائفة 2013 كانت سبباً في إطلاق الحوار الوطني، برعاية الرباعي، الذي عمل على إيجاد حل للمأزق السياسي وفتح مرحلة جديدة في المسار الانتقالي.

لقد كان هذا المأزق السياسي وخطر الانزلاق في مواجهة التهديد الإرهابي سبباً في احتدام الحوار السياسي، كما أديا إلى تهميش المسائل الأخرى وخاصة المسائل الاقتصادية والاجتماعية رغم أنها كانت وراء التمرّد في انتفاضات ديسمبر 2011 وجعلت مسألة الإدماج الاجتماعي في صميم الحوار العام. فانحسار الحوار العام والحوار الوطني في حدل سياسي، رآه الكثيرون على أنه سياسوي وفي قطيعة مع مشاغل الناس المباشرة، وكذلك عجز مختلف الحكومات عن الاهتداء إلى بداية حلول لمسألة البطالة وتهميش الجهات الداخلية، كانت كلها سبباً في الاستياء من السياسي وعدم مبالاة متزايد بالشأن العام.

فحالة الشك السياسي وانعدام الأمن المتزايد والإرهاب الزاحف كان لها وزنها في المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية، وكل هذه الصعوبات كانت سبباً في دعوات لا تنقطع لتعجيل الاهتمام بالشأن السياسي والتحرّك ضد الإرهاب وانعدام الأمن

وكما بينته تجارب الدّول الأخرى فإن الانتقال السياسي ليس نهرًا هادئاً، بل هو على عكس ذلك مسار معقّد غير مستقيم وفي نسق غير مستقر. لكن اللحظة السياسية هي التي تتفوق في الفترات الانتقالية فتهمّش المسائل الاقتصادية ممّا يؤدي إلى تدهور الوضع ويتسبب في تحركات اجتماعية كبيرة تنزل بثقلها على التحولات وتزيد في الشعور بعدم اليقين.

الثمن الاقتصادي للتحولات

إن الاستثمار في السياسي والاكتشاف الجامح للحرية كانا مصدر شكوك كبيرة وانفجار للمطالب لها وقع كبير على الاقتصاد. فقد تراجع الاستثمار وأصبحت آلة الإنتاج تدور ببطء وقوي اختلال التوازنات وارتفعت البطالة سريعاً فزادت في تفاقم وضع اجتماعي مثير ليأس الناس.

لكننا أهملنا زمن الاقتصاد في غضون هذا الانتقال واتجه اهتمامنا بشكل حصري تقريباً إلى المسائل السياسية، فتدهور الوضع الاقتصادي وتعطلت ميكانيزماته.

وتوجد كثير من العوامل وراء تردي الوضع الاقتصادي، أولها هو قطعا عدم اليقين السياسي الذي كان له تأثير في قرارات المستثمرين، سواء منهم التونسيون أو الدوليون، ويفسّر ضعف الاستثمار وهشاشة النمو الذي كانت قاطرته الوحيدة هي الاستهلاك

عامل ثان أثّر في اقتصادنا وأدى إلى تدهوره هو تعدد الإضرابات والاعتصامات وحتى تدمير وسائل العمل كما رأينا ذلك. فقد شهدت

البلاد عودة إلى الهدوء النسبي بعد بضعة أسابيع من الثورة وتوقّف تمدّد التحركات بعد أن خرج الاتحاد العام التونسي للشغل ليطلب من قواعده مزيدا من روح المسؤولية. لكنّ الوضع عاد إلى التدهور مجدّداً وشهدت البلاد عودة التحرّكات وتصلّبها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قطاع الفسفاط اتُّخِذ رهينة بالإضرابات والاعتصامات التي كانت سبباً في انخفاض كبير في الإنتاج وخسائر في مداخيل الدولة. كما كانت موجة الاعتصامات سبباً في مغادرة عدد كبير من المؤسّسات الأجنبية، التي يُقدّر عددها بما يقارب 120 مؤسّسة حسب المركزية النقابية. وقد ذهبت جميعها لتعمل في بلدان أخرى أكثر استقرارا وكان من شأن هذه الاعتصامات غير القانونية وتدمير الممتلكات أن تحيد بالثورة عن مسارها وتحوّلها إلى حالة من الفوضى الاجتماعية العارمة. فصحيح أنه سبق للتنمية والمستثمرين أن هجروا المناطق الداخلية ليتركوها عرضة للتهميش والفقر، لكن الأعمال الجارية بعد الثورة لا تشجّع المستثمرين على العودة والمجازفة بخلق مواطن الشغل وإنعاش الأمل في تلك الجهات.

العامل الثالث وراء تدهور الوضع الاقتصادي هو طبعا الأزمة الأوربية التي كان من المنتظر أن تتحسّن في الأشهر الموالية. فقد وضعت معظم البلدان الأوربية، في سعيها لمجابهة الديون السيادية، برامج تقشّف لتحقيق الاستقرار وخاصة للتخفيض في نفقاتها وفي عجزها. وفي الإمكان نقد هذه البرامج خاصة وأني شخصيا مقتنع بصحّة تحليلات رائد كامبريدج، جون مينار كينز، الذي أوضح منذ مدة طويلة أن برامج الاستقرار لا تؤدي إلا إلى تأجيج أزمة الديون وأن الوسيلة الوحيدة لمعالجتها يكمن في إنعاش النمو الاقتصادي والنهوض بالصادرات.

لكن هذه السياسات أفضت إلى انخفاض النمو الأوربي في السنوات التي تلت الثورات. وكان للأزمة الاقتصادية في أوربا تأثيرها المباشر على صادراتنا وعلى قدوم رؤوس الأموال الأجنبية وحتى على التحويلات المالية لعمّالنا في الخارج.

ورغم هذه الصعوبات الاقتصادية فقد اتصفت السياسة الاقتصادية في السنوات التي عقبت الثورة بالتذبذب وبالاختيارات التقليدية.

بؤس الفكر الاقتصادي عقب الثورة.

لم تكن الحوارات الاقتصادية تحظى بالأولوية في السنوات التي عقبت الثورة، فكانت مناقشة الميزانية فرصة للطبقة السياسية والخبراء ليطرحوا من جديد المسائل الاقتصادية وإشكالية التنمية والاندماج في الحوار العامّ. ولكن هذا النقاش انحصر في تعامل فني دون أي عمق استراتيجي ولا رؤية شاملة لآفاق اقتصادنا المستقبلية. إذ علينا أن نذكّر بأن مناقشة الميزانية في كل البلدان الديمقراطية هي قبل كل شيء لحظة تفكير استراتيجي للأمة حول رؤيتها للمستقبل وطريقة للمساهمة في إعداد البلدان لبناء منوال تنمية جديد ومشروع مجتمعي.

ويكمن السؤال في معرفة إن نجحنا في إعطاء الحوار الاقتصادي عمقه الاستراتيجي، أي أن نعرف إن كان الحوار والفعل الاقتصاديان نجحا في جعل مسائل الاندماج والشفافية والحوكمة الرشيدة في صميم الفعل العام لا فقط في صميم حواراتنا. فهل فكّرنا في مكاسب الانتقال في المجال الاقتصادي؟ وهل شرعنا في التبادل وفق القنوات التي تسمح لاقتصاداتنا بالحصول على منافع التحوّلات الجارية؟ وهل بدأنا التفكير في المؤسّسات التي يجب بعثها لرسملة المنافع والفائدة الحاصلة بانتهاء

الحكم الاستبدادي والفساد والمحسوبية؟ هل حددنا الأرباح التي يمكن أن نحصل عليها بتحقيق مزيد من تساوي الحظوظ وبسياسات أكثر استقرارا ومصداقية؟ هل قدّرنا حجم العوامل التي يمكن أن تُفشِل الانتقال وأن تمنعنا من الاستفادة من منافعه؟ هل حدّدنا الإصلاحات الواجب القيام بها وهل توفّقنا في تنشيط التحالفات الضرورية لتنفيذها؟ ولكن بوجه خاصّ هل كنا قادرين على رسم الحدود لمسائل الاندماج والديمومة التي يجب أن تكون في صميم منوالنا التنموي الجديد؟ وأخيراً كيف ندمج كل تلك الأبعاد في سياسات اقتصادية جديدة تقطع مع تلك التي حبسنا فيها المنوال التنموي القديم؟

من الواجب أن نلاحظ أن الحوار الاقتصادي بعد الثورة لم يفلح في الارتقاء إلى مستوى التحديات التي فتحتها الفترة الانتقالية وذلك التطلّع غير المسبوق إلى الحرية والاندماج. فقد بقي التفكير الاقتصادي حبيس خطابين اقتصاديين مألوفين، أولهما هو وريث للمدرسة التقليدية التي تعمل على اتباع السياسات القديمة التي أثبتت محدوديتها في تونس كما في غيرها وأدّت إلى مأزق بتركيزها على التوازنات الكبرى وهيمنتها على استراتيجيات التنمية. فتلك السياسة غذّت الإقصاء والتفاوت اللذين سيكونان سبباً في الاحتجاجات وفي الربيع العربي. أما الخطاب الثاني فهو خطاب المعارضة ورفض البرامج القديمة، وهو خطاب كان في صميم التحركات الاجتماعية ولكنه يجد اليوم صعوبات كبيرة ليتحول إلى سياسات مقبولة قادرة على إخراج البلاد من الأزمة وفتح آفاق تنموية جديدة لها.

يبدو الحوار الاقتصادي بعد الثورة منغلقا بين مواصلة الأمثلة التي تجاوزها الزمن والاعتراض على الوضع القائم. وهذا الانحصار يفسّر

فقر الحوار الاقتصادي اليوم في بلادنا. فالنقاشات الاقتصادية القليلة القائمة كانت تتناول مسائل محدّدة فرضتها الأحداث الضاغطة، كما هو الشأن بالنسبة إلى مسألة التضخّم المالي عندما أخذت الأسعار ترتفع بسرعة، وكذلك في النقاش حول نسبة تبديل العملة عندما أخذ الدينار في الانحدار بشكل مريع أمام العملات الأجنبية بما لذلك من آثار في شكل تضخّم مستورد أو تعاظم ثقل كلفة التعويض مع ارتفاع أسعار وارداتنا من مواد الطاقة أو بعض المواد الغذائية. وهو الشأن أيضاً في الحوار حول صندوق الدعم عندما تضخّمت الموارد المخصصة له في ميزانية الدولة محدثة ضغطا كبيراً على جباية الدولة وعلى قدرتها على الرفع من نفقات الاستثمار لفائدة المناطق الداخلية.

وبالتوازي مع الأحداث الجارية كان محتوى الحوار الاقتصادي يتحدّد بالشائعات التي، والحق يقال، تكاثرت وتعلّقت بإفلاس وشيك للبنوك ولشركة وطنية أو بعجز الدولة عن الإيفاء بالتزاماتها وخاصة في تسديد الأجور. وكانت هذه الشائعات تتغذّى بأخبار زائفة وأحياناً بالسادة المبشرين بالكوارث وغيرهم من المختصين في الأخبار السيئة. وقد أدّى هذا الوضع ببعض المؤسّسات العمومية إلى إصدار العديد من البلاغات الصحفية لطمأنة الناس الذي كانوا على حافة الانهيار العصبي إزاء التقدم البطيء في مكافحة الإقصاء وبناء منوال تنمية جديد.

ويبدو الحوار والتفكير الاقتصاديان كأنما يلهثان وراء الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويحاربان الإشاعات والأخبار الزائفة. فهما لم ينخرطا بعد في تمشّ موضوعي يسمح لهما بوضع المسائل الاستراتيجية المرتبطة بمستقبل اقتصادنا في صميم الحوار العام. فمسألة المنوال الجديد للتنمية مثلا لا يتمّ التعرّض لها إلا لماما

في مختلف اللقاءات أو الكتابات الصحفية دون أن نتمكن من الوقوف على رهاناتها أو تحديد أبعادها. كما أن مسألة مستقبل دعم المواد الطاقية والمواد الأولية ظلّت منحصرة في ترديد شعارات برّاقة حول ضرورة توجيهه بشكل أفضل حتى يستفيد منه من هم في حاجة إليه.

من المسؤول عن فقر التفكير الاقتصادي وبؤسه بعد الثورة؟ ليس في نيتنا مطلقا أن نضع المسؤولية على كاهل مختلف الحكومات أو المؤسّسات الانتقالية الأخرى فحسب، لأننا نعتقد أنها مسؤولية جماعية تتحملها جميع الأطراف الفاعلة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. فهي قبل كل شيء مسؤولية رجال الاقتصاد والخبراء بمختلف مواقعهم الذين لم يتوفقوا في تنظيم فضاء للحوار والتفكير حول المسائل الاقتصادية على غرار ما توفق إليه الحقوقيون في موضوع الدستور. فرجال الاقتصاد يجب أن يتجندوا أكثر في إطار جمعياتهم ومجموعات التفكير ومختلف الفضاءات المتاحة ليؤطروا النقاش حول مسائل التنمية ويضعوا القواعد التي تضفي على هذا النقاش الدقة والصرامة اللازمتين وتوجهه نحو الفعل حتى ينير في ضبط الاختيارات واتخاذ القرارات. ويمكن للمؤسّسات الأخرى وكذلك الأحزاب السياسية والنقابات وجمعيات المجتمع المدني أن تساهم في إثراء الحوار والتفكير الاقتصادي بفتح فضاءات جديدة وجعل تلك المسائل في صميم أنشطتها

وتزداد أهمية فتح حدود النقاش الاقتصادي وإثرائه خاصة في فترات الأزمة التي عادة ما تكون فترات ابتكار كبير في التفكير الاقتصادي. فالتطورات الكبرى وبناء نظريات جديدة والتجديد في السياسات الاقتصادية تنشأ عادة في الفترات التي تتصف بعدم استقرار كبير فقد

تشكّلت النظرية العامة وتعاليم جون مينار كينز في التسونامي الذي عرفه الاقتصاد العالمي في أزمة 1929. فبتلك المناسبة طرح أستاذ كامبريدج محدودية الأسواق في تعديل النظام الرأسمالي وأهمية دور الدولة التعديلي. وكانت هذه الفكرة الجديدة في ذلك الوقت سبباً في تطور كبير للسياسة الاقتصادية وجعلت من سياسات الطلب والإنعاش أسس الثلاثين سنة المجيدة التي سيشهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

فالمفكرون يضاعفون نزوعهم إلى الإبداع في لحظات القطيعة مع النظام الاقتصادي القائم أو عدم الثقة فيه ليفهموا أسباب العلّة فيه وليقترحوا خاصة الاستراتيجيات والسياسات لوضع الاقتصاد على درب النمو المستديم. وعلى غرار الأزمات الكبرى في البلدان المتقدمة تمثل الفترات الانتقالية قطيعة كبيرة في مراحل الاقتصاد ومساراته في بلداننا. وقد زادت هذه القطيعة من ضعف مناويل التنمية ومن تنامي الشكوك، وهي تتطلّب حلولا جديدة للخروج من الانكماش وتغيير وجهة المرحلة الاقتصادية وتوفير منوال تنمية جديد. ومن واجب الحوار وتبادل الأفكار والتفكير خارج القوالب المعتادة تقديم حلول طموحة للتحديات القائمة.

لكن السياسات الاقتصادية ظلت متصفة بقدر كبير من المحافظة رغم الحاجة الملحة إلى التغيير، وتمثل ميزانية 2013 في رأيي أحسن مثال على ذلك.

ميزانية 2013: ميزانية عادية لزمن استثنائي

هل الأدوات التقليدية للسياسة الاقتصادية مجدية في الفترات الاستثنائية؟ هل وسائل الفعل العمومي تملك مصداقيتها في الفترات

الانتقالية للأنظمة السياسية وهل هي قادرة على أن يكون لها تأثير في النهوض بالاستثمار والنمو والتشغيل؟ أم أنه من الواجب في الفترات غير العادية من مسار الزمن السياسي والاقتصادي الخروج عن التوصيات التقليدية للسياسة الاقتصادية وتدشين عهد جديد من التجريب والتجديد في مجال السياسات العامة؟ على هذا الصعيد تختلف الآراء، فإن أخذنا على سبيل المثال الأزمة الكبرى للثلاثينات من القرن الماضي فإنّ الرأي السائد عند الاقتصاديين كان أن السياسات المالية كانت كافية لمواجهة تدهور الوضع الاقتصادي. لكن سرعان ما تمّ التفطّن إلى أن العالم يعرف أزمة هيكلية تستدعي حلولا جديدة مختلفة. وبهذا الشكل أخذت الكينزية مكان التفكير الاقتصادي التقليدي وقامت سياسة إنعاش الميزانية مقام السياسات النقدية وسمحت للاقتصادات الغربية بالخروج من أكبر أزمة في تاريخ الرأسمالية.

وقد طُرح نفس السؤال عقب أزمة الرهن العقاري في خريف 2008، ففي حين كانت الثورة المضادة الكلاسيكية المتحالفة مع الكينزية الجديدة تدافع عن حياد السياسات الاقتصادية كان اتساع حجم الأزمة سبباً في تغيير كبير في مقولاتها لتعود إلى الحلول الكينزية. فأصبح بذلك إنقاذ البنوك وإنعاش النمو الاقتصادي الأولويات الكبرى للسلطات العمومية التي توخت سياسات نقدية توسعية وسياسات إنعاش للميزانية للتخلّص من الانكماش المالي وتضع الاقتصاد على سكة النمو.

لقد طرحت على نفسي هذه الأسئلة عندما كان الحوار بتونس في أوجه حول الميزانية الجديدة لسنة 2013، وهذا التساؤل حول وجاهة أدوات السياسة الاقتصادية له ما يبرّره باعتبار أن المرحلة الانتقالية التي تعرفها تونس منذ ثورة 14 جانفي 2011 هي لحظة استثنائية. فهي لحظة تمثّل

القطيعة مع تاريخ بلادنا السياسي والاقتصادي المتّسم بالحكم المطلق وإفلاس منوال التنمية الاقتصادية. كما أن تلك الثورة فتحت مرحلة تاريخية جديدة من الانتقال موسومة بالشك والتردّد. وكما هو الشأن في الأزمات الكبرى في التاريخ الاقتصادي المعاصر فإنّ هذه العملية الانتقالية، بحجمها وأثرها الاقتصادي بسبب الانكماش الاقتصادي الأكبر في تاريخ تونس المستقلة وتهاوي الاستثمار والارتفاع غير المسبوق للبطالة، طرحت تحديات هامة لأدوات السياسة الاقتصادية التقليدية.

ولمعالجة هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة سعت السلطة إلى القيام بتغيير هام في توجهات سياستها الاقتصادية لمجابهة الانكماش والمطالب الاجتماعية المتزايدة. فوضعت السلطة النقدية سياسة جديدة توسعية أكثر من ذي قبل لتيسير الحصول على التمويلات واجتناب افتقاد الاقتصاد للسيولة. وتدعّمت هذه السياسة النقدية بميزانية إنعاش فعوّض الاستثمار العمومي النقص الحاد في الاستثمار الخاص. وكان هذا المجهود أكثر وضوحا في قانون المالية التكميلي لسنة 2012 ليمرّ من 4.7 مليار دينار سنة 2011 إلى 6.4 مليار دينار.

واندرجت ميزانية 2013 في نفس الحركية وتأكّد فيها اختيار إنعاش الاقتصاد. صحيح أن السياسة النقدية شهدت بعض التعديلات بعد ارتفاع التضخّم، لكن قانون المالية أبقى على مجهود الإنعاش عن طريق ميزانية الدولة. وصحيح أيضاً أن أموال الاستثمار أقلّ ارتفاعاً من سنة 2012 وتحوم حول 5.5 مليار دينار بما يمثّل انخفاضا في حدود 14.1 ٪، لكن هذا المستوى يظلّ مرتفعاً ويتجاوز مستوى 2011. وشهدت مصاريف التسيير ارتفاعاً كبيراً مقارنة بما كان متوقعا في الميزانية التكميلية لسنة

2012 فمرّت من 14.7 مليار دينار إلى 16.9 مليار دينار بما يمثّل ارتفاعاً بما يقارب 14.8 ٪. ووتمثّل المصاريف العادية بـ9.7 مليار دينار ومصاريف الدعم بـ5.7 مليار دينار القسم الأهم من مصاريف الدولة ضمن ميزانية 2013. فقد ارتفع مجموع النفقات في 2013 إلى 26.6 مليار دينار وهو ما يمثّل زيادة تقارب 5.6 ٪ مقارنة بالسنة التي سبقتها. فالأمر يتعلق حقا بسياسة إنعاش بالترفيع في الطلب. لكن هذه الميزانية تتميز عن ميزانية 2012 وقانون المالية التكميلي لتلك السنة باعتبار أن النفقات العادية، وبالتالي الاستهلاك الخاص، محركة للطلب على حساب الاستثمار. ويمكن تفسير هذا الاختيار بالضغوطات الاجتماعية المتزايدة في تلك الفترة الانتقالية، لكنه سيزيد من هشاشة التوازنات الاقتصادية الكبرى.

وأمكن تغطية هذه النفقات بارتفاع المداخيل الجبائية التي ستكون في حدود 16.6 مليار دينار، كما سيتمّ بالتوازي تسجيل زيادة في التداين الذي بلغ 6.8 مليار دينار لتحقيق التوازن في ميزانية الدولة في سنة 2013.

وكان السؤال المطروح يتعلق بمعرفة إن كانت تلك الميزانية ونوع الإنعاش المقترح يمكّنان الاقتصاد من الخروج من الأزمة؟ وهناك سؤال آخر يجب طرحه ويتعلق بالأثر الاقتصادي للميزانية وبقدرتها على ضمان النهوض بالنمو وبالتشغيل. بعبارة أخرى يتعلق الأمر بمعرفة مدى جدوى الأدوات التقليدية للسياسة الاقتصادية في الفترات الانتقالية وقدرتها على وضع الاقتصاد على درب النمو والتشغيل.

من الواجب في البداية التأكيد على أنّ مجهود الإنعاش كان سبباً في هشاشة الوضع الاقتصادي العام. فقد أظهرت أرقام صندوق النقد الدولي ارتفاعاً شديدا في نسبة التضخّم التي مرّت من 3.5 ٪ في 2011 إلى 5 ٪ حسب توقعات 2012 مما يبرّر التعديلات الجديدة للسياسة النقدية. كما أن العجز في الميزانية ارتفع بسرعة ليمرّ من 3.5 ٪ إلى 7.1 ٪ في نفس الفترة. وكان هذه الإنعاش كذلك سبباً في تردّي التوازنات الخارجية ومرّ عجز الحسابات الجارية في نفس الفترة من 7.3 ٪ إلى 7.9 ٪. وكانت هذه الضغوط الاقتصادية الكبرى سبباً في ارتفاع الدين الخارجي للاقتصاد الذي مرّ من 50.2 ٪ من الناتج الداخلي الخام إلى 54.6 ٪. بين سنتي 2011 و2012 ومن المفروض أن يبلغ 57 ٪ سنة 2013. كما أنّ الدين العمومي سيرتقي من 4 44 ٪ إلى 46.3 ٪ بين 2011 و2012 ليصل إلى ما يقارب 57 ٪ في 2013

واضح أن سياسة الإنعاش كانت سبباً في هشاشة التوازنات الكبرى وأن استعمال الوسائل التقليدية لا يمكن احتماله باعتبار أنه يجرّ إلى تدهور الوضع الاقتصادي الشامل. وسيزيد هذا التدهور بروزا وتزيد ضغوط التضخّم قوة مع تغيير الاتجاه نحو الإنعاش بتنشيط الطلب والتركيز على النفقات العادية والاستهلاك مقابل الاستثمار.

وكان السؤال الآخر هو معرفة مدى جدوى هذا الإنعاش وقدرة الأدوات التقليدية للسياسة الاقتصادية على إخراج الاقتصاد من انكماشه. صحيح أنّ الاقتصاد التونسي شهد تحسّنا سنة 2012 التي كان فيها النمو بنسبة 2.7 ٪ وسيتواصل هذا التوجّه سنة 2013 ليكون في حدود 3.5 ٪. إلا أن هذه الحركية تظلّ ضعيفة بالنظر إلى احتياجات

الاقتصاد والنهوض بالتشغيل الذي يمثّل أهم التحديات التي تواجه الانتقال الاقتصادي في تونس.

منذ 14 جانفي اختارت الحكومات المختلفة الإنعاش الاقتصادي لإخراج الاقتصاد من الانكماش ووضعه على سكة النموّ. فكانت السياسة المالية التوسعية والإنعاش عن طريق الميزانية في صميم منظومة السياسة الاقتصادية المتّبعة. لكن نتائج تلك الاختيارات كانت ضعيفة، ففضلاً عن أن الإنعاش لم يكن في مستوى التحديات فإن هذه السياسة كانت سبباً في هشاشة أكبر للتوازنات الاقتصادية الكبرى. ومن هنا جاء التساؤل عن جدوى السياسات الاقتصادية التقليدية المتبعة آنذاك ومن المفروض أن تفتح محدودية هذه السياسات عهدًا من التجريب والتجديد في مجال السياسة الاقتصادية. ففترات الأزمات والاضطراب السياسي والاقتصادي عادة ما تكون لحظات كبرى لنشاط فكري وسياسي كثيف

إزاء صعوبات سياسة الطلب يبدو لنا من المفيد تعزيز هذه السياسة بقدر مناسب في مجال العرض، ويستهدف هذه المجهود بالأساس المؤسّسات بحثا عن إنعاش الاستثمار الخاص. فهذا المجهود كان غائبا حتى ذلك الوقت وسيكون أساسياً في ضمان المساهمة في تنشيط النمو والتغيير المتدرّج لمنوال التنمية الاقتصادية. فضعف الاستثمار الخاص ليس مسألة جديدة في تونس كما أنه ليس خاصاً ببلادنا إذ بيّنت كثير من الدراسات خشية المستثمرين الخواص في ظل الأنظمة المطلقة خاصة مع تراجع الحقوق وتصاعد الفساد والمحاباة.

لقد اتصفت الفترة الانتقالية بتراجع كبير للقطاع الخاص، ولئن أمكن لنا ذكر التحسّن بفضل زوال الوجوه الكبيرة للنظام السابق والتي لعبت دورًا كبيراً في تنامي الفساد فإن الصعوبات الموروثة تفاقمت بظهور تحديات جديدة خاصة مع تردّد السلطة والشك السائد منذ 14 جانفي. كما اتصفت هذه المرحلة بتصاعد النضال النقابي والسياسي والمطالب الاجتماعية. فحالة عدم الوضوح والتحركات الاجتماعية لم تشجّع القطاع الخاص على الخروج من سباته ممّا أدّى إلى ارتفاع كبير في البطالة.

إن الاقتصادات الانتقالية تواجه المفارقة المعروفة عند المختصين بالمقصّ، فمحدودية آثار الطلب وخمول العرض كانا في صميم انكماش لا يبدو أنه سيزول في غياب سياسات مجدّدة واختيارات محدّدة. صحيح أن الأولوية كانت للطلب في بداية الأمر على أمل أن ينجح عمل الحكومة في جرّ الاستثمار الخاص في حركيته. والمفروض أن تشجّع محدودية هذا الاختيار على الاهتمام بالعرض وإخراج القطاع الخاص من جموده ليستعيد الرغبة في الاستثمار والمجازفة. لكن هذا التمشّي لن يكون يسيرا ويستدعي العمل بقوة وتصميم. فنحن في حاجة إلى صدمة للنهوض بالاستثمار الخاص. وعلى هذا الصعيد في مقدور السلطة أن توظّف الأداة الجبائية والقيام بتخفيضات كبيرة في الأداءات لفائدة المؤسّسات التي تُقبِل على المجازفة وتقدّم الاستثمارات وتخلق مواطن الشغل. وتتمثّل هذه الصدمة في مجال الاستثمار في اعتماد عقد مع القطاع الخاص تكون فيه التخفيضات من الأداء مقابل مجهود كبير في الاستثمار.

إنه من الضروري دعم انتعاشة الطلب بسياسة حازمة في مجال العرض. فالاستثمار الخاص يمثّل ميزة هامة مقارنة بالاستثمار العمومي باعتبار أنه أسرع كثيراً في مستوى القرار ويستدعي تطبيقه وقتا أقصر بكثير. وتمثّل سرعة القيام بهذا العمل عاملا أساسياً في الفترة الانتقالية باعتبار أن المطالب الاجتماعية والبطالة تضغط بقوة وتكون سبباً في إطالة أمد عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

إنه من المتأكّد جدّاً الاهتمام بالعرض والاستلهام من تجارب الدّول الأخرى التي توفّقت في النهوض بالاستثمار في فترات الأزمات الكبرى وتحديد الإجراءات التي يمكن أن يكون لها آثار تحفيزية. لكن هذه العملية ستكون لها آثار سلبية على المدى القصير وستساهم في تعميق العجز المالي العمومي. لكنّ العجز يظلّ في تلك الآونة محدودا نسبيا ومن الواجب أن تساعد الإجراءات المتخذة في المدى المتوسط على استعادة نسق النمو والترفيع في المداخيل الجبائية.

لكن هذه الإجراءات الجبائية لا تحلّ مشكلة الإصلاح الجبائي التي يجب فتح ملفّها في أسرع وقت لتيسير تطوير جباية أكثر عدلا وأكثر جدوى وتوفر وسائل العمل للسلطة.

لكنه من الغباء الاعتقاد بان الوسيلة الجبائية تستطيع بمفردها القضاء على حالة التردّد وطمأنة القطاع الخاص ليستعيد الرغبة في المجازفة. فمن الواجب أن تكون هذه الإجراءات الجبائية مدعومة بإجراءات سياسية قادرة على التخفيف من الشعور بالشك ومساعدة المستثمرين على استعادة الثقة والعودة إلى مشاريعهم الاستثمارية.

إنّ محدودية الفعل السياسي والاختيارات السياسية الاقتصادية تساعد بالضرورة على تحريك روح الابتكار عند أصحاب القرار وترتقي بقدرتهم على الخروج من السياسات العادية أو التقليدية ووضع خطط عمل جديدة للمرحلة الاستثنائية التي نمرّ بها.

وكل السؤال يكمن في معرفة سبب الصعوبة في الخروج من السياسات الاقتصادية التقليدية.

لماذا صمد منحى السياسات الاقتصادية التقليديّ؟

إنه السؤال الذي نواصل طرحه. فنحن نعلم بصفة عامة أن الأفكار الجاهزة وما يقدّم على أنه يمثل «الحكمة الشعبية» تنتشر بسهولة وتسعى إلى الهيمنة بسرعة على مجال الأفكار والتفكير مما يحول دون أي إرادة في التغيير والتجديد. فهيمنة هذا «التفكير اليومي» تسعى إلى إدامة الموجود وتمنع من فتح آفاق جديدة للفعل البشري.

ولكن السؤال المطروح هو: كيف يستطيع هذا التفكير الضيق المدى أن يتغلغل في المجال الاقتصادي وأن يهيمن عليه؟ هذا التساؤل على درجة من الأهمية خاصة وأن هذا المجال حاول منذ عقود عديدة أن يكتسب الصفة العلمية وأن يقترب من العلوم المتينة ويخرج نهائياً مما نسميه عادة وبشيء من الاستخفاف «العلوم الرخوة». وقد يكون هذا الاقتراب سبباً في تخليص هذا الاختصاص من سيطرة الأفكار الجاهزة والعقيدة المتوارثة مهما كان نوعها لكي يتمحّض المجال للتفكير العلمي أي التفكير المتين الذي تخلّص من التبسيط والشكلية.

لكن منحى التقليد ظل صامدًا واسع التأثير في التفكير والسياسات في المجال الاقتصادي.

ونأخذ مثالاً على ذلك الوضع السائد في تونس منذ ثورة 14 جانفي والاختيارات المقترحة في السياسة الاقتصادية، فهناك اتفاق واسع على حالة اقتصادنا والانكماش العميق الذي يهيمن عليه ويتجلّى في تدني الاستثمارات وضعف النموّ والارتفاع الكبير للبطالة. لكن بمجرّد أن نشرع في مناقشة السياسات الواجب تطبيقها فإن منحى التقليد يطفو سريعاً ويتفق معظم المسؤولين على متابعة السياسات التقليدية رغم أنها كشفت عن محدوديتها.

كيف نفسّر هذا الاختيار الذي يفضّل السياسات التقليدية في حين كان من الواجب التركيز على الإنعاش الاقتصادي وتحديد طموحات جديدة لاقتصادنا؟ هناك في رأيي عاملان يفسران هذا التوجّه، أولهما هو هذا القدر من الاتباع الذي يسيطر على المجال الاقتصادي والذي يتجلّى عن طريق «الأفكار السليمة» التي تحظى بموافقة الجميع. ويمكننا تقديم مزيد من الأمثلة عن «الأفكار النهائية» التي نسمع بها هنا وهناك والتي تفضي تدريجياً إلى الوفاق السياسي والاقتصادي. فلطالما سمعنا أن مبادئ التصرف السليم تقتضي أن تكون لنا ميزانية متوازنة، وأن ميزانية الدولة مثل ميزانية العائلة لا يمكن أن تكون عاجزة باستمرار، لذا يجب بذل مجهود والاقتصاد المناسب في الإنفاق حتى يتحقق التوازن. وتتعدد مثل هذه الأفكار هنا وهناك لتحول دون وضع سياسة اقتصادية طموحة.

أمّا السبب الثاني القائم وراء قلة الاهتمام بالسياسات والحلول الجديدة فيستقي حججه من المجال العلمي. ويتمسّك بعض الاقتصاديين بالتوفيق بين الكينزية الجديدة والليبيرالية الجديدة التي هيمنت على التفكير والسياسات الاقتصادية منذ أواسط التسعينات مركّزة على أهمية حياد هذه السياسات. ولتحقيق هذا الوفاق يتوخى الفاعلون الاقتصاديون منتهى العقلانية والذكاء وهم يدركون أن الدولة إذا ما طبقت سياسة الإنعاش ستكون مجبرة لاحقاً على الترفيع في الضرائب. لذلك فهم لا ينخرطون في سياسة الدولة ولا يزيدون من الاستهلاك باعتبار أنهم سيواجهون مستقبلاً ترفيعا في الضرائب. وتتسبب هذه القدرة الاستشرافية للفاعلين الاقتصاديين في التشكيك في السياسات الاقتصادية وتدفع الاقتصاديين إلى الدفاع طيلة سنوات عن فكرة حياد الفعل الحكومي.

هكذا كانت «الحكمة الشعبية الزائفة» وبعض الحجج العلمية سبباً في التوجه التقليدي السائد اليوم في الحوار العام. لكن تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي يستوجب اليوم قطيعة حاسمة ورسما لسياسة اقتصادية طموحة تجعل من الإنعاش الاقتصادي همّها الوحيد. وتغيير الوجهة أصبح اليوم ضروريا جدا خاصة وأن الانكماش يولّد عادة ميكانيزمات تضمن له الدوام. فارتفاع البطالة يقلّص من الاستهلاك الخاص، كما أنّ انخفاض الطلب وتزايد الشكوك التي تخيّم على البيئة الاقتصادية والاجتماعية يسبّبان تراجعا حادا للاستثمار الخاص.

لقد كانت الأزمة الكونية والانكماش العالمي سبباً في مراجعة فرضية حياد السياسات الاقتصادية. فمسألة السياسات التعديلية أصبحت اليوم محور اهتمام الاقتصاديين. وقد وضعت دول كثيرة، وتحديدا الولايات

المتحدة والدول الصاعدة، سياسات تهدف إلى جعل مرحلة الانكماش مرحلة مفيدة للنمو الاقتصادي وترمي هذه السياسات التعديلية إلى أربعة أهداف جوهرية. أولها إطلاق مرحلة جديدة من الطلب والمداخيل، والثاني إعادة التفاؤل إلى العائلات بما يدفعها إلى إنفاق المداخيل المتوقّعة مستقبلاً. كما أنّ سياسات الإنعاش العام تشجّع المؤسّسات على الاستثمار مجددا لمواجهة الطلب الجديد. وأخيراً فإن برامج الإنعاش ستضع حدا لسياسة تصريف المخزون التي تحبّذها المؤسّسات في فترات الانكماش.

إن بلادنا تمرّ بانكماش غير مسبوق في تاريخنا الاقتصادي وعليها أن تجعل لنفسها أهدافا جديدة. فهذا الانكماش يقتضي تحديد سياسة إنعاش تعديلية حاملة لطموح كبير. ولذلك فمن الضروري القطع مع التقليد الاقتصادي الذي يصيبنا بالجمود.

السياسة الاقتصادية في زمن الثورة

الفترات الثورية هي فترات استثنائية تقتضي حلولا جديدة من قبل السلطة الجديدة، ومن هذه الوجهة يجب أن تحقّق السياسة الاقتصادية في زمن الثورة تغييرا جذريا حتى تستجيب للأمل وللحلم اللذين أخذا في الظهور في الحقل السياسي والاجتماعي، وعليها أن تقطع مع النزعات القديمة وأن تقوم بتغيير جذري لمفاهيمها حتى تنخرط في هذا المدّ وتساهم في بناء نظام سياسي جديد ديمقراطي تعددي. فالسياسة الاقتصادية في زمن الثورة يجب أن تنخرط في هذه القطيعة مع النظام السابق بأولوياتها وتوجهاتها الكبرى لتفتح الطريق لبناء منوال تنمية جديد تشاركيّ.

أول مبدأ يجب أن يقود السياسة الاقتصادية في زمن الانتشاء والحلم هو المشاركة في تحديد الاختيارات والأولويات الكبرى في مجال التنمية وهذا المطلب على درجة عالية من الأهمية خاصة وأنّ الاختيارات الكبرى في الأنظمة المطاح بها كانت توضع بطريقة تعسفية بيروقراطية ولم تكن الاستشارات التي تصحبها سوى استشارات صورية لا تؤدي إلى تغييرات هامّة. والمشاركة يجب أن تكون على المستوى الوطني والجهوي والمحلّي حتّى نتأكّد من أنّ التوجهات الكبرى تعبّر بوضوح عن احتياجات السكان، وهذا ما عملنا على القيام به في إطار الحوار الاقتصادي الوطني الذي عرف مشاركة القوى السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والخبراء أيضاً للانكباب على الوضع الاقتصادي للبلاد واقتراح الحلول والتوجهات الضرورية لإنعاش النموّ وبناء منوال تنمية جديد.

المبدأ الثاني للسياسات الاقتصادية في زمن الثورة يتعلّق بالتحولات الاقتصادية للتشجيع على تطور الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، وعلى هذا الصعيد يجب التأكيد على أن أزمة الأنظمة الاستبدادية يعود سببها بنسبة كبيرة إلى عجزها عن الخروج من الأنشطة ذات القيمة المضافة الضعيفة وغياب العزيمة لدى القطاع الخاص على القيام بمخاطرة كبيرة في مناخ يتصف بالمحاباة وعدم الاستقرار. فالسياسة الاقتصادية الجديدة يجب عليها القطع مع الموروث القديم والعمل على تيسير التحوّل الاقتصادي الذي يسمح بالنهوض بالاستثمار والنموّ والتشغيل.

أما المبدأ الثالث فهو الشفافية، وهذا المطلب قويّ خاصة باعتبار أن الأنظمة السابقة اتصفت بالمحاباة والفساد وهيمنة الشبكات القريبة

من السلطة على دواليب الاقتصاد. فالشفافية يجب أن تقود السياسة الجديدة وأن تضمن حوكمة جيّدة وانفتاحا أكبر على محيط الأعمال. وهذا يفترض إصلاح المنظومة القضائية وتمتّعها باستقلالية أكبر لتأمين مناخ أكثر عدالة.

والمبدأ الرابع للسياسات الاقتصادية هو الاندماج أو تقاسم ثمار النموّ، وهو تقاسم يتحقق على ثلاثة مستويات يهمّ الأول منها التشغيل وضرورة وضع سياسات نشيطة في هذا الميدان لمكافحة البطالة، وخاصة بطالة الشباب. ويتّصل الثاني بالعلاقة بين الأجيال ويتعلّق بتطوير منظومة تضامن اجتماعي بأنظمة تقاعد وتأمين على المرض والمستوى الثالث جهوي ويقوم على قدر أكبر من الإدماج للجهات المهمّشة في ديناميكية التنمية.

إن زمن الثورات يستوجب تغييرا جذريا للتوجهات في مجال السياسة الاقتصادية وقطعا مع المفاهيم الماضية لتصبح المشاركة والتحوّل والشفافية والتقاسم المبادئ الجديدة في لبّ السياسات الاقتصادية الجديدة لتيسير الانتقال نحو مناويل تنمية جديدة متضامنة ودائمة. هذه هي المبادئ التي حاولنا أن نعتمدها عند وضع اختياراتنا السياسية الاقتصادية لتمكين اقتصادنا من رؤية استراتيجية جديدة.

وحتى نبني هذه الرؤية كان علينا أن نقوم بكشف لوضع اقتصادنا.

كيف كان وضع البلاد؟

كان على الحكومة ضمن أولى مهامّها أن تقف على حقيقة حال البلاد، فوجب علينا تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد حتى نتمكّن من وضع الاستراتيجيات الضرورية إنها عملية التدقيق التي شرعنا فيها وقام بها فريق من الخبراء والمسؤولين السامين في مختلف الوزارات، وتمّ تقديم نتائج هذا العمل إلى الفريق الحكومي وتولّى رئيس الحكومة عرضه على مسؤولي الأحزاب السياسية يوم السبت 1 مارس 2014 أي بعد تسلّم الحكومة الجديدة لمهامها بما يقارب الشهر. ويمكن القول بأن عمل التدقيق هذا أُنجز في آجال قصيرة ليكون قاعدة لأولوياتنا في مجال السياسة الاقتصادية، وسيتمّ توزيع النتائج على المنظمات الوطنية وخاصة أثناء اللقاءات 7 زائد 7 مع الاتحاد العام التونسي للشغل واللقاءات مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

كما تمّ إطلاع خبراء مستقلين على تشخيص الوضع الاقتصادي وكذلك مسؤولي الأحزاب السياسية ومنهم محافظ البنك المركزي سي الشاذلي العياري والوزراء السابقين عبد الرزاق الزواري وإلياس الجويني والمختصون في الاقتصاد في نداء تونس ومحمود بن رمضان وعز الدين سعيدان وخبيرا الاتحاد العام التونسي للشغل أنور بن قدور وسامي العودي والاقتصادي في حركة النهضة رضا السعيدي وغيرهم. وقد اكتست هذه المشاورات شكل اجتماعات فرق يرأسها رئيس الحكومة أو لقاءات ثنائية. وفي هذه اللقاءات انبثقت عن الخبراء فكرة

الحوار الاقتصادي الوطني التي تبناها رئيس الحكومة. وقد ضُبطت لهذا الحوار ثلاثة أهداف هي إيلاء الاقتصاد مكانا متميزا في الحوار العام بعد أن كان مهمّشا بالنظر إلى المسائل السياسية، وتقاسم المعلومات الاقتصادية وإضفاء مزيد من الشفافية على المعطيات الاقتصادية لبلادنا، وأخيراً بناء توافق واسع حول الأولويات الكبرى للسياسة الاقتصادية.

ومكّننا التشخيص من تأكيد ما كنا نعرفه سابقا حول تدهور الوضع الاقتصادي في بلادنا. وعلاوة على الحالة العامة فقد سمح لنا بامتلاك فكرة دقيقة عن حجم الصعوبات الاقتصادية وخاصة على المستوى الاقتصادي العام وعلى المستوى الهيكلي.

لكن عرض هذه الحصيلة كان مثار جدل عنيف وضغوطات قوية على الحكومة، ولئن حيّى معظم المسؤولين السياسيين في المعارضة الجدّيّة والجودة في هذا التحليل الموضوعي للوضع الاقتصادي فإنهم طالبوا الحكومة بقطع خطوة إضافية لتحديد المسؤولين عن هذه الأزمة الاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل. ومن جهتها راوحت أحزاب الترويكا بين موقفين، فهي من جهة تعترض على الأرقام المعروضة أثناء الحوار الوطني الاقتصادي وفي المجلس الوطني التأسيسي عند مناقشة قانوني المالية التكميليين لسنتي 2014 و2015 مما استوجب عقد عديد الجلسات مع بعض المسؤولين لنوضّح لهم الطرائق المعتمدة للوصول إلى هذه النتائج. ومن جهة أخرى توخّى مسؤولون آخرون في أحزاب الأغلبية آنذاك نهجا دفاعيا مفاده أن كلفة الثورة كانت مرتفعة اقتصاديا وأن كل الحكومات وجدت صعوبات كبيرة في التعامل معها، لذا فإن تدهور الوضع الاقتصادي والأزمة التي تمرّ بها البلاد لا يعودان إلى

قلة خبرة حكومتي الترويكا كما تطرحه المعارضة وإنما يعودان إلى الصعوبات الهيكيلية والكلفة المرتفعة للفترة الانتقالية.

وقرّرت حكومتنا أن تنأى بنفسها عن هذا الجدل وهذه الخلافات التي فجّرها نشر نتائج التشخيص الاقتصادي، فقد كنا حريصين على ألاّ ننساق في جدل حول المسؤولين عن الأزمة الاقتصادية. فالأهمّ بالنسبة إلينا هو الحلول التي يجب تقديمها للخروج ببلدنا من هذا الوضع وتيسير الإنعاش الاقتصادي. وكنا نريد تركيز جهودنا على برنامج النهوض بالاقتصاد والإقلاع الذي كنا نعمل على صياغته وما نبحث عنه هو بناء وفاق واسع حول برنامج الحكومة لإنعاش الاقتصاد وتجنّب انصراف الحوار العام إلى الخوض في مسؤوليات هذا الطرف أو ذاك. ومن الواجب تهدئة الحوار خاصة في هذه الفترة التي تسبق الانتخابات لضمان ظروف جيدة لإجراء تلك الانتخابات. فهدف حكومتنا كان التوجّه إلى المستقبل وبناء وفاق واسع حول برنامج النهوض بالاقتصاد الذي نعتبره مرحلة على درب الإقلاع.

لكننا لم نكن نبحث عن تجاهل الأسباب العميقة للأزمة الاقتصادية التي تذكّر في كثير من مظاهرها بأزمة 1986، لكننا كنا نريد خاصة اجتناب الحوار السياسوي حول هذه الأسباب، فوجهة التحليل عندنا هي أن الأسباب العميقة للأزمة تكمن في تمفصل ثلاثة عوامل كبيرة هي ضعف منوال التنمية، والكلفة الاقتصادية للثورة، والوضع الاقتصادي العالمي الصعب منذ الأزمة العالمية سنة 2009.

ولنبدأ بأزمة منوال التنمية.

تداعي منوال التنمية

نذكّر أن تونس شهدت في بداية السبعينات من القرن الماضي وضع منوال تنمية جديد سيقطع مع المنوال الاشتراكي القائم على تدخل الدولة الذي كان موجودا في الستينات وتمّ التخلي عنه من قبل حكومة الوزير الأول الهادي نويرة. وسيكون المنوال الجديد منفتحا على الخارج وعلى الاستثمارات وسيعمل على التخلي عن الأولوية المسندة للسوق الداخلية ليولي أكثر أهمية للأسواق العالمية. وكانت تونس، مع تنانين المستقبل الآسيوية (كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونغ كونغ، وسنغافورة)، من بين أولى الدّول التي خرجت من الوفاق السائد آنذاك في مجال استراتيجية التنمية الذي كان يركّز على تدخّل قوي للدولة والاتجاه إلى تنمية السوق الداخلية. وقد قامت هذه الدّول آنذاك بتغيير كبير عندما عملت على إيلاء البحث عن الأسواق أهمية كبيرة في إسناد الموارد وعلى ضمان نهوض كبير بالصادرات.

وستنخرط تونس في هذه الديناميكية الجديدة لتنفتح على الاستثمارات الخارجية، وسيقدّم قانون أفريل 1972 امتيازات كثيرة للمؤسّسات الأجنبية لتشجيعها على الانتصاب في تونس. وعرفت مجالات الاستثمار إصلاحات هامة وضاعفت وكالات النهوض بالاستثمار جهودها لجلب الشركات الأجنبية. كما أُسندت تسهيلات كبيرة للمؤسّسات المصدّرة خاصة بتيسير توريد المواد الأولية وتصدير المواد المصنعة. وتكيّف التكوين المهني ببعث اختصاصات جديدة تستجيب لاحتياجات الأنشطة الجديدة. فكان منوال التنمية القائم على تشجيع التصدير إلى جانب السوق الداخلية سبباً في تغيير عميق للاقتصاد. وخلافا لما يدعيه بعض المختصين في الاقتصاد فإن الأولوية

المسندة إلى القطاعات المصدرة لا تعني نهاية السوق الداخلية، بل وخلافا لرأيهم حصل توازن بين السوق الداخلية والسوق الخارجية دفع ديناميكية التنمية في تلك التجربة التحديثية.

هذا الاختيار سيكون سبباً في سيل كبير من الاستثمارات القادمة من البلدان الأوربية وخاصة في قطاع النسيج. وستساهم هذه الاستثمارات، وكذلك التصدير، في تسريع النموّ الذي سيبلغ أعلى المستويات التي لم تشهد البلاد لها مثيلا من قبل. وقد ارتفعت الاستثمارات بنسق 8.6 ٪ سنوياً وشهدت البلاد ارتفاعاً كبيراً في التشغيل الصناعي وفي المداخيل التي سمحت لشرائح جديدة من المجتمع بدخول نمط الاستهلاك الحديث. وقد سجلنا تطوّراً واضحاً في دخل الأفراد بنسبة 7 ٪ سنوياً وارتفاعاً في الاستهلاك بمعدّل 12 ٪ سنوياً.

لكن محدودية هذا المنوال بدأت في الظهور منذ أواخر السبعينات خاصة مع ارتفاع الدين الخارجي للاقتصاد التونسي بنسبة كبيرة وهو ما سيكون سبباً في أزمة التداين مع التغيير في نسب الفائدة في بداية الثمانينات. كما أن منوال التنمية في تونس لم يخدم القطاع الفلاحي خاصة مع سياسة الأسعار الفلاحية المنخفضة منذ بداية الستينات للتشجيع على توجيه موارد هذا القطاع نحو القطاع الصناعي مما أدى إلى تبعية غذائية كبيرة إلى الخارج وإلى حساسية تجاه تطور الأسعار العالمية للمواد الفلاحية.

عرف منوال التنمية في تونس صعوبات منذ نهاية السبعينات، وستتعمّق محدوديته والضغوطات عليه في الثمانينات لتتحول إلى تدهور شديد للوضع الاقتصادي العام وارتفاع كبير للديون أفضت كلها

إلى الأزمة الكبيرة سنة 1986 وستكون هذه الأزمة سبباً في برنامج إصلاحات تهدف إلى ضمان استقرار اقتصادي شامل عن طريق تخفيض شديد في الإنفاق العمومي وخصخصة المؤسّسات العمومية. وسيقوم هذا البرنامج بتخفيض شديد في دعم المواد الأساسية سيكون سبباً في انتفاضة الخبز يوم 3 جانفي 1984.

وستشرع البلاد التونسية بداية التسعينات في حركة إصلاح كبيرة وتغييرات لمجابهة تعطّل نظام التراكم ومحدودية برنامج التعديل الهيكلي وستكون هذه الإصلاحات الاقتصادية في ثلاثة اتجاهات رئيسية يتعلّق الأول منها باستقرار الموازنات الاقتصادية التي ستعمل السلطة في إطارها على التقليص بشكل واضح من العجز الكبير ومن التضخّم. ومن هذا المنظور سمحت تلك السياسة ببلوغ أهدافها في تقليص اختلال التوازن ممّا جعل المسؤولين الحكوميين لا يترددون في التعبير عن افتخارهم باحترام معايير مايستريخت التي لم تتوفّق بعض البلدان المتقدمة الأعضاء في الاتحاد الأوربي في احترامها.

ويتعلق الاتجاه الثاني بخصخصة المؤسّسات العمومية وهو الأمر الذي مثّل توجّها مهمّا في برنامج الحكومة الجديدة. فبين 1987 و2008 خصخصت الحكومة 217 مؤسّسة مكّنت من توفير ما يقارب 1 6 مليار دينار للدولة لكن هذه الخصخصة أثارت سلسلة من الانتقادات من جانب المؤسّسات الدولية ومنها البنك الدولي الذي أشار إلى «تدخّلات خفية للحكومة» أو «سلطة أصحاب النفوذ» التي كان لها وزنها في تلك العمليات، وفي ذلك إحالة تكاد تكون مكشوفة إلى مناخ الفساد والمحاباة الذي أخذ ينتشر ليتسبّب في تدهور شديد لمناخ الاستثمار ومحيط الأعمال.

المحور الثالث للإصلاح هو الانفتاح الدولي وتحرير الاقتصاد، وستقوم السلطة الجديدة بدعم برنامج الإصلاحات التي انطلقت في بداية الثمانينات مع المفاوضات الخاصة بكثير من اتفاقيات التبادل الحر وأهمها الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوربي. وتجدر الإشارة إلى أن تونس أمضت على الاتفاقية العامة للتعريفة القمرقية والتجارة (الغات) في 1990 وانخرطت في المنظمة العالمية للتجارة في 1995. كما تجدر الإشارة إلى اتفاقيات أخرى للتبادل الحر منها اتفاقية أغادير مع بعض الدّول العربية والاتفاقية المبرمة مع تركيا واتفاقيات مع دول إفريقية جنوب الصحراء.

وكان هذا البرنامج الإصلاحي سبباً في تحسّن النمو الاقتصادي ومكّن الاقتصاد التونسي من الخروج تدريجياً من أزمة نهاية الثمانينات. وكان تحرير الاقتصاد دافعا لتسارع وتيرة الاستثمار الأجنبي والتطور السريع لتصدير المواد المصنّعة التي أصبحت منذ ذلك الوقت أهم مصدر للمداخيل المتأتية من الخارج.

لكن هذه الديناميكيات أخذت في الكشف عن شيء من المحدودية سيكون له ثقل كبير على منوال التنمية بداية من آخر الألفية الماضية ودخول الألفية الجديدة. وأول علّة هي الفساد ومحاباة الأقارب اللذان ظهرا مع أولى عمليات الخصخصة. وستتفاقم هذه الظاهرة لاحقاً فتكون الحوكمة الاقتصادية الفاسدة سبباً في تدهور شديد لمناخ الأعمال. ويجب أيضاً أن نذكر ضعف الاستثمار الوطني الخاص الذي عوّضه في التسعينات الاستثمار العمومي والاستثمار الدولي ويجب أخيراً أن نذكر بروز نوع جديد من البطالة يهمّ أصحاب الشهادات. وستتفاقم هشاشة المنوال مع انفجار الأزمة العالمية الكبرى كما يجب أخيراً ذكر الفوارق الجهوية

التي أصبحت مقلقة خاصة في المناطق الداخلية التي هجرها المستثمرون وبدأت تعرف مستوى بطالة أرفع بكثير من المناطق الساحلية.

وبدأت محدودية هذا المنوال وضعفه يأخذان صدارة الحوار الاقتصادي منذ أواسط العشرية الأولى من القرن الجديد، ولم يقتصر هذا الحوار على الخبراء بل أثارته كذلك الأوساط الرسمية ومن بينها آخر التقارير ومخططات التنمية التي ركّزت على ضرورة تغيير المنوال والانتقال إلى ديناميكية نموّ جديدة تدفعها قطاعات جديدة ذات استعمال كثيف للتكنولوجيات الجديدة. وهناك كثير من العناصر التي أكّدت ضعف منوال النموّ وأهمها كان دون شكّ ضعف مستوى النموّ التونسي مقارنة ببلدان أخرى في طريق النمو، فقد كان معدّل النموّ بتونس في العشرية الأولى من القرن في حدود 4.39٪ في حين كان في مستوى 6.24 ٪ في البلدان الصاعدة و42 5 ٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و5.8٪ للدول الإفريقية جنوب الصحراء. فديناميكية النموّ في تونس تراخت بشكل واضح. لكن ضعف النمو لم يكن العلامة الوحيدة الدالة على تداعي هذا المنوال في حين كان النموّ في البلدان الصاعدة في أعلى مستوى له. فهناك علامات أخرى لا تخطئ قد أخذت في الظهور وخاصة منها تهاوي الإنتاجية، كما يجب الإشارة إلى تدني الاستثمار الذي كان في حدود 15 ٪، وكذلك التمركز الشديد للصادرات جغرافيا وقطاعيا في اتجاه أوربا وفي المنتوج ذي العمل الكثيف مما يجعل نموّنا مرتهنا كثيراً بالسوق الأوربية. وتونس التي كانت علاقاتها الخارجية متنوعة في اتجاه أوربا والعالم العربي وإفريقيا جنوب الصحراء أصبحت تتجه تدريجياً وبصورة أساسية نحو السوق الأوربية فصارت بقية القاطرات الخارجية للتنمية مهمّشة تماما.

وسيطرح تمركز المبادلات مع أوربا تحديات كبيرة للاقتصاد التونسي وخاصة في العشرية الأولى من القرن الجديد تزامنا مع ضعف النموّ في تلك المنطقة وسياسة تقليص العجز العمومي استجابة لمعايير مايستريخت.

لقد كان تدهور منوال التنمية وضعف النموّ والتفاوت بين الجهات وارتفاع البطالة في المناطق الداخلية سبباً في انتفاضات الحوض المنجمي منذ 2008. كما ستتأجج لاحقاً المناطق الحدودية مع ليبيا مع تصاعد المعاكسات الإدارية في وجه حركة السكان بين البلدين. وسيكون لأزمة منوال التنمية والصعوبة في تجديده وفي العثور على مصادر نمو جديدة دور كبير في سقوط النظام بعد ثورة ديسمبر2010 - جانفي 2011.

وبالتوازي يجد تدهور الوضع الاقتصادي تفسيره أيضاً في الأثر الاقتصادي للثورة وللتغيير وما صحبه من احتجاج وعدم وضوح الرؤية.

ثمن الثورة الاقتصادي

بالتوازي مع النشوة والابتهاج ستدخل تونس بعد الثورة في مرحلة كبيرة من الاضطراب الاقتصادي وعدم الوضوح. فالنمو سيتراجع كثيراً والاقتصاد سيمرّ بكساد شديد في 2011 مع نمو سلبي بـ- 1.9 ٪. وسيستعيد النشاط الاقتصادي حركيته ليحقق قفزة بلغت 3.7 ٪ سنة 2012، لكن هذا التحسن لم يدم طويلاً إذ عاد النشاط إلى الهمود بداية من 2013 بسبب تصاعد التوتر السياسي في تلك السنة وظهور خطر الإرهاب، فكان النمو بـ2.3 ٪ فحسب. وقد أثر الموسم الفلاحي

الكارثي، بنسبة نمو – 4.1 ٪ تبعا للجفاف الكبير، في النموّ العام. كما يجب ذكر المردود السيّئ لقطاعات الصناعة غير المعملية وخاصة منها استخراج البترول والغاز الطبيعي الذي شهد نموا سلبيا كذلك. وكان نموّ الصناعات المعملية ضعيفا أيضاً.

وزادت المخاطر السياسية في حالة الشك وكانت سبباً في تراجع نوايا الاستثمار فخسر مؤشر الاستثمار قرابة خمس نقاط في ثلاث سنوات وما بين 24.6 ٪ و20.7 ٪ من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 2010 و2013. وكان لتراجع الاستثمار وضعف النموّ تأثير في البطالة التي ارتفعت من 13 ٪ إلى 15.3 ٪ في نفس الفترة. وكانت بطالة أصحاب الشهادات أكثر ارتفاعاً فمرّت من 23.3 ٪ إلى 31 9 ٪ في تلك الفترة، وكانت مرشحة لأن تتجاوز هذا المستوى لولا مواطن الشغل التي تمّ بعثها في الوظيفة العمومية والتي ضخّمت كتلة الأجور ومثلت ثقلا على المصاريف العمومية. وبيّنت دراستنا أيضاً أن البطالة ظلت أكبر حجما في مناطق الجنوب والوسط وأن ارتفاعها في ازدياد.

واتصفت السنوات الأولى بعد الثورة بارتفاع كبير للتضخّم المالي الذي مرّ من 4.4 إلى 6 ٪ كمعدّل سنوي بين 2010 و2013. وهناك عدة أسباب لتفسير هذا التطوّر منها اختيارات الإنعاش للسياسات الاقتصادية التي كانت سبباً في ارتفاع الطلب وخاصة في مستوى الاستهلاك النهائي تبعا للزيادة في الأجور خاصة، وفي المقابل واجه ملفّ الاستثمار صعوبات كبيرة ليدخل حيز التنفيذ بسبب طول الإجراءات لتمرير الصفقات وتردد كثير من الإطارات الإدارية والمسؤولين السامين في تنفيذ صفقات في مناخ سائد يغلب عليه شكّ كبير. كما تجب الإشارة إلى تعقّد المسائل المالية الذي يؤثّر في سرعة تنفيذ مشاريع الاستثمار.

وتوازيا مع نمو قوي للاستهلاك النهائي يمكن تفسير ارتفاع التضخّم في السنوات التي عقبت الثورة بتفكّك مسالك التوزيع وتطوّر نشاط التهريب نحو الدّول المجاورة.

لكن الموضوع الذي كان يشغل البال أكثر هو التدهور السريع للتوازنات الاقتصادية الكبرى. وأول مظهر للاختلال يتعلق بالمالية العمومية مع الارتفاع السريع في المصاريف مقارنة بالمداخيل، فقد مرّت المصاريف من 17.9 إلى 26.5 مليار دينار بين سنتي 2010 و2013أي بارتفاع يقارب 10 مليارات من الدنانير، في حين ارتفعت المداخيل بنصف ذلك المقدار فمرّت من 12.7 إلى 16.3 مليار دينار في نفس الفترة. ويفسّر حجم هذا الفارق التدهور الشديد للعجز العمومي الذي مرّ من – 1٪ إلى – 6.1٪من الناتج الداخلي الخام بين 2010 و2013 أي بارتفاع يتجاوز بقليل الخمس نقاط. وكان تدهور التوازنات العمومية سبباً في تزايد الدين العمومي الذي مرّ من 4 40٪ إلى 1 45٪ من الناتج الداخلي الخام في نفس الفترة. وسنعود باستفاضة في الفصل اللاحق إلى أزمة المالية العمومية.

لقد اهتممنا في عملية التدقيق كذلك بموقع اقتصادنا خارجيا الذي شهد تدهورًا شديداً فعجز الميزان التجاري مرّ من 8.2 إلى 8 11 مليار دينار بين عامي 2010 و2013. وعرف عجز الميزان الجاري نفس الارتفاع فمرّ من 3.1 إلى 6.2 مليار دينار ومن 4.8 إلى 8.3٪ من الناتج الداخلي الخام لنفس الفترة وتفسير تفاقم اختلال توازن التوازنات الخارجية موجود في الارتفاع السريع للواردات بالنسبة إلى الصادرات وفي هبوط قيمة الدينار وكان هذا الاختلال سبباً في تراجع الرصيد من العملة الصعبة الذي مرّ من 147 يوم توريد إلى 106 أيام

في علاقتنا بالخارج يجب أن نلاحظ الانخفاض الشديد في الاستثمارات الخارجية المباشرة التي مرّت مما مجموعه 2.165 مليار دينار إلى 1.815 مليار دينار بين عامي 2010 و2013. صحيح أننا سجّلنا تحسنا واضحاً في 2012 مع مستوى استثمار بلغ 2.504 مليار دينار، لكن- هذا التحسّن لم يدم طويلاً إذ انخرط المستثمرون الأجانب في موقف الترقّب الذي توخاه المستثمرون المحليون.

كان لعدم الاستقرار السياسي والخطر الإرهابي وتصاعد الصراعات الاجتماعية ثمن اقتصادي هامّ. وإن كان لحماسة الثورة والابتهاج بنهاية الديكتاتورية وانفتاح بلادنا على قيم الحرية والديمقراطية أثر في النمو الاقتصادي على المدى الطويل فإنّ أثرها على المدى القصير كان سلبيا وسيزيد في صعوبات منوال التنمية ويعلن عن بداية أزمته. وهذه الازمة تتطلّب حلولا عاجلة وسياسات اقتصادية جديدة قادرة على إعادة الثقة وإيقاف الانحراف. وهذه هي المهمة التي باشرتها حكومتنا بالتركيز على الإنعاش الاقتصادي على المديين القريب والمتوسّط لإيقاف الانزلاق الذي كانت عليه التوازنات الاقتصادية وفتح الطريق أمام تغييرات هيكلية حقيقية تؤدي إلى إقامة منوال تنمية جديد.

لكن، وقبل تحديد محتوى السياسات الاقتصادية الجديدة للإنعاش، قررنا فتح حوار وطني اقتصادي واسع حتى نتبادل معطيات دقيقة حول وضع اقتصادنا ونجتنب الشائعات. وكان من المفروض أن يساعد هذا الحوار الحكومة على تحديد أولويات سياستنا الاقتصادية بطريقة توافقية.

أول حوار وطني اقتصادي حرّ ومفتوح.

ظهرت فكرة الحوار الوطني الاقتصادي أثناء المشاورات التي أجراها رئيس الحكومة مع ممثلي المنظمات الوطنية وبعض الخبراء حول الوضع الاقتصادي. وبالنسبة لهؤلاء الخبراء فإن الحالة الاقتصادية تثير الانشغال وتتطلّب تقاسم هذه المعلومة لتوعية مختلف الفاعلين الاقتصاديين. كما أن فكرة إطلاق حوار اقتصادي وطني تستجيب للحاجة إلى جعل المسائل الاقتصادية في صميم الحوار العام. فمنذ الثورة كانت الحوارات مطبوعة بالمسائل السياسية وعلى وجه الخصوص بالاختلافات حول الدستور والأزمة لسنة 2013 بعد اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي، فتهمّشت المسائل الاقتصادية وأصبحت الأجندا السياسية في صدارة الاهتمامات. وانطلاق الحوار الاقتصادي الوطني سيوفّر الفرصة لإعادة المسائل الاقتصادية إلى جدول الأعمال ويفتح خاصة باب تبادل الرأي حول مسألة الانتقال الاقتصادي الذي يجب أن يدعم الانتقال الديمقراطي القائم. ومن المفروض أخيراً أن يساعد الحوار الاقتصادي الوطني على تأسيس وفاق واسع حول الأولويات الاقتصادية وتوجهات السياسات الاقتصادية الوطنية.

لقد اتخذت الحكومة قرار إطلاق الحوار الاقتصادي الوطني وصاغت مشروعا عن مضمون هذا الحوار وتسييره. وكان يبدو لنا من المهمّ التركيز في هذا الحوار على مسألة التعويض، ومكافحة التهريب، والاقتصاد الموازي، وعلى سياسة التشغيل، والمالية العمومية، والجباية، ومقاومة التهرّب الجبائي، والمنافسة. وفيما يتعلق بإدارة الحوار اقترحت الحكومة جهازا خفيفا يتكوّن من لجنة قيادة يرأسها رئيس الحكومة والمسؤولون الكبار في المنظمات النقابية الثلاث:

الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري. كما تتولى النظر في كل محور لجنة يرأسها الوزير المشرف وتتكون من ممثلي المنظمات النقابية، ويقوم الوزير بتوفير وثائق العمل وتنظيم النقاش حول أولويات العمل الحكومي وإعداد التقارير الدورية للجنة القيادة. ومن المفروض أن يتوّج هذا الجهاز بمؤتمر اقتصادي وطني يتبنى وفاقا حول الأولويات الاقتصادية للحكومة.

وقامت الحكومة بعرض هذا التصوّر على مختلف الأطراف في إطار المشاورات التمهيدية قبل إطلاق الحوار، لكن هذه المشاورات خلافا لانتظاراتي لم تكن بسيطة، فقد تمّت إثارة صعوبتين كبيرتين كادتا تجهضان المبادرة. كانت الأولى منهما تتعلق بالأحزاب السياسية والتنظيمات التي ستتمّ دعوتها، وفي هذا الخصوص تمّ التوصّل بعد نقاشات متعددة إلى الاتفاق على دعوة بعض منظمات المجتمع المدني المعروفة بمشاركاتها في الحوارات الاقتصادية وخاصة منها جمعية الاقتصاديين التونسيين وعمادة المحامين وعمادة الخبراء المحاسبين والمنتدى الاقتصادي والاجتماعي وبعض الخبراء المستقلين. أما بخصوص الأحزاب السياسية فكان موقفنا يتمثل في الاقتصار على مشاركة الأحزاب الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي.

على أنّ الحوار الأهمّ هو الذي جرى في لجنة القيادة مع الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل وممثلي المركزية النقابية حول المحاور التي سبق ضبطها للحوار الوطني. وربطت القيادة النقابية مشاركتها بتغيير بعض المحاور وخاصة منها المسائل المرتبطة بالمنافسة والصناديق الاجتماعية. وبعيداً عن الاختلاف حول المحاور فإن تردّد

القيادة النقابية في الانضمام إلى هذا المسار يعبّر عن اختلاف وجهات نظرها وقلقها من عمل الحكومة. فقد أخذت بعض الاختلافات بين الحكومة وقيادة الاتحاد تظهر بخصوص بعض مسائل المفاوضات الاجتماعية، وتعلّقت في فترة الحوار الاقتصادي الوطني ببعض الملفات القطاعية. والسبب الثاني في تردد الاتحاد العام التونسي للشغل في الانضمام إلى الحوار هو سبب إيديولوجي يتعلّق بالصعوبة التي تواجهها نقابة ذات تقاليد «احتجاجية» لتغيّر توجّهها وتقوم بدور في صياغة السياسات والأولويات. وكان هذا التردّد كبيراً خاصة وأنّ الوضع الاقتصادي الصعب، وخصوصاً بأزمة المالية العمومية، يفترض اتخاذ بعض القرارات التي يمكن أن يكون لها تأثير على الأجراء لذلك كانت المركزية النقابية لا ترغب في المشاركة في اتخاذ قرارات غير شعبية.

أمام الصعوبات وضرورة الشروع في الحوار الاقتصادي الوطني في أقرب الآجال لاستكمال قانون المالية التكميلي وعرضه على المجلس الوطني التأسيسي قرّرت الحكومة إطلاق الحوار الاقتصادي الوطني دون تأخير، وأعطى رئيس الحكومة مهدي جمعة إشارة الانطلاق فيه يوم 22 أفريل 2014 في حفل حضره كل مسؤولي الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية وجمعيات المجتمع المدني وبعض الخبراء المستقلين الذين سيشاركون في اعمال الحوار وفي هذا الحفل تعرّض رئيس الحكومة، الذي كان مرافقا بجميع أعضاء الحكومة الذين سيرأسون لجان المحاور، مجدّداً إلى الأزمة الاقتصادية وأبرز أن أهداف الحوار هي بناء وفاق واسع حول الأولويات الاقتصادية الواجب وضعها وخاصة في قانون المالية التكميلي.

وقد تواصل الحوار مع مسؤولي الاتحاد العام التونسي للشغل لإقناعهم بالانضمام إلى الحوار الوطني لاعتقادنا في أهمية الاطلاع على وجهات نظر المركزية النقابية حول المسائل الاقتصادية الكبرى المطروحة للنقاش. وتحقق ذلك الأمر إذ أمدّت المركزية النقابية الحكومة بقائمة الخبراء الذين سيشاركون في أعمال الحوار يوم 19 ماي 2014، وقد التحقوا سريعاً بمختلف اللجان التي تنظر في المحاور، وكانت في نهاية الأمر ستّ لجان هي: لجنة دعم المواد الأساسية، ولجنة دعم المواد الطاقية، ولجنة مكافحة التهريب والتجارة الموازية، ولجنة النهوض بالاستثمار، ولجنة سياسات التشغيل ومقاومة البطالة، ولجنة المالية العمومية، ولجنة الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي.

رغم الانتقادات المتعلقة خاصة بعدم تنظيم المؤتمر الذي كان من المفروض أن يتوّج الأعمال فأنا أعتقد أن هذا الحوار عرف نجاحاً حقيقياً على أصعدة مختلفة وأولها يتعلّق بالمشاركة التي عرفت مستوى رفيعا خاصة بحضور ممثلي 22 حزبا و8 منظمات وطنية والمجتمع المدني وما يزيد عن 20 خبيرا في كل لجنة. وفي المجموع شارك في عمل مختلف اللجان قرابة 350 خبيرا. وعقدت كل لجنة 6 جلسات في المعدّل، وفي المجموع تمّ عقد 34 جلسة بمعدّل 4 ساعات عمل في كل جلسة أي بما يمثّل قرابة 140 ساعة عمل. وصعيد النجاح الثاني يهمّ تقاسم المعلومة مع الجمهور، فقد أعدّت مختلف الإدارات المكلّفة باللجان الفنية الستّ عددا كبيراً من التقارير الفنية التي شكّلت قواعد عمل أساسية. وقد تمّ توزيع هذه الوثائق التي مكّنت مختلف الأحزاب والجمعيات من الحصول على معلومات عن الوضع الاقتصادي في البلاد. وكانت هذه المعلومات وكذلك الحوار الاقتصادي الوطني

مفيدة جدا لبعض الأحزاب في إعداد مقترحاتها وبرامجها الاقتصادية للانتخابات التشريعية والرئاسية.

ومثّل هذا الحوار نجاحاً كبيراً بحكم جودة العمل في اللجان وانخراط الخبراء، فكان الحضور في مختلف اللجان هامّا رغم تراجعه بعد الجلسات الأولى، كما شهدت مختلف الجلسات نقاشات وتبادلا للأفكار عالي الجودة.

وأخيراً حقّق هذا الحوار نجاحاً كبيراً باعتبار أنه ساهم في تجديد الأولويات في مجال السياسة الاقتصادية. ومن الواجب الإشارة إلى أن مختلف الوزارات أمّنت عمل الكتابة وقدّمت محاضر الجلسات للمشاركين في ظرف يومين من كل جلسة، كما عرض كتّاب الجلسات نتائج الاعمال في كل لجنة والتي حظيت بنقاش كبير قبل عرضها على لجنة قيادة الحوار

وقد تمّ إدراج مجموع التوصيات ضمن أولويات العمل الاقتصادي للحكومة، من ذلك مثلا التوصية بعدم رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية الموجهة إلى الاستهلاك العائلي ورفع الدعم عن المواد الموجهة إلى الاستعمال الصناعي، وتطبيق أداءات على الأجانب الذين يستفيدون من الدعم. وبخصوص المواد الطاقية كانت أبرز توصية تتعلق بمراعاة العائلات ذات الدخل المنخفض في عملية التخفيض في الدعم وهو ما تمّ إقراره بربط الدعم بمستوى الاستهلاك

أما المسألة التي استقطبت اهتمام المشاركين أكثر من غيرها فهي التي تتعلق بالتهريب والتجارة الموازية، فقد دعا أكثر المشاركين الحكومة إلى الحزم في التعامل مع هاتين العلّتين اللتين تغذّيان الإرهاب وتهدفان إلى إضعاف الدولة وتدمير أسسها. ولقيت مسألة أزمة المالية العمومية

اهتماماً كبيراً أيضاً من المشاركين وقد أكّد الكثيرون منهم على ضرورة مقاومة التهرب الجبائي بحزم وبعدالة أكبر في هذا المجال لتمكين الدولة من الحصول على موارد إضافية.

كان هذا الحوار مناسبة مهمّة للنقاش وتبادل الأفكار حول مستقبل بلادنا الاقتصادي والوسائل اللازمة للخروج من الأزمة، وكان في نظر كثير من المشاركين ربّما أهمّ حوار اقتصادي عرفته بلادنا في تاريخها الحديث. فهو حوار موسوم بالانفتاح والمشاركة والحرية، كما كان كذلك لحظة مهمة للتبادل الفكري وتقاسم المعلومات حول وضع الاقتصاد التونسي والآمال والأحلام بانتقال اقتصادي يرافق الانتقال السياسي في بلادنا ويدعمه. كما كان هذا الحوار موسوما بالشعور بالحاجة إلى التحرك السريع والالتزام، وهو شعور ذكّر الكثيرين بلحظات الحماس الثوري بعد 14 جانفي.

لقد مكّننا التدقيق الاقتصادي الذي تمّ إنجازه في فترة تسلّم مهامّنا من إبراز الصفة الحرجة للوضع الاقتصادي وانزلاق المالية العمومية، ووفّر لنا الحوار الاقتصادي الوطني فرصة تبادل المعلومات حول الحالة الاقتصادية وتأسيس وفاق حول السياسات التي يجب تنفيذها. وأكثر من أي وقت آخر بات من المفروض أن تكون عملية الإنعاش في لبّ سياستنا الاقتصادية وأن تؤدي في المدى المتوسّط إلى جعل بلادنا الاقتصاد الصاعد الجديد في المنطقة.

لكن وضع أزمة المالية العمومية كان أكثر إثارة للانشغال من الوضع الاقتصادي العام.

كيف نتلافى الإفلاس؟

وأنا أستعدّ لسرد تجربتي في الحكومة في كتاب، تبادرت لذهني مسائل عديدة وناقشت الأمر مع الناشر. لقد كان السؤال الكبير الذي أرّقني وسبّب لي الكوابيس التي انتابتني طيلة سنة هو عجز تونس عن تسديد التزاماتها المالية، ورغم ذلك كنت أتجنّب الحديث عن هذه المسألة لأسباب بديهية، إذ كان من العسير عليّ، في ظرف سياسي واقتصادي موسوم بكثير من الشك، أن أضيف عنصر تأجيج يتصل بعجز البلاد المحتمل عن تسديد التزاماتها. فقد كنا نريد المحافظة على مناخ تفاؤل خاصة في تلك المرحلة الأخيرة من الانتقال السياسي ونحرص على اجتناب أن يؤول الإعلان عن أخبار سيئة، وخاصة منها الصعوبات المالية للدولة، إلى حالة رعب يمكن أن تعرقل المسار السياسي

وتبعا لذلك فقد كنت في كل مرة يُطرح فيها عليّ السؤال حول قدرة الدولة على «تسديد الجرايات في نهاية الشهر» والإيفاء بتعهّداتها أقدّم كلاما مطمئنا، ومثل هذا الأمر مهمّ جدا خاصّة وأنه في ندوة صحفية عقب مجلس الوزراء يوم 10 أفريل أفلتت عبارة في الندوة الصحفية تتعلّق بصعوبة تسديد الدولة للأجور، فكان من اللازم الزيادة في طمأنة الناس على قدرة الدولة على الإيفاء بكل التزاماتها مع التأكيد على صعوبة وضع المالية العمومية.

على أن مسألة العجز عن الدفع كانت في منتهى الجدية وتمثل إشكالا كبيراً للحكومة. وتبيّن أهمية المسألة وطابعها الاستراتيجي

سبب معالجتها في أعلى مستوى مع رئيس الحكومة ومحافظ البنك المركزي. وكانت الوضعية حرجة بشكل جعل رئيس الحكومة المهدي جمعة يقرّر إعلام رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني التأسيسي بها في وجبة فطور انتظمت بقرطاج يوم 28 مارس 2014 أي قبل يوم من زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية وفي نفس اليوم قرّر رئيس الحكومة كذلك إحاطة السيد حسين العباسي والسيدة بوشماوي علما بصعوبة وضع المالية العمومية ومخاطر العجز عن الدفع. وفعل نفس الشيء في اليوم الموالي مع رئيس نداء تونس السيد الباجي قايد السبسي والشيخ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة.

كان سباقا حقيقياً ضد الساعة نشرع فيه كل شهر طيلة سنة 2014، والخوف يملأ قلوبنا، لنتجنّب العجز عن الدفع. كنّا نعيش خوفًا وقلقا كبيرين نجتنب الحديث عنهما مكتفين بكلام عام عن صعوبات البلاد الاقتصادية وأزمة المالية العمومية. لكن الخطر كان حقيقياً وكنت مع رئيس الحكومة ومحافظ البنك المركزي، ونحن نسيّر الأزمة رفقة المسؤولين الكبار في وزارة المالية والبنك المركزي ورئاسة الحكومة، وحدنا الواعين بخطورة الوضع. وتضاعف الخطر بداية من شهر سبتمبر عندما لم يجد المجلس الوطني التأسيسي الوقت للنظر في سلسلة من الإصلاحات تنظّم ظروف صرف دعم المؤسّسات الدولية للميزانية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والاتحاد الأوربي. فالخطر أصبح حقيقياً وأصبحنا نطبّق اقتصاد حرب يستوجب إذن الوزير لكل إنفاق للدولة. ولم يتراجع هذا الضغط وهذا الخوف إلا يوم 31 ديسمبر 2014 ساعة غادرنا، أنا ورئيس الحكومة ومحافظ البنك المركزي، مكاتبنا في حدود الساعة السابعة مساء وقد أبقينا في

الخزينة ما يقارب 400 مليون دينار. لقد قمنا بالمهمة ولم تعجز تونس عن القيام بدفوعاتها في 2014، وهو إنجاز لم يتحدّث عنه الناس كثيراً ولكنه يمثل من وجهة نظري نتيجة عظيمة تحسب لنا إلى جانب النجاح في تنظيم الانتخابات ومكافحة الإرهاب.

بالتوازي مع تلك النقاشات وتبادل الأفكار داخل الحكومة تمّ وضع استراتيجية لمجابهة ذلك الوضع، وكان الشعار في تلك الاستراتيجية هو ألاّ تعجز تونس في أي حال من الأحوال عن تسديد دفوعاتها والإيفاء بالتزاماتها. فالأمر يتعلق بسمعة هذه الدولة وبسمعة قدرتنا على التسديد، فكان لزاما علينا أن نعالج الوضع وأن نسمح للدولة بالإيفاء بتعهداتها. وكان ذلك فحوى ميثاق الشرف الذي التزمنا به ونجحنا فيه.

وكان هذا الميثاق على درجة من الأهمية اعتبارا لأن أول عجز عن التسديد سجله تاريخ تونس كانت له نتائج سياسية وخيمة.

هل عرفت تونس عجزًا عن تسديد الديون في تاريخها؟

يعود هذا العجز إلى فترة مفصلية في تاريخ البلاد التونسية، هي فترة الثورات والتقدّم وانتصار الحداثة. فقد كان القرن التاسع عشر قرن انحدار الإقطاعيات والأنظمة البالية وسيفضي انتصار الرأسمالية إلى تغيير جذري في العالم ويغيّر مركز القوّة من الشرق نحو الغرب، فتصبح أوربا بأنـڨلترا وفرنسا مركز العالم وستعمل تونس على الانخراط في هذا المسار التاريخي وتبحث لنفسها عن طريق في زمن الثورات والحداثة. لكن الفشل في محاولة التحديث سيكون سبباً في إفلاس البلاد الاقتصادي لعجزها عن تسديد ديونها وفي قدوم الاستعمار.

لقد كان دخول تونس في القرن التاسع عشر متأخرًا[1] إذ كان الجزء الأول من القرن متصفًا بالصراعات بين مختلف ورثاء العائلة الحاكمة وبعدم استقرار سياسي وحروب وتصفية حسابات على درجة كبيرة من البشاعة. وبالتوازي مع الصراعات والانقسامات داخل الأسرة الحسينية كانت تونس متأثرة بالأوبئة الكبيرة والطاعون الذي دمّر البلاد وقضى على جزء كبير من السكان في سنتين بين 1818 و1820. وفي هذا السياق من الاضطراب السياسي والتدهور الاجتماعي والخراب الاقتصادي ستتكالب المطامع الاستعمارية، فكان نزول القوات الفرنسية في الجزائر أولا سنة 1830 ثم استعمارها لاحقاً ليكون ذلك أول إنذار للبلاد التونسية. ثم جاءت الحملات الاستعمارية في اتجاه تونس لتفرض على سلطات البلد اتفاقيات في منتهى الإجحاف.

سيكون خطر الاستعمار الداهم ودمار البلاد دافعا مهما لوعي نخب البلاد بضرورة إجراء الإصلاحات اللازمة والدخول بصفة فعلية في قرن الحداثة والتقدم. وقد بدأت رياح الإصلاح تهبّ مع وصول أحمد باي إلى السلطة سنة 1837، فبدأ بتعصير الجيش وإنشاء المدرسة الحربية بباردو التي سيديرها محود قبادو أحد رواد النخبة التحديثية. على أن أهم قرار سيطبع فترة حكم أحمد باي هو إلغاء العبودية مع إصدار أمر تحرير كل العبيد السود في البلاد في جانفي 1846.

---

(1) - انظر بخصوص هذا العصر التاريخي الكتاب المرجعي حول تاريخ تونس لصديقنا المرحوم الحبيب بولعراس

Histoire de la Tunisie, de la préhistoire à la révolution, Cérès Edition, Tunis 2011

لكن مجهود التعصير مع ارتفاع الإنفاق على الكماليات، وخصوصاً ببناء قصور جديدة، أديا إلى تضخّم سريع للمصاريف العمومية وتدهور كبير في التوازنات الاقتصادية الكبرى للبلاد. وتزايدت طلبات الباي فجرّت معها ارتفاعاً في الضغط الجبائي في بلد في أوج أزمته، وعرفت المملكة أول إفلاس لها مع هروب بن عياد إلى فرنسا وهو صديق الباي ووزيره الذي حوّل جزءا من مداخيل الدولة لحسابه. وهكذا انتهت أول محاولة للتحديث جعلت البلاد تقع في أزمة اقتصادية عميقة وعجز عن الإيفاء بالتزاماتها

ورغم هذه الأزمة وإفلاس الدولة فإن النفس الإصلاحي لم يضعف وتواصل تأثيره بعد موت أحمد باي سنة 1855 وإن سعى خلفه محمّد باي إلى العودة إلى الحكم المطلق والابتعاد عن الإصلاحات والتنظيمات الوافدة من الباب العالي في إسطنبول. فالتيار الإصلاحي كان خلاصة الثقافة الزيتونية المنفتحة، مع علماء مثل محمود بوحاجب ومحمد بيرم، والنخبة الحداثية التي تكوّنت في مدرسة باردو الحربية من أمثال الجنرال رستم والجنرال حسين. ويظلّ خير الدين الزعيم الحقيقي للتيار الإصلاحي كما يظلّ كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»، الذي كتبه بناء على ملاحظاته أثناء الزيارات التي قام بها في أوربا وإسطنبول ونشره سنة 1967، البيان الحقيقي للحركة الإصلاحية التونسية. وهو كتاب مرجعي ينادي بإلغاء الاستبداد والحكم المطلق وإقامة نظام سياسي عصري. وهو يؤكّد أن الإسلام لا يتعارض مع الحرية والعدل وعلوية القانون. وباختصار فإن الشريعة عند خير الدين لا تتعارض مع التنظيمات ولا مع الإصلاح السياسي. إنه كتاب

رئيسي ومحاولة لتجذير تونس نهائياً في تيار الإصلاح الديني والسياسي وتأكيد خصوصيتها على امتداد قرون.

وستتواصل حركة المصلحين خاصة مع تعصير التعليم وإنشاء المعهد الصادقي الذي ستتكوّن فيه النخب الحداثية. وكان القطع الحقيقي مع النظام القديم والحكم المطلق وإنشاء نظام سياسي عصري بإصدار «عهد الأمان» في 1857 المستوحى من الدساتير الأوربية ومن نص التنظيمات الصادر في إسطنبول، وفيه سلسلة من الحرّيات الأساسية في جوهر النظام السياسي التونسي من بينها حرية الممارسة الدينية لغير المسلمين. ولئن كانت النخب التونسية مصدر الحركة الإصلاحية فإن فرنسا وبريطانيا قامتا بتسليط ضغوط لإصدار عهد الأمان بغية إقرار عدد من الحقوق لفائدة الأجانب وتثبيت مبدإ عدم التمييز وبعد بضع سنين ستصدر المملكة الدستور في 26 أفريل 1861 لتكون تونس أول بلد عربي يمتلك دستورا.

لكن هذا المدّ الإصلاحي سيتعطّل كلّيا مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وتدهور المالية العمومية. ولمواجهة هذا الوضع أصدر الباي في أفريل 1864 أمرا يقضي بمضاعفة المجبى، فكان هذا القرار سبباً في انتفاضة شملت كامل البلاد في 1864 وقادها علي بن غذاهم الذي سيكون الوجه البارز فيها. وإزاء حجم الانتفاضة اضطر الباي إلى التراجع وإلغاء الترفيع في المجبى. لكنه استغلّ تلك المناسبة ليتراجع عن الإصلاحات التي لم يكن يؤمن بها ولم يكن يرغب في تقليص صلاحياته كما ينصّ عليه الدستور وبعد أن حققت بعض النجاح تمّ قمع الانتفاضة بوحشية لا مثيل لها وسجن قائدها علي بن غذاهم بباردو حيث مات.

ولكن الأزمة ستتواصل وستعجز الدولة عن الإيفاء بالتزاماتها، فبالتوازي مع تدني المداخيل الجبائية للدولة بمفعول الجفاف فإن الأشغال الكبيرة التي قامت بها الدولة وكذلك الفساد وتهريب المال العمومي لفائدة المسؤولين الكبار، وخاصة منهم وزير المالية والوزير الأول في تلك الفترة، كانت سبباً في أزمة خانقة للمالية العمومية. وفي ذلك السياق ستتكوّن في سنة 1869 اللجنة الدولية، بمبادرة من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، وسيعهد إليها بمراقبة المصاريف العمومية التونسية وضمان تسديد الديون. وستفرّط الدولة التونسية تدريجياً في صلاحياتها لفائدة هذه اللجنة رغم أنها كانت برئاسة خير الدين. وسيكون تفاقم الأزمة دافعا إلى تعيين خير الدين وزيراً أوّل في سنة 1873، وسيحاول هذا الرجل أن ينقذ الوضع بمراجعة تنظيم الإدارة للزيادة من جدواها ومواجهة الأزمة الاقتصادية

لكن خير الدين لن يقدر على مواجهة المؤامرات التي تحوكها حاشية الباي وسينتهي به المطاف إلى مغادرة الحكومة في 1877، وسيدعوه السلطان عبد الحميد الثاني ليكون الصدر الأعظم في الإمبراطورية العثمانية. وستغرق البلاد التونسية في أزمة اقتصادية وفي حكم سياسي مطلق وينتهي بها المآل إلى الاستسلام للمطامع الاستعمارية الفرنسية ليمضي الصادق باي يوم 12 ماي 1881 على معاهدة باردو التي تفرض الحماية الفرنسية وتضع حدا لاستقلال تونس وحريتها في التصرف في شؤونها.

شهدت البلاد التونسية، إذن، أزمة مالية وعجزا عن الدفع، وكانت تلك الأزمة سبباً في تعطّل الإصلاحات السياسية والاقتصادية وفي

الهيمنة الاستعمارية على بلادنا، وكلّ هذه العناصر تفسّر الاهتمام الذي خصّت به حكومتنا الأزمة المالية وخطر العجز عن الإيفاء بالتزاماتها.

فما هي مشاكل الخزينة في تونس سنة 2014؟

من أين تتأتّى مصاعب الخزينة؟

تبيّن الدراسة المعمّقة للمالية العمومية أن هذه المالية تعاني من علل جوهرية أولاها ترتبط بالارتفاع السريع للمصاريف الذي لا يصحبه ارتفاع معتبر للمداخيل. ويتعلق المظهر الثاني بالتنوّع المحدود لمصادر المداخيل بما يزيد في هشاشتها.

ولنفحص أولا تطور المداخيل والمصاريف على امتداد السنوات الخمس الأخيرة، فنلاحظ بوضوح الارتفاع السريع للمصاريف التي مرّت من 17.8 إلى 26.4 مليار دينار بين سنتي 2010 و2013، أي بزيادة تقارب 8.6 مليار دينار في ظرف أربع سنوات. ويعزى هذا الصعود بملياري دينار كل سنة إلى أربعة عوامل أولها الارتفاع السريع للأجور التي تطورت بنسق سنوي في حدود 13 ٪ في نفس الفترة فمرت من 6.7 مليار دينار إلى 9.6 مليار دينار أي بزيادة 3.2 مليار دينار. أما العامل الثاني فيتمثل في القفزة التي عرفتها نفقات الدعم تبعا للارتفاع السريع لأسعار النفط في الأسواق العالمية وبدرجة أقل في المواد الغذائية. وقد ارتفعت هذه النفقات بمعدّل 54 ٪ سنوياً بين 2010 و2013، ومرّت من 1.5 مليار إلى 5.5 مليار دينار. ويتعلّق العامل الثالث بنفقات الاستثمار التي ساهمت بنسبة أقل في ارتفاع مصاريف الدولة إذ مرّت من 4.3

إلى 5.3 مليار دينار بين 2010 و2014. ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالاختيارات الخاصة بإنعاش الاقتصاد عن طريق التمويل العمومي لمجابهة الكساد الاقتصادي سنة 2011 وهشاشة النموّ وخوف القطاع الخاص من المخاطرة. ويجب في النهاية التذكير بارتفاع خدمة الدين التي مرّت من 3.6 إلى 4 4 مليار دينار في نفس الفترة.

هكذا كانت فترات الكساد، والتحرّكات الاجتماعية عقب الثورة، والاختيارات في مجال السياسة الاقتصادية إضافة إلى تقلبات الاقتصاد العالمي، كانت كلّها سبباً في القفزة الكبيرة لمصاريف الدولة لكن المأساة الحقيقية للمالية العمومية التونسية وخطر العجز عن تسديد المستحقات يكمنان في تطوّر مداخيل الدولة بنسب أضعف بكثير من المصاريف ممّا أحدث عجزا ماليا عموميا وفجوة كبيرة في التمويل

لقد تطورت مداخيل الدولة بنسق أقل ارتفاعاً فمرّت من 14.8 إلى 16.3 مليار دينار بما يمثّل تطورا بـ1 5 مليار دينار بين 2010 و2013 والملاحظة الأهم هي أن التطوّر المتضارب لكل من مصاريف الدولة ومداخيلها أفرز حاجة إضافية للتمويل تساوي 3.5 مليار دينار على امتداد السنوات الأربع. لكن ما تجدر الإشارة إليه في تطوّر المداخيل هو أن القسم الأكبر منها من المداخيل غير الجبائية وخاصة منها المداخيل الاستثنائية من الهبات التي قدمتها بعض البلدان ومن مداخيل بيع الأملاك المصادرة لعائلات النظام السابق والتي مرّت من 2.1 إلى 3.6 مليار دينار في نفس الفترة. ويعني ذلك أن نصف الزيادة في المداخيل متأتية من موارد غير متجددة وهو ما يزيد بالتالي في خطورة أزمة المالية العمومية

هكذا كان التباعد بين المداخيل والمصاريف، والذي ما فتئ يتفاقم، في صميم أزمة المالية العمومية بعد الثورة في تونس. وهناك مؤشران لهما دلالة على حجم الأزمة، يتمثّل الأول منهما في ارتفاع العجز المالي العمومي الذي مرّ من - 1 ٪ إلى - 6.9 ٪ بين 2010 و2013. والمؤشر الآخر، الذي لا يقل أهمية، هو نسبة المداخيل الذاتية ضمن مصاريف الدولة، وهو مؤشر قليل الاستعمال في الحوار العام وقد أسهمتُ في التعريف به لأنّ له دلالة على هامش تحرّك الدولة في تصريف المال العمومي. وقد سبق لي في دراسات ماضية أن أيّدت، على أساس التجارب التاريخية في البلدان الصاعدة، فرضية أن المداخيل الذاتية يجب أن تكون في حدود 85 ٪ من مصاريف الدولة. وقد تدهور هذا المؤشر في تونس بشكل واضح فنزل من 83 ٪ إلى 74 ٪ بين 2010 و2013

المسألة الثانية الموجودة في صميم أزمة المالية العمومية تتعلّق بالتمويل وخاصة بالوسائل اللازمة لسدّ الفجوة بين المداخيل والمصاريف. فهذه الفجوة كانت سبباً في ارتفاع الدين العمومي الذي ارتفع من 6 25 إلى 35 مليار دينار بين 2010 و2013 أي بزيادة تقارب 10 مليار دينار. وقد أفضى هذا الارتفاع إلى تطور نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الخام التي مرّت من 40.3 ٪ إلى 45.7 ٪ بين 2010 و2013 وبات من الممكن أن يبلغ 52.9 ٪ في نهاية 2015. وهو تطوّر لا يجد تفسيره في تزايد اللجوء إلى التداين فحسب بل وكذلك في هبوط قيمة الدينار مقارنة بالعملات الأخرى.

إذا تأملنا في ملامح التداين التونسي نلاحظ أن هيكلته قد تطورت في اتجاه التداين الخارجي الذي اقترب من 62 ٪ في المجموع في

سنة 2014 مقابل 38٪ للتداين الداخلي. ويجد هذا التطوّر تفسيره في ضيق السوق الداخلية ورغبة المسؤولين عن السياسة الاقتصادية في اجتناب شحّ التمويل الذي يمكن أن يجعل تمويل القطاع الخاص أكثر صعوبة. وبخصوص التمويل الخارجي من الواجب الإشارة إلى الارتفاع الملحوظ للتمويل متعدّد الأطراف على حساب الأشكال الأخرى للتمويل وخاصة التمويل الثنائي والأسواق المالية. فقد تراجع حجم الاستثمار الثنائي من 26 إلى 24٪ بين 2009 و2013 وفي المقابل حقق التمويل متعدد الأطراف قفزة بما يقارب 15 نقطة ليمرّ من 35 إلى 49٪ في نفس الفترة. كما تجدر الإشارة إلى الانخفاض الكبير في نصيب الأسواق المالية العالمية في تمويل الدين التونسي الذي مرّ من 37 إلى 25 ٪ في نفس الفترة.

هكذا تعزّز دور المؤسّسات متعددة الأطراف في تمويل الاقتصاد التونسي، ويبدو هذا التوجّه أكثر وضوحا إذا تأملنا في التمويلات المتحصّل عليها بعد الثورة والتي كانت الغلبة فيها لتلك المؤسّسات. فقد انتقلت البلاد تدريجياً من وضعية كانت التمويلات الخارجية فيها متنوعة ومصادر التمويل الثلاثة، المصدر الثنائي الأطراف والمصدر المتعدد الأطراف والسوق المالية، تمتلك بالتساوي ثلث التمويل لكل واحد منها، إلى وضعية أصبح التمويل متعدد الأطراف مهيمنا على تمويل المالية العمومية. وتمثل وضعية التبعية هذه مصدر انشغال لسببين أولهما أن تدهور الترقيم السيادي للبلاد التونسية وكذلك معايير التصرف في المخاطر للمؤسّسات المتعددة الأطراف تجعل الحصول على التمويلات صعبا، ثمّ إن التمويلات تقتضي احترام شروط يعسر تنفيذها في سياق عدم الاستقرار المؤسّساتي بعد الثورة.

لقد عرفت تونس أزمة خطيرة في المالية العمومية بعد الثورة، وقد تجلّت في تدهور شديد لتوازنات الميزانية. كما اتصف تمويل اختلال التوازن هذا بتراجع في التنويع وبهيمنة التمويل متعدد الأطراف، وهو أمر لا يخلو من خلق صعوبات في ضبط الشروط وتنفيذها. ويستوجب حلّ أزمة المالية العمومية عملا على مستويين هما تحقيق استقرار هذه المالية مع تقليص العجز عن طريق الترفيع في المداخيل وعقلنة المصاريف مع تنويع مصادر التمويل لتوسيع هامش تصرّف الدولة.

لكن هذه الأزمة في المالية العمومية ستتفاقم بالأزمة السياسية والاقتصادية لسنة 2013

آثار أزمة 2013

تفاقمت أزمة المالية العمومية والتوترات الخاصة بالخزينة منذ بداية 2014 بمفعول الأزمة السياسية التي مرّت بها البلاد في السنة السابقة، وقد تمّ تسجيل انخفاض في المداخيل بسبب نموّ أقل من ذي قبل وتقدير متفائل للمداخيل. كما أن هناك مصاريف كثيرة لم يتمّ تسجيلها وأخذها بعين الاعتبار في قانون المالية لسنة 2014. وكان تقييم آثار الأزمة لسنة 2013 موضوع نقاشات عسيرة في بعض الأحيان في فترة إعداد قانون المالية التكميلي من قبل نواب الأغلبية في المجلس الوطني التأسيسي. ودفعنا هذا الحوار إلى مراجعة تقييمنا للتوازنات المالية لسنة 2014 وتضمينها في قانون المالية التكميلي الذي وافق عليه المجلس التأسيسي في 7 أوت 2015.

من جهة المداخيل وجب مراجعة الإيرادات الجبائية بـ800 مليون دينار بحكم مراجعة النمو لسنتي 2013 و2014 في اتجاه التخفيض

وتعليق حكومة علي العريض تطبيق مجموعة من الأداءات، تمت المصادقة عليها في نهاية السنة، وذلك على إثر مظاهرات كبيرة. كما وجبت مراجعة الديون الجبائية في اتجاه التخفيض بعد أن كانت تقديراتها متفائلة جدا، ووجب أيضاً مراجعة إيرادات الدولة غير الجبائية وخاصة منها مداخيل المصادرة بالتخفيض فيها نظرا إلى أن نسق البيع أصبح بطيئا نتيجة المعارك القضائية التي تعطّله. ووجب أخيراً مراجعة مداخيل المؤسّسات العمومية الكبرى بالتخفيض نظرا إلى أنها تواجه صعوبات كبيرة منذ الثورة كانت لها آثار على مردودها. وفي هذا السياق تعتبر شركة فسفاط قفصة حالة دالّة إذ أن هذه المؤسّسة كانت مصدر مداخيل للدولة فأصبحت في صعوبات كبيرة مع تعدد حالات التوقف عن العمل والإضرابات المتكررة.

لكن سنة 2014 اتسمت بإيرادات إضافية مرتبطة بتحسن أداء الإدارة الجبائية وبمداخيل استثنائية للمؤسّسات النفطية. وكانت هذه التغييرات في المداخيل سبباً في حصول فائض للدولة بـ1.06 مليار دينار.

في ذات الوقت وفي جانب المصاريف وجب الأخذ بعين الاعتبار المصاريف الجديدة وخاصة تلك المتعلقة بالاتفاقيات الممضاة مع الاتحاد العام التونسي للشغل في السنوات السابقة والتي لم يتمّ تطبيقها وكذلك مصاريف بعض اللجان الدستورية التي لم تؤخذ بعين الاعتبار. وإلى تلك المصاريف وجب إضافة المطالب الجديدة المتأتية من بعض المؤسّسات العمومية ومثل مجموع هذه المصاريف الجديدة التي صوّت عليها المجلس الوطني التأسيسي في قانون المالية التكميلي 4.٦ مليار دينار.

إلى جانب هذا النقص في المداخيل والارتفاع في المصاريف يجب الإشارة إلى صعوبات أخرى في المالية العمومية في تلك السنة الانتقالية، وأولها أن قيمة صكوك المالية الإسلامية المرتفعة في قانون المالية الأصلي والتي تساوي 825 مليون دينار بدت لنا صعبة التحقيق خاصة وأن نص القانون الذي سبق التصويت عليه سنة 2012 يطرح صعوبات قانونية كبيرة تستوجب مراجعته. كما أنه اتضح لنا منذ بداية السنة أنه من الصعب تنفيذ كل التزاماتنا مع المؤسّسات متعددة الأطراف نظرا إلى أن برنامج الإصلاح الذي كان من المفروض أن نطبقه اتضح لنا أنه طموح أكثر من اللازم بالنسبة إلى فترة انتقالية. لذا وجب مراجعة الموارد المتأتية من المؤسّسات متعددة الأطراف في اتجاه التخفيض وقد أثبتت الأحداث صواب تحليلنا نظرا إلى أن تفرّغ نواب المجلس الوطني التأسيسي منذ بداية شهر أكتوبر لحملتهم الانتخابية وعدم المصادقة على عدد من نصوص الإصلاح كانا سبباً في تأخير الحصول على دعم الميزانية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والاتحاد الأوربي. وإلى ذلك يجب إضافة تأجيل بعض فواتير سنة 2013 التي لم يتمّ خلاصها.

هكذا كانت الأزمة السياسية سنة 2013 والمطالب الجديدة وكذلك التقديرات المتفائلة لبعض الإيرادات سبباً في صعوبات مالية إضافية كلّفت الخزينة 4.5 مليار دينار وقد صوّت النواب في المجلس الوطني التأسيسي على هذا المستوى عند النظر في قانون المالية التكميلي. فانضافت هذه الصعوبات إلى العجز الأصلي بما يجعل العجز عند احتسابها يرتفع إلى 8.9 ٪ من الناتج الداخلي الخام. وهذا الرقم يبيّن

صعوبة المهمّة التي كان علينا النهوض بها والمخاطر الحقيقية من حصول عجز لبلادنا عن تسديد المستحقات والإيفاء بالتزاماتها.

كيف نسيّر خزينة تعاني صعوبات؟

كان حجم العجز وأزمة المالية العمومية مفاجئا لنا، فقد كنا نتوقّع صعوبات كبيرة في ميزانية الدولة إذ أشار قانون المالية الأصلي إلى عجز بـ5.7٪ من الناتج الداخلي الخام، لكن الصعوبات الإضافية في سنة 2013 تسببت في انزلاق كبير في الميزانية جعل العجز عن تسديد المستحقات أمرا حقيقياً. وقد عايشنا هذا الخطر طيلة السنة رغم أننا لم نقدّم معلومات كثيرة حول هذه المسألة إذا ما استثنينا الاجتماعات الرسمية وخاصة مع الأطراف الاجتماعية وذلك خوفا من الزيادة في حالة الشك وفي انعدام ثقة الفاعلين الاقتصاديين. ونحن نعتقد أن معالجة الأزمة والتقليص الكبير في العجز لاجتناب تحوّلها إلى أزمة عجز عن التسديد على النمط اليوناني كانا ممّا يُحسب لهذه الحكومة لأن العجز عن التسديد كان خطرا حقيقياً لذلك كنا نتفحص بقلق كبير التزامات الدولة في آخر كل شهر وقد أثار رئيس الحكومة هذا الوضع وهذه المخاوف مع رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني التأسيسي.

ولمعالجة الأزمة كان من الواجب بداية تحديد سياسة الحكومة وموقفها من انجراف المالية العمومية ومن خطر العجز عن الدفع على وجه الخصوص. وكان موقف الحكومة بالإجماع وشعارها هو تحمّل المسؤولية والإيفاء بجميع التزامات الدولة. فالأمر يتعلّق بالتزام سياسي قوي من شأنه أن يعطي الثقة في نجاح فترة الانتقال الديمقراطي في

بلادنا وقدرتها على اجتياز هذه الفترة الصعبة دون حصول أزمة كبيرة. وبالتوازي مع تبعاته السياسية يمكن أن تكون للعجز عن الدفع نتائج وخيمة من الزاوية الاقتصادية مع إمكانية حصول تدخّل أجنبي وفرض شروط أكثر صرامة. هكذا كان احترام التزامات الدولة على المستوى المالي خطّا أحمر على الحكومة الدفاع عنه وتحمّل مسؤوليته.

وحتى نحترم التزاماتنا وتجنب خطر العجز عن الدفع كان من الواجب تعزيز أولويات السياسية الاقتصادية الشاملة. فأصبح بذلك التوازن الاقتصادي الشامل مسألة في صميم العمل الحكومي وقد جعل قانونا المالية، اللذان أعددناهما، من التوازنات الاقتصادية الشاملة عنصرا أساسياً باعتبار ان التقليص من العجز يخفف من الضغوط المسلّطة على الخزينة العامة. وكان من اللازم التصرّف في هذه الأولوية دون السقوط في سياسة تقشّف لاقتناعنا بأهمية المحافظة على النمو ودفع الاستثمار العمومي والخاص فقد سعينا إلى اجتناب العجز عن الدفع بتحقيق التعايش بين شرطين يبدوان لأول وهلة متقابلين وهما الاستقرار الاقتصادي الشامل من جهة والنمو والاستثمار من جهة ثانية إنه تصرّف سياسي سمح لنا باجتناب الأسوأ والإبقاء على مصداقية بلدنا على المستوى الدولي، وهو كذلك سياسة اقتصادية مبتكرة تعمل على توخي مقاربة تقاوم الكساد مع المحافظة على ضمان استقرار التوازنات الكبرى.

بالتوازي مع المبادئ السياسية وضعت الحكومة الإطار القانوني لمتابعة أزمة المالية العمومية. وتعلّق الأمر أوّلا بلجنة على أعلى مستوى يرأسها رئيس الحكومة وتضمّ وزير الاقتصاد والمالية ومحافظ البنك المركزي، وتجتمع هذه اللجنة بشكل منتظم لتحليل وضع المالية العمومية وتطوره المستقبلي واتخاذ القرارات الضرورية لمجابهة

الأزمة. وتمّ كذلك تشكيل لجنة فنية تتركب من عدد من المسؤولين في وزارة الاقتصاد والمالية وفي البنك المركزي ويتمثّل دورها في إعداد ورقات حول التوقعات الخاصة بالمالية العمومية. وكانت هذه اللجنة تمدّ رئيس الحكومة ووزير الصناعة والمالية ومحافظ البنك المركزي بتقرير أسبوعي يتضمّن في ملحقه جدولا للتوقعات على امتداد العام بالتوازي مع ورقة توضيحية. وكان كل واحد منّا يحافظ على هذا الجدول ليخرجه في بعض جلساتنا لتبادل الرأي حول آخر أوضاع المالية العمومية وكان زملاؤنا يتندرون بنا عندما يروننا نكشف عن تلك الجداول ويسألوننا بروح الدعابة والقلق إن كانوا سيحصلون على مرتباتهم في آخر الشهر.

ولمواجهة هذه الأزمة الكبيرة في المالية العمومية كان لزاما أن نضع استراتيجية لتعبئة الموارد وترشيد النفقات العمومية. وكان أول باب في هذه الاستراتيجية يتعلق بتعبئة المداخيل الجبائية وخاصة بالتصدي الحازم للتهرب الجبائي.

مكافحة التهرّب الجبائي وتنمية موارد الدولة الداخلية

يتعلّق أحد أوّل التحديات أمام المالية العمومية بنسق تطوّر موارد الدولة الذي لم يواكب نسق ارتفاع المصاريف، وهذا أمر على غاية من الأهمية خاصة وأن هناك إجماعا على أن القاعدة الجبائية محدودة وأن هناك فاعلين اقتصاديين كثيرين يفلتون من رقابة الإدارة المالية كما كان تطور التهريب منذ سنوات سبباً في انخفاض إيرادات الدولة لذا كان من الواجب الترفيع في موارد الدولة كما كان من الواجب خاصة القطع مع عادة ترسخت لا في تونس فقط وإنما في كثير من البلدان وتتمثل في

الترفيع في الضغط الجبائي. لذلك انخرطنا في تمشّ يقوم على القطع مع المقاربات السائدة وفضّلنا توسيع القاعدة الجبائية.

كانت أولى الأولويات لقانون المالية التكميلي لسنة 2014 ولقانون المالية لسنة 2015 هو مقاومة التهرب الجبائي ودعم الواجب الجبائي، وهذا التمشي لم يتمّ توخيه من منظور زجري بل إنه كان يميل إلى الحلول بالتراضي ويمكّن مختلف الأطراف الاقتصادية من التحاور مع إدارة الجباية. وقد استهدف أول الإجراءات الأطراف الاقتصادية التي تتمتع بنظام تقديري لتشجيعها على الانخراط في النظام الحقيقي. وكان الهدف يتمثل في تخصيص النظام التقديري للفاعلين الاقتصاديين الصغار الذين وُضع لهم أصلا. وكان هذا القرار قد تمّ اتخاذه من طرف الوزير الذي سبقني، السيد إلياس الفخفاخ، فواصلت العمل به وفتحت مفاوضات مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية حول النصوص التطبيقية. وقد أمكن في الأخير إخراج 68 قطاعا من هذا النظام التقديري لتلتحق بالنظام الحقيقي. وقد استوجب هذا التغيير الكبير من إدارة الأداءات وضع قواعد محاسبة جديدة مبسّطة لتمكين هؤلاء الفاعلين من الالتحاق بالنظام الحقيقي.

لكنّ المبادرة الأهمّ كانت رفع السرّ البنكي، ولهذا القرار مبرران أولهما يرتبط بالصعوبة التي تواجهها مصالح الضرائب للنفاذ إلى الحسابات البنكية في عمليات المراقبة المعمّقة مما يجعل البحث عن التقاطعات بين المعلومات المالية أمرا عسيرا. والثاني يرتبط بضرورة الاستجابة للمعايير الدولية في مجال الشفافية المالية باعتبار أن تونس انخرطت في عام 2012 في المنتدى العالمي لتبادل المعلومات لغايات جبائية وعليها إذن أن تخضع تدريجياً لهذه المعايير. وكان من الصعب

اتخاذ القرار نظرا إلى أن كثيراً من الخبراء والمسؤولين كانوا يعتقدون أنه سيزيد من التهرّب من المنظومة الرسمية ويمكن أن يصل الأمر إلى خلق خوف من البنوك. وكان القرار موضوعا لنقاشات هامّة صلب الحكومة التي قرّرت في نهاية المطاف إدراجه في مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2014. كما أدرجنا إجراءات تفتح الباب أمام حلّ بالتراضي مع إدارة الأداءات للأشخاص الذين لم يصرحوا بالأموال الموجودة في حساباتهم البنكية. وكان النقاش صاخبا في المجلس الوطني التأسيسي مما جعل التصويت سلبيا في الدورة الأولى ولم يتمّ قبول الإجراء إلا في اليوم الموالي.

المحور الثاني لتطوير موارد الدولة كان الصراع المرير مع التهريب والتجارة الموازية. وقد أصبح هذا الهدف أساسياً ضمن الأولويات لا الاقتصادية فحسب بل وكذلك السياسية والأمنية للحكومة إذ بيّنت الدراسات العديدة الصلةَ المتينة بين الإرهاب والتهريب. وكانت الحكومة على هذا الصعيد شديدة الحزم باتخاذ جملة من الإجراءات التي وصلت حدّ مصادرة الممتلكات المكتسبة عن طريق التهريب.

هكذا إذن كان الترفيع في الإيرادات عن طريق الترفيع في القاعدة الضريبية بمقاومة التهرب الجبائي والتهريب. لكننا كنا على اقتناع بأن تلك المبادرات لن تعطي ثمارها سريعاً بل على المدى المتوسّط. ويجب بالتالي على المدى القصير البحث عن الموارد الضرورية لمجابهة ارتفاع نفقات الدولة.

وفي هذا الإطار تندرج مغامرة القرض الوطني.

مغامرة القرض الوطني

لم يكن مقترح القرض الوطني جديداً بالنسبة إليّ، إذ سبق لي منذ بداية سنة 2012 أن نشرت مقالاً في مجلة حقائق (Réalıtés) أوضحت فيه أن هذا القرض تبرّره ضرورة وضع سياسة اقتصادية تقاوم الكساد وتقوم خاصة على إنعاش الميزانية لدعم استعادة النسق الاقتصادي. وفي هذا المقال أكّدت أنّ «إنعاش الميزانية يمكن أن يقوم بدور نشيط ويساهم بقوّة في استعادة حركية النموّ. وسيكون لبرنامج إنعاش طموح من جانب الدولة أثر نفسي مهمّ ليطمئن الناس بخصوص عزم السلطة على تحمّل مسؤولياتها في مواجهة حالة الشك وقلة الثقة وعزمها كذلك على رسم طريق المستقبل رغم الأجواء المعتّمة كما أن لسياسات الإنعاش مفعولا كبيراً في تصرفات المؤسّسات الخاصة والمستهلكين، فإزاء حالة الشك ينزع الفاعلون الاقتصاديون الخواصّ إلى أقصى درجات الحدّ من المخاطرة، فيتأثر بذلك الاستثمار الخاص والاستهلاك وقد مثّلت تجربة العام 2011 مثالا واضحاً على تجنّب المخاطرة من جانب الفاعلين الخواصّ. وعلى هذا الصعيد فإن توخي سياسة مالية توسعية وتخفيض نسب الفائدة لا يشجعان المؤسّسات ولا المستهلكين على الخروج من خمولهم والقيام بدور أكثر حيوية في الاقتصاد. وهذه الوصعية معروفة جيّداً عند المختصين في الاقتصاد منذ أعمال رائد كامبريدج الاقتصادي البريطاني كاينز الذي أوضح أنه في فترات القطيعة، التي يصفها بـ«مصيدة السيولة»، تكون سياسة الإنعاش العمومي وحدها القادرة على تشجيع المؤسّسات الخاصة للخروج من وضع الانتظار وإعطاء دفع للاستثمار»

فكان ضروريا عندي أن تقوم الحكومة بدور مهمّ من خلال سياسة إنعاش قوية لإعادة الثقة للأطراف الاقتصادية الخاصة ووضع الاقتصاد على سكة النموّ. ولتمويل مجهود الاستثمار الإضافي من طرف السلطة العمومية تمّ آنذاك طرح عديد المقترحات وقد كتبت أننا «نريد المساهمة في الحوار بطرح فكرة قرض وطني كبير، وهناك عديد العناصر التي تؤيّد هذا الاختيار، وأولها سياسي ففتح حوار حول اختيارات السياسة الاقتصادية يسمح لنا بالخروج من الحوار حول الهوية الذي طال أكثر من اللزوم بآثاره التي تزرع الفرقة لنركّز جهودنا على الانتظارات التي كانت سبباً في الثورة. كما أن الإقبال على هذا القرض قد يعطي المواطن انطباعا بأنه شريك في اختيارات التنمية وله بالتالي حقّ متابعة الأولويات الاقتصادية للحكومة. والعامل المحفّز الثاني هو ذو طبيعة اقتصادية ويتعلق بضرورة تعبئة الموارد الداخلية لإنعاش الاقتصاد. وهذه المسألة على درجة عالية من الأهمية خاصة وأن تدهور الترقيم السيادي لتونس ينعكس في شكل ارتفاع لكلفة القروض على المستوى الدولي دون أن نغفل عن أن المؤسّسات المالية الدولية بلغت حدا عاليا من الإقراض لبلادنا ولا يمكنها أن تواصل معنا في هذا المسلك لتمنحنا دعمًا ماليا يضاهي في أهميته ما قدمته سنة 2011».

وأضفت في ذلك المقال أنه «يبدو لنا من الوجاهة إطلاق قرض وطني في إطار استراتيجية لتعبئة الموارد الداخلية بغية تمويل مخطط الإنعاش. ويمكن لهذا القرض تعبئة ما بين 300 و400 مليون دينار بإمكانها أن تساهم في مجهود إنعاش الميزانية. لكن هذا المجهود يبقى غير كاف بالنظر إلى احتياجات اقتصادنا المالية، ومن الواجب مواصلة التفكير في الوسائل والأدوات لتعبئة موارد إضافية. ولم يكن

هذا المقترح وشروط نجاحه مسألة فنية فحسب لأن الاكتتاب في هذا القرض من جانب الأفراد أو المؤسّسات والهيئات المالية يستدعي ثقة كبيرة في المستقبل، والسبيل إلى بناء هذه الثقة هو مناخ سياسي مستقر وعودة الأمن وقرارات واضحة في سبيل بناء وفاق سياسي واسع حول الاختيارات الديمقراطية والدولة المدنية الحديثة التي تتميّز بشكل واضح ودون أي التباس من التطرف السياسي والديني الغريب عن مجتمعنا وعن مرجعيات الإسلام العصري الإصلاحي».

عندما أصبحت بعد سنتين على رأس وزارة الاقتصاد والمالية كان لزاما أن أطبق تلك الفكرة التي اشتغلت عليها كثيراً وعبّرت عنها على رؤوس الملإ. وقد تمّت مناقشة هذا المقترح مع مسؤولي الوزارة الذين قبلوه وتحصّل على موافقة الحكومة، فكوّنّا في بداية شهر مارس 2014 لجنة فنية صلب الوزارة بمساعدة البنك المركزي قامت بعمل جبّار. وانطلقنا في العمل التحضيري الذي اشتمل على عدة أوجه كان الوجه الأول منها فنيا إذ وجب إعداد مختلف المظاهر بالتنسيق مع مسؤولي الوزارة وبعض الخبراء الماليين. أمّا الوجه الثاني فهو التنسيق، وقد نظّمنا عددا كبيراً من الجلسات مع المسؤولين في البنوك وشركات التأمين والوسطاء في البورصة لتنسيق جهودنا وضمان حسن سير العملية. وكان الوجه الثالث متعلقا بالتواصل الذي مثّل مكوّنا أساسياً في حملتنا. وقد عملنا على القيام بحملة جذابة باستعمال شعارات مفتوحة وموجهة إلى الشباب. وأجمل ذكرى بقيت لي هي أني توصّلت إلى إقناع المغني بنديرمان بإنتاج أغنية تدعم المبادرة وترافق العملية. وما زلت أرى بنديرمان وهو يشارك في الاجتماعات ويسعى إلى الحصول على معلومات حول المبادرة. وكانت نتيجة التزامه أغنية جميلة في

شريط رائع تمّ بثّه طيلة فترة الحملة. وقد قامت سيرين.س وأُمَيّة.ص بتصميم كل هذا العمل وتنسيقه بشكل رائع.

يجب عليّ كذلك أن أذكر انخراط فريق من الشبان تنشطهم آمنة شويخة التي قامت بعمل كبير للتعبئة والتدخّل في الشوارع والإذاعات ولدى المنظمات غير الحكومية لضمان تعبئة كبيرة لفائدة القرض الوطني. ويتعلّق الباب الرابع من العمل التحضيري بالجوانب اللوجيستية فقد كان من الضروري التأكّد من أن كل البنوك تمتلك البنية التحتية اللازمة حتى يكون كل شيء جاهزا في اليوم الموعود. وبالتوازي مع المسؤولين الذين كانوا يسهرون على العملية ويؤمّنون التنسيق بين مختلف مكوّناتها كنتُ أتابع شخصيا مختلف التحضيرات وأتثبّت في كلّ التفاصيل.

انطلقت العملية في 12 ماي 2014 لتتواصل خمسة أسابيع بهدف تعبئة 500 مليون دينار. وقد رافقتُ في الصباح الباكر رئيس الجمهورية إلى أحد الفروع البنكية بالمرسى ليسدّد مساهمته، وفي آخر الصبيحة كان دور رئيس الحكومة الذي رافقته أيضاً إلى إحدى قباضات المالية بالقصبة ليقوم بمساهمته. وبعد الظهر كان دور رئيس المجلس الوطني التأسيسي ليعطي المثل ويشارك في القرض. وكنت طيلة الأسابيع الخمسة أتابع مسار العملية صحبة لجنة المتابعة التي تمّ بعثها. وكانت المتابعة بعين متنبّهة لتطوّر المساهمات ولم ننقطع في الأثناء عن دعوة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين إلى المشاركة.

كان القرض الوطني مغامرة رائعة بمشاركة عدد كبير من الأطراف التي جمّعت جهودها لتحقيق النجاح، فمن مسؤولي الوزارة إلى

العاملين في البنوك والوسطاء في البورصة والأعوان الماليين الآخرين والصحفيين والفنانين كان الأمر يتعلّق بتجربة جماعية كان لي عظيم السرور بتنشيطها. وهي تجربة على درجة كبيرة من الأهمية خاصة وأنها أفضت إلى نجاح واسع، فيوم 13 جوان 2014، وهو يوم إغلاق العملية، كان مقدار الأموال التي أمكن تعبئتها 955 مليون دينار. وكان النجاح واضحاً في مستوى المواطنين الذين شاركوا في العملية والذين بلغ عددهم 26133 شخصا. ولئن كانت مساهمتهم لم تتجاوز 53 مليون دينار أي 6 ٪ من المجموع فإنها مع ذلك تدل على تعبئة كبيرة للمشاركة في تلك المبادرة.

كان هذا النجاح مهمّا بالنسبة إلينا وقد جاء في وقت حسّاس من مسار خارطة الطريق، فانخراط المواطنين والأطراف الاقتصادية كان أول نجاح ملموس حققته حكومة مهدي جمعة وهو يوجّه رسالة طمأنة، إلى الشعب وكذلك إلى الأطراف الخارجية التي نتعامل معها، على اصطفاف المواطنين إلى جانب الحكومة لإنجاح المرحلة الانتقالية. لكن ذلك النجاح كان مهمّا أيضاً من الوجهة المالية في وقت اقترب فيه تسديد مقدار كبير نسبياً من رقاع الخزينة التي حان وقت سدادها في شهر جويلية.

ورغم نجاحها أثارت تلك العملية نقاشات واختلافات تتعلّق خاصة بمحدودية الأشخاص الماديين في مجموع القرض صحيح أن العدد الكبير للمشاركين كان بالنسبة إليّ دليل نجاح وانخراط في القرض وفي برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي وضعته الحكومة، لكننا لا نقدر في الآن ذاته أن نتغافل عن ضعف المقدار المجمّع مقارنة بالمقدار الجملي والذي لم يتجاوز 6 ٪. وهذا الأمر مهمّ خاصة وأن المقارنة بما حصل

في مصر تُصيب بالذهول، فمصر تمكنت من تعبئة 60 مليار جنيه إثر طلب الحكومة أي ما يعادل 8 مليار دولار لتمويل خطّ الملاحة الثاني بقنال السويس بغية الرفع في إيراداته من 5 إلى 13.5 مليار دولار في السنة. وهذه الأموال متأتية من المواطنين المصريين وحدهم عن طريق شهادات استثمار تسلّمها البنوك.

كيف يمكن تفسير الفارق بين البلدين وكيف يمكن فهم هذه التعبئة الرمزية من جانب التونسيين في حين تحرّك المصريون بأعداد كبيرة لدعم مجهود حكومتهم؟ في محادثاتي لفهم هذا الاختلاف تمت إثارة ثلاثة أسباب: السبب الأول قدّمته لي مريم بلقاضي التي شدّدت على طبيعة الحملة ومحتواها والتي ركّزت على الربح المالي من امتلاك سندات الدولة ولم تبرز الطابع السياسي والمشاركة المواطنية لتحقيق الانتقال الديمقراطي. والحجة الثانية أمدّني بها فاضل عبد الكافي، رئيس بورصة تونس آنذاك، والذي أبرز أن الضعف يُفسّر بأن أثر الاقتراض في تونس سيكون في تمويل ميزانية الدولة أي في تسديد المرتبات التي أصبحت الدولة حسب كثير من التونسيين عاجزة عن الإيفاء بها، بينما كانت الأموال في مصر موجّهة إلى مشروع استثماري محدّد وله مردودية. وأخيراً هناك عنصر آخر يميّز بين البلدين ويتعلّق بتكرّر اللجوء إلى المواطنين في مصر لتمويل المشاريع الوطنية الكبيرة وخاصة سدّ أسوان بعد رفض البنك العالمي وكذلك مجهود التسليح بعد هزيمة 1967.

هكذا كانت مغامرة القرض الوطني نجاحاً كبيراً سياسيا وماليا أسهمت في تعبئة موارد هامّة، لكنها لم تكن كافية إذ وجب تعبئة موارد مالية أخرى لتمويل ميزانية الدولة.

صعوبات المساهمة الإجباريّة والاقتطاعات الأخرى

كنّا مقتنعين بأنّ تعبئة الادّخار الداخليّ عبر السوق الماليّة الداخليّة ومن خلال البيع الشهريّ لسندات الخزينة أو القرض الوطنيّ لم تكن كافية وأنّه يجب تعبئة موارد جديدة. في هذا المستوى فكّرنا في نوعين من الإجراءات. النوع الأوّل يتمثّل في إجراءات فوريّة تمكّننا من مواجهة صعوبات الخزينة للسنة الجارية وتعبئة موارد أكثر انتظاما تعزّز تزايد مداخيل الدولة.

في النوع الأوّل من الموارد قدّمنا مقترحا يتمثّل في مساهمة إجباريّة استثنائيّة للمؤسّسات وكذلك للأشخاص الطبيعيّين وقد قدّرنا قيمة المساهمة بـ320 مليون دينار. وأدخلنا في هذا المقترح عنصر تمييز بين الأجراء حسب مستوى مداخيلهم. كما اقترحنا حجز يوم عمل عن كلّ ستّة أيّام عمل. وكان هذا المقترح محلّ نقاش وجدل خاصّة من قبل الاتّحاد العامّ التونسيّ للشغل والاتّحاد التونسيّ للصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة وبعض الخبراء. وإذا كانت المركزيّتان تتفهّمان الصعوبات الماليّة للبلاد ورغبتنا في تعبئة موارد إضافيّة فإنّهما قد اعترضتا على الصيغة الإلزاميّة لهذه المساهمة. ولكن من جهة أخرى بيّنت تجربة الوزارة أنّ الطبيعة التطوّعيّة لم يكن لها الأثر المطلوب. في النهاية تمّ الاحتفاظ بهذا المقترح وتمّ التصويت لفائدته في المجلس الوطنيّ التأسيسيّ.

وهناك سلسلة أخرى من الإجراءات تتعلّق بفرض ضرائب جديدة. وهذا التوجّه مرتبط بما لوحظ من أنّ الدولة لا تطلب مقابلا أو ربّما

تطلب مقابلا زهيدا لقاء عدد كبير من الخدمات الإداريّة التي تقدّمها للمواطنين. والأمثلة هنا لا تعوزنا فقد استحضرنا مثال مضمون الولادة الذي لم يتغيّر ثمنه منذ زمن طويل ممّا يجعل الكثير منّا لا يتردّدون في طلب أكثر من نسخة عوضا عن نسخة واحدة. وقد حدّدنا الكثير من الخدمات الإداريّة التي أردنا أن نرفع فيها الضريبة. ولكنّنا أردنا أن نجعل من هذه المسألة موضوعا لحوار عامّ وقد تعمّدنا أن نختار بكيفيّة مستفزّة فرض ضريبة على تسجيل عقود الزواج. وكنّا نعلم أنّنا لن نتمسّك بهذا المقترح ولكنّنا أردنا أن نضع النقاش الخاصّ بمكافآت المصالح الإداريّة في فضاء عموميّ.

وقد كان لهذا المقترح الأثر المنتظر إذ أثار ضجّة مكّنتنا من تبرير الزيادة في سلسلة من الضرائب. ولم تكن الزيادة في مداخيل الدولة من المساهمة الإجباريّة ولا الزيادة في بعض الضرائب مهمّة ولكن الحجم الأكبر من المداخيل الجديدة يجب أن يتأتّى من المعركة ضدّ التهرّب الجبائيّ والتهريب. لكن رغم هذا الأثر الذي كان محدودا نسبيّا فإنّ هذه المقترحات هي التي لفتت انتباه المنتقدين والمعلّقين الذين أكّدوا على أنّ سياستنا لا تختلف عن سياسة سابقينا مع التأكيد على العبء الضريبيّ بينما العكس هو الصحيح فالتأكيد على التهرّب الجبائيّ والتهريب أي توسّع القاعدة الجبائيّة، كلّ ذلك مثّل تغييرا هامّا في المسار بالقياس إلى السياسات التي كانت تراهن على الترفيع في العبء الضريبيّ.

وبالتوازي مع زيادة موارد الدولة فقد وضعنا سياسة حقيقيّة لتنويع موارد التمويل لميزانيّة الدولة.

تنويع موارد تمويل ميزانيّة الدولة

أهمّ التطوّرات في ميزانيّة الدولة والماليّة العموميّة ما بعد الثورة يتمثّل في الصعود القويّ للمؤسّسات المتعدّدة الأطراف التي غنمت 15 نقطة وقد كانت تمثّل ما يناهز 50٪ من التمويل الخارجيّ. وكان هذا التقدّم على حساب الموارد الثنائيّة وعلى حساب السوق الماليّة العالميّة هكذا فإنّ التوازن، الذي كان يميّز التمويل الخارجيّ لميزانيّة الدولة وقاعدة الثلاثة أثلاث بحيث كلّ من الموارد الثنائيّة والمتعدّدة الأطراف والأسواق الماليّة تضمن نصيبا متساويا من التمويل، قد انقطع بعد الثورة بمفعول ارتفاع نصيب المؤسّسات المتعدّدة الأطراف. ولهذا التطوّر مبرّرات كثيرة أوّلها بالطبع تحرّك المؤسّسات المتعدّدة الأطراف منها البنك الدوليّ والبنك الإفريقيّ للتنمية والبنك الإسلاميّ والبنك الأوربي للاستثمار والبنك الأوربي للإعمار والتنمية من أجل مساعدة بلدان الربيع العربيّ خاصّة في أطار شراكة دوفيل [Deauville].

ويجدر بالذكر أنّ البلدان المتقدّمة قد شهدت صعوبات كبيرة في ماليّتها العموميّة منذ الأزمة الكبرى سنة 2009 ولم تعد تموّل البلدان النامية. وأخيراً فإنّ عدم الاستقرار السياسيّ وتقهقر الترقيم السياديّ قد عقّدا عمليّة اللجوء إلى الأسواق العالميّة.

ومن بين اختياراتنا الاستراتيجيّة في تحديد السياسة الماليّة للدولة أن عملنا على إعادة التوازن الذي يزيد من هامش التحرّك لدى الحكومة. وهذا الأمر على درجة من الأهمّيّة خاصة وأن عدم الاستقرار السياسيّ وتصاعد الشكّ بعد الثورة مثّلا قيودا تقتضي من الحكومة تنويعا واسعا لموارد التمويل وقد بيّنت تجربتنا أنّ تبنّي سلسلة من الإصلاحات

التابعة للاتّفاقيّات مع صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ قبل نهاية السنة كانت سبباً في توتّرات كبيرة في علاقاتنا بالمؤسّسات المتعدّدة الأطراف بخصوص تأجيل تمويلاتها إلى أجل غير مسمّى. يجدر أخيراً أن نذكر أنّ هيكلة تمويل الميزانيّة لا تتناسب مع هيكلة بلد وسيط أو صاعد يحافظ على نسق قوّة الإصلاحات التي يجب القيام بها، ويعتمد في تمويلاته على الأسواق العالميّة. وقد بدأت تونس مع هذا الاختلال في السعي إلى هيكلة تمويل لدول أقلّ تقدّما حيث يكون النصيب الأوفر من التمويل متأتّيا من المؤسّسات المتعدّدة الأطراف.

في هذا الأفق بالذات قرّرنا أن نبدأ عمليّة تنويع موارد التمويل الخارجيّ فسرّعنا في عمليّة إنتاج الصكوك الإسلاميّة التي أُدخلت منذ الثورة، وفي تبنّي قانون في شأنها لكن دون أن تتمكّن أيّ حكومة من القيام بذلك وقد أُنجز عمل تحضيريّ مهمّ بالتنسيق مع البنك المركزيّ والأطراف الأخرى لكنّ هذا العمل شهد تعثّرا حول قانون الصكوك الذي يجب إصلاحه لتمكين الدولة من الخروج إلى الأسواق العالميّة. إثر ذلك عدنا تدريجيّا إلى الأسواق الماليّة العالميّة بضمانات يابانيّة وأمريكيّة قبل الخروج إلى الأسواق بلا ضمانات.

بالتوازي مع المقابيض تبنّت الحكومة عمليّة صارمة في مجال المصاريف حتّى تجابه أزمة الماليّة العموميّة

ترشيد المصاريف العموميّة

لقد تعهّدت الحكومة ببذل مجهود كبير لترشيد المصاريف العموميّة لمواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة في هذا المجال وقد تعلّق هذا

الترشيد بضربين من المصاريف. الأوّل يتعلّق بمصاريف تسيير الدولة وقد تمّ تجسيمه بقرار أعضاء الحكومة تخفيض رواتبهم بـ10 ٪ و10 ٪ للقرض الوطنيّ. وهو قرار رمزيّ ولكنّه رسالة قويّة حول التزام الحكومة ببذل مجهودات كبيرة في موضوع المصاريف. هكذا بُذل مجهود كبير في الاقتصاد في المصاريف المتعلّقة بمصاريف تسيير الدولة وهو ما أثار استياء بعض زملائي في الحكومة. من ناحية أخرى بُذل مجهود كبير في مسألة المنح غير المتوقّعة على أمل ألاّ نشهد أزمات خطيرة قد تبرّر اللجوء إلى مثل هذه المصاريف. ونظرنا في إجراءات أخرى خاصّة إنهاء العمل بالسيّارات الوظيفيّة للإطارات العليا بالإدارة لكنّ القرارات لم تتابع رغم أنّها تُربح الدولة والموظّفين على حدّ السواء.

وإن لم يُثِر الجزء الأوّل صعوبات كبيرة فإنّ محور التقليص من النفقات العموميّة المتعلّق بترشيد نفقات الدعم هو الذي أثار جدلا كبيراً. لكن من أجل الحدّ من الانتقادات والوصول إلى التوافق كانت هذه الإجراءات محلّ نقاشات مهمّة في إطار الحوار الاقتصاديّ الوطنيّ ومع الأطراف الاجتماعيّة: الاتّحاد العامّ التونسيّ للشغل والاتّحاد التونسيّ للصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة. وتوصّلنا إلى توافق من خلال الاستشارات مفاده تجنّب التقليص في نفقات دعم الموادّ الأساسيّة. وقد قاد هذا التوافق عمل الحكومة في هذا المجال. وقرّرنا في هذا الأفق رفع الدعم الطاقيّ عن القطاعات المستهلكة للطاقة مثل مصانع الإسمنت والآجرّ والبلّور. من ناحية أخرى قمنا بمراجعة تعريفات الكهرباء والغاز آخذين بعين الاعتبار طبيعة الشرائح الاجتماعيّة مع زيادة تختلف حسب مستوى الاستهلاك.

من ناحية أخرى بدأت الحكومة عملا في العمق لتركيز منظومة دعم تستهدف الشريحة الاجتماعيّة الأكثر تعرّضا للمخاطر. كان عملا قارب النهاية وضعت نتائجه بين يدي الحكومة الجديدة للقيام بإصلاحات كبيرة في هذا المجال.

لقد ساهم ترشيد النفقات في التصرّف في الأموال العموميّة وفي تحكّم كبير في النزيف الماليّ. لكنّ خيارنا الاستراتيجيّ كان يبحث عن التعايش بين ترشيد النفقات العموميّة من جهة وضرورة المحافظة على النموّ من جهة أخرى.

الحفاظ على النموّ رغم كلّ شيء

لقد كان خيارنا الاستراتيجيّ في موضوع السياسة الاقتصاديّة أن نضاعف المجهود للحفاظ على النموّ وتعزيزه. كان ذلك على قدر من الأهمّيّة بحيث كانت الأزمة السياسيّة لسنة 2013 سبباً في تباطؤ النموّ وحعله هشّا خاصّة خلال الثلاثيّتين الأخيرتين من السنة. فكان علينا أن نحتفظ بهدفين للسياسة الاقتصاديّة يبْدُوَان من النظرة الأولى متناقضين. فمن جهة نجد الاستقرار الاقتصادي الشامل وإيقاف النزيف الماليّ ومن جهة أخرى نجد المحافظة على النموّ. وكنّا نعتقد أنّ التقشّف لم يكن السبيل الأمثل لإدراك الاستقرار الاقتصاديّ وأنّه كان من المهمّ المحافظة على المجهود المواجه للتقلّبات الدوريّة لإحياء النموّ.

وقد تمّت متابعة مجهود الانتعاش الاقتصاديّ في مستويين: أوّلهما يتعلّق بالمحافظة على مستوى مرتفع من نفقات الاستثمار التي كانت مبرمجة في حدود 5.3 مليار دينار. وقد حافظنا على هذا المجهود

طوال سنة 2014 حيث حُدّد مستوى الاستثمار بـ5.8 مليار دينار ولكن أكثر من المستوى المذكور بذلنا مجهودا في تحسين قدرة مختلف الإدارات على تنفيذ نفقات الاستثمار لديها. وقد تمّ التعهّد بكثير من المبادرات في هذا الاتّجاه خاصّة سنّ قانون جديد للصّفقات العموميّة يمنح المتعاملين مرونة أكثر. من ناحية أخرى تكفّل كلّ عضو من أعضاء الحكومة بمتابعة مشاريع الاستثمار بالجهة التي ينتمي إليها. وهي مبادرة مكّنت من حلّ عدد من المشاكل التي اعترضت تنفيذ بعض المشاريع في الجهات.

بالتوازي مع ميزانيّة الاستثمار ودورها في مجابهة التقلّبات الدوريّة اتّخذنا إجراءات استثنائيّة لإخراج المستثمرين من الانتظاريّة ودفعهم إلى استعادة نكهة الاستثمارات. واتّخذنا إجراءات عديدة من بينها التقليص من الأداء على القيمة المضافة على الاستثمارات الجديدة أو تركيز صندوق دعم المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة التي تشهد صعوبات بـ100 مليون دينار وإجراءات أخرى من أجل بعث مؤسّسات جديدة. ولم تكن هذه الإجراءات مفهومة فقد وُجّهت إلينا انتقادات كثيرة خاصّة في المجلس الوطنيّ التأسيسيّ. حول الأسباب التي دفعتنا إلى اتّخاذ مثل هذه الإجراءات التي ستنتج انخفاضا في مداخيل الدولة في وقت تشهد فيه الماليّة العموميّة صعوبات جمّة. وقد مكّنتنا هذه الانتقادات من العودة إلى خياراتنا في السياسة الاقتصاديّة وتفسير أهمّيّة المحافظة على مجهود مجابهة التقلّبات الدوريّة حتّى نحافظ على النموّ ونعيد إعطاء علامات جديدة من الأمل.

لكن ليس الاستثمار والتنمية الأمرين الوحيدين في أولويّاتنا التي أردنا المحافظة عليها. فمن أولويّتنا كذلك النفقات الاجتماعيّة.

عدم التضحية بالجانب الاجتماعيّ في سبيل الاستقرار

إنّ القطع مع سياسات التقشّف في خيارات الحكومة ليست مجسّمة في إحياء النموّ والاستثمار فحسب، بل إنّ الحفاظ على النفقات الاجتماعيّة خاصّة الموجّه إلى الأجراء الأكثر عجزا كان من أولويّات الحكومة. فمن البداية، ورغم التوتّرات مع الاتّحاد العامّ التونسيّ للشغل فقد توصّلنا إلى تجديد برنامج يعطي الأولويّة للاتّفاقيّات الممضاة بين الحكومة والمركزيّة النقابيّة. وقد أعطينا في هذه السياسة الأولويّة للاتّفاقيّات القطاعيّة وأرجعنا المفاوضات العامّة لسنة 2015 ورفّعنا في الأجر الأدنى الصناعي المضمون يجدر التأكيد أنّنا رفّعنا في سقف الدخل الأدنى الخاضع للضرائب إلى 5000 دينار وهو ما يعني تحسينا هامّا في المقدرة الشرائيّة لذوي الدخل الضعيف. من جهة أخرى اتّخذنا سلسلة من الإجراءات لفائدة الفئات الأكثر فقرا وذلك بترفيع منح العائلات المعوزة والزيادة في عددها

يوم 31 ديسمبر 2014 اتّصلت هاتفيّا بالشادلي العيّاري محافظ البنك المركزيّ ومهدي جمعة رئيس الحكومة لأقول لهما إنّ المهمّة قد انتهت وأنّنا أنهينا السنة بفائض في حسابات الخزينة يناهز 400 مليون دينار. وكان هكذا في مقدوري أن أحتفل بنهاية السنة في جوّ عائليّ بشعور من قام بالواجب. لأنّنا رفعنا أكبر تحدّ اقتصاديّ لبلادنا يتمثّل في تجنّب خطإ الإفلاس خاصّة أنّ البلاد تشهد أزمة عميقة في الماليّة العموميّة. لقد كان نجاحنا من الأهمّيّة بحيث تمكّنّا من تنفيذ اختيارات في السياسة الاقتصاديّة غير تقليديّة أو مبتدعة أبعدتنا عن السياسات الكلاسيكيّة القائمة على التقشّف وجعلتنا نبحث عن المزاوجة بين

ضرورة الاستقرار من جهة وضرورة المحافظة على النموّ وعلى النفقات العموميّة من جهة أخرى.

لن تسير وحدك أبدًا

يتّفق جميع محبّي كرة القدم على أنّ الاستماع لمشجّعي فريق ليفربول، وهم يهزجون بنشيدهم «لن تسير وحدك أبدًا» في ملعب «أنفيلد»، قد يكون واحدا من أعظم أوقات البهجة والسرور في عالم كرة القدم.

إنّ مشاهدة هذا الجمهور وهو يغنّي هذا النّغم في التحام وانصهار شديدين مع لاعبيه يمثّل لحظة فريدة ومؤثّرة، وكأنّ هذه الوحدة تتجاوز عالم كرة القدم وتبحث عن إعادة الحياة للمدينة العمّاليّة المتضرّرة كثيراً جرّاء الأزمة وجعلها تنبثق من تحت رمادها، وكأنّ هذه الوحدة كذلك تسعى إلى بعث أسطورة كرة القدم العالميّة هذه والتذكير بساعات مجدها الماضية وهي المتضرّرة من قبل كرة قدم لا تبالي بالانفعالات والمشاعر خصوصاً حين تصدر عن الشعب وعن العمّال.

سيبقى هذا النّشيد «لن تسير وحدك أبدًا» واحداً من أساطير كرة القدم العالميّة ولم يستطع أيّ ناد في العالم أن يجد نشيدًا جميلًا مثله وخصوصاً عند إنشاده مع اللّاعبين بذلك الفيض من المشاعر.

إنّ تاريخ هذا النّشيد جدّ عجيب، فقد كتبه «ريتشارد رودجرز» و«أوسكار هامّرستاين» سنة 1945 لمسرحيّة موسيقيّة عنوانها «كرّوسال». وقد لقيت هذه المسرحيّة نجاحاً كبيراً في الولايات المتّحدة الأميركية وتمّ عرضها في عدّة بلدان أوروبّيّة خصوصاً في بريطانيا العظمى. هذا النّجاح الذي يجد تفسيره في تلك الأبيات المفعمة

بالمشاعر الإنسانية والتي تشجّع «جولي جوردان» الشّخصيّة الرّئيسيّة المقدّر لها أن تقوم بتربية ابنيها بمفردها.

هذا النّغم أعيد ترديده في آخر المسرحيّة حين توفّقت «لويز» ابنة «جولي» في النّجاح في دراستها وانتزاع شهادتها.

لقد كانت هذه الأغنية تردّد ضمن ألحان ذاك الزّمان وفي المسرحيّات الموسيقيّة:

حين تشقّ عاصفة
حافظ على رأسك مرفوعًا
ولا تخش السّواد
ففي آخر العاصفة توجد سماء ذهبيّة

سيتبنّى عالم كرة القدم هذا النّشيد سنة 1963 وفيها أيضاً ستقترح المجموعة البريطانيّة «جارّي أند ذي بيسماركرس» أصيلة مدينة ليفربول نسخة منها معدّلة على موسيقى «الرّوك» وستجد نجاحاً كبيراً خلال عدّة سنوات إذ سيمرّرها مذيع ملعب «آنفليد» قبل مباريات الفريق الأوّل للمدينة، نادي كرة القدم لليفربول وسيقع ترديدها بمشاركة الجمهور. وخلال بضع سنوات ستصبح نشيد النّادي ولازمته وستغنّى دائماً من قبل المشجّعين في التحام مع لاعبيهم.

إنّ شغف المتعصّبين لليفربول بهذا النّشيد يفسّر، من خلال قيم التّضامن والتّعاون البارزة فيه والتي تمثّل محور المعاناة والشّجاعة والأخوّة التي كوّنت أسطورة هذا النّادي وخصوصاً نجاحاته خلال

سنوات طويلة حتّى ظهور «كرة القدم البز نس» وانحسار القيم التّقليديّة، قيم العاطفة والحلم والمثاليّة التي أسّست عالم كرة القدم.

إنّ هذا النّشيد يذكّرني بشغف العالم جميعه بثورتنا والتزامه إزاءها غداة 14 جانفي. ففي مواجهة الحيرة والخوف في الأيّام الأولى للثّورة وقف العالم كرجل واحد ليقول لنا بأنّنا لا نسير وحدنا وبأنّه سيدعم مسيرتنا نحو الديمقراطية، فلنتذكّر تلك اللّحظات الأولى الرّائعة ونظرة إعجاب العالم بأسره تجاه بلدنا الصّغير الذي وقف ضدّ الدّيكتاتوريّة وفرض هروب الرّئيس المخلوع. سيبقى في ذاكرتنا خطاب الرّئيس الأمريكي «باراك أوباما» للأمّة يوم 25 جانفي 2011 وتصفيق النّوّاب الأمريكيين الحارّ حين عبّر عن مساندته للثّورة التّونسيّة

لقد اتّخذ أكبر زعماء العالم، طوال السّنة الأولى التي تلت الثّورة، من تونس معبرا ضروريّا لهم كلّما سافروا إلى دول العالم. ثمّ دعي الوزير الأوّل آنذاك السّيد الباجي قائد السّبسي إلى قمّة السّبعة الكبار المنعقدة بـ«دوفيل» في شهر ماي 2011 وهي القمّة التي ستمنح البلدان العربيّة التي في حالة تحوّل الشّراكة في دوفيل.

إنّ المساندة السّياسيّة للتّحوّل الديمقراطي بتونس لم تتوقّف أبدا، وقد تدعّمت في السّنوات الماضية مع الصّعوبات التي اعترضته في بقيّة دول الرّبيع العربي وانحراف المسار في بلدان مثل سوريا واليمن اللّتين أصبحتا مسرحًا لحروب أهليّة مدمّرة فكان من الواجب مساعدة الجنديّ تونس الذي يعتبره الكثير البلد الذي تتوفّر فيه أكبر الحظوظ لنجاح هذا التّحوّل.

ولقد أصبح هذا الدّعم أكثر حركيّة بتصاعد الإرهاب في الفضاء العامّ وتعدّد الهجمات الإرهابية في بلدنا حيث شهدت المسيرة الكبرى ليوم الأحد 29 مارس 2015 ضدّ هجمة باردو الإرهابية مشاركة عدد كبير من المسؤولين السّياسيّين من الدّرجة الأولى ولاسيما رؤساء دول وحكومات إضافة إلى شخصيّات أخرى.

يمكن القول انطلاقاً من زاوية النّظر هذه، ولكي نفهم أبعاد نشيد نادي ليفربول، نحن لم نسر وحدنا أبدا لأنّ العالم موحّد في دعمه السّياسيّ للانتقال الديمقراطي في تونس. لكن، إن كان الدّعم السّياسيّ هامّاً وطوعيّاً، فانّ الدّعم الاقتصاديّ كان أكثر حذرًا وأقلّ تطوّعاً. إن كثيراً من الأسباب تفسّر محدوديّة الدّعم الاقتصاديّ والماليّ العالميّ للتّحوّل.

يكمن السّبب الأوّل في تأثيرات أزمة 2009 وفي ضيق هامش الحركة بالنّسبة إلى البلدان المتقدّمة. ففي الواقع، ومنذ هذا التّاريخ كانت أزمة الماليّة العموميّة حاضرة في قلب السّياسات الاقتصاديّة في عدد كبير من البلدان الأوروبّيّة وخصوصاً لدى شركائنا الاقتصاديّين الأكثر قربا منّا في أوروبا.

إنّ حالة الاقتصاد العالميّ ووضع البلدان الأوروبّيّة ليسا كما كان عليه الأمر في بداية التّسعينات حيث سمحت الظروف بتوفير دعم أكثر نجاعة لبلدان أوروبّا الشّرقيّة السّابقة بعد سقوط حائط برلين وزوال الاتّحاد السّوفياتي سنة 1989. وإضافة إلى ذلك تجب الإشارة إلى سياسات تحقيق الاستقرار التي اعتمدتها أغلب البلدان الأوروبّيّة والتي كانت السّبب في ضعف نموّها الاقتصاديّ.

إنّ لهذا النّموّ الهشّ في أغلب البلدان الأوروبيّة آثارا مباشرة في بلدان التّحوّل لأنّ صادراتها إلى أوروبّا تمثّل محرّكا هامّا في نموّها. في هذا السّياق الموسوم بمحدوديّة هامش الحركة لدى البلدان المتقدّمة ستأخذ المؤسّسات متعدّدة الأطراف بزمام الأمور وستكون في قلب الدّعم الدّولي للانتقال الدّيموقراطيّ في بلدان الرّبيع العربي لكنّ هذا الدّعم سيخفت سريعاً لسببين اثنين على الأقلّ

يعود السّبب الأوّل إلى انخفاض التّرقيم السّيادي لهذه البلدان وقد كان ذلك وراء الحطّ من قدرتها على التّداين من قبل بعض المؤسّسات متعدّدة الأطراف. زد على ذلك، وهو ما يجب تسجيله، أنّ أغلب هذه المؤسّسات اعتمدت أطر التّعاون الـتّقليديّة التي كان تأقلمها مع التّحوّلات الجارية ضعيفا خصوصاً مع التّحدّيات السياسيّة الجديدة التي تقوّي عدم الاستقرار والغموض السّياسي. ونضيف إلى ذلك، في الواقع، الصّعوبات والتّوتّرات التي استطعنا أن نسجّلها في علاقاتنا مع المؤسّسات متعدّدة الأطراف وخصوصاً صندوق النّقد الدّولي والبنك العالمي إذ كان التّحدّي الحقيقي يتمثّل في اعتماد إطارات كلاسيكيّة وأدوات تقليديّة أثبتت محدوديّتها في بلدان التّحوّل حيث كان عدم الاستقرار سياسيّا واقتصاديّا وراء الصّعوبة الشّديدة في تحقيق برامج الإصلاح أو إحدى سياسات تثبيت الاستقرار.

إن هذه التّجربة أبرزت لنا انّ على المؤسّسات متعدّدة الأطراف أن تبتكر بالتّنسيق مع بلدان التّحوّل أدوات وهياكل جديدة تسمح بتسهيل التّحاور. وهكذا، فآثار الأزمة العامّة وسياسات التّقشّف المطبّقة من قبل الشّركاء الاقتصاديّين الأساسيّين لبلدان التّحوّل وكذلك غياب هياكل دعم جديدة لهذه البلدان يفسّران حدود الدّعم الاقتصادي لبلدان الرّبيع

العربي. إذن، وان لم نكن لوحدنا على المستوى السّياسي وكنّا بمعيّة تعبئة قويّة لإنجاح هذا التحوّل، فإنّ التّحرّك والدّعم على المستوى الاقتصادي كانا بوضوح أقلّ حضورا، وقد لقيت بلدان التّحوّل أشدّ العناء في تحمّل ذلك لوحدها.

سنبدأ، قبل كلّ شيء، بالدّعم الثّنائي وتحرّك الدّول المتقدّمة وبخاصّة البلدان الأوروبّيّة الشّركاء الأساسيّين لبلدان التحوّل.

الرّبيع العربيّ المغدور من قبل الأزمات الأوروبّيّة

منذ اندلاع الثّورات العربيّة وبداية مسارات التّحوّل السّياسي والبلدان العربيّة في بحث عن انطلاقة اقتصاديّة قويّة واسترجاع مؤشّرات النّموّ، مؤشّرات النموّ هذه التي نخشى أن تصبح «غودو» هذه البلدان اعتبارا للتوتّرات التي تثقل كاهلها وتجعل عودتها صعبة ومشكوكا فيها. فكثير من العوامل تؤثّر سلبا في عودة النّموّ وخصوصاً عدم الاستقرار وانعدام الأمن اللّذين تفاقما بانحلال جهاز الأمن القمعي.

إنّ انعدام الأمن ينزل بكلّ ثقله على الاستثمارات الخاصّة داخليّا وخارجيّا، تلك الاستثمارات التي تنتظر غدا أفضل قبل المغامرة. يجب أيضاً تسجيل انفجار المطالب الاجتماعيّة مع الإضرابات والاعتصامات التي اوقفت الإنتاج في بعض المجالات الاستراتيجيّة لكن وبالتّوازي مع هذه الصّعوبات الدّاخليّة، يجب تسجيل العوامل الخارجيّة وخصوصاً الأزمة الأوروبّيّة التي كان لها أثر هامّ في بلدان التّحوّل. فالعلاقات الاقتصاديّة المتداخلة سواء في مجال التّجارة أو مجال الماليّة وعبر تحويلات عمّالنا المهاجرين لا تستطيع إلا الرّبط

بين اقتصادنا والاقتصاد الأوروبّي وجعل المستقبل شديد الارتباط به، وهنا يكمن التحدّي.

الاقتصاد الأوروبّي، في الواقع، لم يشف من أزمة الخريف الكبيرة لسنة 2008، والأسوأ من ذلك حدث، إذ تدهور الوضع مع تعمّق أزمة الدّيون السّياديّة وعجز البلدان الأوروبّية عن تقديم العلاج النّاجع لها بغرض إنعاش النّموّ. رغم التّغيّرات التي حصلت، فقد بقيت الحالة هشّة تشغل بال كثير من الخبراء والمؤسّسات الدّوليّة. وكانت التّقديرات لمؤشّر النّموّ مخيّبة للآمال وبدت اوروبّا معطوبة إذ عرفت أكبر الصّعوبات لدفع حركيّتها الاقتصاديّة من جديد ولمجابهة بطالة متفاقمة كانت السّبب في تحرّكات اجتماعيّة كبيرة من قبل الغاضبين.

إنّ لهذا الوضع تأثيرات سلبيّة في المناطق الأكثر قربا من أوروبّا والتي لها علاقات اقتصاديّة مهمّة معها وخصوصاً بلدان إفريقيا الشّماليّة. مازال الخبراء وبعض الملاحظين متشائمين، ولم يتردّد رجل المال «جورج سوروس» والرّئيس التشيكي «فاكلاف كلوس» في الحديث عن شبح «عشريّة ضائعة» سيخيّم على أوروبّا في السّنوات القادمة، وقد استعملت «كريستين لاقارد» المديرة العامّة لصندوق النّقد الدّولي التّعبير نفسه مع كونها لا تنزع كثيراً إلى تصريحات محبطة أو قلقة عن الوضع في العالم.

إن الوضع في أوروبا، بالنّسبة إلى الاقتصاديّين، يذكّر بالوضع في اليابان في التّسعينات وخاصّة حالة الانكماش المستمرّة التي عرفها الاقتصاد الياباني والتي أوقفت اندفاع إمبراطورية الشمس. وحين نرجع قليلا إلى الماضي نجد أنّ اليابان قد عرفت في الثّمانينات نموّا

مرتفعاً جعلها القوّة الاقتصاديّة الثّالثة عالميّا، ولم يتردّد حينها بعض الخبراء في التّصريح بأنّها ستخلع سريعاً الولايات المتّحدة عن عرشها باعتبارها القوّة الاقتصاديّة الأولى عالميّا، ومع ذلك فانّ الوضع سيتغيّر في نهاية هذه العشريّة وستصادق اليابان كبقيّة الاقتصاديات المتطوّرة، على اتّفاق «بلازا» بين الثّمانية الكبار لتخفيض قيمة الدّولار وستكون لهذا الاتّفاق نتائج خطيرة على القوى الاقتصاديّة الكبرى في العالم، فانّه وان كان خوّل للاقتصاد الأميركي استرجاع قدرته على المنافسة فانّه في المقابل سيكون وراء ارتفاع قيمة اليان وسببا في انخفاض مؤشّر النّموّ في اليابان. لذلك سيقوم البلك المركزي الياباني بتخفيض هامّ في نسبة الفائدة بثلاث نقاط بين سنتي 1985 و1989 لدعم النّموّ.

هذه السّياسة الماليّة الجديدة ستكون سبباً في أزمة عقّاريّة خطيرة ستندلع أواخر الثّمانينات وستتولّد عنها أزمة عامّة مع انفجار الدّين العمومي الذي بلغ 200 ٪ من الدّخل الدّاخلي الخام وكذلك مع ارتفاع مديونيّة العائلات التي لم تعد قادرة على دعم النّموّ من خلال الاستهلاك وأيضا مع أزمة بنكيّة نجمت عن تورّط البنوك الكبرى في الأزمة العقّاريّة. انّه الانكماش الاقتصادي الكبير الأوّل بعد انكماش سنوات الثّلاثينات. فقد كان مؤشّر النّموّ السّنوي في اليابان 0.8 ٪ سنتي 1992 و2002، وأثبتت هذه الأزمة عدم نجاعة السّياسات الاقتصاديّة المعتمدة للخروج من حالات الانكماش الحادّة، فكلّ سياسات الإنعاش لم تحقّق النّتائج المأمولة وعرفت اليابان عشريّة ضائعة.

الوضع في أوروبا اليوم، في نظر بعض الخبراء، يذكّر من خلال عديد المظاهر بالوضع في اليابان في بداية الثّمانينات. فالبلدان الأوروبيّة ترزح تحت ديون سياديّة مربكة والبنوك مثقلة بهذه الدّيون وقد جعلت

من أولويّاتها تعزيز موازناتها. أمّا العائلات فهي مثقلة بالدّيون أيضاً ولا تستطيع المساهمة في رفع درجة النّموّ عن طريق الاستهلاك. إضافة إلى ذلك تلاقي السّياسات المطبّقة صعوبات كبيرة في توفير الأسواق وفي جعل منتجاتها ترفع في نسبة النّموّ

يبدو الوضع في أوروبّا أكثر خطورة مقارنة بالوضع في اليابان حيث كانت العائلات اليابانيّة مصدر90 ٪ من الدّيون، وهو ما أنقذ اليابان من تقلّبات الأسواق، وهذه ليست حالة الدّيون الأوروبّيّة. والأزمة الأوروبيّة الرّاهنة تذكّرنا أيضاً بتلك التي حدثت في اليابان في التّسعينات، فعناصر التّشابه بين الأزمتين تزعج المسؤولين والخبراء لأنّ الأزمة الأوروبّية يمكن أن تولّد عشريّة نموّ ضائعة إذا لم يتوخّ المسؤولون الأوروبّيون طرائق ناجعة في التّعامل معها.

إنّ هذا القلق يكون أكبر لا سيما أنّ العشريّة اليابانيّة الضّائعة لم تكن لها نتائج عامّة، فالعشريّة التي يمكن أن تعرفها أوروبّا سيكون لها تأثير كبير في محيطها الإقليمي وستكون البلدان العربيّة في مقدّمة المتأثرين.

إن الأزمة الأوروبّية ستمسّ بلدان التّحوّل بصفة مضاعفة، فلقد ضعفت القدرات الماليّة للدّول الأوروبّية جرّاء أزمة الدّيون العموميّة وبالتّالي هي لا تستطيع تقديم دعم ماليّ مهمّ لهذه الدول. ففرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وضعت برامج لتحويل جزء من الدّيون، تحدّد قيمته حسب البلدان، لتغطية اجتماعيّة أو لدعم مموّلين خواصّ. لكنّ هذا الدّعم يبقى محدودا بالنّسبة إلى حاجات بلدان التّحوّل.

سيكون لأزمات البلدان الأوروبّية وخصوصاً هشاشة نموّها بسبب سياسة التّقشّف الأثر في تقليص صادرات بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسّط ولا سيّما بلدان التّحوّل. فبالنّسبة إلى هذه البلدان سيعرف التّصدير انخفاضا شديدا وسوف لا يقوم بدور قاطرة النّموّ الذي لعبه في الماضي.

إن الأزمات الأوروبّية سوف لا تساعد بلدان التّحوّل أيضاً، بل هي من أثقل كاهل مسارها الاقتصادي الذي هو أصلاً متهالك وهي التي تبيّن لنا أسباب خيبة الآمال في اقتصاد ما بعد الثورة. دفعت الأزمة والصّعوبات الاقتصاديّة البلدان المتقدّمة إلى توخّي وسائل جديدة لمساعدة بلدان التّحوّل العربيّة فكانت شراكة «دوفيل».

شراكة «دوفيل»: إنجازات دون الوعود

بعد أسابيع من اندلاع الرّبيع العربي أقنعت قمّة الثّمانية الكبار المنعقدة بدوفيل من 26 إلى 27 ماي البلدان المتقدّمة بتقديم مبادرة جديدة لصالح البلدان العربيّة. وتتمثّل هذه المبادرة في «شراكة دوفيل» المتبنّاة في هذه القمّة من قبل فرنسا.

شملت هذه الشّراكة، إضافة إلى الثّمانية الكبار، تركيا ودول الخليج: المملكة العربيّة السعوديّة وقطر والكويت والإمارات العربيّة المتّحدة. ولقد استفاد من هذه الشّراكة خصوصاً المغرب وتونس وليبيا ومصر والأردن واليمن. وقد شملت هذه المبادرة أيضاً المؤسّسات الماليّة الكبيرة ومتعدّدة الأطراف ومنها البنك الإفريقي للتّنمية.

ضمنت هذه المبادرة، خلال السّنتين الأوليين التّنسيق بين المؤسّسات التّابعة لها: البنك العالمي وصندوق النّقد الدّولي والبنك الإسلامي للتّنمية والبنك الأوروبّي للاستثمار والبنك الأوروبّي لإعادة التّعمير والتّنميّة، وعدد كبير من المؤسّسات الماليّة منها صندوق النّقد العربي.

رسمت هذه المبادرة الجديدة هدفًا يتمثّل في مساعدة التّحوّلات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة القائمة في البلدان العربيّة، ففي المستوى الاقتصادي وضعت هذه الشّراكة أربعة أهداف كبرى: تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخلق مواطن الشّغل والحوكمة والاندماج في الاقتصاد العالمي. إضافة إلى ذلك التزمت بتقديم مساعدة فنّيّة مهمّة بهدف إعانة الدّول العربيّة على تحقيق الإصلاحات الضروريّة في عدّة ميادين منها: تمويل الطّاقة والتّغطية الاجتماعيّة والمؤسّسات الصّغرى والإصلاح الجبائي وتسهيل التّجارة. وقد تمّ وضع صندوق خاصّ لتمويل الدّراسات والإعانة الفنّيّة المقرّرة لبلدان التّحوّل في مختلف الميادين.

لقد تابعت هذا المسار لدعم دول التّحوّل منذ اجتماعاته الأولى باعتباري مستشارا خاصّا لرئيس البنك الإفريقي للتنمية ثمّ باعتباري وزيراً للاقتصاد والماليّة. وحضرت الاجتماع الأوّل لوزراء الماليّة في «شراكة دوفيل» الذي انعقد بمرسيليا في سبتمبر 2011 ثمّ جميع الاجتماعات الأخرى التي تمّت بواشنطن على هامش الاجتماعات السنويّة وعلى هامش اجتماعات البنك العالمي وصندوق النّقد الدّولي.

نقد بعثت هذه المبادرة كثيراً من الأمل لدى بلدان الـتّحوّل حيث تضرّرت الاقتصاديات جرّا ء الثّورات القائمة. فقد كان الغموض

والصّراعات وعدم الاستقرار وراء الانخفاض الحادّ لمؤشّر النّموّ ولتمويل المشاريع، كما كانت هذه العوامل وراء تدهور التّوازنات الكبيرة للاقتصاد الشّامل. إنّ تحرّك المجتمع الدّولي واندفاع شراكة دوفيل بتقديم وعود هامّة لإعانة بلدان التّحوّل خلقا حالة كبيرة من الانتظار لدى هذه البلدان ولدى السّلطات الانتقاليّة.

عرفت الأشهر الأولى حركيّة كثيفة وجهودًا كبيرة في إعداد دراسات مهمّة من قبل المؤسّسات متعدّدة الأطراف حول التّحدّيات الاقتصاديّة في بلدان التّحوّل بغرض تحديد التدخّلات والإصلاحات المطلوبة. وتوصّلت هذه الدّراسات إلى ضرورة تحقيق استقرار الاقتصاديّات التي عرفت انحرافا شديدا في توازنات اقتصادها الشّامل. كما بيّنت أيضاً أهمّية الإصلاحات الاقتصاديّة خصوصاً في مجال التّمويلات حتّى يتمّ تلافي تجاوزات الماضي كما بيّنت أهمّية هذه الإصلاحات أيضاً في مجالي البنوك والجباية.

ولكن، بدأت الفائدة من هذه المبادرة والأمل فيها في الخفوت وفي التّناقص إذ أصبحت الاجتماعات التي هجرها كبار المسؤولين منابر لتوجيه العتاب والنّقد. وبالتّأكيد، بقيت ردود الفعل لبلدان التّحوّل لطيفة ومهذّبة غير أنّ خيبة الأمل كانت واقعيّة أمام عجز هذه المبادرة عن الانفتاح على برنامج حقيقي للتّعاون مع هذه البلدان ودعمها. فقد بدأت انتقادات بلدان التّحوّل لكثير من مظاهر هذه الشّراكة في البرور بصفة جليّة أثناء الاجتماعات المختلفة لوزراء الماليّة. وتمثّلت خصوصاً في عدم إيجاد دعم إضافي أو في تطبيق الإصلاحات المملاة من قبل المؤسّسات متعدّدة الأطراف.

لقد عانت هذه الشّراكة من أمرين أساسيّن:

تمثّل الأوّل في غياب الموارد الإضافية سواء بالنّسبة إلى تلك الممنوحة بطريقة ثنائيّة أو عن طريق المؤسّسات متعدّدة الأطراف. وهنا يجب أن يسترعي انتباهنا أنّ الموارد الماليّة تمثّل المحور الأوّل في أولويّات الشّراكة بغرض تحقيق الاستقرار للاقتصاد الشّامل. وتأتي الموارد من ثلاثة مصادر رئيسيّة: من برامج تحويل ديون بعض البلدان المتقدّمة مثل فرنسا وألمانيا وبلجيكا وايطاليا وأيضا من الودائع الماليّة في البنوك المركزيّة وخصوصاً تلك المتأتّية من دول الخليج لدعم الماليّة الوطنيّة. وكذلك من برامج دعم الميزانيّات حيث يتأتّى الأساسيّ من هذه الأموال من المؤسّسات متعدّدة الأطراف، صندوق النّقد الدّولي والبنك العالمي والبنك الإفريقي للتّنمية. ومع ذلك يجب تأكيد أنّ هذه الموارد قد منحت لكلّ بلد من بلدان التّحوّل عن طريق العلاقات الثنائيّة، ذلك أنّ شراكة «دوفيل» لم تجلب موارد إضافية لهذه الدّول. إنّ عدم إيجاد وسائل إضافية في إطار هذه المبادرة من لدن البلدان المانحة ولّد سوء تفاهم كبير وكثيراً من الألم في بلدان التّحوّل، فكثير من وزراء الماليّة في هذه الدّول عبّروا عن شعورهم بالمرارة إزاء الإمكانات المحدودة لهذه المبادرة. وهو ما دفع مسؤولين في المؤسّسات المتعدّدة الأطراف الكبرى إلى الدّعوة لمعالجة هذا الغموض لدى دول التّحوّل النّاجم عن التّباعد بين انتظاراتهم والوسائل المعتمدة في هذه المبادرة.

أمّا الأمر الثّاني فيتعلّق بالخلاف حول محتوى البرامج والمبادرات المعتمدة في نطاق اتّفاقيّة شراكة «دوفيل» فمختلف التّصريحات والحوارات ركّزت على مسألتين أساسيّتين: تتمثّل الأولى في كيفيّة تحقيق استقرار الاقتصاد الشّامل وتتمثّل الثّانية في الإصلاحات

المطلوبة وخصوصاً تلك المتعلّقة بالتّمويلات والجباية والاستثمار وتمويل الاقتصاد. فبرامج الدّعم التّقليديّة للمؤسّسات متعدّدة الأطراف كانت محلّ الخلاف، إذ طلبت كثير من بلدان التّحوّل، في إطار الحوار، تخفيف ضغوطات هذه البرامج وإظهار أكثر مرونة في تطبيقها بصفة خاصّة إنّ اتّفاقيّة شراكة دوفيل» كانت قد بعثت أملا وانتظارا كبيرين داخل بلدان التّحوّل. لكنّ التزامها وتحمّسها للمبادرة تقلّصا بصفة تدريجيّة، فهي لم تحقّق طموحات جديدة أو أهدافًا ملموسة لصالح هذه الدّول.

لم تقدّم، في الواقع، هذّه الاتّفاقيّة موارد إضافية بغرض إعانة الاقتصاد على دفع حركة نموّ قويّ والشّروع في إنجاز مسار الانتقال الاقتصادي بوضع مناويل جديدة للتّنمية في بلدان المنطقة. وذلك بالإضافة إلى اقتصار برامج الدّعم على إعادة إنتاج الأشكال التّقليديّة لتدخّل المؤسّسات متعدّدة الأطراف فهي لم تعط مكانة للابتكار ولتصوّر إطارات جديدة قادرة على أن تأخذ في الاعتبار خصوصيّات بلدان التّحوّل وعدم استقرارها السّياسي والاقتصادي. وتبقى المؤسّسات متعدّدة الأطراف آخر الفاعلين الكبار في دعم بلدان التّحوّل.

المؤسّسات متعدّدة الأطراف: أشكال تدخّل للمراجعة.

مثّلت بلدان الرّبيع العربي تحدّيا كبيراً بالنّسبة إلى المؤسّسات متعدّدة الأطراف ودفعتها إلى مراجعة حقيقيّة وعميقة لأولوياتها وإستراتيجيتها المتبنّاة في نهاية التّسعينات. فلنتذكّر كيف كانت هذه المؤسّسات تعتبر، إلى حدّ الثورات، مصر وتونس والمغرب وسوريا أمثلة للتّكييف الهيكلي النّاجح ولأفضل الممارسات التي يجب على

البلدان النّامية اتّباعها. من هذا المنطلق، كذّبت ثورات الرّبيع العربي هذه التّحاليل ودعت إلى مراجعة حقيقيّة وعميقة لتحاليل المؤسّسات متعدّدة الأطراف واختياراتها السّياسيّة وذلك ليس فقط بالنّسبة إلى البلدان العربيّة ولكن بالنّسبة إلى البلدان النّامية بصفة عامّة.

لقد مثّل الرّبيع العربي صدمة حقيقيّة لم تقتصر نتائجها على البلدان التي حدث بها فقط ولكنّها مسّت المؤسّسات متعدّدة الأطراف التي ستتحرّك على مستويين: يكمن المستوى الأوّل في المراجعة العميقة لتكوين إطاراتها ولاستراتيجية تدخّلها في البلدان النّامية، ويكمن المستوى الثّاني في تكثيف دعمها لهذه البلدان نعود في البداية للاختيارات الاستراتيجية للمؤسّسات متعددة الأطراف التي أثّرت كثيراً في سياسات التّنمية واختياراتها. وفي هذا المستوى يمكن أن نجزم بأنّه من الآن فصاعدا سيكون موجودا ما قبل الرّبيع العربي وما بعده. فبنظرة إلى الوراء نتذكّر أنّ المؤسّسات متعدّدة الأطراف، وخصوصاً الأختين في واشنطن: البنك العالمي وصندوق النّقد الدّولي، كانت وراء ثورة كبيرة مضادّة في مجال اقتصاد التّنمية منذ أواسط الثّمانينات. وفي الواقع، كانت أزمة الدّيون في البلدان النّامية السّبب المركزيّ في عودة مؤسّسات «برايتون وودز» بقوّة، وهي التي ستفرض اتّفاقيّة جديدة في مجال التّنمية ستعيد النّظر في الإطار الكاينزي المتداول حتّى هذه الفترة.

إنّ اتّفاق واشنطن الجديد سيحدث قطيعة جذريّة في ثلاث مسائل رئيسيّة:

تتمثل **المسألة الأولى** في إعادة النّظر في الدّور المسيطر للدّولة وفي الاعتماد على السوق في التّوزيع المحكم للموارد القليلة للدول النّامية. وتتعلّق المسألة الثّانية بالتّخلّص من استراتيجيّات الحدّ من التّوريد عن طريق تطوير الأسواق الدّاخليّة وتعويضها باستراتيجية تطوير التصدير وذلك باختيار مدروس للأسواق الخارجيّة ودعم الصّادرات.

وأخيراً، أعاد اتّفاق واشنطن النّظر في السّياسات القطاعيّة وخصوصاً السّياسات الفلاحيّة والصّناعيّة بغرض التّركيز على السّياسات الاقتصاديّة الشّاملة وإعطائها الأولويّة

لقد ترجم اتّفاق واشنطن بوضع سياسات للتّكييف الهيكلي ستصبح إطاراً للسّياسات العموميّة في أكثر البلدان النّامية، هذه السّياسات ستركّز على بعدين أساسيّين لمعالجة أزمة الدّين:

يتمثّل البعد الأوّل في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الشّامل مع تخفيض في عجز الماليّة العموميّة وموازين الدّفع. أمّا البعد الثّاني فيتعلّق بالإصلاحات التي ستمسّ تحرير نسب الفائدة ونسب التّبادل وفتح الباب أكثر للموّلين الأجانب وخصخصة الشّركات العموميّة.

إنّ برامج التّكييف الهيكلي ستطبّق من قبل أكثر الدّول النّامية، لكنّها ستكون محلّ انتقادات كبرى منذ أواسط التّسعينات بسبب ضعف نتائجها نسبيّا وخصوصاً نتيجة انتشار الفقر.

حقّا، إنّ سياسات تحقيق الاستقرار والإصلاحات وتطبيقها لم تحقّق العودة لنسبة النّموّ الاقتصادي ولم تطوّر بوضوح التّوازنات الكبرى بالإضافة إلى أنّ خصخصة الشّركات العموميّة وتحقيق استقرار الماليّة

العموميّة خصوصاً عبر تخفيض المصاريف الاجتماعيّة كانا وراء ارتفاع نسبة البطالة والفقر وأخيراً، نشير إلى أنّ هذه الانتقادات شدّدت على تصاعد ظاهرة الفساد في عدد كبير من الدّول النّامية.

إن النّتائج الضّعيفة لسياسات التّكييف الهيكلي وتدهور الظّروف الاجتماعيّة كانت سبباً في انتقادات هامّة موجّهة ضدّ مؤسّسات «برايتون وودز».

إن هذه الانتقادات لم تثرها منظّمات المجتمع المدني فقط وإنّما المؤسّسات الرّسميّة أيضاً وخصوصاً المنظّمات التّابعة للأمم المتّحدة التي دعت إلى اعتماد سياسات عموميّة جديدة تمثّل تكييفا هيكليّا ذا بعد إنساني مثل «اليونيسيف» أو تلك التي دعت إلى توخّي سياسات تنمية بشريّة مثل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.

لقد تعرّضت مؤسّسات «برايتون وودز» إلى النّقد بسبب ضعف نتائج سياسات التّكييف الهيكلي فدافعت عن نفسها وأكّدت أوّلا أنّ حقيقة محدوديّة برامجها لا تكمن في موافقة الإصلاحات لفشل نماذج التّنمية في السّبعينات، ولكنّها وبالأحرى تكمن في ضعف استيعاب المسؤولين المحلّيين لتلك الاختيارات الجديدة وفي ضعف يعود إلى قصور المؤسّسات المحلّية وعدم قدرتها على تصوّر سياسات جديدة وتطبيقها. ثمّ إنّ مؤسّسات «برايتون وودز» أقرّت مع ذلك بتطوّر ظاهرة الفساد وسوء التّسيير بصفة أكثر شمولا وألقت بالمسؤوليّة على مؤسّسات الدّولة لعجزها ولضعفها.

إنّ مجموع تلك التحاليل والانتقادات الموجّهة ضدّ برامج التّكييف الهيكلي من الجيل الأوّل ستكون، بداية من أواسط التّسعينات، وراء

ظهور جيل ثان من البرامج التي ستعتمد من جديد الأسس التي بنيت عليها البرامج السّابقة وخصوصاً تحقيق الاستقرار الشّامل والحركيّة الأولى للإصلاحات. غير أنّ هذا الجيل الثاني من برامج التّكييف الهيكلي سيهتمّ بالمسائل المؤسّساتيّة وسيركّز على تعزيز تلك المكلّفة بالتّصوّر وبتطبيق السّياسات العموميّة.

هذه البرامج ركّزت أيضاً على المسائل المتعلّقة بحسن الإدارة ومحاربة الفساد والانخراط في القوانين والمعايير الماليّة الدّوليّة واستقلاليّة البنوك المركزيّة ومرونة سوق الشّغل. كما جعلت هذه البرامج من أولويّاتها محاربة الفقر. أمّا ما يتعلّق بتخفيض الدّيون بالنّسبة إلى بعض البلدان الأقلّ نموّا فهو مرتبط بتصوّر برامج محاربة الفقر وتعريفها للمسألة.

إنّ غالبيّة البلدان النّامية أدرجت استراتيجيّتها التّنمويّة في إطار ما يسمّيه كثير من الخبراء «اتّفاق واشنطن المعزّز» وبذلك عرفت عودة إلى النّموّ مع تحسّن حالة الاقتصاد الشّامل إذ كان لمبادرات تخفيض الدّين أيضاً تأثير في تنقيص قيمة الدّين العامّ لعدد كبير من البلدان إضافة إلى ذلك استطاعت بلدان كثيرة وضع برامج للإصلاح خصوصاً في المجال البنكي والمالي وكذلك في مجال التّمويلات أو في سوق الشّغل. لكن في الأثناء ورغم هذه العودة إلى النّموّ والتّقدّم في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الشّامل، فإنّ الإطار الجديد لتدخّل البنوك متعدّدة الأطراف لم يساعد على إيجاد تغيير عميق في الهياكل الاقتصاديّة للبلدان النّامية التي بقي أغلبها في بوتقة تقليديّة قائمة على الموادّ الأوّليّة أو الإنتاج الكثيف لليد العاملة.

في هذه المرحلة الجديدة كذلك شهدت سنوات الألفيّة الثّانية انتشارا للفساد خصوصاً رغم الإصلاحات المؤسّساتيّة والمجهودات المبذولة في حسن التّسيير.

إن هذه النّتائج بقدر ما كانت ضعيفة ومعرّضة للنّقد كانت البلدان الصّاعدة، في نفس الفترة، تحقّق النّجاحات وبالأخصّ بلدان جنوب شرق آسيا التي لم تتّبع برامج التّكييف الهيكلي وراهنت على برامج التّغيير الهيكلي لاقتصادياتها.

في هذا السّياق وُضعت البلدان العربيّة في المقدّمة من قبل المؤسّسات متعدّدة الأطراف واعتبرت مثالا للنّجاح في تطبيق برامج التّكييف الهيكلي المعزّزة هكذا عرفت تونس ومصر والمغرب والأردن وسوريا واليمن وكثير من البلدان العربيّة الأخرى عودة إلى النّموّ في سنوات التّسعينات وفي الألفيّة الثّانية حتّى انفجار الأزمة العامّة الكبيرة سنة 2009. إضافة إلى ذلك حقّقت غالبيّة هذه البلدان تحسّنا هامّا في ما يتعلّق بإطاراتها في الاقتصاد الشّامل إلى الحدّ الذي جعل بعض الحكومات، ومنها الحكومة التّونسيّة، تقدّر أنّها احترمت معايير «ماستريخت» وهو ما يسمح لها بالتّالي بالانضمام إلى منطقة اليورو.

تجب الملاحظة، أيضاً، أنّ هذه البلدان شرعت في فرض سلسلة من الإصلاحات، وخصوصاً خصخصة الشّركات العموميّة لكنّ هذه البرامج تعرّضت إلى بعض الانتقادات المقبولة نسبيّا وتتعلّق بملابسات الخصخصة وغياب كثير من الشّفافيّة.

لقد تمّ إعداد البلدان العربيّة والأنظمة «القويّة» من قبل المؤسّسات متعدّدة الأطراف مثالا يحتذى في التطبيق الجيّد لتحقيق الاستقرار

للاقتصاد الشّامل ولتحقيق الإصلاحات الليبرالية حتّى وان لم تمكّنها هذه التغييرات الاقتصادية من الدخول إلى نادي البلدان الصّاعدة الذي عرف انفتاحا كبيراً لحدوده في آسيا وأمريكا اللّاتينيّة في السنوات الألفين.

لقد بقيت البلدان العربيّة وحدها خارج هذا النّادي رغم الخطابات المطمئنة لأنظمتها «المستبدّة المستنيرة» كما يسمّيها البعض. فقد تجاهلت المؤسّسات متعدّدة الأطراف هذه الإنجازات «المحدودة نسبيّا» للبلدان العربيّة في مرحلة الصّعود السّريع وواصلت اعتمادها «أمثلة» لتطبيق برامج التّكييف الهيكلي المعزّزة.

ستعتبر هذه البلدان خلال سنوات عديدة أحسن المطبّقين للبرامج وذلك حتّى اندلاع انتفاضات الرّبيع العربي. ولقد وضعت هذه الثّورات الإصبع على محدوديّة التّجارب العربيّة وعلى فشل برامج تحقيق الاستقرار المرتبطة بالإصلاحات الليبرالية الجديدة. يبدو لنا في هذا المستوى أنّ تجربة الثّورات العربية أثبتت أنّ عنصرين يمكنهما زعزعة استقرار الأنظمة السّياسيّة:

يتمثّل العنصر الأوّل في سياسة الإقصاء التي كانت محور الحراك الثّوري منذ إقدام محمّد البوعزيزي على الانتحار في 17 ديسمبر 2010 والذي ألقى بكامل المنطقة في أتّون الثّورة. ولسياسة الإقصاء هذه أبعاد متعدّدة لاسيما حرمان الشّباب من الشّغل وبالخصوص أصحاب الشهادات، ولها بعد جهويّ أيضاً يبدو في تهميش المناطق الدّاخليّة باستبعادها من حركيّة النّموّ والتّنمية كما لها كذلك بعد اجتماعيّ يبدو في تفاقم التّفاوت ونلاحظه في أغلب البلدان العربيّة. لقد غذّى هذا

الإقصاء الشّعور بالظّلم كما غذّى انتفاضة هامّة كانت وراء انبثاق الرّبيع العربي.

وبالتّوازي مع سياسة الإقصاء لعب فساد الأنظمة العربيّة وتسلّطها دورًا أساسيًا في اندلاع الرّبيع العربي، وفي الواقع، تعفّنت هذه الأنظمة جرّاء المحاباة والتّصرّف في الأموال العموميّة كأنّها ملك لها.

إضافة إلى ذلك كان التّسلّط وراء غياب جميع الحرّيات السّياسية ووضع يد الحزب الواحد على الدّولة وعلى الفضاء العمومي.

لقد أصبح كلّ من الفساد والتّسلّط خارج التاريخ في عالم أزالت فيه التّكنولوجيّات الحديثة حواجز السّياسة وانغلاقها في الفضاءات الموضوعة تحت وصاية الأنظمة الدّكتاتوريّة، وشجّعت تحرّك الجماهير ضدّ هذه الأنظمة القائمة. كذلك كان الإقصاء والتّسلّط والفساد من العوامل الرئيسية في انهيار تجارب ونماذج البلدان العربيّة المعدّة،من قبل المؤسّسات متعدّدة الأطراف، أمثلة للتّنمية النّاجحة.

إنّ تلك الإخفاقات في هذه البلدان ستكون سبباً رئيسيًا في مراجعة عميقة لنماذج المؤسّسات متعدّدة الأطراف واستراتيجياتها.

وفي الوقت الذي كان فيه المجتمع الدّولي يقوم بتنقيح الأهداف التي ستكون لبّ العقد الجديد للتّنمية الشاملة بعد 2015، بدا أنّ لتجربة بلدان الرّبيع العربي فائدة في ذلك، فهي تدعو في الواقع، إلى جعل الإدماج وحسن الإدارة والحرّيات العامّة عناصر أساسيّة في التوافق التنموي الجديد الذي سيقع اعتماده.

إنّ المؤسّسات متعدّدة الأطراف ستقوم بتنقيح إطاراتها الاستراتيجيّة في التّنمية وستركّز على مسألة الاندماج. وقد اعترف البنك الإفريقي للتّنمية بجلاء في إستراتيجيته الجديدة للفترة ما بين 2013 – 2022، حيث كان التّحضير موسوما بوضوح بالثّورة التونسيّة، «أنّه رغم الارتفاع في الإنتاج الدّاخلي الخام خلال العشريّة الماضية فإن النمو في إفريقيا بقي مركّزا في بعض القطاعات والمناطق الجغرافيّة فقط. فهو لم يكن شاملا بما فيه الكفاية، ولم يؤدّ بتاتا إلى تخفيضات دالّة في نسبة الفقر واللّامساواة».

والاستراتيجية الجديدة للبنك الإفريقي للتّنمية ركّزت، إذن، على مسألة الإدماج وجعلت منها إحدى الرّكيزتين الاستراتيجيتين في أنشطتها أمّا الرّكيزة الثّانية فتمثّلت في التّنمية الدّائمة وفي النّموّ الأخضر. كذلك تضمّن الهدف الأوّل والأساسيّ، كما تؤكّد الوثيقة الاستراتيجية الجديدة للبنك الإفريقي للتّنمية، تحقيق نموّ يكون أكثر شموليّة ولا يترجم عن طريق المساواة في المعاملة وفي توفير الفرص فقط وإنّما بالتّخفيضات الكبيرة في نسبة الفقر والزّيادة الكثيفة لمواطن الشّغل. إنّ الأمر يتعلّق بتصوّر شامل للاندماج والذي يتضمّن كلّا من الاندماج الاقتصاديّ والاجتماعي والاندماج الجغرافي والسّياسي

هذا التّطوّر لا يختصّ به البنك الإفريقي للتّنمية بسبب قربه الجغرافي من الثورة التّونسيّة ومن بلدان الرّبيع العربي فقط وإنّما عرفته أيضاً كلّ المؤسّسات متعدّدة الأطراف حيث أنّ التّطوّرات الحاصلة في البلدان العربيّة جعلتها تحسّ بعنف هذه الموجة التي هزّت عددا كبيراً من الأنظمة العربيّة إضافة إلى ذلك فانّ الرّبيع العربي سيكون وراء خروج

المؤسّسات متعدّدة الأطراف من سياسة التّكييف الهيكلي ودخولها عهدا جديداً في التّنمية سيجعل من سياسة الإدماج لبّ السّياسات العامّة.

ستعزّز المؤسّسات متعدّدة الأطراف دعمها المالي لبلدان التّحوّل وذلك بالتّوازي مع التّغييرات في أولويّاتها وفي أطر تدخّلها. وستنتفع تونس بدعم ماليّ غير مسبوق من قبل هذه المؤسّسات، وسيكون البنك الإفريقي للتّنمية أوّل مؤسّسة تتحرّك لإعانة تونس ما بعد الثّورة. وتوجّه تحرّك هذه المؤسّسة وثيقة وقتيّة تمسح الفترة ما بين 2014 و2015 باعتماد ركيزتين للتّدخّل: الحوكمة والبنية التّحتيّة ثمّ القروض المقدّمة من لدنها تكون في حدود 3,2 مليار من الدّنانير.

البنك العالمي، من جهته، راجع أولويّاته وطوّر استراتيجية وقتيّة جديدة للأخذ في الاعتبار التّطوّرات الحاصلة ما بعد الثّورة. وقد ركّزت هذه الاستراتيجية على ثلاث ركائز أساسيّة: إنعاش النّموّ وتوفير مواطن انشغل وكذلك تنشيط الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز الحوكمة وأيضا مشاركة المواطنين واعتماد الشّفافيّة. وقد كان للبنك في نهاية 2014 مبلغ جمليّ للتدخّلات في حدود ملياري دينار تتوزّع بين بعض المشاريع ودعم الميزانيّة. إضافة إلى ذلك، أمضت تونس اتّفاقًا – ستاند باي Stand-by – مع صندوق النّقد الدّولي في شهر جوان2013 لمدّة 24 شهرًا ثمّ وقع تمديده إلى نهاية سنة2015 وهو اتّفاق يتعلّق بـ3,5 مليار من الدّنانير حيث تمّ بعد صرف 2,7 مليار دعما لميزان الدّفوعات (300 مليون دينار) والبقيّة في قالب دعم للميزانيّة. لكنّ صرف هذا الدّعم مشروط باحترام عدد من معايير الاقتصاد الشّامل خصوصاً تطوّر توازني ميزان الدّفوعات والماليّة العموميّة وتطبيق مجموعة من الإصلاحات في القطاع المالي وبعض المجالات الأخرى

عزّزت، كذلك، بقيّة المؤسّسات متعدّدة الأطراف تدخّلاتها في تونس ويمكن أن نذكر منها البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الإسلامي للتّنمية ومجموع الصناديق والمؤسّسات الماليّة العربيّة.

يجب أيضاً تسجيل توسّع أنشطة البنك الأوروبّي لإعادة التّعمير والتّنمية وتحوّلها إلى بلدان الرّبيع العربي، بعد أن كانت مقصورة، إلى هذا الحدّ، على البلدان الأوروبّيّة. كان الرّبيع العربي أيضاً محور تغيّرات حصلت في عالم المؤسّسات متعدّدة الأطراف. فقد تخلّت هذه المؤسّسات عن برامج التّكييف الهيكلي المعتبر إلى هذا الحدّ إطاراً لصياغة السّياسات العامّة في البلدان النّامية فالثّورات في البلدان العربيّة، المعتبرة إلى هذا الحدّ نماذج من قبل هذه المؤسّسات، اتّهمت بعض مخطّطات التّنمية التي ركّزت على تحقيق الاستقرار والتي كانت وراء موجة إقصاء كبيرة ووراء أنساق نموّ ضعيفة نسبيّا. ومن الآن فصاعدا سيكون الاندماج والتّغيير لبّ الإطار الجديد للسّياسات العامّة داخل المؤسّسات متعدّدة الأطراف وفي تدخّلاتها في البلدان النّامية.

لقد أعادت هذه المؤسّسات النّظر في استراتيجيّات تدخّلها في البلدان العربيّة بعد الثّورة وابتكرت رؤى جديدة تركّز على الاندماج والتّغيير الاقتصادي والإصلاحات المؤسّساتيّة، وفي نفس الوقت عزّزت غالبيّة هذه المؤسّسات مستويات تدخّلها ورفّعت من قيمة المبالغ الماليّة التي رصدتها لبلدان التّحوّل العربيّة.

هل كانت التدخّلات هذه كافية؟ هل كانت تدخّلات المؤسّسات متعدّدة الأطراف قادرة على إعانة بلدان الرّبيع العربي على مواجهة

حاجاتها الماليّة؟ هل هي قادرة على الاستجابة للانتظارات النّاجمة عن وعود الدّعم التي قدّمتها لبلدان الرّبيع العربي؟

إنّ تدخّلات المؤسّسات متعدّدة الأطراف في بلدان الرّبيع العربي لم تسلم من النّقد رغم أهمّيتها ورغم فتحها حوارا جديداً أكثر انفتاحا وأكثر صراحة مع المسؤولين السّياسيّين وكذلك مع المنظّمات النّقابية وجمعيّات المجتمع المدنيّ. وقد صدر أوّل نقد عن قطاعات واسعة من المجتمع المدني التي نقدت نزعتي التّحكّم والتدخّل لدى هذه المؤسّسات وخصوصاً صندوق النّقد الدّولي. وفي هذا المستوى لابدّ أن أقول أنّه أثناء مروري على رأس وزارة الاقتصاد والماليّة لم أطبّق، في ما يتعلّق بتحقيق الاستقرار والإصلاحات، إلاّ ما بدا لي ضروريّا لإخراج اقتصادنا من وضعه الصّعب وجعله على طريق النّموّ.

لقد عارضت هنا بوضوح سياسات التّقشّف ودافعت عن فكرة تحقيق الاستقرار مع النّموّ وهذا هو محتوى برنامج التّعديل الاقتصادي الذي دافعت عنه واعتبرته نقطة الانطلاق في إقلاع اقتصادنا.

إضافة إلى ذلك فانّ برامج الإصلاحات المرسومة من قبل الحكومات السّابقة تلك التي واصلناها وعزّزناها والتي تمّت متابعتها من قبل الحكومة الجديدة هي وجيهة وتستجيب للتّحدّيات في بلدنا.

كذلك الأمر بالنسبة إلى الإصلاح الجبائي الذي كان الهدف منه توطيد العدالة وإنعاش الاستثمار. وأيضا بالنّسبة إلى الإصلاحات البنكيّة حيث كان الهدف منها تقوية البنوك بغرض جعلها نواة أساسيّة لإعادة بعث النّموّ والتّعديل الاقتصادي.

ولئن نجحت المؤسّسات متعدّدة الأطراف في تجديد حجم تدخّلاتها والرّفع منه بصفة واضحة، فإنّها في المقابل تمسّكت بأدواتها التّقليديّة في التدخّل التي أظهرت محدوديّتها في بلدان الرّبيع العربي الموسومة بتقلّبات سياسيّة كبيرة وبعدم استقرار مؤسّسيّ هامّ. هذا الوضع كان سبباً في عدم التّفاهم والصّعوبات أحياناً بما يفسّر مطالب دول التّحوّل الملحّة على هذه المؤسّسات بأن تكون أكثر مرونة وخصوصاً صندوق النّقد الدّولي.

إنّ هذه الصّعوبات تظهر في المستويات المختلفة للتّعاون بين البلدان والمؤسّسات متعدّدة الأطراف. يتعلّق المستوى الأوّل بطول آجال دراسة المطالب وبصرف الأموال نسبيّا من قبل المؤسّسات متعدّدة الأطراف التي لا تحسن التّكيّف مع الظروف الاستعجاليّة في بلدان الرّبيع العربي. لكن من الأكيد أنّ مجهودا قد بذل خلال الأشهر الأولى لما بعد الثّورة، غير أنّه شيئا فشيئا عادت المؤسّسات إلى نسقها التّقليدي في التدخّل ولم تأخذ في الاعتبار أحياناً الحاجات العاجلة لهذه البلدان.

مصدر آخر للصّعوبات يتعلّق ببرامج الإصلاحات وبنسقها في التّنفيذ. فقد واجهت أغلب هذه البلدان حزمة مهمّة من الإصلاحات تطلب تجنّدا كبيراً من قبل الإدارة والمسؤولين السّياسيّين لتطبيقها.

إضافة إلى ذلك فانّ إقرار هذه الإصلاحات يفرض موافقة السّلطات التّشريعيّة ويتطلّب عملا كبيراً من التّحسيس والتّفسير وهو ما يثقل نسق إنجازها، مع أنّه لابدّ من التّذكير بظهور اللوبيات التي تعارض الإصلاحات وتدافع عن الوضع الرّاهن في كثير من القطاعات، فهذه

اللوبيات في سياق ما بعد الثّورة تمتلك هامشا كبيراً للحركة وقدرة على التّحريض بما لا يساعد على النّقاشات الهادئة والبحث عن الوفاق.

يجب أن نشير أيضاً إلى محتوى الإصلاحات التي غالباً ما تكون مصدرا للنّزاعات بين المؤسّسات متعدّدة الأطراف وسلطات التّحوّل. فبعض المؤسّسات تسعى إلى التّأثير في محتوى الإصلاحات وفي وجهتها وخصوصاً باقتراح تجارب حصلت، أصلا، في بعض البلدان واعتمادها دون تريّث «أحسن التّطبيقات الدّوليّة المقبولة». لكنّ هذه التّوصيات يمكن أن تظهر أحياناً غير ملائمة للأوضاع في بلدان التّحوّل، وحين تفضّل السّلطات تطبيق إصلاحات أخرى يصبح الحوار السّياسي صعبا. وأيضا رغم التّغييرات في إطارات التدخّل والتّرفيع في حجم المبالغ الماليّة عرفت تدخّلات المؤسّسات متعدّدة الأطراف بعض الصّعوبات بسبب النّسق البطيء أحياناً أو بسبب إحدى نزعات التدخّل في برامج تحقيق الاستقرار أو في الإصلاحات. إنّ هذه القيود تحتاج إلى ابتكار آليّات وأدوات تدخّل أكثر ملاءمة وقادرة على «الإحاطة» بالوضع السّياسيّ المتقلّب وعدم الاستقرار المؤسّسي

يمكن القول أنّ الرّبيع العربيّ، رغم انحرافاته، كان محلّ تقدير من قبل المجتمع الدّولي الذي اعتبره تطوّراً عظيما في منطقة كانت دائماً غارقة في سلطويّتها الاستثنائيّة. ومنذ ذلك الوقت لم تسر تونس لوحدها في هذا التّحوّل الذي أصبح أكثر تعقّدا بدخول الإرهاب بقوّة في الفضاء العمومي. ولكن بقدر ما كان الدّعم السّياسي مقنعا كان الدّعم الاقتصادي أقلّ من ذلك بكثير. يجب، أكثر من أيّ وقت مضى، أن تؤثّر مقولة «لن تسير وحدك أبدا» المطبّقة في السّياسة في الدّعم الاقتصادي على المستويين الثّنائي ومتعدّد الأطراف.

الأولويّات الاقتصاديّة للحكومة: وضع تونس على طريق الانتعاش الاقتصادي والإقلاع

إنّ إعداد الأولويّات الاقتصاديّة للحكومة عمل لقي كثيراً من المراجعات. فقد بدأ أوّلا بطلب رئيس الحكومة الجديد في لقاءاته مع الأحزاب السّياسيّة والمنظّمات الوطنيّة الكبيرة ومنها الاتّحاد العامّ التّونسي للشّغل واتحاد الصّناعة والتّجارة ومنظّمات أخرى، أولويّاتها ومقترحاتها في المجال الاقتصادي. وقد جمعت هذه المقترحات في وثيقة عمل. ثمّ مع وصول الوزراء القادمين، شرع الفريق الذي بدأ يتكوّن تدريجيّا حول مهدي جمعة في مناقشة أولويّات كبيرة سياسيّة وأمنيّة واقتصاديّة واجتماعيّة. حتّى ان وجدت خارطة الطّريق التي حدّدها الحوار الوطني، فإنّ الأمر يتعلّق بوثيقة شاملة يجب أن تترجم إلى سياسات أكثر دقّة. ففريق العمل هذا الذي تكوّن حول رئيس الحكومة القادم وضع أولويّات الحكومة حيث كانت الاقتصاديّة منها أحد محاور خطاب مهدي جمعة أمام المجلس الوطني التّأسيسي.

إنّ دراسة الوضع الاقتصادي وتحليله، بعد تسلّمنا لمهامّنا، غذّيا كذلك التّفكير في الأولويّات الاقتصاديّة للحكومة ودفعانا إلى التّركيز على المسائل المرتبطة بتحقيق الاستقرار. وقد تواصل هذا التّفكير خلال لقاءات قمت بها بنفسي مع شخصيّات من الصّفّ الأوّل خصوصاً سي رشيد صفر الوزير الأوّل سابقا، ووزراء سابقين وبالخصوص سي

منصور معلّى وسي منصف بلعيد وسي مصطفى الزعنوني وسي الصادق بلعيد، وكذلك جامعيّين وخبراء ومسؤولين سياسيّين ومن المجتمع المدني أيضاً.

لقد أدّى الحوار الاقتصاديّ فيما بعد إلى صياغة أولويّاتنا واختياراتنا الاقتصاديّة. لكنّ هذه الأولويّات أخذت في الاعتبار السّياق السّياسيّ مع نهاية فترة التّحوّل وتبنّي الدّستور في بداية سنة 2014 التي كانت لحظة عظيمة في تونس، حيّاها العالم بأسره. بعد أشهر من الاحتقان وأزمة سياسيّة خانقة وحملة من العنف السّياسي كان الرأي السّائد أنّ البلاد تتّجه نحو الأسوإ، لكنّ التونسيّين كانوا قادرين على كبح جماحهم. ففي مدّ توافقيّ وبأغلبيّة عريضة تبنّى المجلس الوطنيّ التّأسيسي الدّستور الذي فتح الطّريق أمام انتقال ديمقراطيّ هادئ فقد استطاع هذا الدّستور أن يجمّع التّونسيّين بعد أشهر من الانقسام والتّفرّق وأقرّهم في هويّة عربيّة إسلامية منفتحة على القيم الكونيّة من الديمقراطية والحرّيّة. وسيكون قاعدة لعقود عديدة من التّعايش بين عموم التّونسيّين في تونس. وفي نفس المدّ، حظيت البلاد بهيئة انتخابيّة مستقلّة لتسهر على حسن سير الانتخابات القادمة، كما أتيحت لها كذلك حكومة من التّكنوقراط (الخبراء) برئاسة مهدي جمعة وقد كانت خريطة الطّريق محدّدة لها من قبل الحوار الوطني، وكان هدفها إنجاز آخر مرحلة من الانتقال الدّيمقراطي بتنظيم الانتخابات قبل نهاية السّنة وتعزيز الأمن وإعادة تحريك عجلة الاقتصاد بعد أشهر من الغموض.

كنّا نعلم أنّ إعادة تنشيط الاقتصاد لن تكون مهمّة سهلة ما دامت الأزمة السّياسيّة لسنة 2013 تؤثّر بثقلها في الفاعلين الاقتصاديين الوطنيّين والأجانب. إذ يجب أن نقرّ بأنّ اقتصادنا يمرّ بفترة من الاضطراب

الشّديد منذ حلول الرّبيع العربي سنة 2011 فانعدام الأمن والتّحرّكات الاجتماعيّة الكبيرة والاعتصامات وانفجار المطالب الاجتماعيّة التي كانت مقموعة طوال عدّة سنوات جعلت الأفق الاقتصاديّ غير واضح وعزّزت نزعة الانتظار ولم تشجّع على الاستثمار. هذه الصّعوبات الجديدة في ما بعد الثّورة فاقمت من اختناق نموذج للتّنمية وُضع منذ بداية سنة 1970 وجعل من نقطة الالتقاء بين قطاع التّصدير القائم على رخص اليد العاملة وبين القطاعات الموجّهة إلى السّوق محور حركيّة الاقتصاد التّونسي. وهذا النّموذج وصل إلى نهايته منذ سنوات طويلة. لكنّ المناقشات والتّوصيات بغرض هيكلة نموذج جديد يسرّع بإعادة تنشيط مسالك اقتصادنا بقيت حبرا على ورق.

إنّ اختناق نموذج التّنمية وصعوبات ما بعد الثّورة والأزمة السّياسيّة سنة 2013 جعلت إدارة اقتصادنا وتعديله، في مفتتح السنة الجديدة، من أعسر الأمور

من أكثر الأوضاع الاقتصاديّة صعوبة

كانت الحكومة الجديدة واعية بهذه الصّعوبات فألزمت نفسها بمهمّة تحديد برنامج اقتصاديّ. انطلق هذا العمل من تشخيص الوضع وتحدّياته فكان شاقّا، وأنجزته مجموعات من الخبراء في قطاعات مختلفة. وأثبت هذا العمل وجود صعوبات كثيرة في بلدنا.

من بين هذه الصّعوبات التي وضعناها على رأس القائمة: أزمة الماليّة العموميّة الموروثة عن سنين عديدة من الزّيادة المتسرّعة في المصاريف العموميّة دون ربط مع تطوّر الإيرادات الحقيقيّة وخصوصاً

الإيرادات الجبائيّة، فنصيب الإيردات الحقيقيّة للميزانيّة تحوّل من 82 ٪ سنة 2010 إلى 75 ٪ سنة 2013 ممّا جعل العجز في الميزانيّة يمرّ من 1 ٪ إلى 6,3 ٪ خلال نفس الفترة. هذا الفارق وهو يكبر أكثر فأكثر بين المصاريف والإيرادات سيترجم حتما إلى ضغوطات على الخزينة العامّة بحيث يجب أن نعالجها كي تستطيع الدّولة مواجهة التزاماتها. لكنّ الأكثر خطورة يتمثّل في كون أزمة الماليّة العموميّة لا تتوقّف عند السّنة الجارية وإنّما ستكون في قلب اهتمامات الحكومات القادمة مادام هذا الفارق الخطير قد أصبح هيكليّا يتطلّب أجوبة قويّة.

إنّ الفارق بين المصاريف والإيرادات الحقيقيّة كان وراء زيادة كبيرة في الدّين العموميّ داخليّا وخارجيّا، من هنا تحتّمت مواجهة مصاريف الدّولة أمام الضّغط الاجتماعي في السّنوات التي أعقبت الثّورة وكذلك أمام التّداين الذي أصبح وسيلة لتمويل المطالب الاجتماعيّة الجديدة. فالدّين العمومي تحوّل من 1.8 مليار دينار سنة 2010 إلى 4.1 مليار دينار سنة 2013 فارتفع بـ10 نقاط تقريباً في ثلاث سنوات منتقلا من 40 ٪ تقريباً من النّاتج الدّاخلي الخام إلى 50 ٪ تقريباً سنة 2014.

إنّ عبء التّداين وإن لوحظ في إحصائياتنا فإنّه لا يؤخذ على أساس أنّ الآجال المسموح بها قبل دفع الدّين تشغلنا عن رؤية خطورة هذه المشكلة. لكن بداية من سنة 2017 ستتأثر الماليّة العموميّة واقتصادنا بهذه المشكلة حين تتضاعف أقساط دفع الدّين بالمقارنة مع حجمه الحالي فيمرّ من 3.6 مليارات إلى 6 مليارات من الدّنانير ما بين 2010 – 2014.

ومن ضمن التحديات الاقتصادية نشير إلى وضعية الشّركات العموميّة. فهذه الكيانات التي لعبت دورًا عظيما في تطوّر بلادنا بدأت تعرف منذ بضع سنوات صعوبات كبيرة، إذ بيّنت لنا مراجعة الحسابات العموميّة أنّ الخسائر المتراكمة، لسبع وعشرين شركة عموميّة، تناهز 3 مليارات من الدّنانير سنة 2013، كما أظهرت لنا أيضاً أنّ معالجة صعوبات الشّركات العموميّة ستمثّل محورا أساسيّا بالنّسبة إلى الحكومات القادمة.

إنّ مشاكل توازناتنا الاقتصاديّة الشّاملة لم تقتصر على الماليّة العموميّة فقط ولكنّها أصابت في الواقع توازناتنا الخارجيّة أيضاً. فالتّراجع في الإنتاج المحلّي وفي صادراتنا وكذلك الزّيادة في الاستهلاك وارتفاع كلفة الطّاقة وانخفاض قيمة الدّينار، كانت كلّها وراء عجزنا التّجاري وتجفيف منابع احتياطيّاتنا من العملة الصّعبة.

يجب أن نسجّل ضعف مستوى النّموّ وعدم انتظامه، وذلك بالتّوازي مع تدهور توازناتنا الاقتصاديّة الشّاملة. فرغم سياسات الانتعاش المطبّقة من قبل مختلف الحكومات منذ 2011، فإنّنا لم ننجح في العودة إلى مستوى النّموّ الذي كان قبل الثّورة والذي كان يعتبر غير كاف لاستيعاب الطّلب المتزايد للشّغل وخصوصاً تشغيل الشّباب الحامل للشّهادات القادم من الجامعات. لقد كان الانطلاق من جديد هشّا، بعد الكساد الكبير سنة 2011، وسوف لا يتجاوز النّموّ 2.3 ٪ سنة 2014 رغم التّوقّعات المتفائلة كثيراً التي قدّرته بـ3.6 ٪ عند إعداد قانون الماليّة.

يجب أن نسجّل أيضاً تسارعاً للتّضخّم حيث ارتفعت نسبة المعدّل السّنوي من 4.4 ٪ سنة 2010 إلى 6.1 سنة 2013. بقيت أرقام

البطالة مرتفعة بنسبة 15.3 ٪ سنة 2013 وقريبة من نسبة 32 ٪ بالنّسبة إلى أصحاب الشّهادات. وفي مستوى أكثر هيكليّة، يجب أن نذكر أنّ انخفاضا شديدا حصل في الاستثمار بنسبة فقدت قرابة خمس نقاط ما بين سنتي 2010 و2013 متحوّلة من 24.6 ٪ إلى 20.2 ٪ من الناتج الدّاخلي الخام. وبالتّوازي مع هذا الانخفاض في الاستثمار يجب أن نسجّل تدهورا في الإنتاجيّة التي عرفت نسبة نموّ بلغت 4 ٪ سنة 2013

لقد كان هذا الوضع الاقتصاديّ سبباً في تخفيض الترقيم السّيادي لتونس من قبل أهمّ وكالات التّقدير. إنّ دراستنا للوضع الاقتصادي بيّنت لنا أهمّية الصّعوبات والتّحدّيات الموجودة في اقتصادنا. لكنّ السّؤال المطروح يكمن في معرفة: كيف وصلنا إلى هذا؟ وكيف نفسّر تدهور الحالة الاقتصاديّة؟

سؤال بحثنا عن إجابة علميّة له آخذين نفس المسافة من التّجاذبات السياسيّة، إذ في الوقت الذي كان فيه الجميع ينتظروننا في ميدان السّياسة اخترنا نحن مجال التّحليل العلمي الصّارم. من هو المسؤول عن هذه الحالة الاقتصاديّة إذن؟

لقد بيّنّا أنّ تدهور الوضع الاقتصادي يعود إلى سببين أساسيّين. السّبب الأوّل هيكليّ ويتعلّق باختناق نموذج التّنمية الموروث عن السّبعينات. لقد عرفت بداية السّبعينات منعطفا هامّا في الاختيارات التّنمويّة المتبنّاة من قبل بلدنا بعد الاستقلال، فإلى هذا الحدّ، كانت تونس المستقلّة قد اختارت نموذجا يقوم على استغلال الموارد الذّاتية وموجّها إلى السّوق الدّاخليّة. إلاّ أنّ أزمة نهاية السّتّينات كانت وراء

تغيير في مثال التّنمية وذلك بوضع نموذج جديد قائم على التّوازن بين القطاعات الدّاخليّة وقطاعات التّصدير. فقد أبرزت تونس مزايا رخص اليد العاملة بها في الوقت الذي كانت فيه الصّناعات الكثيفة بأوروبا تلاقي صعوبات كبيرة. ووجدت هذه الدّعوة صدى لدى المستثمرين فتوافدوا على بلدنا لنقل أنشطتهم التي كانت تعاني من ضعف المردود. وهكذا سمح هذا النّموذج لتونس بأن تسجّل مستويات مهمّة في نسبة النّموّ وبأن تعرف عشريّة مزدهرة.

لكنّ ارتفاع كلفة العمل عندنا وضعف مرابيح الإنتاجيّة دقّا ناقوس الخطر أمام هذا النّموذج منذ سنوات طويلة. يجب إجراء تغيير عميق في نموذجنا التّنموي والتشجيع على توجيه نسيجنا المنتج إلى أنشطة جديدة وكثيفة تكنولوجيّا. لكن من المؤكّد أنّ بعض المؤسّسات التّونسيّة اتّجهت نحو صناعات جديدة، خصوصاً قطاعات التّكنولوجيا الحديثة مثل مكوّنات السّيارات أو الملاحة الجوّية، وكانت قادرة على تسجيل إنجازات مهمّة.

لم تكن بلادنا في هذه الفترة قادرة على إجراء تغيير جذريّ وتطبيق نموذج جديد في التّنمية. لقد كانت الإخفاقات وراء العديد من الأمراض التي تنخر اقتصادنا وخصوصاً بطالة أصحاب الشهادات والإنتاجية الضّعيفة والصّعوبات الهيكليّة لميزاننا التّجاري. ثمّ إنّ عدم قدرتنا على المبادرة بوضع حركيّة جديدة للتّنمية مثّلت لبّ هشاشة نموّنا منذ عشر سنوات وسنبقى كذلك ما دمنا عاجزين عن تحديد مبادرة جديدة.

ونجد تفسيرا للأزمة الرّاهنة في هذه التّحدّيات الهيكليّة، كما نجده في السّياسات الاقتصاديّة المطبّقة بعد الثّورة. لكنّ هذه السّياسات

كانت ضروريّة لسببين، ففي البداية وجبت الاستجابة لانفجار المطالب الاجتماعيّة التي وأدتها سنوات الدّكتاتوريّة. ثمّ إنّ غموض المستقبل والخوف منه خلال الأزمات الكبيرة أو خلال المنعرجات التّاريخيّة الكبيرة يفرضان على السّلطات العموميّة ردّ فعل قويّ بغرض إعادة الثّقة للجماهير ولمجموع الفاعلين الاقتصاديّين وخصوصاً القطاع الخاصّ.

ولكن، كما هو الشّأن بالنّسبة إلى كلّ سياسات الانتعاش الاقتصادي، تقدّم الاستهلاك على الاستثمار وجلب عدم التّوازن الذي نعرفه اليوم. إنّ مجموع الإجراءات المتّخذة لإطلاق البرامج الجديدة كانت السّبب في انحرافين للاقتصاد الشّامل: تدهور الماليّة العموميّة وتدهور ميزان العمليّات الجارية معها وكذلك ضعف في النّموّ الاقتصادي وغموض مستمرّ في الأفق. وجدنا أنفسنا أيضاً في بداية هذه السّنة 2014 أمام وضع اقتصادي من أكثر الأوضاع تعقيدا مع تدهور في التّوازنات الاقتصاديّة الشّاملة وضعف في النّموّ وخاصّة مع تحدّيات هيكليّة كبيرة وغموض كبير في المستقبل. إنّها حالة تجمع بين موروثين: اختناق نموذج النّموّ منذ نهاية القرن الماضي وتأثيرات النّموذج الاقتصادي للإنعاش بعد الثورة.

يجب تسجيل في تونس بعد الثّورة، وبالتّوازي مع هذه التّحدّيات المهمّة، صعود ظاهرة التّهريب والتّجارة الموازية. فمن المؤكّد أنّ هذه الظّاهرة ليست جديدة، لكنّ تسيّب الدّولة كان وراء تفاقمها. إنّ دراسة حديثة للبنك العالمي قدّرت قيمة هذه التّجارة بـ1.8 مليار دينار والخسائر بالنّسبة إلى تونس قرابة 1.2 مليار دينار منها 500 مليون من الإيرادات الجبائية.

لقد وضعت هذه الظّاهرة الدّولة أمام تحدّيين اثنين: نذكر في البداية التّحدّي السّياسي والمتعلّق بوجود الدّولة ذاتها إلى درجة أنّ المهرّبين احتلّوا موقعا مهمّا في المناطق الحدوديّة. أضف إلى ذلك وضع ظاهرة التّهريب للمسألة الأمنيّة وارتباطها الثّابت منذ ذلك الوقت بالشّبكات الإرهابية. ثمّ التّنامي السّريع لهذه الظّاهرة الذي يطرح رهانات اقتصاديّة كبيرة مع منافسة البضائع المستوردة للمنتجين المحلّيّين ومع الخسائر في إيرادات الدّولة. إنّ إعادة تركيز سلطة الدّولة ومحاربة التّهريب تمثّلان كذلك قسما من التّحدّيات الكبيرة في هذه الفترة من التّحوّل. انّ تهيئة سياسة الحكومة بدأت بتطوير رؤية استراتيجية

رؤية استراتيجية

ما العمل في هذا السّياق وماهي السّياسة الاقتصاديّة التي نضعها؟

هل نكتفي بالتّصرّف في اقتصادنا يوما بيوم ونضمن سيرا هادئا للفترة الانتقاليّة؟

إنّ تطبيق هذا الحلّ كان يمكن أن يكون أكثر سهولة بالنّسبة إلى الحكومة، لكنّنا اخترنا الحلّ الصّعب بإيقاف العجز في التّوازنات الاقتصاديّة الشّاملة وذلك بطرح سلسلة من الإصلاحات الأساسيّة من أجل النّموّ ومن أجل دفع اقتصادنا في المستقبل. في الأثناء وقبل أن نحدّد اختياراتنا سعينا إلى وضع عملنا واختياراتنا للسّياسة الاقتصاديّة ضمن رؤية استراتيجية لمستقبل بلادنا، إذ وجبت الإجابة عن مسألة المستقبل على المدى البعيد والإجابة عن المشروع الذي يجب على بلادنا أن تحمله. وهذا التّفكير لم يكن غريبا عن النّقاشات العامّة في تونس وخصوصاً منذ بداية الثّورة، فكثير من الخبراء والمثقّفين

والأحزاب السّياسيّة والجمعيّات قد طوّروا عناصر التّفكير والتّحليل بشأن التّجربة الجديدة.

يتحتّم على هذا التّفكير الاستراتيجيّ ألاّ يقتصر على حدودنا بل يجب أن يشمل كذلك التّطوّرات التي تحدث في العالم بأسره. فكثير من الدّراسات ومعاهد البحوث الاستراتيجية حلّلت التّغيّرات الهيكليّة التي تمسّ عالمنا والتي ستؤثّر بثقلها في التّوجّهات المستقبليّة. ولقد ركّزت على استمرار أزمة الاقتصاد العالمي وعلى نتائجها الضّعيفة وخصوصاً في الغرب ممّا سيترك الباب كبيراً ومفتوحا أمام أقطاب جديدة للصّعود. كما أكّدت هذه الدّراسات الدّور المتنامي للتّكنولوجيّات الحديثة والتّجديد والبحث.

ألحّت الدّراسات المتعلّقة بعالمنا أيضاً على ندرة الموارد الطّبيعيّة بما يفرض تصرّفا أكثر دقّة في مصادر الغذاء وفي الماء وفي الطّاقة. ثمّ إنّ تزايد مظاهر اللاّمساواة دفع إلى ضرورة وضع الإدماج الاجتماعي والمساواة في المجتمعات الديمقراطية على جدول الأعمال. هذا عالمٌ يمرّ بحالة غليان وتغيّر يرسم أمام أعيننا، ولكن يتحتّم علينا أن نجد مكاننا فيه.

إنّ هذه المسألة تستحقّ تفكيرا أكثر اتساعا ونقاشا كبيراً بغرض بناء وفاق عريض حول التّوجّهات المستقبليّة لبلدنا. لكن نحن مقتنعون أنّ الانتقال الديمقراطي والوفاق الذي يحمله يستطيعان تقديم دور استراتيجيّ لبلدنا في فضاء يمتدّ من شمال أوروبّا إلى جنوب إفريقيا. وفي هذا الفضاء ستكوّن إفريقيا حسب كلّ المستقبليّين الحدّ القادم للنّموّ العالمي، فالشّركات الكبيرة متعدّدة الجنسيّات والبنوك

والمؤسّسات متعدّدة الأطراف والبلدان الغنيّة لم تجانب الصّواب حين منحتها الأولويّة.

إنّ تونس تستطيع في هذا الفضاء الجديد وفي هذا التّشكيل الجديد للنّظام العالمي أن تصبح إفريقية مجدّداً وهي التي لم تتوقّف أبدا عن أن تكون كذلك. إنّ بلدنا قويّ بنظام ديمقراطيّ توافقيّ وبمؤسّسات حديثة وشفّافة ويستطيع أن يضطلع بدور مركزيّ في اللّقاءات والمبادلات. إنّه يستطيع في قلب هذه الحركيّة الاقتصاديّة الجديدة أن يصبح القوّة الجديدة الصّاعدة لهذا الفضاء الذي يقطنه قرابة 2,2 مليار من السّكّان وهم يمثّلون أكثر من ثلث السّكّان في العالم. إنّ إيجابيّات اقتصادنا هامّة ومنها علاقاتنا التّاريخيّة مع هذه البلدان وشبابنا المتكوّن في التّكنولوجيّات الحديثة والمتعجّل إلى إبراز سعة معارفه وخبراته العمليّة، وأخيراً موقعنا الجغرافي الذي يجعل من بلدنا مفترق طرق حقيقي لهذه المنطقة، لكنّ هذا المفترق سيكون منفتحا أيضاً على فضاءات جغرافيّة أخرى وخصوصاً أمريكا الشّمالية وآسيا وأمريكا اللّاتينيّة

لكن يتحتّم وضع بلدنا دون تأخّر أكثر على طريق الانتعاش الاقتصادي حتّى نجعل منه الاقتصاد الصّاعد في المستقبل وكذلك قطبا للنّموّ. فعلى المدى القريب والمدى المتوسّط، يجب على أهداف سياستنا الاقتصاديّة أن تصحّح التّوازنات في الاقتصاد الشّامل وتنعش النّموّ وتسرّع بالإصلاحات الاقتصاديّة وتعزّز التّضامن والاندماج الاجتماعي لكن إن كان الصّعود الاقتصادي يمثّل المنظور الاستراتيجي لبلدنا فإنّ التّعديل الاقتصادي يكون هو البرنامج على المستويين القريب والمتوسّط وسيكون أساس الصّعود في المستقبل.

سياسة انتعاش اقتصاديّ

إنّ ضعف النّموّ الاقتصادي وتدهور التّوازنات الاقتصاديّة الكبيرة يتطلّبان اليوم وضع سياسة انتعاش اقتصاديّة لأن الانتعاش ضروريّ لأسباب عديدة: يتمثّل السّبب الأوّل في مواجهة انحراف التّوازنات الكبيرة والسّيطرة عليها بصفة عاجلة. أمّا السّبب الثاني فيكمن في الحاجة إلى تعزيز النّموّ وتقويته حتّى يستجيب لتحدّيات اقتصادنا. وأخيراً فانّ التّعديل وإعادة تنشيط النّمو أساسيّان لمواجهة التزاماتنا الدّوليّة وبالأخصّ بداية من 2017 حين تحين آجال الدّيون المتخلّدة بذمّتنا منذ 2011.

إنّ الانتعاش الاقتصادي لن يتحقّق بعصا سحريّة، ذلك أنّ الأمر يتعلّق ببذل مجهودات مفعمة بالصّبر والأناة وهو ما بدأت فيه حكومتنا، لكن على الحكومات القادمة المواصلة مع المثابرة.

إن الانتعاش الاقتصادي يتطلّب مناخا معدّا مسبقا وذلك ضروريّ. ففي هذا المناخ يجب أن نشير إلى ضرورة التّوافق السّياسي وقيادة الانتقال بطريقة سلميّة وحضاريّة. ولقد التزمت تونس بهذا المسلك لكن يتحتّم عليها أن تثابر عليه. زد على ذلك أنّ التّعديل يتطلّب تعزيز مجهوداتنا بغرض الوقوف أمام التّحدّيات الأمنيّة ومواجهة التّهديد الإرهابي. والواقع أنّ مجهودات كبيرة بذلت في هذا الاتّجاه وحقّقت نجاحات هامّة لكنّها يجب أن تتواصل.

كذلك، وخلافا لمن يقولون أنّنا لم نكن نملك استراتيجية اقتصاديّة أو أنّنا نطبّق اختيارات المؤسّسات متعدّدة الأطراف، فانّه من المهمّ تسجيل أنّ الانتعاش الاقتصادي كان اختيارنا لإنجاز السّياسة الاقتصاديّة،

هذا الخيار يستجيب للتّحدّيات وللضّغوطات الرّاهنة التي يعاني منها الاقتصاد التونسي. ويبقى الهدف الأخير من الانتعاش هو أن نجعل من بلدنا الاقتصاد الصّاعد الجديد في حوض البحر الأبيض المتوسّط.

إنّ هذه الاختيارات لم تكن بحال من الأحوال مملاة من الخارج وخصوصاً من قبل المؤسّسات متعدّدة الأطراف وكما ذكرنا سابقا فإنّ هذه الخيارات والأولويّات المحدّدة من قبل حكومتنا تأتّت من تحليل دقيق للحالة الاقتصاديّة وأجابت عن تحدّياتها.

إنّ الانتعاش الاقتصادي يتطلّب أيضاً، وفي أسرع وقت، إعادة تثبيت سلطة الدّولة. من المؤكّد أنّ هذا الهدف سياسيّ لكنّ تأثيراته الاقتصاديّة كثيرة على أساس أنّه يؤدّي إلى إعادة إقرار المنافسة بين الفاعلين الاقتصاديّين الذين يتعرّضون إلى منافسة غير قانونيّة من قبل المهرّبين. زد على ذلك أنّ إعادة تثبيت سلطة الدّولة ومراقبتها للأوضاع ستسمح باستخراج موارد إضافية تساهم في إعانة الماليّة العموميّة.

سياسة الانتعاش الاقتصادي: بعض المبادئ

إنّ سياسة الانتعاش الاقتصادي التي حدّدناها تفترض بعض المبادئ الأساسيّة:

المبدأ الأوّل يتمثل في القطع مع حركيةّ ما بعد الثورة التي تركّز على الطّلب وبأكثر دقّة على نموّ قائم على طلب الاستهلاك. والمقصود هنا تأسيس ديناميكيّة جديدة حيث يتحتّم على الاستثمار أن يجلب ديناميكيّات النّموّ.

المبدأ الثاني يتعلّق بأهمّية تحقيق الاستقرار بغرض مواجهة الانحراف في عجز الاقتصاد الشّامل. لكن، في نفس الوقت، يجب أن يرافق تحقيق هذا الاستقرار مجهود في سياسة النّموّ حتّى لا يتحوّل إلى برنامج تقشّف يؤثّر سلبا في حظوظ الأجيال القادمة.

المبدأ الثّالث يركّز على البعد الاجتماعي حيث برهنت الثّورة على هشاشته الكبيرة وإدارة الأزمة يجب أن تأخذ في الاعتبار هذا البعد كما يتحتّم عليها أن تحمي خصوصاً الطّبقات الاجتماعيّة الأكثر هشاشة والتي لا تقدر على تحمّل إجراءات التّقشّف.

المبدأ الرّابع يتمثّل في الحوار والتّوافق. وهذان المبدآن أثبتا أهمّيتهما في إدارة الأزمة السّياسيّة سنة 2013 وكوّنا خصوصيّات الديمقراطية التونسيّة النّاشئة. هذان المبدآن يمكنهما أيضاً أن يضطلعا بدور مهمّ في إدارة الأزمة الاقتصاديّة. وهذه القناعة دفعت الحكومة إلى تنظيم الحوار الاقتصادي الوطني. وهو ما يعني حدوث أوّل نقاش اقتصادي مفتوح وشفّاف في تاريخ تونس ما بعد الاستقلال. ورغم الصّعوبات فقد فتح هذا النّقاش فضاء للحوار وتبادل الأفكار وسمح لقطاعات عريضة بقياس خطورة الصّعوبات الاقتصاديّة في بلدنا.

أولويّات اقتصاديّة كبرى

لقد حدّدنا سلسلة من الأولويّات الاقتصاديّة انطلاقاً من هذا التحليل لتحدّيات هذه الفترة الانتقاليّة ورهاناتها

وتتمثّل أولى هذه الأولويّات في إعادة إقرار سلطة الدّولة وشنّ حرب دون هوادة على التّهريب والتّجارة الموازية والتّهرّب الضّريبي.

هذه المعركة ستكون طويلة النّفس ما دامت سلطة الدّولة قد ضعفت منذ اندلاع الثّورة. إنّها تتطلّب عملا متأنّيا يكون على المدى الطّويل. لكنّها تستدعي كذلك طاقة وعزيمة باستمرار. لقد بدأت الحكومة هذه المعركة، وزيارات رئيس الحكومة إلى رأس جدير والحدود الجزائريّة وميناءي رادس وحلق الوادي، دالّة على هذا الالتزام بمواجهة هذا الطّوفان الذي هو بصدد تحطيم الدّولة واقتصاد البلاد. هذا الالتزام الذي يجب أن يستمرّ بنفس الحزم وبنفس الطّاقة حتّى تتجنّب الدّولة الاستسلام أمام تقدّم بارونات التّهريب.

الأولوية الثّانية مرتبطة بإعادة تثبيت التوازنات الاقتصاديّة الشّاملة، فالأزمة الحاليّة كانت وراء تدهور الماليّة العموميّة وميزان العمليّات الجارية. وتحقيق الاستقرار أصبح رهانا أساسيّا لاقتصادنا وذلك لإبقاء العجز في مستوى مقبول. ولقد بذلت الحكومة مجهودات لضمان تحقيق استقرار أكبر للاقتصاد الشّامل ولإيجاد هامش أكبر للتّحرّك في إدارة سياستها الاقتصاديّة.

الأولوية الثالثة لسياستنا الاقتصاديّة متعلّقة بالنّموّ، فتحقيق الاستقرار للاقتصاد الشّامل، في الواقع، يمكن أن يتحوّل إلى سياسة تقشّفيّة إذا لم يكن مصحوبا بسياسة النّموّ. في هذا المستوى، وبعد الصّعوبات التي تعرّضت لها سياسات الإنعاش العمومي أصبح من الضّروري التّسريع في الاستثمارات العموميّة وخصوصاً بتسهيل الإجراءات بالنّسبة إلى الأسواق العموميّة وتشجيع الاستثمار الخاصّ لإخراجه من حالتي الفتور والانتظار، ذلك أنّ إنعاش الاستثمار الدّاخلي يعزّز النّموّ الاقتصادي ويشجّع أيضاً المستثمرين الدّوليّين على إعادة أنشطتهم بتونس.

الأولويّة الرّابعة مرتبطة بالإصلاحات الاقتصاديّة. فقد ورثت بلادنا مؤسّسات متصلّبة عرفت صعوبات كبيرة. والمقصود بالإصلاحات هنا تمويل الاقتصاد والجباية والتّمويل. ثمّ إنّ بلدنا أمام تحدّ رئيسيّ يتعلّق باختناق المؤسّسات الكبيرة التي لعبت دورًا كبيراً في التنمية منذ السّبعينات. لكن أصبح من العاجل اليوم تجديد البنوك ومراجعة الجباية وأيضا طريقة التّمويل. هذه الإصلاحات تكوّن قاعدة نموّنا في المستقبل والتنمية ستستفيد أكثر من المؤسّسات القويّة والمتجدّدة.

وفي النّهاية، الأولوية الأخيرة مرتبطة بالتّضامن وبالإدماج الاجتماعي إذ أبرزت الثّورة استفحال ظاهرتي التفاوت والإقصاء في المجتمع. ومنذ ذلك الوقت بُذل جهد مهمّ لإعادة بناء النّسيج الاجتماعي وبالأخصّ مع إمضاء عقد اجتماعيّ جديد. لكنّ الجهود يجب أن تتواصل في هذا المجال حتّى نجعل من التّضامن والإدماج محور النّموذج الاجتماعي في فترة ما بعد الثّورة.

الخلاصة: إنّ إعادة تثبيت سلطة الدّولة وتحقيق استقرار الاقتصاد الشّامل وإنعاش النّموّ والتّسريع بالإصلاحات والإدماج والتّضامن مثّلت جميعها الأولويّات الاقتصاديّة الكبرى لسياستنا الاقتصادية.

ما تمّ إنجازه في الأشهر الأولى

أنجزت الحكومة خلال الأشهر الأولى، رغم الصعوبات، أعمالا كثيرة بغرض تحقيق أهدافها الاقتصاديّة.

لقد قامت في البداية بتدخّلات حازمة في مجال مكافحة التّهريب والتّجارة الموازية. ووضعت خططا لتعزيز المراكز الحدوديّة والمراكز

الدّيوانيّة والأمنيّة وتابعتها بصفة منتظمة وكانت المتابعة في مستوى الدّرجة القصوى.

أمّا بالنّسبة إلى التّهرّب الضّريبي فيجب أن نسجّل مجهودات الإدارة الجبائيّة في ما يتعلّق بالاستخلاص الذي كان وراء تحسين الإيرادات الجبائيّة زد على ذلك أنّ الحكومة أصدرت المرسوم الذي يقلّص من اللّجوء إلى النّظام التقديري ويقوّي مكانة النّظام الحقيقي.

لكنّ، مجهود الدّولة في مكافحة التّهريب والتّهرّب الجبائي يجب أن يتواصل ويتعزّز

كان تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الشّامل موضوع بعض التدخّلات من قبل الحكومة. وفي ما يتعلّق بتقليص العجز في الميزانيّة وبالتّوازي مع التّخفيض في جرايات أعضاء الحكومة وهو عمل رمزي، مثّل التّقليص والتحكّم أكثر في التّوازن جزءا من أولويّات الحكومة. فقانون الماليّة التّكميلي لسنة 2014 وقانون الماليّة لسنة 2015 كانا فرصة لاتّخاذ قرارات أكثر حزما بهدف التّقليص بطريقة قويّة من هذا الفارق غير المحتمل بين مصاريف الدّولة وإيراداتها الحقيقيّة.

لقد تمّ في الوقت نفسه عمل مهمّ لحشد موارد تمويل جديدة، فنجاح القرض الوطني الذي مثّل ظاهرة مهمّة لتعبئة المواطنين، كان عنصرا رئيسيّا في هذا المجهود المبذول لتمويل الاقتصاد

أمّا في ما يتعلّق بالتّوازن الخارجي، فقد تمّ إيقاف عدّة إجراءات بهدف تنشيط الصّادرات وتقليص الواردات. وبفضل الموسم الفلاحي الجيّد

إضافة إلى عقلنة أكبر في استهلاك الطّاقة ستخفّ وجوبا الضّغوطات القويّة المسلّطة على الميزان التّجاري.

لقد انكبّت الحكومة كذلك على العناية بالاستثمار وبالظّروف الملائمة لإنعاشه. وتمّ أيضاً وضع قانون جديد يتعلّق بالأسواق العموميّة سيسرّع وجوبا بتركيز مشاريع استثماريّة. إضافة إلى ذلك تمّ إعداد فريق لمتابعة مشاريع الاستثمار المعطّلة وقد زار هذا الفريق عددا كبيراً من الجهات بغرض إنعاش المشاريع والتّسريع في إنجازها، ومكّن من إعادة الأشغال في مشاريع كبيرة مثل الطّريق السّيّارة صفاقس - قابس أو صفاقس - مدنين وفي كثير من المشاريع الأخرى تهمّ الطّرقات الفرعيّة.

إنّ عمل الحكومة، كي يعزّز إنعاش النّموّ، انصبّ على بعض القطاعات الاستراتيجية خصوصاً المناجم والصّناعات الكيميائيّة، وقد حضرنا استئناف الأشغال بها. نضيف إلى ذلك قطاع الفلاحة الذي بدا واعدا بعد سنة صعبة. أمّا السّياحة، فرغم المشاكل الأمنيّة والصّراعات السّياسيّة فقد سجّلت نتائج حسنة.

قامت الحكومة، في باب الإصلاحات، بعمل مهمّ في المجال البنكي بتبنّي استراتيجية جديدة تتمفصل حول خمس ركائز. وأنهت برنامج البنوك العموميّة وتبنّته وحدّدت خارطة طريق لكلّ ركيزة من ركائز الاستراتيجية البنكيّة الجديدة. كما سرّعت في القيام بمجهودات في مجال الإصلاح الجبائي الذي سيسمح لنا بتبنّي منظومة جبائيّة جديدة أكثر عدلا وأكثر نزاهة قبل نهاية السّنة.

قرّرت الحكومة، مع هذا المجهود المبذول للإصلاح، فتح نقاش حول النّموذج الجديد للتّنمية وكذلك حول القطاعات الجديدة ذات الأولويّة التي ستحقّق النّموّ الاقتصاديّ في السّنوات القادمة.

الجانب الاجتماعي يمثّل هو الآخر جزءا من أولويّات الحكومة. إذ تمّ وضع علاقات جديدة قائمة على الحوار والثّقة المتبادلة بين الحكومة والشّركاء الاجتماعيّين وقد كان الحوار وراء الرّفع في الأجر الأدنى الصّناعي وفي الأجر الأدنى الفلاحي وفي عقد سلسلة من الاتّفاقيات بين الحكومة والاتّحاد العامّ التونسي للشّغل تخصّ الوظيفة العموميّة وفي الأخير يجب ألاّ ننسى تسجيل إقرار العقد الاجتماعي والمجلس الوطني للحوار الاجتماعي.

إنّ الحكومة نجحت في وقت قصير في القيام بتدخّلات حازمة لتضع البلاد على طريق الانتعاش الاقتصادي. فهل ذلك كاف؟ أبدا إنّ هذا المجهود المبذول في الانتعاش يجب أن يستمرّ بطريقة متأنّية ومحدّدة بغرض الخروج من الأزمة الاقتصاديّة والشّروع في تحقيق نموّ قويّ يجعل من بلادنا قطبا صاعدا في المستقبل. لكنّ قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2014 هو الذي كان قد مثّل فرصة لتطبيق الأولويّات الاقتصاديّة في بلادنا.

قانون ماليّة تكميليّ
لإنعاش «اقتصاد» البلاد

لماذا الالتجاء إلى قانون ماليّة تكميلي لإتمام سنة 2014؟ سؤال لنا الحقّ في طرحه. ومن المؤكّد أنّ خارطة الطّريق التي حدّدها الحوار الوطني أشارت إلى أنّ على حكومة المهدي جمعة أن تحدّد هذا القانون بغرض إصلاح الانحرافات التي قامت بها حكومة التّرويكا قبل مغادرتها الحكم في نهاية 2013 لكن، بعيداً عن هذا الالتزام السّياسي، هل تحديد قانون للماليّة مبرّر؟ ولماذا أخذت حكومة مهدي جمعة كلّ ذلك الوقت لتحديد هذا القانون الجديد؟

إنّ أسبابا عديدة تفسّر اللجوء إلى تحديد هذا القانون الجديد للماليّة. يكمن السّبب الأوّل بداهة في الفرضيّات المتفائلة، خصوصاً في ما يتعلّق بالنّموّ الاقتصادي، هذه الفرضيّات التي بني عليها القانون الأصلي والتي تقدّر أنّ نسبة النّموّ لسنة 2014 يمكن أن تبلغ 4 ٪ رغم الأزمة السّياسيّة، فعلى قاعدة هذه الفرضيّة للنّموّ بني التّوازن المالي لميزانيّة 2014 وهو ما يفترض مبلغا من الإيرادات الحقيقيّة ودرجة من التّعبئة لإيجاد الموارد النّاقصة بغرض خلق التّوازن في الميزانيّة التي وقع الإفراط في تقديرها. إنّ التّكميل لقانون الماليّة ضروريّ لتصحيح الإفراط في تقدير انعكاسات النّموّ والإيرادات وكذلك لتجنّب انحراف أكبر في الماليّة العموميّة.

وتحديد قانون تكميلي للماليّة يُبرّر كذلك بضرورة الأخذ في الاعتبار الضّغوطات الجديدة التي ظهرت في بداية السّنة، وبالأخصّ بالنّسبة إلى الشّركات العموميّة حيث تصاعدت حاجتها إلى ضخّ أموال جديدة إضافة إلى كونها تتطلّب إصلاحات هيكليّة.

لقد كان تحديد قانون تكميلي للمالية ضروريّا كذلك حتّى تؤخذ في الاعتبار الشّواغل الجديدة لشريحة عريضة ومهمّشة كانت تسيطر أكثر فأكثر داخل النّقاش العمومي. وفي الواقع، ومع هذا الموضوع، يجب التّذكير بانّ اختيار التّرفيع في الخصم المباشر يتعرّض للنّقد أكثر فأكثر فهناك طلب قويّ للانكباب على متابعة أولئك المتهرّبين من القيام بواجبهم الضّريبي والمشتغلين بالتّهريب والتّجارة الموازية واضعين الأنشطة القانونيّة في خطر. إنّ السياسة الاقتصاديّة لا تستطيع أبدا أن تتجاهل هذه المطالب الملحّة وهذا التّوافق العريض داخل النّقاش العمومي لمكافحة آفتي التّهرّب الضّريبي والتّهريب

إنّ سبباً أخيراً يبرّر أهمّيّة هذا القانون التكميلي للماليّة مرتبط بالحاجة إلى إضفاء توجّه استراتيجيّ على السّياسة الاقتصاديّة لبلادنا، فقوانين الماليّة، حتّى عشيّة الثّورة، كانت قائمة على مخطّطات خماسيّة تقدّم رؤية استراتيجية واسعة في ما يخصّ مستقبل بلادنا. لكنّ المخطّطات توقّفت منذ قيام الثّورة، وفقدت القوانين الماليّة أسسها الاستراتيجية، لذلك أصبح تدخّلها جزئيّا وتحوّلت بدورها إلى توازنات ماليّة تفتقر إلى العمق الاستراتيجي. لقد كان من الضّروري تصحيح هذا التّوجّه وجعل قانون الماليّة أداة حقيقيّة تسجّل تدخّل الدّولة في الاقتصاد حول إطار استراتيجي. وكذلك تصحيح الانعكاسات بالأخذ في الاعتبار الضّغوطات الجديدة وشواغل الشّرائح المهمّشة من النّاس وأخيراً

تسجيل التدخّل العمومي في إطار استراتيجي وهي عناصر كثيرة تدفع في صالح تحديد القانون التّكميلي.

سياسة اقتصادية جديدة وغير تقليديّة

كان من الضّروري وضع القانون التّكميلي للماليّة في إطار النّقاش الذي يشقّ المشهد السّياسيّ العام. فمنذ الأزمة الماليّة سنة 2009 اتّسمت الحالة الاقتصاديّة بانخفاض حادّ في النّموّ الاقتصادي، إذ تعرّضت إلى أكبر الصّعوبات في العودة إلى المستويات التي كانت عليها قبل اندلاع ما اعتبر أكبر انهيار اقتصاديّ منذ الأزمة الكبرى في الثّلاثينات. هذه الأزمة كادت تأخذ معها النّظام بأكمله. لكنّ التّعبئة القويّة للعشرين الكبار وللمؤسّسات الدّوليّة الكبيرة كانت وراء تجنّب الأسوإ.

إنّ اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية كان وراء التّشكيك بقوّة في ما يخصّ السّياسة الاقتصاديّة في خطاب الليبراليين الجدد وفي ما يخصّ أسطورة العولمة السّعيدة التي سيطرت على النّقاش العام منذ بداية الثّمانينات. إنّ تحويل السّوق والعولمة الماليّة والليبرالية لقرابة ثلاث عشريّات كمقياس للحداثة الاقتصاديّة قد تبخّر في الهواء. وتحوّلت الأزمة الاقتصاديّة بسرعة إلى أزمة في الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد واختفى، إلى هذا الحدّ، ورثة «فريدام» ومدرسة «شيكاغو» المبجّلون في عالم الاقتصاديين الضّيّق.

لقد كانت هذه الأزمة سبباً في ثورة جديدة في عالم السّياسات الاقتصاديّة مع رجوع السياسات الكاينزية وتأهيل أكبر لدور الدّولة وللسّياسة العمومية. فكثير من البلدان ومنها الكبرى وضعت سياسات

للانتعاش الاقتصادي جاعلة من التّمويل العمومي عصب الخروج من الأزمة لكنّ أثر سياسات الانتعاش هذه اتّضح في تقوية العجز العمومي في البلدان الكبيرة. فكان هذا التّدهور في الماليّة العموميّة السّبب في اعتماد السّياسات التّقليديّة في التّقشّف. لكن بعد الشّعور بالبهجة والتّفاؤل وبعد أكبر انفتاح للفضاء السياسي العمومي، تمّت في أغلب البلدان العودة إلى السّياسات الأرتودكسيّة وأصبح الصّراع ضدّ العجز الهدف الأوّل للسّياسات الاقتصاديّة. لقد دفع بالرّفع في نسبة النّموّ وبتوفير الشّغل إلى المجهول، وأصبحت من الآن فصاعدا إعادة تثبيت التّوازنات الكبيرة للاقتصاد الشّامل «دوكسا» الجديدة للاختيارات العموميّة في عدد كبير من الدّول المتقدّمة.

إنّ هذا الرّجوع إلى السّياسات الليبرالية وتدهور الظّروف الاجتماعيّة وارتفاع نسبة البطالة أثارت عودة قويّة للتّعبئة ضدّ العولمة. وعلى عرار تحرّكات الرّبيع العربي شهدنا صعودا قويّا لحركات احتجاجيّة مواطنيّة ترفض الاختيارات الليبرالية الحديدة وتدهور الظروف الاجتماعيّة. فمن اسبانيا إلى فرنسا ومن البرتغال إلى البرازيل مرورا بالولايات المتّحدة الأمريكيّة أو تركيا كانت الأزمة الاجتماعية مركزيّة في تحرّكات مواطنيّة كبيرة شقّت العالم خلال هذه الأعوام الأخيرة وسمحت للحركات الرّافضة للعولمة أن تجد حماسها الماضي وإشراقتها السّابقة.

وعلى غرار الحركات الرّافضة للعولمة تكوّن خطاب اقتصادي معارض يسعى إلى إعادة التّشكيك في الخطاب الليبرالي الجديد كان لهذا الخطاب صدى أقوى من سياسات التّقشّف في أغلب البلدان، تلك التي لم تفشل فقط في إعادة تثبيت التّوازنات الكبيرة للاقتصاد الشّامل بصفة دائمة بل كانت لها تأثيرات خطيرة في الشّغل والنّموّ ولكن رغم

وجاهة نقد رافضي العولمة للاختيارات الليبرالية الجديدة وللسّياسات التقليدية في مكافحة العجز، ورغم عزيمتهم الثّابتة، فإنّهم لم يوفّقوا في تحديد اختيارات بديلة وفي ابتكار طرائق حقيقيّة للخروج من الأزمة

تكوّن خطابان، أيضاً، خلال هذه الأعوام بصفة تدريجيّة:

الخطاب الأوّل يستعيد إرث مدارس الليبرالية الجديدة وورثة «فريدمان» ومدرسة «شيكاغو»، ويجعل من مكافحة العجز العمومي رأس حربة عن طريق سياسة تخفيض للمصاريف قاسية

الخطاب الثّاني يتغذّى من النّقد الموجّه إلى الخطاب الأوّل ومن إخفاقاته وذلك بغرض توجيه النّقد للنّظام العالمي ولكن دون أن يكون قادرا على تحديد اختيارات حقيقية وبديلة.

كان هذا التّعارض بين الخطابين في قلب النّقاش الاقتصادي العالمي ويمسّ مجمل البلدان. ولم تكن تونس خارجة عن هذا النّقاش، فقد انخرط كثير من الخبراء والقوى السّياسيّة في هذا الشّقّ أو ذاك مطوّرين علاقتهم بالاقتصاديّين العالميّين الكبار. هذا الحضور في النّقاش يكتسي أهمّيّة، فتونس ما بعد الثّورة عرفت مثل كثير من البلدان الأخرى انحرافا حقيقيّا في ماليّتها العموميّة، لهذا، بالنّسبة إلى البعض وخصوصاً بعص المنظّمات الدّوليّة، فإنّ الأولويّة الكبرى لسياستنا الاقتصاديّة في نظرها يجب أن تكون في التّنقيص بسرعة من العجز من خلال اعتماد تخفيض قاس لمصاريف الدّولة وخصوصاً تلك المخصّصة للتّعويض وكل أشكال التّمويل الأخرى. كذلك نجد قوى سياسيّة قدّرت أنّ الخروج من الأزمة يمرّ عبر مشاريع تمويل كبرى والدّولة لا تملك

وسائل التّنفيذ والتّمويل. في حين دعت قوى سياسيّة أخرى إلى إيقاف خلاص الدّين وهذا يسيء إلى وضعنا الاقتصادي على المدى القريب والمدى المتوسّط

أين وضعنا أنفسنا بالمقارنة مع هذين التوجّهين؟ ماهي الفلسفة التي استمددنا منها اختياراتنا الاقتصاديّة وقانون الماليّة التّكميلي لسنة 2014؟ في تفكيرنا كما في عملنا بحثنا عن ابتكار طريق ثالثة تخرج عن المسالك المطروقة وهذا يكتسي أهمّية كبرى، ففترات الأزمة هي فترات ابتكار وخلق مهمّين في مجال السّياسة الاقتصاديّة. لنتذكّر الأزمة الاقتصاديّة في الثّلاثينات كيف عرفت ظاهرة «كاينس» وخصوصاً سياسات «الكاينزية» للإنعاش حسب الطّلب بغرض إخراج الاقتصاد من حالة الرّكود المستفحلة.

إنّ اختياراتنا تتباين مع الارتودوكسيّات المحيطة بنا ومع الاختيارات التّقليديّة في تحديد سياسات مبتدعة ومختلفة. نحن ركّزنا على التّدهور في الماليّة العموميّة وأبدينا حماساً في مواجهته مع إدراجه في ديناميكيّة إنعاش النّموّ عن طريق دفع الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك سجّلنا مكافحتنا للعجز بالتّركيز على الواجب الضّريبي وبالسّعي إلى استيعاب الذين يتهربون من تسديد ضرائبهم عوضاً عن تشديد الضّغط الضّريبي على الذين يدفعون أداءاتهم

أخيراً، كانت سياستنا مختلفة على أساس أنّها تقوم على التّضامن والإدماج الاجتماعي والتّخفيض من عبء الأزمة على الفئات الضعيفة فالأزمة الاقتصاديّة وانحراف الماليّة العموميّة يطلبان إجابات مبتكرة

تخرج عن المسالك المطروقة، وهو ما سعينا إلى إثباته في قانون الماليّة التّكميليّ.

سياق صعب

لقد تشبّثنا بوضع قانون الماليّة التّكميلي في السّياق الاقتصادي الصعب الذي سيطر خلال سنة 2014. والعنصر الأوّل الذي وضعناه في رأس القائمة يتعلّق بانحراف الماليّة العموميّة منذ قيام الثّورة. ذلك أنّ أزمة المالية العمومية موروثة عن سنوات عديدة من اعتماد الزّيادة السّريعة في المصاريف العموميّة دون ربطها بتطوّر الإيرادات الحقيقيّة وخصوصاً الإيرادات الضّريبيّة. إنّ نصيب الإيرادات الحقيقيّة للميزانيّة مرّ من 82 ٪ سنة 2010 إلى 75 ٪ سنة 2013 ممّا جعل العجز في الميزانيّة يتحوّل من – 1 ٪ إلى – 6 ٪ من النّاتج الدّاخلي الخام خلال نفس الفترة. هذا الفارق المهمّ الذي يتّسع باستمرار بين الإيرادات والمصاريف سيترجم بصفة خطيرة بضغوطات على الميزانيّة العامّة يجب علينا معالجتها حتّى تستطيع الدّولة مواجهة التزاماتها. لكنّ الأهمّ أنّ هذه الأزمة الماليّة العموميّة لا تقتصر على سنة2014 وإنّما ستكون في قلب شواغل الحكومات المقبلة مادام هذا الفارق قد أصبح هيكليّا يتطلّب إجابات قويّة.

إنّ الشاغل الرّئيسيّ لحكومتنا، وللحكومات المقبلة أيضاً، سيكون إنهاء هذا الانحراف وتعديل الماليّة العموميّة، لكنّ هذا التّعديل سيتمّ في سياق صعب، ممّا يجعل المجهود المبذول في هذا الشّأن معقّدا. يجب، في البداية تأكيد هشاشة الوضع الاقتصادي الدّاخلي الموسوم بضعف في نسبة النّموّ. صحيح، الموسم الفلاحي كان استثنائيّا والموسم

السياحي كان قريبا من المواسم السابقة من حيث النّتائج، واستئناف الإنتاج المنجمي والصّناعات الكيميائيّة بعد سنوات من التوقّف يجب تسجيله أيضاً، لكنّ هذه التّطوّرات الإيجابيّة لا تستطيع أن تخفي التّدهور الجليّ للاستثمار المعمليّ داخليّا وخارجيّا. والضّبابيّة السائدة إلى الآن ليست في صالح استئناف حقيقي للاستثمار.

وبالتّوازي مع الهشاشة الدّاخليّة، يجب تسجيل تدهور الوضع الاقتصادي العالمي، فشريكنا التّجاري الأوّل، أوروبّا، حاله ليست حسنة. وبعض الأصوات تشير إلى إمكان سقوطه في حالة عميقة من الانكماش. كما يجب أن نضيف إلى هذا التّعطّل في النّموّ الاضطرابات في أوروبّا مع النّزاع في أوكرانيا ومغامرات الموت لهؤلاء الثّوريين الزّائفين في العراق الذين يتسبّبون في رفع أسعار البترول ويؤثّرون بشدّة في عجزنا الحالي هكذا، يجد الهدف من تعديل الماليّة العموميّة نفسه اليوم أمام ضغط سياق داخليّ هشّ وظروف دوليّة صعبة.

منهج تشاركي مفتوح

إنّ إعداد قانون الماليّة التكميلي كان موضوع تبادل مهمّ للأفكار وللحوار مع المنظّمات الاجتماعيّة والمهنيّة ومع الفاعلين السّياسيّين والخبراء. وفي هذا المستوى يجب تأكيد الدّور الاستراتيجي الذي لعبه الحوار الاقتصادي الوطني. فرغم النّقد كان هذا الحوار لحظة أساسيّة في تبادل الأفكار بغرض صياغة سياسات عامّة جديدة، إذ شهد مشاركة قرابة 250 شخصيّة ما بين خبراء وممثّلي أحزاب سياسيّة ومنظّمات اجتماعيّة، ولقد أمضوا حوالي 150 ساعة في النّقاش وفي تبادل الآراء فالأمر كان يعني كلّ وجهات النّظر في لحظة فريدة من مسيرة

ديمقراطيتنا النّاشئة، داخل النّقاش الاقتصادي. لقد وقع تهميش المسألة الاقتصاديّة منذ قيام الثّورة وسيطرت المسائل السّياسيّة على النّقاش العامّ، والحوار الاقتصادي هو من سمح بوضع المسألة الاقتصاديّة على جدول الأعمال.

أعدّت مختلف القطاعات الوزاريّة تقارير مهمّة حول عديد المسائل المطروحة للنّقاش بغرض تنشيط هذا التّبادل للأفكار. وتمّ توزيع المعلومات الإحصائية على المشاركين. كما تمّ كذلك توفير تمويلات للاستثمار وللماليّة العموميّة مع الأخذ في الاعتبار التّنمية الجهويّة. فالشّركات العموميّة والفاعلون السّياسيّون والاقتصاديّون والاجتماعيّون يملكون اليوم معلومات إحصائية ضروريّة مع تحليلات بغرض صياغة اختياراتهم وسياساتهم الاقتصاديّة أيضاً. إنّ هذا المجهود مهمّ يوفّر لهؤلاء الفاعلين امتلاك المعلومة لكن يسمح لهم كذلك بضبط تحدّيات الاقتصاد التّونسي وصعوباته.

بدا هذا التّبادل للأفكار مهمّا لفتح المسالك أمام صياغة اختيارات السّياسة الاقتصاديّة التي تعزّز الهدف من انتعاش اقتصادنا. كان هذا التّبادل مفتوحاً ومتعدّداً سمح لنا بمراجعة بعض خيارات السّياسة الاقتصاديّة والوصول إلى مقترحات تتعلّق بقانون الماليّة التّكميلي وقد لقيت توافقًا عريضًا سياسيّاً واجتماعيّاً.

توجهات السياسة الاقتصادية

ما هي إذن ملامح السّياسة الاقتصاديّة لبلدنا خلال هذه الأوقات، أوقات الأزمة والغموض المطّرد؟ ما هو التّحدّي الذي يواجه اقتصادنا والذي يجب على قانون الماليّة التّكميلي إجابته؟

إنّ إشكالية قانون الماليّة التّكميلي تبدو في مستويين:

يتعلّق المستوى **الأوّل** بالتّحدّي الذي تطرحه التّنمية في بلادنا، وفيه آخذ كثير من الخبراء القوانين المختلفة للماليّة منذ قيام الثورة بسبب غياب رؤية استراتيجية تدرج التّوازنات الكبيرة لميزانيّة الدّولة في استراتيجية للتّنمية على المدى الطّويل. فحتّى سنة 2010 كانت المخطّطات الخماسيّة تعاضد قوانين الماليّة بهذا الأساس الاستراتيجي. لكن منذ بداية الثّورة انخرطت بلادنا في ديناميكيّة ما هو عاجل ولم تكن قادرة على تحديد توجّه استراتيجيّ جديد.

أردنا، في قانون الماليّة التّكميلي، أن نقطع مع هذا التّقليد وسعينا إلى إدراج ديناميكيّة اقتصادنا قريبة المدى في ديناميكيّة طويلة المدى. وفي هذا الإطار بدا لنا أنّ تحقيق الصّعود الاقتصادي يبقى أفق المستقبل على المدى المتوسّط والقريب. ولكن، تماماً مثل البلدان الصّاعدة، تستطيع بلادنا تحقيق نموّ برقمين ويكون ذلك بالتّركيز على القطاعات الحركيّة الجديدة في نموّ الاقتصاد العالمي وهذا الهدف قابل للتّحقيق إن تخلّصت بلادنا من الفساد الذي نخرها خلال سنوات طويلة وإن أدرجت تنميتها المستقبليّة في إطار الحوكمة الرّشيدة والشّفافيّة

لكن، يجب أن نضع اقتصادنا على طريق الانتعاش الاقتصادي حتّى يتحقّق الصّعود على المدى القريب والبعيد. كما يجب، أيضاً، تعديل النّموّ والاستثمار ونظامنا في التّمويل وميزاننا في العمليّات الجارية وماليّتنا العموميّة فقانون الماليّة التّكميلي لسنة 2014 أعطى نقطة الانطلاق لهذه الحركة وأدرج اقتصادنا في طريق الانتعاش، انتعاش بدأناه ويتحتّم أن يتواصل مع الحكومات المتقبلة.

أمّا في ما يتعلّق بقانون الماليّة التّكميلي فتظهر الإشكالية الخاصّة به في هذا السّؤال:

كيف يمكن إيقاف انحراف الماليّة العموميّة مع المحافظة على النّموّ؟ إنّ هذا السّؤال مهمّ على أساس أنّ الأجوبة الأرتودكسيّة والتّقليديّة تُترجَم في الغالب بتطبيق سياسات التّقشّف التي لا تؤدّي إلاّ إلى تقوية العجز. وقانون الماليّة التّكميلي بحث عن حلّ لهذه المعادلة وعن وسائل لمواجهة انحراف الماليّة العموميّة في النّموّ وفي إنعاش الاستثمار الخاصّ.

أولويّات قانون الماليّة التّكميلي

لقد أعددنا خمس أولويّات لهذا القانون بغرض حلّ معادلة العجز دون تقويض عمليّة النّمو. تتعلّق **الأولويّة الأولى** بالواجب الضّريبي ومكافحة التهرّب والتّجارة الموازية. إنّها تحمل صبغة سياسيّة بكلّ تأكيد على أساس أنّها تسعى إلى تثبيت سلطة الدّولة وضمان مصالحة المواطن معها، لكنّها مع ذلك اقتصاديّة على أساس أنّها تؤدّي إلى توسيع القاعدة الضّريبيّة بحثا عن موارد جديدة للدّولة وتخفّف الضّغط عن البقيّة.

أمّا **الأولويّة الثّانية** فتهدف إلى ترشيد مصاريف الدّولة خصوصاً مصاريف التّمويل. كما تهدف إلى الزّيادة في الإيرادات. ولقد بذلنا جهدا كبيراً في دراسة الموارد ومستوى العيش وهو ما سمح لنا بالقيام بكثير من التّخفيضات في المصاريف.

الأولويّة الثّالثة تهتمّ بإنعاش التّمويل والنّموّ، وفي هذا المستوى صغنا سلسلة من المقترحات الهامّة بغرض إعطاء دفع قويّ للتّمويل على المدى القريب وإعانة المشاريع المتوسّطة وصغيرة الحجم التي تتعرّض إلى صعوبات كبيرة.

الأولويّة الرّابعة تتعلّق بالجانب الاجتماعي، وكان الهدف منها مساعدة الطّبقات الاجتماعيّة الأكثر فقرًا، ومن هذا المنظور تمّ إدراج التّرفيع في الأجر الأدنى الصّناعي والأجر الأدنى الفلاحي وكذلك جميع الإجراءات الأخرى التي وقع اعتمادها لصالح العائلات المعوزة.

الأولويّة الخامسة تتعلّق بالتّسريع في الإصلاحات وخصوصاً تلك المرتبطة بالنّظام البنكي والنّظام الضّريبي، إذ يتحتّم التّسريع فيها لأنّها تكوّن أسس العدالة الاجتماعيّة القادمة مع أسس التّمويل الاقتصادي.

الصّعوبات المترتّبة عن اعتماد قانون الماليّة التّكميلي سنة 2014

إنّ اعتماد قانون للماليّة عمليّة سياسيّة بكلّ تأكيد يمكن لها أن تكون الأكثر انسجامًا والأكثر إبداعًا والأكثر ملاءمة بالنّسبة إلى تحدّيات التنمية في البلاد. إنّ اعتماده مرتبط بقدرة الحكومة على تكوين تحالف واسع من النّوّاب حولها. هذه المهمّة كانت صعبة لا سيّما أنّ حكومتنا المتكوّنة من التّكنوقراط (الخبراء) المستقلّين لا تنتمي إلى أحزاب سياسيّة أو أغلبيّة تدعمنا عند تقديم مشاريعنا في المجلس. فمسألة تقديم المشاريع أصبحت مثل مسيرة المحارب حيث يجب في كلّ

مرّة إقناع النّوّاب في المجلس الوطني التّأسيسي بأهمّيّة هذه المشاريع ووجاهتها.

لقد وضعنا خطّة سياسيّة تتعلّق بقانون الماليّة التّكميلي لسنة 2014، تمثّلت خصوصاً في لقاء مهمّ بين رئيس الحكومة ورؤساء الكتل البرلمانيّة في المجلس. وخلال هذا اللقاء استطعنا أن نقدّم الخطوط العريضة لهذا القانون كما فتحنا باب النّقاش مع هؤلاء النّوّاب محاولين الإجابة عن شواغلهم. ثمّ تحوّل النّقاش بعد ذلك إلى المجلس إثر الحوار المطوّل الذي تمّ في مستوى لجنة الماليّة حيث نوقش توجّه المشروع العامّ وترتيباته الخاصّة. إنّ هذه النّقاشات كانت بالنّسبة إليّ لحظة مهمّة لممارسة الديمقراطية التي يفضّلها كلّ الاقتصاديين، مثلي، لاقتناعهم بالحوار المواطني حول الأولويّات الكبرى واختيارات السّياسة الاقتصاديّة. ولقد أمضيت ومساعديّ ساعات مهمّة من التّفكير وتبادل الآراء مع ممثّلي الشّعب. هذه الممارسة كرّرتها بنفس الالتزام وبنفس الرّغبة عند إعداد قانون الماليّة لسنة 2015، فوضعت الإصبع على كثير من التحديات للإجابة عن مختلف الأسئلة وأردت توسيع النّقاش لتجاوز مشروع قانون الماليّة التّكميلي وإثارة الاختيارات الاستراتيجية للتّنمية.

إثر انتهاء النّقاش في صلب اللّجنة، وبعد وضع تقريرها أنشأ سي مصطفى بن جعفر رئيس المجلس الوطني التّأسيسي لجنة مشاورات متكوّنة من ممثّلي مختلف الكتل بهدف التّباحث في نقاط الاختلاف الكبيرة. كانت جلسات العمل مكثّفة سمحت لمختلف الكتل بالتّعبير عن آرائها وعن احترازاتها حول مقترحات القانون. لكنّ بعض المقترحات أثارت كثيراً من الجدل، منها ما يتعلّق بالشّفافيّة الماليّة

وإلغاء السّرّ البنكي، ومنها ما هو مرتبط بالتّرتيبات المتعلّقة بمكافحة التّجارة الموازية والتّهريب وأيضا بالحوافز المشجّعة للمستثمرين.

كان المرور إلى الجلسة العامّة أمام النّوّاب للمصادقة على نصّ القانون ومقترحاته المرحلة الأخيرة لتبنّي قانون الماليّة التّكميلي 2014 صعباً. في هذه الجلسة العامّة، كان النّقاش مكثّفاً وتمّ التّباحث مع النّوّاب في مسائل حيويّة بالنّسبة إلى التّنمية في البلاد لكن غياب عدد كبير من النّوّاب الذين شرعوا بعد في حملاتهم للانتخابات التّشريعيّة أكتوبر2014، كان مقلقا. أضف إلى هذه الصّعوبة عدم احترام بعض النّوّاب لتعليمات أحزابهم في التصويت لأنّها لم تدرجهم في قائمات الانتخابات القادمة. وزد على ذلك تكوّن فريق ممانعة من نوّاب من مختلف الكتل، سعى إلى تعقيد سير الأعمال. لكن رغم هذه الصّعوبات فقد وقع تبنّي القانون. وكان ذلك هديّة جميلة قدّمها لي نوّاب الأمّة يوم عيد ميلادي.

الخلاصـــة:

لقد صغنا قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2014 الذي كان نتيجة مشاورات مهمّة والذي كان في توجّهاته الكبرى موضوع توافق عريض، فالأمر يتعلّق بمشروع يقطع مع التّقاليد الكلاسيكيّة في مكافحة العجز العمومي ويسعى إلى تدشين تقاليد مبتكرة تجعل من إنعاش النّموّ وتنشيط الاستثمار وسيلتين للتّخفيض من العجز. والأمر يتعلّق كذلك بمشروع يسمح لنا بوضع اقتصادنا على طريق الانتعاش لأنّنا مقتنعون أنّ إنعاش الماليّة العموميّة والاستثمار والإنتاجية وحساباتنا الخارجيّة تكوّن جميعها أسس صعودنا الاقتصادي في المستقبل. هذه التّوجّهات

الكبرى ستقع متابعتها في قانون الماليّة 2015 الذي سنعدّه بعد أشهر قليلة والذي سيقع تبنّيه قبل نهاية السّنة.

ولكن، بالتّوازي مع التّوازنات الاقتصاديّة الشّاملة الكبرى، ستقوم حكومتنا بالتّصدّي للإصلاحات الاقتصاديّة بقوّة وستهتم وزارة الاقتصاد والمالية بالإصلاحات الجبائية والبنكيّة بوجه خاصّ.

إصلاح جبائيّ على الطريق

بالتوازي مع الأولويّات الكبرى للسياسة الاقتصاديّة، خاصّة عمليّة الاستقرار الاقتصادي الشامل وعودة النموّ، اهتمّت حكومتنا بالإصلاحات الاقتصاديّة الكبرى. لا بدّ من القول إنّ الحكومات التي سبقتنا قد بدأت هذه الإصلاحات لاسيما إصلاحات الدعم والجباية والاستثمار وتمويل الاقتصاد والمنظومة البنكيّة العموميّة. هل كان علينا أن نتابع هذه المجهودات؟ سؤال طرحناه على أنفسنا باعتبار غيابه في خارطة الطريق. وكان يمكننا أن نكتفي بتصريف التوازنات الاقتصادية الشاملة دون أن نتناول الإصلاحات الهيكليّة. في الواقع هذا ما طلبته منّا بوضوح بعض الأحزاب الممثّلة بالمجلس الوطنيّ التأسيسيّ.

وقد نوقشت هذه المسألة ضمن الفريق الحكومي بمناسبة إعداد أولويّاتنا. وكان القرار الذي حاز الإجماع لا فقط مواصلة الإصلاحات بل تسريعها. ولهذا مبرّرات كثيرة. في البداية كنّا نقدّر أنّ هذه الإصلاحات ضروريّة لدعم النموّ. وبالفعل، فإعادة هيكلة البنوك العموميّة قد تحسّنُ من مساهمتها في تمويل الاقتصاد وفي إحياء الاستثمار. من ناحية أخرى، ذهبنا في التحليل إلى أنّ أزمة منوال التنمية في تونس تفسّر في جانب منها بتهالك البنى الاقتصاديّة التي أصبحت شيئاً فشيئًا عاجزة عن تهيئة الظروف الملائمة لانبعاث نموّ جديد وبناء قدرة تنافسية في قطاعات جديدة.

هكذا اخترنا أن نسرّع في حركة الإصلاحات وجعلها أولويّة في سياستنا الاقتصاديّة. وأعيد النظر في كثير من الإصلاحات وتسريع نسقها خاصّة ما تعلّق منها بالدعم والمنظومة البنكيّة والإصلاح الجبائيّ أو الإجراءات الإداريّة إشارة سياسيّة في أعلى مستوى ولجان بين الوزارات تمّ تركيزها واجتماعات عديدة، أعطت الإصلاحات حركيّتها القويّة التي اعترف بها عديد الخبراء والمؤسّسات الدوليّة.

وكان عليّ، كوزير للاقتصاد والماليّة أن أقود إصلاحات هامّة خاصّة القانون العضوي للميزانيّة وإصلاح الجباية والبنوك مع التركيز على مضامين هذه الإصلاحات وعمليّة تنفيذها وخصوصاً الصعوبات والقوى التي تعارضها وتجعل تنفيذها عسيرًا.

ولكن قبل بسط هذه المسائل من المهمّ العودة إلى نقطة أساسيّة كنت بسطتها طيلة النقاشات التي دارت حول الإصلاح الجبائيّ. ويبدو لي أنّ الجباية في صميم العمليّة السياسيّة وهي التي تجسّد العلاقات بين المواطن والدولة. وهذه العلاقات كانت موسومة بالاستبداد وانعدام الثقة بسبب تصاعد الفساد والمحاباة. وعليه فقد كان ينظر بطريقة سلبية للواجب الجبائيّ على أنّه قيد يسعى المواطنون إلى التخلّص منه. وتفسّر هذه السلوكات أهمّيّة ظاهرة التهرّب الجبائيّ في الأنظمة الاستبداديّة. علما أنّ تغيير النظام وحلول الانتقال الديمقراطيّ في تونس يجب أن يجسّمهما تغيير في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطنين. هذا هو معنى المواطنة الجديدة التي تسعى عمليّات الانتقال الديمقراطيّ في البلدان العربيّة إلى وضعه حيّز التنفيذ. والمواطنة الجديدة هي التي تمكّن المواطنين من حقوقهم ولكنّها تفترض واجبات. والواجب الجبائيّ من أوائل واجبات المواطنين تجاه الدولة والمجموعة الوطنيّة

في المجتمعات الديمقراطيّة. فالإصلاح الجبائي ليس مجرّد مسألة تقنيّة ولكنّها مسألة سياسيّة بصفة بارزة وأنّها في صميم العلاقات بين المواطنين والدولة. هذا هو البعد الذي حاولت أن أعطيه للنقاش حول الإصلاح الجبائيّ وهو بعد لم يكن في صدارة الاهتمامات في الماضي.

الجباية والديمقراطيّة والمصالحة الاجتماعيّة

من بين الإصلاحات الهيكليّة فإنّ مسألة الجباية هي التي كانت تثير جدلا أكثر منذ الثورة. وقد خلقت هذه المسألة، كما هو الشأن في كلّ مكان، نقاشا وجدلا حول الإصلاحات التي يجب تنفيذها لابتكار جباية جديدة في تونس. حتّى أنّ بعض الأحزاب السياسيّة طالبت بثورة جبائيّة لمرافقة الثورة التونسيّة.

وليست هذه النقاشات خاصّة بتونس فهي تخترق كلّ المجتمعات في كلّ مرّة تُستحضر فيها مسألة الجباية ولا تمرّ مناسبة سياسيّة ذات أهمّيّة، خاصّة الانتخابات في البلدان الديمقراطيّة، لا تستحضر فيها المسألة الجبائيّة ولا يواجه فيها الخبراء الإصلاحات التي يجب القيام بها[1].

وتتّسم هذه النقاشات دوما بتعارض قويّ بين رؤيتين للجباية ولدورها في المجتمع. فعند البعض يجب أن تلعب الجباية دورًا مهمّا في بناء التضامن والتماسك الاجتماعيّ لاسيما من خلال فرض ضريبة على الثروات العالية ودور مهمّ للدولة في إعادة توزيع الثروة لفائدة الطبقات المحرومة. وعند البعض الآخر نجد العكس تماماً أي يجب الحدّ من الضرائب على الثروات الكبيرة لأنّ كثرة الأداءات تقتلها وليس من

طبيعة الجباية القويّة أن تشجّع على التجديد والمخاطرة لدى القطاعات الأكثر حركيّة في المجتمع لاسيّما رجال الأعمال والمؤسّسات الخاصّة. وآخرون يدافعون عن حياديّة الجباية وبوجه عامّ حياديّة الدولة التي يجب أن تبقى على نفس المسافة من المجموعات الاجتماعيّة الكبرى ويجب أن تتجنّب تمييز البعض عن البعض الآخر.

والسؤال المطروح يتمثّل في معرفة أسباب هذه الحساسيّة السياسيّة والاجتماعيّة تجاه المسألة الجبائيّة. لماذا كلّ هذا الجدل حول المسألة الجبائيّة؟ كيف نفسّر هذه النقاشات المشتعلة حول المسائل الجبائيّة في حين أنّ مسائل اقتصاديّة أخرى تثير أقلّ جدلا؟

في الحقيقة من العسير أن نقدّم أجوبة نهائيّة لهذه الأسئلة. غير أنّ أهمّيّة المسألة الجبائيّة ربّما تأتي، أكثر من أيّ مسألة اقتصاديّة أخرى، بسبب وجودها في قلب بروز المجتمعات المعاصرة وفي قلب البناء الديمقراطي. لنذكّر أنّه في المجتمعات التقليديّة كان يمكن للكثير من الفاعلين أن يفرضوا الضريبة ولم يكن المسؤولون التقليديّون يتردّدون في أن يفرضوا على من يحمونهم ضرائب ثقيلة كانت في الغالب سبباً في الانتفاضات الاجتماعيّة. هكذا كان الضغط والإكراه وعدم المساواة في قلب منظومة الضرائب في المجتمعات التقليديّة

الحداثة ستحمل تغييرا جذريّا في المنظومات الجبائيّة. فهي ستفرض احتكار الدولة لأخذ الضرائب وهكذا تنهي جميع أشكال فرض الضرائب من جهات مختلفة. إنّه تغيير أساسي من حيث أنّه يطعن في الأسس الاقتصاديّة والاجتماعيّة للسلطات التقليديّة ويعزّز سلطات الدولة العصريّة والمركزيّة. من ناحية أخرى ستصبح الجباية

من هنا فصاعدا آليّة هامّة تضمن أكثر ما يمكن من التضامن الاجتماعي وتماسك المجتمعات الحديثة. ومنذ الثورة الصناعيّة أصبحت الجباية عصرا أساسيّا في تحرّك المجتمعات الحديثة. وربّما هذا الترافق بين الجباية والديمقراطية هو الذي يفسّر الأهمّيّة التي توكل لإشكاليّة الجباية في الحوار العامّ.

وستتعزّز مكانة الجباية تدريجيّا في المجتمعات الحديثة وستصبح في قلب المصالحة الديمقراطيّة. فعمليّة جمع الضرائب التي كانت مرفوضة لوقت طويل في المجتمعات التقليديّة ستصبح مقبولة في المجتمعات الديمقراطيّة باعتبار أنّ التمثيل الديمقراطي يمكّن المواطنين من وسائل المراقبة على استعمال السلطات العموميّة للمداخيل الجبائيّة. هكذا سترتبط المصالحة في المجتمعات الديمقراطيّة ربطا عضويّا التمثيل الديمقراطيّ بالضريبة ويفسّر هذا الارتباط الوثيق أنّ التمثيل الديمقراطيّ يكون أكبر في المجتمعات التي تمثّل فيها الضرائب المدخول الوحيد للسلطات العموميّة بينما البلدان التي لها موارد طبيعيّة فإنّها لا تميل إلى التنازل عن الحقوق الديمقراطيّة

لقد أصبح دور السياسات الجبائيّة أساسيّا في سير المجتمعات المتقدّمة خاصّة بعد الحرب العالميّة الثانية. وستلعب السياسات الجبائيّة دورًا هامّا في بناء المصالحات الاجتماعيّة وستترجم المصالحات الاجتماعيّة الكبرى إلى تركيز سياسات جبائيّة محدّدة. وهذا ما حدث في إطار دولة الرفاهة بعد الحرب العالميّة الثانية حيث تبنّت معظم البلدان المتقدّمة سياسات جبائيّة متّسمة بقوّة الضرائب المفروضة على المداخيل العالية. وقد مكّنت تلك الضرائب هذه البلدان من تركيز

سياسة اجتماعيّة طموحة وإعادة توزيع هامّة للمداخيل مع منظومة هامّة للحماية للاجتماعيّة والتقاعد ومساعدة العاطلين عن العمل.

على أنّ انفجار الأزمة في بداية سنوات 1970 وسقوط النظريّة الكينيزيّة السائدة مع العودة القويّة للنيوليبيراليّة، كلّ ذلك كان سبباً في الطعن في مقولة دولة الرفاهة. وقد مسّت هذه الطعون السياسات الجبائيّة وشهدت تركيز إصلاحات هامّة ساهمت بقوّة في تقليص الضرائب المفروضة على المداخيل العليا وذلك باسم المقولة النيوليبيراليّة المقدّسة «كثرة الضرائب تقتلها».

وكان انحسار موجة النيوليبيراليّة خاصّة إثر الأزمة الماليّة الكبرى لسنة 2008 سبباً في عودة الدولة إلى حركة الاقتصاديّات. وقد تطلّبت هذه العودة موارد أهمّ وكثير من البلدان ركّزت أجندا جديدة من الإصلاحات الجبائيّة بهدف الزيادة في المداخيل الماليّة مع الترفيع في الضرائب على المداخيل العالية. هكذا شكّلت السياسات الجبائيّة التحالفات الاجتماعيّة وساهمت في هيكلتها.

الجباية والانتقال السياسيّ والتنمية

إنّ أهمّيّة السياسات الجبائيّة وطابعها الاستراتيجي ليست وقفا على البلدان المتقدّمة. فمنذ السنوات الأولى للاستقلال بحثت البلدان السائرة في طريق النموّ في تركيز سياسات جبائيّة حركيّة وقد كان هذا من الأهمّيّة بحيث كانت الدولة مدعوّة إلى لعب دور أساسيّ في تنمية الاقتصاد خاصّة في إطار استراتيجيّات التنمية خلال السنوات الأولى للاستقلال. وقد قامت هذه الاستراتيجيّات على قوّة تدخّل السلطات العموميّة وهي تتطلّب بالتالي الرفع من الوسائل الماليّة الهامّة.

غير أنّه بعد السنوات الأولى للاستقلال أصبح للسياسات الجبائيّة في البلدان النامية تراتيب خاصّة جدّا. فهيكلة الضرائب ستكون متّسمة بهيمنة الضرائب غير المباشرة بالقياس إلى الضرائب المباشرة وليست هذه الهيكلة معزولة عن الأنظمة السياسيّة التي سادت بعد استقلال تلك البلدان وهي أنظمة عرفت تضييق الفضاء الديمقراطيّ وظهور الاستبداد. إنّ قطع التلاحم بين السلطات ما بعد الاستعماريّة والشعوب قد كان سبباً في ظواهر جديدة منها التمرّد الجبائيّ وتطوّر عمليّات التهرّب الجبائيّ. وأمام تقلّص مداخيل الضرائب المباشرة عمدت الأنظمة الاستبداديّة إلى التركيز على الجباية غير المباشرة لتسهيل عمليّة التجميع. إلاّ أنّ تقوية الاستبداد في البلدان النامية سيكون سبباً في قطيعة كبرى بين المواطنين والسياسة الجبائيّة. وشيئا فشيئا أصبحت السلطات القائمة تستعمل سلاح الجباية لتكميم أفواه المعارضين. وأصبح التعديل الجبائيّ يطارد كلّ من تشتمّ منه معارضة النظام بل حتّى من يظهرون نوعا من الحياديّة. فاتّخاذ الجباية سلاحا للقمع الاقتصاديّ لم يقم إلاّ بتعزيز القطيعة بين الشعوب والسياسات الجبائيّة في كثير من البلدان النامية.

وبعد التحوّلات السياسيّة الحارية في البلدان العربيّة وإثر صعود الديمقراطيّة من المفروض أن يفتح ذلك عهدا جديداً للسياسات الجبائيّة. والهدف من هذه الفترة يتمثّل في مصالحة الشعوب مع دفع الضرائب وأن تجعل منها حركة مهمّة للمواطَنة. فالأمر يتعلّق ببناء علاقة متينة، وهذا من خصائص المجتمعات الحديثة، بين التمثيل الديمقراطي والضرائب وإدماج المسألة الجبائيّة في صميم التحالف الاجتماعيّ.

بالتوازي مع هذا الدور السياسيّ بامتياز، يجب أن تحدّد الإصلاحات الجبائيّة الآتية أهدافا اقتصاديّة واجتماعيّة في البداية لا بدّ من توسيع

هامش الحرّيّة لدى السلطات العموميّة وذلك بالترفيع في موارد الحكومات ولهامش حرّيتها الجبائيّة. يمكن لهذه الإصلاحات أن تساهم في إحياء الاستثمار في اتّجاه قطاعات إنتاج جديدة تسهّل التنويع في اقتصاديّاتنا. إنّ السياسات الجبائيّة الجديدة يمكنها كذلك أن تشارك في التضامن الاجتماعي وفي المعركة ضدّ انعدام المساواة. وأخيراً يمكنها أن تساهم في المعركة ضدّ التفاوت بين الجهات ويمكنها أن تسهّل عمليّة اندماج جهويّ أكبر.

هكذا كان الإصلاح أكثر من مسألة فنّيّة وله ثلاثة أهداف كبرى: هدف سياسيّ وذلك بالمساهمة في تركيز علاقة ديمقراطيّة جديدة، وهدف اجتماعيّ وذلك بالكفاح ضدّ عدم المساواة وبتعزيز آليّات التضامن، وهدف اقتصاديّ يفكّ معوّقات الميزانيّة ويسهّل بناء منوال جديد للتنمية.

عمليّة تشاركيّة لإصلاح توافقيّ

بدأ العمل على الإصلاح الجبائيّ بعد الثورة وكان هذا الإصلاح ماثلا بين أولويّات التغيير التي يجب أن توضع حيّز التنفيذ. وكانت مواضيع العدالة الجبائيّة والمعركة ضدّ التهرّب الجبائيّ من صميم اهتمامات الحراك الاجتماعيّ واستحقاقاته وكانت تتبنّاها النقابات وجمعيّات المجتمع المدنيّ والأحزاب السياسيّة. وتكوّن توافق واسع حول هذا الإصلاح الذي يقتضي جباية جديدة أكثر عدلا وقادرة على خلق نمط اجتماعيّ أكثر مساواة وتضامنا وديناميكيّة جديدة للتنمية والاستثمار. ربّما أكثر من أيّ مسألة اقتصاديّة أخرى فإنّ الإصلاح الجبائيّ هو الذي

يبلور الطموح إلى المساواة الاجتماعيّة للتحرّكات الثوريّة في شهري ديسمبر 2010 وجانفي 2011.

هكذا كان المطلوب قويّا لكن كذلك تعبئة قطاعات اجتماعيّة هامّة جعلت الإصلاح الجبائيّ من النقاشات الاقتصاديّة الأكثر ثراء في فترة ما بعد الثورة.

وقد بدأت الأعمال المتّصلة بوضعيّة المنظومة الجبائيّة التونسيّة بعيد الثورة في مختلف أقسام وزارة الماليّة. وقد حظيت هذه الأعمال بدعم ومساعدة تقنيّة من عديد المنظّمات المتعدّدة الأطراف والثنائيّة. غير أنّ انطلاق مشروع الإصلاح سيكون في ماي 2013 من قبل إلياس الفخفاخ وزير الماليّة آنذاك. كانت المرحلة تخصّ التفكير وتكوّنت لذلك ستّ لجان كلّ منها تختصّ بجانب من الإصلاح الجبائيّ وهي: لجنة الضرائب المباشرة ولجنة الضرائب غير المباشرة ولجنة الجباية المحلّيّة ولجنة القدرة التنافسيّة والتهرّب الجبائيّ ولجنة تعصير الإدارة الجبائيّة ولجنة النظام الجزافيّ.

وقد عملت مختلف اللجان بكامل الجدّيّة وكانت قادرة على تقديم تشخيص شامل للمنظومة الجبائيّة التونسيّة. من ناحية أخرى تعلّقت عمليّات التفكير كذلك بسبل إصلاح النظام الجبائيّ واختيارات التغيير. وقد قدّمت مجموعة الأفكار خلال المجلس الوطنيّ للجباية الذي انعقد في نوفمبر 2013.

إنّ إنهاء التشخيص وصياغة المقترحات قد فتحا الطريق لمرحلة جديدة وهي مرحلة الاستشارات التي تمّت طوال سنة 2014. وقد نظّمت سلسلة من أربع استشارات جهويّة بداية من شهر ماي 2014 واحدة

للجنوب بصفاقس وثانية للشمال بالكاف وثالثة للوسط بالقيروان ورابعة لولايات المهديّة والمنستير وسوسة. وكانت هذه الاستشارات مناسبة لتبادل الآراء مع الفاعلين خاصّة المسؤولين الجهويّين والمستثمرين حول أهمّيّة مقترحات الإصلاح ومدى قدرتها على بدء حركيّة جديدة للتنمية في المستوى الجهويّ. وبعد أشهر أي في أكتوبر 2014 كانت مقترحات الإصلاح مركز اهتمام ندوة ضمّت جامعيّين وخبراء وبلدان عديدة ومؤسّسات وكان الموضوع بدور حول «الإصلاح الجبائيّ في تونس. من أجل جباية عادلة ومدنيّة وفي خدمة الاستثمار». وكانت هذه الندوة مناسبة لتبادل واسع لتجارب بلدان أخرى في موضوع الإصلاح الجبائيّ ولتحليل مقارنيّ لمقترحات الإصلاح

اختتمت هذه المرحلة من الاستشارة بالملتقى الوطنيّ للجباية الذي انتظم يومي 12 و13 نوفمبر 2014 وقد جمع أكثر من 400 مشارك من مختلف الآفاق خاضوا نقاشا حول مختلف مقترحات الإصلاحات. وأتاحت هذه الأسس الفرصة للحسم في سلسلة من المقترحات البديلة

ثمّ فُتحت مرحلة ثالثة لإنهاء مشروع الإصلاحات بصياغة مخطّط لتنفيذ الإصلاحات يمتدّ على ثلاث سنوات. وقُدّم هذا المشروع في جانفي 2015 لأحد المجالس الوطنيّة للجباية ثمّ سُلّم للحكومة قصد الموافقة.

يجب أن نذكر أنّ تنفيذ الإصلاح الجبائيّ لم ينتظر الانتهاء من التفكير. بل إنّ سلسلة من القرارات قد تمّ تفعيلها مع قانون الماليّة

لسنة 2014 وقانون الماليّة التكميليّ لسنة 2014. والمقصود خاصّة المقترحات المتعلّقة بالمعركة ضدّ التهرّب الجبائيّ والتهريب.

لقد كانت عمليّة تطوير الإصلاح الجبائيّ عمليّة تشاركيّة عرفت مشاركة طيف واسع من الفاعلين السياسيّين والاقتصاديّين والخبراء ونشطاء المجتمع المدنيّ إنّ الأمر يتعلّق بإحدى أهمّ لحظات الحوار الاقتصاديّ لفترة ما بعد الثورة حيث تُرجِمت مقولات السعي إلى تحقيق العدالة والشفافيّة والمساواة في مشاريع تشريعات النصوص الجديدة.

نظام جبائيّ تجاوزه الزمن

إنّ الدراسات التي تناولت النظام الجبائيّ التونسيّ قد وضعت الإصبع على الأمراض التي يشكو منها النظام السائد منذ أكثر من عشرين سنة. وقد ركّز هذا التشخيص على ستّة مواطن كبرى للفشل. الأوّل عدم مساواة متصاعدة وفقدان كبير لمصداقيّة النظام الجبائيّ التونسيّ. هناك علامات كثيرة ذات دلالة لهذه النزعة منها الخصم النسبيّ الذي يمسّ بدرجة أقلّ أصحاب المداخيل العالية. لا بدّ أن نذكر أنّه قد تمّ التعامل مع مرابيح رأس المال بشكل إيجابيّ وأنّ هناك عديد الإعفاءات من الضرائب ممّا يمكّن أصحاب المداخيل العالية من تحسين جبايتهم وتطوير دخلهم. ويمكن أن نؤكّد أنّ مخصّصات الضرائب للعائلات تبقى ضعيفة. كما بيّن هذا التشخيص تآكل الشرائح الجبائيّة باعتبار غياب المراجعة منذ ما يناهز العشرين سنة ممّا جعل الأجر الأدنى الصناعيّ المضمون أرفع من الشريحة الضريبيّة الأولى.

وهناك مظهر هامّ من الحيف الضريبيّ يتعلّق باستعمال النظام الجزافيّ (forfaitaire). وقد كان هذا النظام محلّ نقد شديد وكان سبباً

في ضجّة كبيرة ضدّ النظام الجبائيّ التونسيّ. فجأة، تحوّل النظام، الذي وُضِع في الأصل لفائدة المهن الصغرى، على مرّ السنين إلى مصدر للتهرّب الجبائيّ وأصبح إصلاحه ضرورة ملحّة. وهذا مظهر آخر من الحيف يتعلّق بضعف التصريح بالمداخيل العقاريّة ممّا يجعل المالكين «في مأمن» من الضرائب. من ناحية أخرى لا بدّ من ذكر أنّ الأداء على الشركات قد تآكل بعدد كبير من الاقتطاعات والإعفاءات لفائدة مختلف القطاعات والأنشطة.

هكذا اتّسم النظام الجبائيّ التونسيّ بحيف كبير تجاه الضرائب. فإذا كان الأجراء يوفون بالتزاماتهم الجبائيّة بكامل الانضباط باعتبار الحجز على المرتّب، فإنّ الفئات الأخرى من دافعي الضرائب، مثل أصحاب النظام الجزافي وأصحاب المداخيل الماليّة والعقاريّة، يغنمون من سخاء النظام وضعفه الإفلات من الواجب الجبائيّ ويكوّنون مصدرا هامّا للتهرّب الضريبيّ.

موطن الفشل الثاني في النظام الجبائيّ التونسيّ يتعلّق بتعقيد النصوص القانونيّة وتجزئتها. لابدّ من التأكيد على تعدّد الأداءات ممّا يجعل جبايتنا عصيّة على الفهم ويترك هامشا واسعا من التأويل للإدارة الجبائيّة، وقد يكون هذا مصدرا للفساد لدى المواطنين. وللأداء على القيمة المضافة ثلاثة معدّلات وإعفاءات شديدة التعقيد تقلّص من القاعدة الجبائيّة وتجعل من تسديد الديون أمرا عصيّا. وقد قامت مختلف الدراسات بمقارنات مع الدّول الأخرى وركّزت على تعقيد النظام الجبائيّ التونسيّ بالقياس إلى المعايير العالميّة ودعت إلى إعادة صياغة النصوص القانونيّة لضمان أكثر ما يمكن من التماسك والبساطة.

والسمة الثالثة للنظام الجبائيّ التونسيّ التي أبرزها التشخيص تتعلّق بأنظمة التمييز المسداة إلى سلسلة من الأنشطة والقطاعات. وتتّصل هذه الأنظمة بمختلف أشكال الضرائب المباشرة وغير المباشرة والهدف منها هو تشجيع الاستثمار في قطاعات تعدّ ذات أولويّة وكذلك في بعض الجهات. علما أنّ الدراسات المنجزة قد شكّكت في أثر هذه الأنظمة في الاستثمار من ناحية أخرى فإنّ هذه الأنظمة لم تتمّ مراجعتها والقطاعات التي كانت تعدّ ذات أولويّة خلال السبعينات لم تعد كذلك اليوم ومع ذلك فإنّها تواصل التمتّع بأنظمة التمييز المذكورة.

السمة الرابعة هي عدم ملاءمة الجباية المحلّيّة للتنمية الجهويّة. فالتشريعات والأحكام الجاري بها العمل لا يمكنها أن تسهّل تعبئة الموارد الماليّة لتمكين الجماعات العموميّة المحلّيّة من لعب دور مهمّ في تمويل التنمية وهذا الأمر من الأهمّيّة بحيث عزّز الدستور الجديد لامركزيّة أكبر وأعطى للجماعات العموميّة المحلّيّة دورًا أهمّ في التنمية.

وموطن الفشل الخامس في النظام الجبائيّ التونسيّ يتعلّق بعدم نجاعة الإدارة وطابعها التقليديّ. لابدّ أن نذكر أوّلا تجزئة تنظيم الإدارة الجبائيّة ومهمّاتها. من ناحية أخرى لا بدّ من التأكيد أنّ الموارد البشريّة والمادّيّة تبقى دون الحاجيات بكثير من أجل متابعة جدّيّة لدافعي الضرائب وتعقّب حالات التهرّب والتحيّل الجبائيّين. ونذكر كذلك نقص التناسق بين مختلف الهياكل وتبعثر الوظائف الأساسيّة خاصّة القاعدة الجبائيّة والمراقبة والدراسات وتجميع الضرائب في إدارات مختلفة. هكذا كانت الإدارة الجبائيّة ذات وسائل ضعيفة ووحدات بلا تنسيق ممّا يفسّر محدوديّة الأداء.

أخيراً السمة السادسة للنظام الجبائيّ التونسيّ تتعلّق بانتشار التحيّل والتهرّب الجبائيّين. وتفسّر هذه الوضعيّة العجز المتصاعد للماليّة العموميّة واللجوء بكيفيّة أكثر إلى التداين لمجابهة مصاريف الدولة المتنامية.

وقد ورثت تونس ما بعد الثورة منظومة جبائيّة عليلة عفا عليها الزمن. فانعدام المساواة والتعقيد وتعدّد الأنظمة التفاضليّة وعدم نجاعة الإدارة كلّ ذلك قد أفضى إلى تطوير سريع للتهرّب والتحيّل الجبائيّين كما أنّه يفسّر الصعود السريع للتداين. من ناحية أخرى فإنّ الجباية المحلّيّة ضعيفة ولا تتلاءم مع لامركزيّة كبيرة في صميم الدستور الجديد. هذه الهنات هي التي تفسّر الرغبة في الإصلاح أو لدى البعض، الرغبة في ثورة جبائيّة، وتفسّر كذلك الانتظارات القويّة من هذا المحور الكبير لحركة الإصلاحات.

مبادئ الإصلاح الجبائيّ ومساراته

لقد مكّننا التشخيص والمشاورات مع مختلف الفاعلين السياسيّين والاجتماعيّين من تحديد المبادئ والمحاور وحتّى المضمون الملموس للإصلاح الجبائيّ. وتهدف هذه الإجراءات إلى تفسير محدوديّة المنظومة الجبائيّة ومواطن الفشل فيها وإلى جعل الإصلاح الآتي عنصرا أساسيّا في العقد الاجتماعيّ الجديد وفي منوال التنمية الجديد الذي يجب أن يوضع حيّز التنفيذ. الاتّجاه الأوّل والأولويّة الأولى للإصلاح الجبائيّ تتعلّق بتعزيز الشعور بالإنصاف والثقة لدى دافعي الضرائب في المنظومة الجبائيّة التونسيّة. وقد صيغت الكثير من المقترحات في هذا المجال منها إصلاح الضريبة على الأشخاص الطبيعيّين من أجل تركيز

هيكلها وإنشاء هيكل جديد أكثر إنصافا وقادرة على تحسين الوضعيّة الجبائيّة للمداخيل الأضعف مع الأخذ بعين الاعتبار وضعيّة الماليّة العموميّة.

غير أنّ الإصلاح الأهمّ في هذا المجال يتعلّق بالنظام الجزافيّ الذي يعدّه الكثير مصدرا هامّا للتهرّب الجبائيّ. وكان يجب العودة إلى الفكرة التي انبنى عليها هذا النظام والتي كانت تبحث عن تغطية بعض الأنشطة التي ليست لها عائدات مهمّة. وقد صيغت مقترحات دقيقة من أجل تحديد المداخيل في هذا المجال. ولم ننتظر إنهاء مشروع الإصلاح لتنفيذه. فقد استبعدنا ما يقارب ستّين قطاعا من هذا النظام منذ 2014 وقلّصنا كثيراً من مجال تنفيذ هذا النظام.

وهناك إجراءات أخرى تمّ اقتراحها لتحسين الإنصاف في النظام الجبائيّ منها فرض الضرائب على المداخيل الماليّة والعقاريّة. من ناحية أخرى حاولنا إدخال سلسلة من الإصلاحات لتعزيز مساهمة أكبر للمهن غير التجاريّة في المداخيل الجبائيّة.

والاتّجاه الثاني للإصلاح الجبائيّ تمثّل في تبسيط القواعد الجبائيّة وجعلها أكثر تماسكا هكذا كان مشروع الإصلاح يرمي إلى تبسيط نظام الأداء على القيمة المضافة والتقليص من الإعفاءات التي تترجم بنقص فادح في الماليّة العموميّة. وقد عزّزنا تبسيطا أكبر في التشريعات المتعلّقة بالأداء على الشركات من ناحية أخرى، كان الإصلاح يركّز على تحسين جهاز حقوق الاستهلاك وتبسيطه وتوجد مقترحات أخرى من أجل تبسيط النظام الجبائيّ المطبّق على المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة لتسهّل عليها التصريح بالمداخيل وهناك تطوير آخر يتعلّق

بتبسيط الإجراءات الإداريّة في خلاص متخلّدات الأداء على القيمة المضافة في صالح المؤسّسات التي تعتبرها وزرا هامّا على خزائنها.

الاتّجاه الثالث الكبير في الإصلاح الجبائيّ يتعلّق بحياديّة الأداء. في هذا المستوى، تعلّقت النصائح الأساسيّة بتوسيع القاعدة الجبائيّة لتشمل بكيفيّة متجانسة مجموع الأنشطة. من ناحية أخرى بحثنا في أن تكون إعفاءات الأداء على القيم المضافة أكثر حياديّة مع تأثير محدود على الماليّة العموميّة.

الاتّجاه الرابع للإصلاح الجبائيّ يتعلّق بالجباية المحلّيّة وباللاّمركزيّة. ومجموع المقترحات التي صيغت في هذا المستوى كانت تبحث عن تمكين الجماعات العموميّة المحلّيّة من وسائل تضمن لها الاستقلاليّة الماليّة فتساهم بكيفيّة حاسمة في تمويل التنمية بالجهات. وقد كان يجب أن نضمن تماسكا أكبر بين الجباية المحلّيّة والجباية المركزيّة.

والاتّجاه الخامس للإصلاح الجبائيّ كان يهدف إلى تعصير الإدارة الجبائيّة. وقد كانت مختلف الاقتراحات ترمي بصفة ملحّة إلى دمج مجموع المصالح الجبائيّة في إدارة جبائيّة موحّدة متماسكة ومتينة. كان يجب كذلك تحسين أنشطة المراقبة من خلال استثمار أفضل للمعلومة وقد ركّز الإصلاح كذلك على عمليّة تجميع المتخلّدات الجبائيّة والتصرّف فيها.

أخيراً، تصدّى الاتّجاه الأخير للإصلاح الجبائيّ للشفافيّة وللمعركة ضدّ التحيّل والتهرّب الجبائيّين. وقد كان هذا المحور من الأولويّات الرئيسيّة في عمل حكومتنا وقد تصدّى قانون الماليّة التكميليّ لسنة 2014 لهذا الداء الذي ينخر الجباية التونسيّة. إنّ المعركة من أجل

الشفافيّة الماليّة ورفع السرّ البنكيّ وأعمال أخرى كانت ذات دلالة في حسمنا من أجل الإفضاء إلى الانضباط الجبائيّ

هكذا كان مشروع الإصلاح الجبائيّ يبحث حقّا عن القطع مع نظام جبائيّ غير عادل ومعقّد وغير ناجع وليس في صالح التنمية المحلّيّة واللاّمركزيّة. وكانت هذه الإصلاحات محلّ تشاور واسع مع مختلف الفاعلين السياسيّين والاقتصاديّين والاجتماعيّين وقد مكّنت هذه النقاشات من إكمال برنامج الإصلاح الجبائيّ الذي وضع بين يدي الحكومة في جانفي 2015.

إنّه من المهمّ تفعيل إصلاح بدأ تنفيذه في قانون الماليّة لسنة 2014 وقانون الماليّة التكميليّ لسنة 2014. غير أنّ هذه الإصلاح قد واجه صعوبات ومقاومات يجب حتما رفعها لتسريع تنفيذه.

في صعوبات الإصلاح الجبائيّ

لقد اعترضت التحضيرات وبداية الإصلاح صعوبات ومقاومات. والأمر يتعلّق بصعوبات مألوفة تعترضنا في عديد البلدان بسبب الشكّ في مستقبل مغانم الإصلاحات لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديّين والاجتماعيّين. ويُترجَم هذا الشكّ إلى تحرّك قويّ للمقاومات من قبل الفعلين الذين سيخسرون مصالحهم ومواقعهم المكتسبة. وفي نفس الوقت سيتبع الرابحون المفترضون من الإصلاح المسار دون تعبئة وذلك بسبب الشكّ وأحياناً بسبب فقدان الثقة في وعود الحكومات. ولم تنجُ ديناميكيّة الإصلاحات الجبائيّة التونسيّة من هذه المقاومات ومن الصعوبات التي أثّرت على تقدّمها. وهي عراقيل يجب رفعها للتمكّن من وضع الإصلاحات حيّز التنفيذ.

الصعوبة الأولى التي اعترضت الإصلاح الجبائيّ هي التمويل وهذه الصعوبة في مثل صعوبة الماليّة العموميّة التي تعيش المعاناة منذ الثورة والعجز لم ينفكّ في التزايد. وقد واجهنا هذه الصعوبة منذ 2013 مع تطبيق المقياس الجديد للضريبة باعتبار أنّ عديد الدراسات قد بيّنت أهمّيّة العجز في الماليّة العموميّة.

واختارت حكومة الترويكا مثل هذا التطبيق للمقياس الجديد وذلك في قانون الماليّة لسنة 2014 للشريحة الأولى ممّا مثّل ربحا مهمّا للقدرة الشرائيّة لدى ضعاف الدخل. وكان هذا الاختيار سبباً في صعوبات كبرى واعتراضات مختلف الفاعلين. وطالب المشغّلون وأصحاب المؤسّسات بتطبيق شامل للمقياس الجديد باعتبار أنّ الأجراء لم يكونوا يرغبون في تجاوز مقدار من ساعات العمل بحيث تتجاوز مداخيلهم سقف الأجر غير الخاضع للضريبة (5000 د). وفي نفس الوقت طالبت النقابات وخاصّة الاتّحاد العام التونسيّ للشغل بتوسيع المقياس الجديد وتطبيقه كاملا وقد قرّرت حكومتنا التمسّك بالتطبيق الجزئيّ نظرا لخطورة العجز عند تطبيقه كاملا. وقرّرت في نفس الوقت القيام بتعديل يمكّن مں إعفاء الساعات الزائدة لذوي الدخل الضعيف من الضريبة.

السلسلة الثانية من الصعوبات التي اعترضت الإصلاح الجبائيّ تتعلّق بمقاومة من فقدوا امتيازاتهم في بعض المحاور المقترحة. وسنكتفي بذكر مثالين الأوّل يتّصل بحياديّة الضرائب وقرار المساواة بين الجباية [من الداخل/ on-shore] والجباية [من الخارج/ off-shore] وهذا توجّه عالميّ فمعظم البلدان تسعى إلى تقليص الفارق بينهما وإلى اقتراح آليّات أخرى من شأنها أن تستميل المستثمرين عوضا عن

التشجيعات الجبائيّة. وقد واجهت بداية تطبيق هذا الإصلاح مقاومة شديدة من قبل المؤسّسات المصدّرة وجامعات نقابات الأعراف الذين أكّدوا أنّ غياب هذا الامتياز الجبائيّ سيقلّص من قدرة بلادنا على دعوة المستثمرين الأجانب خاصّة في سياق اتّسم بتصاعد الإرهاب وانعدام الأمن ببلادنا.

المثال الثاني يتعلّق بتعصير الإدارة الجبائيّة التي هي من النقاط الكبرى في هذا الإصلاح الجبائيّ وذلك بهدف تحسين نجاعتها وأدائها. من النقاط المهمّة في هذا التعصير ما تعلّق بتوحيد مختلف المصالح في إدارة واحدة حتّى تكون أشدّ تماسكا وأكثر نجاعة. وليس هذا المقترح ابتكارا تونسيّا ولكنّه يمثّل اليوم المعيار في معظم البلدان. علما أنّ هذا المقترح يثير الاضطرابات ويثير مقاومة هامّة من قبل الإدارة لأسباب مختلفة خاصّة ما تعلّق بخصوصيّة كلّ قسم وثقافته. غير أنّ بعضهم يثير حجّة بعض المواقف الإداريّة حيال عقلنة مختلف الأقسام وما ينجرّ عن ذلك من إمكانيّات الترقيات.

صعوبة أخرى تعترض الإصلاحات مرتبطة بضعف تحرّك الرابحين من الإصلاحات. فهؤلاء أقرب إلى الحذر ويبرهنون عن شعور كبير بالانتظاريّة أي ننتظر حتّى نرى ما سيقع. ويجد هذا السلوك تفسيره في الشكّ في نتائج الإصلاح وأحياناً في غياب الثقة في قدرة الحكومة على دفع الإصلاح إلى الأمام. وبالنسبة إلى الإصلاح الجاري فإنّه من المدهش أن نرى ضعف التعبئة لدى عدد كبير من الفاعلين السياسيّين والاقتصاديّين أو المجتمع المدنيّ. هؤلاء الذين اتّخذوا من الصراع ضدّ التهرّب والتحيّل الجبائيّين فرس رهان لصالح الإجراءات المتّخذة في

إطار قانون لماليّة التكميليّ لسنة 2014 ومع ذلك فإنّ الإصلاح قد قام بتغيير كبير في صراعه وجعل منه محورا كبيراً في أولويّاته والتزاماته.

ليس طريق الإصلاح الجبائيّ، كما هو الشأن في أيّ إصلاح، مفروشا بالورود فقد اعترصته صعوبات ومقاومات كبيرة من قبل بعض الفاعلين الذين مسّت الإصلاحات الجارية مصالحهم وقد شكا الإصلاح من ضعف التعبئة ومن شكّ الفاعلين الذين قد يغنمون منه، فقد شكّوا في قدرة الحكومة على دفع هذه الإصلاحات وفي الأرباح التي قد يغنمونها. إنّ هذه المقاومات وهذه الصعوبات تحتاج إلى حسم كبير من قبل الحكومة من أجل دفع أجندة الإصلاحات إلى الأمام

لقد بدأت بلدان الربيع العربيّ منذ بضعة أشهر عمليّة انتقال سياسيّ معقّدة وصعبة. وبالتوازي مع بناء منوال سياسيّ ديمقراطيّ جديد فإنّ هذا الانتقال يقتضي كذلك تحديد منوال جديد للتنمية الاقتصاديّة. وبناء منوال جديد للتنمية يمرّ عبر مناقشة مسائل كبرى منها دور الدولة وموقعها في تعديل النظام الاقتصاديّ. ويقتضي هذا البناء كذلك تحديد القطاعات الصناعيّة الجديدة ومجالات الامتيازات المقارنة لاقتصادنا وطبيعة إدراجه في الاقتصاد العالميّ. ويمرّ البناء كذلك بإعادة خلق عقد اجتماعيّ جديد.

إنّ الإصلاح الجبائيّ أساسيّ في هذا النقاش المتعلّق بنمط التنمية الذي يجب وضعه. في الواقع فإنّ الأزمة الجبائيّة وتقلّص موارد الدولة من شأنها أن تساهم في فشل مناويل التنمية والتجربة التونسيّة على غاية من الدلالة في هذا التطوّر. فتصاعد عدم النجاعة في تجميع الضرائب وجفاف الموارد قد قلّصت من هامش الحرّيّة في العمل العموميّ وفي

الفصاء الجبائيّ للدولة. وقد قلّصت هذه التطوّرات من تدخّل الدولة خاصّة في المجال الاجتماعيّ ممّا أدّى إلى تصاعد الحيف والبطالة والتهميش الاجتماعيّ التي كانت في قلب التحرّكات الاجتماعيّة التي أدّت إلى سقوط النظام سنة 2011.

وسيمكّن الإصلاح الجبائيّ الدولة من الزيادة في مواردها وفي وسائلها الماليّة وتسهّل تدخّلها في بناء عقد اجتماعيّ واقتصاديّ جديد.

من ناحية أخرى، يمرّ تحديد منوال اقتصاديّ وتنمويّ جديد بوضع شكل جديد من الجباية يعطي السلط العموميّة وسائل توجيه جهود الاستثمارات في قطاعات جديدة ومنتجة ويمكّنها من هيكلة عقد اجتماعي جديد.

وقد تابعت حكومتنا العمل الذي بدأه من سبقونا فقمنا بعمل تقنيّ وسياسيّ مهمّ خاصّة عبر حوار يتّسم بمشاركة طيف واسع من الفاعلين السياسيّين والاجتماعيّين من أجل إنهاء مشروع الإصلاح الجبائيّ. وإنّه من المهمّ اليوم تجاوز المقاومات وتفعيل هذا الإصلاح الذي سيساهم في التقليص من الحيف ويسهّل ظهور مصالحة اجتماعيّة جديدة وبناء منوال تنمية جديد.

نظام بنكيّ متين

كنّا نعرف قبل الثورة أنّ النظام البنكيّ التونسيّ مريض وعاجز عن دعم تنمية الاقتصاد ليجعل منه اقتصادا صاعدا. وقد بيّنت الدراسات حدوده وخاصّة حجمه المتواضع حتّى القياس إلى بلدان أخرى مستوى تطوّرها قريب منّا مثل المغرب والأردنّ. هذه الدراسات قد أكّدت كذلك ضعف تطوّر السوق الماليّة التي تواصل لعب دور هامشيّ في تمويل اقتصادنا وذلك بسبب أنّ أصحاب المؤسّسات يريدون المحافظة على الهيكل الأسريّ لمؤسّساتهم وينتج عن ذلك عدم فتح رأس المال للعموم. لذلك بقي تمويل المؤسّسات باللجوء إلى البنوك. وقد مثّل التمويل عبئا ثقيلا على المؤسّسات التي كانت قدرتها على التمويل محدودة جدّا.

هذه المشاكل الهيكليّة قد تضخّمت بمحاباة الأقارب لدى النظام القديم، وباللجوء إلى النظام البنكيّ للحصول على قروض تكون مردوديّتها الاقتصاديّة غالباً منعدمة. هذه القروض والسداد العشوائيّ قد زاد في هشاشة النظام البنكيّ وخاصّة البنوك العموميّة التي كانت في حالة احتضار زمنِ الثورة.

وقد أُنجزت العديد من الدراسات بعد الثورة لتقييم النظام البنكيّ بصفة دقيقة، خاصّة من قبل المؤسّسات الدوليّة وأبرزت هذه الدراسات سمة الوضعيّة المقلقة للبنوك العموميّة التونسيّة. وكانت النتائج الأولى منذرة بالخطر. وكنّا نعلم أنّ بنوكنا في مأزق. لكن هذه التقارير تبيّن أنّ

الوضع مازال مقلقا. وقدّرت هذه الدراسات أنّ الضمانات التي تمثّل غطاء لمخاطرات بنوكنا قد قُيِّمت تقييما إيجابيّا مبالغا فيه، وأنّ أيّ تقييم موضوعيّ يضع هذه البنوك في الخانة الأكثر صعوبة.

ولم يتوقّف تقييم النظام البنكيّ عند وضعيّة البنوك بالمعنى الدقيق للكلمة إنّما أخذ بعين الاعتبار وضعيّة اقتصاد البلاد وأثره في البنوك وذلك بالقيام باختبار تحمّل يرمي إلى تقييم قدرة هذه البنوك على مجابهة استمرار الركود سنة 2012. وأشار خبراء البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ منذ سنة 2012 إلى أنّ مؤسّساتنا البنكيّة، بما فيها بعض البنوك الخاصّة، لن تتمكّن من مواجهة تدهور الوضعيّة الاقتصاديّة لنفس السنة. وكانت هذه التقارير تدعو إلى إعادة رسملة سريعة للبنوك بهدف مساعدتها على تغطية خسائرها وإعادة هيكلة ميزانيّاتها. وتبعا لهذه التقارير، ومنذ 2012، قدّمت الحكومة دعمها لأكبر بنك عموميّ في البلاد لمساعدته على الخروج من هذه الوضعيّة الصعبة. لكنّ هذا الدعم قد قوبل بنقد شديد من قبل الأحزاب السياسيّة والنشطاء وكذلك من المنتخبين الجدد بالمجلس الوطنيّ التأسيسيّ وذلك لدفع الحكومة إلى إنجاز تقييم لوضعيّة النظام البنكيّ التونسيّ.

تناول حوار ما بعد الثورة كذلك السياسات النقديّة غير التقليديّة المتّبعة منذ الثورة والمتمثّلة في تخفيض نسب الفائدة وضخّ أموال تجنّبا لتحوّل الركود إلى انكماش اقتصاديّ حقيقيّ. في هذا المستوى دعت الكثير من المؤسّسات، خاصّة البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ، البنك المركزيّ إلى وضع حدّ لهذه السياسة غير التقليديّة خاصّة إنهاء ضخّ السيولة لفائدة البنوك. وقد أثارت هذه المسألة جدلا بين الخبراء كنت ساهمت فيه آنذاك، مع التأكيد على أنّ هذه السياسة لا يمكن أن

تتواصل إلى ما لا نهاية له حتّى إدراك خطر توتّرات التضخّم الذي هو بصدد تغذية التوتّرات الاجتماعيّة. لكنّ هذا الخروج من التوسّع النقديّ لا يمكن أن يكون إلاّ متدرّجا قصد مساعدة المظاهر الأولى للتعافي الاقتصاديّ ودعم المؤشّرات الأوليّة للنموّ.

وأكّدت دراسات أخرى على إصلاح أسواق رأس المال. وهنا يتعلّق الأمر بمسألة متكرّرة في التفكير الاقتصاديّ ببلادنا. غير أنّ جميع الإجراءات المتّخذة منذ سنوات عديدة لم تمكّن من تطوير هذه الأسواق في اتّجاه جعلها آليّة هامّة لتمويل اقتصادنا.

وقد بيّنت هذه الإخفاقات أنّ تطوير هذه الأسواق ليس مسألة مؤسّساتيّة فقط ولكنّه يقتضي كذلك تطوّراً في العقليّات والتصوّرات بهدف الخروج من رأس المال العائليّ

وبيّن هذا النقاش ومختلف هذه الدراسات أنّ مساعدة القطاع البنكيّ والنظام الماليّ أصبحت أمرا ملحّا، هذا بالإضافة إلى الإسراع بالقيام بالإصلاحات الضروريّة بهدف جعلها فاعلا استراتيجيّا في نموّنا. لقد كانت إصلاحات النظام البنكيّ في قلب أولويّاتنا وخصّصنا لذلك عدّة مجالس وزاريّة. لكنّ مقاربتنا كانت تبحث عن الخروج من المساعدات التي كانت تسند تدريجيّا وعن تحديد برنامج متناسق واستراتيجيّ يمسّ مجموع القطاع ووسائل تدخّل الدولة في الميدان الاقتصاديّ. في الواقع، هذه مسألة معقّدة لكنّنا قد راكمنا تجارب كبيرة في هذا الميدان خاصّة منذ الأزمة الماليّة الكبرى لسنة 2008 حيث وضعت عدّة بلدان متقدّمة خاصّة الولايات المتّحدة وأوروبا مخطّطا طموحا لإنعاش بنوكها وإنقاذها وسيمكّننا وضع هذا البرنامج حيّز التنفيذ من إنقاذ

مؤسّساتنا وكذلك من وضع إطار تفكير استراتيجي حول آفاق التطوّر المستقبليّ للقطاع البنكيّ قصد اتّخاذها آليّة أساسيّة لصعود اقتصادنا.

عمليّة إصلاح معقّدة وصعبة

ستبدو عمليّة الإصلاح البنكيّ التي بدأت في تونس بعد الثورة صعبة ومعقّدة فبالتوازي مع هشاشة البنوك العموميّة التي كانت تطلب ردودا سريعة وأفعالا قويّة، كان هذا المسار حبيس الرهانات السياسيّة لما بعد الثورة. ويرى الكثيرون أنّ مراجعة متأنّية وتدقيقا في البنوك العموميّة يمكن أن يظهر ضخامة الفساد ومحاباة الأقارب طوال فترة النظام القديم. ولم يكن من المجدي لدى كثير من الأحزاب السياسيّة والنشطاء السياسيّين والمنتخبين بالمجلس الوطنيّ التأسيسيّ، القيام بإصلاحات للنظام البنكيّ قبل معرفة «الحقيقة» وتحديد المسؤوليّات في الأزمة البنكيّة واندحار البنوك العموميّة. هكذا وجد الإصلاح البنكي بعد الثورة نفسه في قلب الرهانات السياسيّة فكان على قيادة الإصلاح البنكيّ إذن أن تجدّف ضدّ التيارات المتضاربة. وكان على المسؤولين السياسيّين أن يقودوا الإصلاحات آخذين في الاعتبار مطلب الشفافيّة قصد تمكين البنوك من استرداد عافيتها الماليّة، وفي نفس الوقت لطمأنة الأسواق والفاعلين الاقتصاديّين لتجنّب مظاهر الخوف. هو توازن يبدو إيجاده أحياناً صعبا.

وقد أطلقت حكومة الترويكا الأولى مبادرة لإعادة رسملة البنوك منذ 2012 لإنقاذ الشركة التونسيّة للبنك التي كانت في حالة انهيار. وقد أثارت مناقشة مشروع القانون أمام لجنة الماليّة ثمّ في الجلسة العامّة بالمجلس الوطنيّ التأسيسيّ جدلا كبيراً حول مساهمة النظام البنكيّ

وخاصّة البنوك العموميّة في منظومة المحاباة والفساد التي طبعت حقبة بن علي قبل الثورة وعبّر المنتخبون عن طلب قويّ للشفافيّة لمزيد فهم أسباب أزمة البنوك العموميّة غير المسبوقة. لقد كنّا في قلب العاصفة وكانت موافقة النّوّاب على هذه المساهمة المباشرة لإعادة رسملة الشركة التونسيّة للبنك مرتبطة بالتزام الحكومة بالقيام بعمليّة تدقيق للبنوك العموميّة الثلاثة.

وستطلق الحكومة منذ 2012 طلب عروض لاختيار المكتب الذي سينجز عمليّة التدقيق في البنوك العموميّة الثلاثة. ويبدأ التدقيق في 2013 بالنسبة إلى الشركة التونسيّة للبنك وبنك الإسكان ولا ينجز إلاّ في 2014 بالنسبة إلى البنك الوطنيّ الفلاحيّ. وكانت نتائج التدقيق جاهزة حال وصولنا إلى الحكم في بداية سنة 2014. وقد تعلّق القسم الأوّل من التدقيق بتشخيص البنوك الثلاثة في أربعة مستويات: الحوكمة والقدرة التنافسيّة والتصرّف في الموارد البشريّة والإطار المؤسّساتي. من جهة أخرى تعلّق القسم الثاني من التدقيق بإصلاح هذه البنوك. واقترحت مكاتب التدقيق سيناريوهات للإصلاح وتصوّرات مستقبليّة لما يكون عليه كلّ بنك، وكانت تنتظر من الحكومة أن تتبنّى خيارا تتابع من خلاله مضمون سيناريوهات الإصلاح. وقد اندهش أصحاب مكاتب التدقيق عندما وجدوا الحكومة لا تملك خيارا ولا رؤية لمستقبل البنوك العموميّة ولتدخّلها في تمويل الاقتصاد وعند وصولي إلى الحكومة كن السؤال الأوّل الذي طرحته على مكاتب التدقيق: ما هي رؤيتكم لمستقبل البنوك العموميّة الخاضعة للتدقيق؟ والرأي عندي، قبل الإجابة عن هذا السؤال، أنّه كان عليّ أن أجيب عن سؤال أساسيّ يحوم حول دور الدولة في تمويل الاقتصاد. وللإجابة عن هذه الأسئلة ركّزنا

بمعيّة محافظ البنك المركزيّ فريقا مشتركا بين البنك المركزيّ ووزارة الاقتصاد والماليّة يجمع خيرة المختصّين من المؤسّستين. وعملت هذه اللجنة. وكانت الاجتماعات، التي كنّا نحضرها بمعيّة محافظ البنك المركزيّ لاستخلاص مختلف المراحل في برنامج العمل، مسنودة بأفكار الجامعيّين وكذلك مسؤوليّ البنوك الذين كنّا ندعوهم لأخذ آرائهم ومقترحاتهم. وتوصّلت أعمال هذه اللجنة إلى استخلاص ضرورة تجاوز التدقيق وإعادة رسملة البنوك العموميّة قصد التفكير في إطار استراتيجيّ جديد لتمويل الاقتصاد.

وتكفّلت اللجنة بهذه المهمّة الكبيرة يساعدها في ذلك بعض الخبراء. في هذه الرؤية الشاملة سجّلنا مسألة إعادة رسملة البنوك العموميّة.

لكنّ هذه الرؤية التي سنبسطها لاحقاً قد قامت على دعامات أخرى تمكّن من اقتراح الأسس الجديدة والعصريّة لمساهمة الدولة في تمويل الاقتصاد. كلّ شيء كان بدور حول خلق صندوق لإعادة هيكلة البنوك بهدف تمويل هذا الإصلاح، مثلما تمّ في إسبانيا ويجمع هذا الصندوق هبات الدولة والتزامات بعض المؤسّسات المتعدّدة الأطراف التي كانت جاهزة للالتزام ببرنامج جامع للقطاع البنكيّ

وكانت هذه الرؤية محلّ عدد كبير من الاستشارات مع الخبراء ومسؤوليّ البنوك وكذلك المؤسّسات الدوليّة وانتظم اجتماع عامّ أوّل كبير بمقرّ البنك المركزيّ في 2014 بحضور ما يناهز 200 مشارك وقد عرضنا أثناءه نتائج التدقيقات الأوّليّة وكذلك مقترحات الإصلاح. وأعقب هذا العرض نقاش مهمّ مع الخبراء ومع مسؤوليّ المؤسّسات البنكيّة الحاضرين. ومن جهة أخرى، نظّمنا استشارة عامّة جديدة

عرضنا فيها المخطّط الإجماليّ للإصلاح البنكيّ وفكرة صندوق لإعادة الهيكلة الذي لقي القبول الحسن من عدد كبير من المشاركين. ويجب أن نذكر كذلك تنظيم سلسلة من المشاورات بين مسؤوليّ القطاع البنكيّ ومحافظ البنك المركزيّ ورئيس الحكومة. فالأمر يتعلّق بإصلاح شهد مشاورات عديدة وتبادلا للآراء. وعرف الإصلاح البنكيّ كذلك التزاما جدّيًا من قبل الحكومة. وبالتوازي مع المشاورات بين الوزارات فلا أقلّ من خمسة مجالس وزاريّة مضيّقة خصّصت لهذه المسألة. وكانت متابعة رئيس الحكومة ودعم الحكومة على درجة من الأهمّيّة في وضع اللمسات الأخيرة للنقاشات المتعلّقة بالإصلاح وتبنّي النصوص القانونيّة الضروريّة لتسليمها إلى البرلمان. وقد لقي هذا الالتزام اعترافا من المؤسّسات الدوليّة في العديد من المرّات.

غير أنّ الرهان الحقيقيّ لهذه الإصلاحات كان سياسيّا يتعلّق بتبنّي المجلس الوطنيّ التأسيسيّ للنصوص القانونيّة والتزام الأحزاب السياسيّة بهذا البرنامج. ففي هذا المستوى بالذات اعترضتنا أكبر الصعوبات. ولابدّ من القول إنّ بعض مظاهر الإصلاح خاصّة شركة إدارة الأصول المحفوظة لدى البنوك العموميّة قد كانت سبباً في تعبئة مهمّة لدى القطاع السياحيّ حيث يعدّ تداين بعض الوحدات السياحيّة موضوع قلق كبير. من جهة أخرى، فإنّ تنظيم قراءة مشاريع القوانين بالمجلس الوطنيّ التأسيسيّ في فترة ما قبل الانتخابات لم يساعد على تبنّي هذه الإصلاحات. فطيلة هذه الفترة لم يكن النوّاب راغبين في اتّخاذ موقف من المسائل المهمّة التي يعتقدون أنّها قد تؤثّر في نتائج الانتخابات.

هكذا، لم يدرك العمل المهمّ حول الإصلاح البنكيّ نهايته، ولم يتمّ التصويت على القوانين الضروريّة لتنفيذ المظاهر المهمّة لهذا الإصلاح. ولم تبيّن هذه التجربة أهمّيّة الدعم السياسيّ في تحديد الإصلاح وتنفيذه فحسب، وإنّما بيّنت كذلك أهمّيّة اللحظة السياسيّة لوضع أيّ برنامج حيّز التنفيذ.

نظام ماليّ هشّ واستثمار ضعيف

إنّ مختلف الأعمال التي قمنا بها مع التشخيص قد مكّنتنا، بلا مفاجأة، من أن نركّز على هشاشة نموذج تمويل التنمية في تونس. فهو نموذج عفا عليه الزمن يسيطر عليه تدخّل قويّ من الدولة ووساطة كبيرة للبنوك العموميّة. وهو نموذج يتّسم بكثرة المتدخّلين وضعف التنسيق في تدخّلاتهم نذكر كذلك أنّ هذا النموذج غير متكيّف مع حاجيات تمويل اقتصادنا والرهانات التي رفعناها لنبدأ إقلاعنا الاقتصاديّ. فبنوكنا تبقى صغيرة الحجم إذا ما قارنّاها ببنوك بلدان أخرى، وأنّ مجالها الماليّ أضعف من أن يدعم استثمارات هامّة. هكذا، فوراء إعادة هيكلة البنوك العموميّة الثلاثة، نحن في حاجة إلى إصلاح بنكيّ كبير لتعصير منظومتنا في تمويل الاقتصاد وأن نجعل منها الأساس الحقيقيّ لانتقال اقتصاديّ عميق.

السمة الأولى لنموذج التمويل في الاقتصاد التونسيّ هي هشاشته وطابعه العتيق. فالدولة تمثّل ثلث الحاجيات الجمليّة للتمويل. وفي خصوص هذا التمويل الذي تضمنه ميزانيّة الدولة، يجب أن نذكر تصاعد التداين العموميّ الذي مثّل في ميزانيّة 2015 ما يناهز 25 ٪ من المداخيل حتّى وإن بقي مستوى التداين ضعيفا ويحوم حول 52 ٪ من

هذا التمويل يرصد قسم للمصاريف التي تمثّل نسبة في حدود 60 ٪ من الميزانيّة سنة 2015.

وإذا ما اهتممنا بالتمويل عن طريق السوق فإنّنا نلاحظ هيمنة للتمويل البنكيّ تمثّل ما يقارب 92 ٪ من إجماليّ التمويل. والنصيب الذي يعود إلى السوق الماليّة محدود لا يتجاوز 5 ٪ ونصيب رأس المال الاستثماريّ في حدود 2 ٪. إنّ هذه الهيكلة لتمويل الاقتصاد التونسيّ تبدو عتيقة إذا ما قورنت بوضعيّات بلدان صاعدة حيث تلعب السوق الماليّة دورًا أساسيّا في تمويل المؤسّسات العموميّة ومؤسّسات الدولة. وتتوفّر تونس الآن على سوق ماليّة عصريّة جدّا بالآليّات التقنيّة الأكثر تطوّرا. لكنّ نصيبها في التمويل يبقى محدودا. وهناك سببان يفسّران هذا الضعف. الأوّل مرتبط بالهيكل العائليّ الذي تحافظ عليه مجمّعات صناعيّة عديدة لتواصل تمييز التمويل البنكيّ حتّى تتجنّب ضياع نصيب من رأس مال مجمّعاتهم. لكن في مستوى العرض ومستوى المؤسّسات المدرجة بالسوق يجب أن نسجّل بعض التقدّم في هذه السنوات الأخيرة مع تقدّم في عمليّات الإدراج بالبورصة. والسبب الثاني يفسَّر بطبيعة الطلب الذي يبقى في الغالب مطلوبا من صغار الحاملين للرقاع، بينما يبقى المستثمرون المؤسّساتيون قليليّ النشاط في السوق.

ونذكر مصدرا آخر لهشاشة النظام البنكيّ التونسيّ، وهو تجزئة هذا النظام والمكانة المهيمنة للبنوك العموميّة. هكذا مثلا: 52 ٪ من مجموع التزامات الحرفاء سنة 2012، قد أمسكته البنوك العموميّة. وحول هذا التمويل من البنوك العموميّة نجد 78 ٪ من المجموع تقوم به البنوك العموميّة الثلاثة: البنك الوطنيّ الفلاحيّ (30،6 ٪) والشركة التونسيّة للبنك (27،5 ٪) وبنك الإسكان (16،8 ٪).

من جهة أخرى بيّن هذا التشخيص أنّه في 2012 كانت البنوك ذات المساهمة العموميّة هي الأقلّ أداء في السوق. وبيّن التدقيق الذي أجري على البنوك العموميّة أنّ الصعوبات تكمن في أربعة مستويات. الأوّل مستوى الحوكمة حيث تبدي هذه البنوك ضعفا فادحا مع غياب استراتيجيّة واضحة للتطوير. ومن ناحية أخرى نجد أنّ نوعيّة الحوكمة وخاصّة الجمع بن وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذيّ لا تعطي ضمانا للفصل بين السلطات وإشرافًا ناجعًا عند اتّخاذ القرارات وقد اكتُشفت مظاهر ضعف أخرى مرتبطة بسرعة التنفيذ ونجاعته، خاصّة طول مسار القرارات والنقص في المراحل العمليّاتيّة لضمان قيادة فعّالة.

والمستوى الثاني لضعف البنوك العموميّة الثلاثة يتعلّق بالقدرة التنافسيّة. فقد أبرز التدقيق غياب سياسة تجاريّة نشيطة بالمقارنة مع البنوك الخاصّة. وكان هذا الضعف سبباً في خسارة متواصلة في التموقع في القطاعات الحركيّة ذات الطاقة من النموّ وذات قدرة قويّة على مجابهة القطاعات ذات المخاطر. في هذا المستوى يجب أن نؤكّد غياب التآزر بين مختلف البنوك العموميّة.

يتعلّق المستوى الثالث من ضعف البنوك العموميّة بمسألة الموارد البشريّة وغياب استراتيجيّة حقيقيّة في هذا المجال الموجّه إلى تطوير الكفاءات وتثمينها. وقد بيّنت التدقيقات أنّ سياسات التأجير بالبنوك العموميّة ليست جذّابة. وأعوان هذه البنوك أعمارهم متقدّمة وليس لهم كفاءات عليا وليسوا مكوّنين في المهن البنكيّة الجديدة.

والمستوى الرابع للضعف الذي أكّده التدقيق ذو طابع مؤسّساتي ويتعلّق بتعثّرات نظام الإعلام الذي يزيد من الأخطار العمليّاتيّة. لا بدّ أن نذكر كذلك غياب سياسات تصرّف حقيقيّة في المخاطر وفي تعثّرات منظومة الرقابة الداخليّة. وأخيراً يجب أن نذكر التنظيم المعقّد الذي يجعل هذه البنوك في وضعيّة لا يمكن التحكّم فيها.

والصعوبة الكبرى الأخرى لنموذج تمويل الاقتصاد التونسيّ تتعلّق بكثرة المتدخّلين وانعدام التماسك في هذه التدخّلات فإذا كان يمكن لبعض القطاعات أن تصل إلى عدد كبير من موارد التمويل فإنّ قطاعات أخرى لا تستطيع ذلك وأخيراً يجب تأكيد عدم تكيّف النظام البنكيّ التونسيّ وخاصّة البنوك العموميّة، بالإضافة إلى نقص مهمّ في السيولة ممّا يجعل مشاركتها في تمويل الاستثمارات الكبرى ضعيفا نسبيّا. وقد بيّنت الدراسات عدم تكيّف البنوك العموميّة لتمويل الحاجيات الخصوصيّة للمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة في مجال القروض الصغرى.

هكذا بيّنت مختلف الدراسات والتدقيقات التي خضعت لها البنوك العموميّة ضخامة حظيرة الإصلاح البنكيّ في تونس. والواضح أنّ النظام البنكيّ التونسيّ ونموذج تمويل الاقتصاد يشكوان هشاشة كبيرة، مع تمويل بنكيّ توفّره البنوك العموميّة التي تجاوزها الزمن فأصبحت عاجزة عن مسايرة نسق التنافس الذي فرضته البنوك الخاصّة.

من جهة أخرى فإنّ هذا النظام قد تجاوزه الزمن حيث تدخُّلُ السوق العالمية هامشيّ وعمليّة إلغاء الوساطة في خطواتها الأولى فالأمر يتعلّق بنظام قليل التماسك وخاصّة قليل التكيّف مع الحاجيات الكبرى

لتمويل الاقتصاد التونسيّ ومع إحياء ديناميكيّة نموّ قويّة ومسار تحوّل اقتصاديّ. فكان الأمر عندنا أن يذهب إلى ما بعد إعادة هيكلة البنوك العموميّ الثلاثة، لنبدأ في إصلاح حقيقيّ وتعصير لنظام التمويل حتّى نجعل منه أساس الصعود الحقيقيّ لاقتصادنا.

الخطوط العريضة لإصلاح شامل

فتح التشخيص والتدقيق الطريق لإعداد برنامج طموح لإصلاح نموذج تمويل الاقتصاد وإصلاح تدخّل الدولة في هذا المجال. وقد تمّ تبنّي المشروع، الذي اقترحه فريق العمل المتكوّن من مسؤولين من وزارة الماليّة والبنك المركزيّ وخبراء مستقلّين، من قبل الحكومة خلال مجلس وزاريّ. والأمر يتعلّق برؤية شاملة تتمفصل حول أربعة عناصر أساسيّة: الأهداف والمبادئ والنموذج الجديد وخارطة الطريق.

ويرمي النموذج الجديد لتدخّل الدولة في تمويل الاقتصاد إلى أربعة أهداف أساسيّة. **أوّلها** إعادة صياغة عمليّة تدخّل الدولة في اتّجاه مهمّتها الأساسيّة وهي دعم القطاعات الاستراتيجيّة وذات الأولويّة **الهدف الآخر** من هذا الإصلاح يتمثّل في عقلنة فعل الدولة في هذا المجال وتجنّب تعدّد تدخّلات المؤسّسات ذات المساهمات العموميّة. **من جهة أخرى** فإنّ إعادة الهيكلة تتمثّل في تعزيز شراكة أكبر بين القطاعين العامّ والخاصّ بهدف مجابهة الحاجيات الهامّة لتمويل الاقتصاد وهي حاجيات تتجاوز بكثير قدرة الدولة على التدخّل. **وأخيراً** فإنّ إعادة هيكلة فعل الدولة وملاحقة تدخّلها الاستراتيجيّ، من شأنها أن تطمئن الفاعلين الخواصّ وطنيّا ودوليّا وتعزيز ثقتهم في مستقبل الاقتصاد التونسيّ.

وتقود عمليّة إعادة صياغة تدخّل الدولة في تمويل الاقتصاد أربعة مبادئ أوّلها الواقعيّة فقد كانت الحكومة تريد تجنّب أخطاء الماضي من قبيل تحويل صعوبات بعض الشركات ذات الأداء الرديء إلى شركات أخرى، واقتراح سبل إصلاحات تأخذ في اعتبارها خصائص مختلف المؤسّسات. المبدأ الثاني هو التدرّج في الإصلاحات حيث كنّا نريد تجنّب انفجار كبير قد يؤدّي إلى التشكيك في توازن هذه المؤسّسات الهشّ والمبدأ الثالث يتعلّق بالنجاعة التي يجب أن يغنمها تدخّل الدولة ومختلف المؤسّسات ذات المساهمة العموميّة في موضوع تمويل الاقتصاد إثر هذا الإصلاح والمبدأ الأخير يتعلّق بالعقلنة التي يغنمها تدخّل الدولة في تمويل الاقتصاد.

غير أنّ إعادة تشكيل تدخّل الدولة في تمويل الاقتصاد تقتضي شروطاً مسبقة على درجة كبيرة من الأهمّيّة. وقد اقترح مشروعنا أربعة شروط ضروريّة منها تعزيز القاعد الماليّة لمؤسّسات التمويل العموميّة وتوضيح الإطار التشريعيّ وتغيير إطار الحوكمة وتعزيز القدرات المؤسّساتيّة.

إنّ مجموع هذه العناصر من شأنه أن يساعد على إعادة صياغة تدخّل الدولة في تمويل الاقتصاد وإعادة تشكيله. وقد اقترحنا مخطّطًا طموحًا وشاملًا يعيد تنظيم تدخّل الدولة يقوم على خمس دعامات أساسيّة: الأولى تتركّب في البنوك ذات المساهمة العموميّة. وفي هذا المستوى استهدف مشروع الإصلاح تطهير البنوك وإعادة رسملتها وإعادة تشكيل نماذج الحوكمة فيها وتحسين أدائها وتعزيز قدراتها المؤسّساتيّة. وقد حدّدنا خطّة إحياء لكلّ من البنوك العموميّة الثلاثة. بالنسبة إلى الشركة التونسيّة للبنك وبنك الإسكان تبنّت الحكومة هذه الخطّة وأودعت في الغرض مشروع قانون بالمجلس الوطنيّ التأسيسيّ.

تتعلّق **الدعامة الثانية** بمسألة الديون المصنّفة الموجودة بميزانيّات البنوك العموميّة. في هذا المستوى يتمثّل مقترح الحكومة في بعث شركة لإدارة الأصول تهدف إلى أمرين اثنين: استرداد الديون وتثمين الكيانات القادرة على البقاء التي تشهد صعوبات. وقد حدّدت الحكومة مع البنك المركزيّ مشروع قانون يتعلّق ببعث هذه الوكالة بعد نقاشات طويلة وصعبة مع القطاعات التي تشهد أعلى نسبة من الديون المصنّفة خاصّة المؤسّسات السياحيّة. وسلّم هذا المشروع إلى المجلس الوطنيّ التأسيسيّ لتبنّيه. ولكن رغم الاستشارات وتبادل الآراء التي قمنا بها لنأخذ التعاليق والانتقادات بعين الاعتبار، فقد لقي هذا المشروع صدّا من رجال الأعمال الأكثر تداينا في القطاع السياحيّ، وقد اعتبروا أنّ هذا القانون سيجرّدهم من ممتلكاتهم.

و**الدعامة الثالثة** لهذا الإصلاح الهامّ تتعلّق بتمويل البنى التحتيّة في هذا المجال تعتبر حكومتنا من المهمّ تنشيط جهودنا في مجال البنية التحتيّة لسببين أساسيّين على الأقلّ: الأوّل أنّ الحاجة للبنى التحتيّة ملحّة خاصّة في الجهات الداخليّة التي تعيش نسيانًا يجب أن تخرج منه. من ناحية أخرى فإنّ للبنى التحتيّة دورًا اقتصاديّا أساسيّا في تنشيط النموّ وتحسين قدرتنا التنافسيّة. وهنا يرمي مشروعنا إلى تعزيز صندوق الودائع والأمانات الذي أتى بعد الثورة لكنّ دوره بقي محدودا وهامشيّا. وقد اقترحنا في هذا المستوى أن تكون هذه المؤسّسة، مثلما هو الشأن في المغرب وفرنسا وكندا، سلاح الدولة في تمويل القطاعات الاستراتيجيّة وقد بدأنا عملا مهمّا في هذا الصدد بتنظيم ندوة بحضور صناديق أخرى قصد تبادل التجارب معهم. ومن ناحية أخرى ترأست

احتماعين لمجلس إدارة هذا الصندوق وقد تعلّقت أهمّ الأفكار المتبادلة بالتحويل الهيكليّ لهذه المؤسّسة

الدعامة الرابعة للنموذج الجديد لتدخّل الدولة في مجال تمويل الاقتصاد تتعلّق بالمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة في هذا المستوى فإنّ جهاز الدعم يشهد صعوبات جمّة والبنك المتخصّص في دعم المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة كان على حافة الإفلاس وبالتوازي مع هذا البنك توجد آليّات تدخّل وتمويل للمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة على المستوى الجهويّ منها مجموعة [SICAR] الجهويّة. وتوجد كذلك آليّة ضمان [SOTUGAR]. كان مقترحنا يتمثّل في خلق آيّة مندمجة وكاملة مهمّتها تمويل المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة. وقد طلبنا من بنك تمويل المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة إنجاز دراسة في هذا الاتّجاه يكون هدفها النهائيّ تأمين دعم أكثر نجاعة للمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة.

و**الدعامة الأخيرة** لهذا البناء تتعلّق بتدخّل الدولة في مجال التمويلات الصغرى. يجب أن نذكر في هذا الصدد أنّي جعلت المجلس الوطنيّ التأسيسيّ يتبنّى القانون المتعلّق بالتمويلات الصغرى ومن ناحية آخرى أسندتُ ترخيصا لثلاثة تنظيمات للتمويلات الصغرى غير أنّ تدخّل الدولة في هذا المجال قليل التماسك متّسم بتعدّد المتدخّلين وقد جعل مشروعنا لإصلاح من البنك التونسيّ للتضامن المؤسّسة التي يجب أن تؤمّن تماسك تدخّل الدولة في المجال. وأنجز البنك التونسيّ للتضامن دراسة استراتيجيّة وقد تبوّأ بعدُ دوره الجديد في إطار هذا الإصلاح الجديد الشامل لتدخّل الدولة في مجال تمويل الاقتصاد

هكذا، حدّدت الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزيّ مخطّطا شاملا وطموحا لتعزيز تدخّلها في تمويل الاقتصاد.

وكان هذا المخطّط معزّزًا بصندوق إعادة هيكلة البنوك الذي، كما هو الشأن في بلدان أخرى، كان يجب أن يدعم مجهود الإصلاح الذي تبنّته الدولة وأن يدعم الهيكلة الشاملة للاقتصاد.

وبالتوازي مع إعادة الصياغة الشاملة المذكورة، حدّدت الحكومة خارطة طريق لتنفيذ هذه الإصلاحات، علما أنّ عددا كبيراً من هذه العمليّات قد شرعنا فيها كما ذكرناه. غير أنّ طريق تنفيذ هذه الإصلاحات لم تكن مفروشة بالورود فقد اعترضتنا عراقيل كثيرة عند تنفيذ هذه البرامج.

صعوبات الإصلاح البنكيّ والمقاومة التي واجهته

واجه إصلاح القطاع البنكيّ مقاومة هامّة، كما هو الشأن في جميع بلدان العالم. وقد تجمّعت عوامل عديدة لتجعل من تنفيذه أمرا صعبا. فالمناخ السياسيّ والمؤسّساتي وما تبقّى من الماضي وتعبئة عدد كبير من الفاعلين والشكّ وضعف التعبئة لدى مؤيّديّ هذا الإصلاح، كلّ ذلك كان في صميم مقاومة الإصلاح البنكيّ.

السلسلة الأولى من الصعوبات سياسيّة وتتعلّق بالمناخ السياسيّ الذي كان يسود تونس منذ 2011. الاتّهامات بالفساد والمحاباة قد مسّت القطاع البنكيّ وخاصّة البنوك العموميّة التي اُتُّهمت بأنّها أسندت قروضا لشخصيّات متنفّذة من النظام القديم. بعض الخبراء لم يكونوا يتردّدون في القول إنّ صعوبات هذه البنوك مرتبطة بهذه التمويلات

المفروضة سياسيّا في حين أنّ مردودها الاقتصاديّ غير مبرّر. وفجأة، أصبحت وضعيّة المنظومة البنكيّة وخاصّة وضعيّة البنوك العموميّة في قلب المشاحنات والمزايدات السياسيّة ممّا جعل قيادة أيّ إصلاح صعبة ومعقّدة. والحجج الأكثر شعبويّة هي التي تملأ الصحف وتعاليق شبكات التواصل الاجتماعي وأحياناً في تصريحات بعض الخبراء الذين يرفضون «استعمال أموال دافعي الضرائب لتعويم البنوك التي بدّدت مواردها في دعم العائلات المرتبطة بالنظام القديم». من جهة أخرى لم تتوقّف هذه الأطراف عن مطالبة البنوك والحكومة بتقديم قائمة «رجال الأعمال الذين ركّعوا البنوك» وفي هذا حلط مع القروض التي تتحصّل عليها كلّ المجموعات لتطوير أنشطتها هذه الطلبات كان يقدّمها نوّاب الشعب أعضاء المجلس الوطنيّ التأسيسيّ الذين، باسم الشفافيّة المطلوبة، يعارضون الإصلاحات البنكيّة وإعادة رسملة البنوك العموميّة ما لم تقدّم قائمة الذين غنموا من الفساد. وبعد ذلك نشرت مظّمات غير حكوميّة في شبكات التواصل الاجتماعيّ قائمة رجال الأعمال والمجموعات ومعلّقات تداينهم البنكيّ مع إرجاع هذا الأمر إلى الفساد دون أن تتجرّأ المجموعات المعنيّة على تقديم شكوى. ويحتاج الحديث عن تعقيد قيادة هذا الإصلاح إلى مجلّدات في هذا السياق من الانتقال. فلم يعد الإصلاح عملا سياسيّا بل أصبح تمرينا سياسيّا بصفة بارزة يفسّر بكيفيّة بيداغوجيّة أهمّيّة هذه الإصلاحات في إحياء التنمية. ويجب أن يجد في نفس الوقت توازنا بين مقتضيات الشفافيّة والسرّيّة الضروريّة في تناول المسائل الماليّة

وتعزّزت الصعوبات السياسيّة بالطبيعة الانتقاليّة للحظة السياسيّة. كان من المفروض أن تكون هذه الفترة الانتقاليّة محدّدة بفترة قصيرة

من سنة واحدة وكان من المفروض أن تتقيّد هذه الفترة بكتابة الدستور الجديد. غير أنّ تمطيط هذه الفترة الانتقاليّة قد دفع حكومة الترويكا التي كانت في الحكم إلى فتح حظائر الإصلاحات الكبرى خاصّة بعد إمضاء اتّفاقيّة [Stand-by/ التعليق] مع صندوق النقد الدوليّ. في الواقع قلّما تكون الفترات الانتقاليّة ملائمة للإصلاحات الكبرى التي تقتضي استقرارا سياسيّا أكبر.

ينضاف إلى هذه الصعوبات أنّ حكومتنا قد بحثت تسريع هذه المرحلة من الإصلاحات طيلة المرحلة الأخيرة من الفترة الانتقاليّة. وفي هذه المرحلة لم تكن حكومتنا تحظى بأغلبيّة سياسيّة قويّة، فكان لا بدّ من التفاوض حول كلّ مشروع قانون أو أيّ مبادرة جديدة حالة بحالة مع مختلف الكتل البرلمانيّة. أخيراً لا بدّ من التأكيد أنّ المناخ السياسيّ والمؤسّساتي قد أصبح معقّدا باعتبار أنّ هذه السنة الأخيرة في الفترة الانتقاليّة هي سنة انتخابيّة وبناء على ذلك فإنّ أعضاء البرلمان لم يكونوا متحمّسين لاتّخاذ مواقف من مسائل بهذا التعقيد ويقدّرون أنّها يمكن أن تؤثّر في أصوات ناخبيهم.

هكذا فإنّ السياق السياسيّ وغياب أغلبيّة قارّة تدعم الحكومة ودخول الأحزاب السياسيّة في فترة انتخابيّة، لم تساعد على وضع الإصلاحات البنكيّة حيّز التنفيذ. ولكنّ هذه الصعوبات لم توقف مجهودات الحكومة وقد تحقّق تقدّم مهمّ في هذا المجال.

والسلسلة **الثانية** من الصعوبات تتعلّق بمخلّفات الماضي خاصّة في تحديد برامج إعادة هيكلة المؤسّسات العموميّة. وقد قاد هذا البرنامج مسؤولو البنوك بدعم من وزارة الماليّة والبنك المركزيّ. وسجّلت

هذه البرامج تأخيراً هامّا. وكان لديّ انطباع أنّ ضخامة الإصلاحات التي طلبناها من البنوك خاصّة في المجال المؤسّساتي ومجال الموارد البشريّة والمجال التجاريّ، تقلق المسؤولين الذين لم يقودوا عمليّات تغيير مؤسّساتيّة مهمّة نتيجة لمخلفات الماضي. فجأة، ظهر من يتمنّى رجوع الماضي عندما كانت السلطات العموميّة تمضي في زيادة رأس المال لتجاوز الصعوبات في البنوك العموميّة دون إصلاحات حقيقيّة في العمق. فكان لا بدّ من التفسير أنّ الأمر هذه المرّة مختلف وأنّ ساعة الإصلاحات الكبرى لتغيير البنوك بصفة هيكليّة قد دقّت.

صعوبة أخرى تتعلّق بتحرّك الذين تضرّروا وقدّروا أنّهم خاسرون. في هذا المستوى أذكر مثال تحرّك الفاعلين في القطاع السياحيّ، الذي كانت وحداته مدينة بقوّة، ضدّ مشروع شركة إدارة الأصول التي كان يجب أن تتكفّل بالديون المصنّفة.

في الحقيقة كانت المشاريع الأولى لنصوص هذا القانون تقتضي توضيحا يأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب الفنادق. وعمليّات النقد والاستشارات قد مكّنت من نسخة تأخذ في اعتبارها تعاليق الجامعة التونسيّة للنزل. حول الكثير من المظاهر خاصّة المدّة والحوكمة واحترام الإجراءات القانونيّة الجاري بها العمل. لكن رغم هذه التحسينات فقد اعترضت الجامعة التونسيّة للنزل على مشروع القانون وحرّكت القضيّة بقوّة عبر الصحافة وفي رحاب المجلس الوطنيّ التأسيسيّ مع النوّاب الذين تركوا أماكنهم وانبروا إلى حملاتهم الانتخابيّة مؤخّرين بذلك تبنّي مشروع القانون.

وإذا كان تحرّك المعارضين للمشروع مهمّا وملاحَظا فإنّ مؤيّدي الإصلاح البنكيّ كانوا متكتّمين وحذرين في النقاش مع الناس. فقليلة هي أصوات الخبراء التي عبّرت بكيفيّة قويّة عن دعمها للإصلاحات البنكيّة وللمشروع الطموح لإعادة صياغة تمويل الاقتصاد وخاصّة تدخّل الدولة. هذه الأصوات المستقلّة كان يفتقدها خاصّة المسؤولون السياسيّون وبعض المنتخبين بحيث كان بإمكانهم أن يوضّحوا لهم الأمر وأن يخرجوا النقاش من المزايدات السياسويّة ليكون موضوعا أكثر عقلانيّة وأقلّ عاطفيّة فيفسح المجال لنقاش حقيقيّ حول السياسات التي يجب وضعها لإعطاء دفع جديد لنظام التمويل عندنا، ويخلق منه دعامة قويّة لإحياء التنمية وصعود اقتصادنا.

إنّ الإصلاح البنكيّ مليء بالمزالق وبالصعوبات والمقاومة مثلما هو الشأن في كلّ عمليّة إصلاح في العالم. فعدم استقرار المناخ السياسيّ والمؤسّساتي ومخلّفات الماضي وتحريك من كانوا يقدّرون أنّهم حاسرون وبرودة أولئك الذين كانوا يؤيّدون الإصلاحات، كلّ ذلك يفسّر التأخيراَت في الإصلاحات وصعوبتها لكنّ هذه الصعوبات لم تمنعنا من التقدّم في هذا الإصلاح واستكمال الدراسات والتدقيقات، وفي بعض الأحيان، من وضع اللمسات الأخيرة لمشاريع القوانين الضروريّة لتنفيذ هذه الإصلاحات. هكذا وسّعت حكومتنا من مشروع الإصلاح الذي وضعته الحكومة السابقة وذلك بتطوير رؤية شاملة وطموحة في مسألة تدخّل الدولة في تمويل الاقتصاد. وقد تمّ تبنّي هذه الرؤية التي مثّلت إطاراً يضمن تماسك الإصلاحات التي أنجزتها الحكومة ومن ناحية أخرى وضعت اللمسات الأخيرة لتدقيقات البنوك العموميّة الكبرى، وتمّ إعداد مشاريع إعادة الهيكلة مع مشروعي قانونين

يخصّان الشركة التونسيّة للبنك وبنك الإسكان. ومن ناحية أخرى أعدّ مشروع قانون أقلّ إثارة للجدل حول شركة الأصول. يجب أن نذكر كذلك العمل الذي بُدئ لتعزيز بنك تمويل المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة. ولا بدّ كذلك من ذكر فتح باب التفكير في مستقبل كراس الشروط والرغبة في أن نجعل منه سلاحا مهمّا في تمويل البنى التحتيّة في القطاعات الاستراتيجيّة، وكذلك الدراسة الاستراتيجيّة المتعلّقة بمستقبل القروض الصغرى، التي أنجزها البنك التونسيّ للتضامن حول سبل تعزيز دعم الدولة للاستثمارات الصغرى، وأخيراً اقتراح إنشاء صندوق لتمويل البنوك وإعادة هيكلتها وإطلاقه بحضور أهمّ المموّلين في تونس، كلّ ذلك قد جعلهم يعبّرون عن أنّ هذه المبادرة في صالحهم.

هكذا بذلت الحكومة مجهودا مهمّا في مجال الإصلاح البنكيّ. وهو مجهود قد تابع التدقيقات الأولى للبنوك العموميّة وواصلها حتّى تكون ضمن رؤية شاملة لمستقبل القطاع البنكيّ. لكن رغم هذه المجهودات فإنّ الطريق ما زال طويلا، لأنّ الإصلاحات البنكيّة تتطلّب الصبر والتصميم والمثابرة حتّى تمنح بلادنا منظومة تمويل للاقتصاد قادرة على إحياء النموّ ودعم تحوّل اقتصادنا وصعوده.

في إشكالية الاقتراض

يوم الثلاثاء 27 جانفي 2015 في حدود الساعة الرابعة بعد الظهر تلقّيت مكالمة عندما كنت في القاعة التنفيذيّة لبنك (ناتيكسيس) حيث كنّا نقود المفاوضات خلال كامل اليوم قبل أن نقوم بإغلاق قرض السندات. وقد أكملنا العمليّة منذ بضع دقائق. كنت مستلقيا على أريكة عريضة سارحا في أفكاري. كنت منهكا إثر عمل تحضيريّ كثيف طيلة ما يناهز الستّة أشهر كانت تجمع مسؤوليّ وزارة المالية والبنك المركزيّ للنجاح في إعادة تونس إلى الأسواق العالميّة. إنّه إرهاق أدرك أوجه مع الحملة الترويجيّة لملاقاة أكبر المستثمرين قصد إقناعهم بشراء «ورقة تونس» حسب لغة الأوساط الماليّة، أو الاستثمار في قرض السندات التونسيّ. إنّ الحملة الترويجيّة التي قادت الفريق الصغير المتكوّن من محمّد الرقيق كاهية محافظ البنك المركزيّ ومنية السعداوي المديرة العامّة للضغط في البنك المركزيّ وكاتب هذه السطور، طيلة ما يقارب الثلاثة أسابيع في أكبر المراكز الماليّة على وجه الأرض وذلك لحمل عناصر الأجوبة على أسئلتهم حول مستقبل الانتقال الديمقراطيّ وكذلك حول آفاق اقتصادنا. كنّا على حافة الإنهاك نظرا لتقليص عدد الفريق للضغط على تكلفة هذه العمليّة، وكان علينا حينئذ أن نضمن مجموع الجلسات مع المستثمرين بمعدّل 14 ساعة عمل في اليوم ما بين الجلسات والردود على الأسئلة الخاصّة التي يرسلها المستثمرون إثر الجلسات والمشاورات العديدة مع العاصمة. وإذا كان الزميلان الآخران يتمكّنان من اغتنام نهايات الأسابيع لالتقاط الأنفاس، أمّا أنا

فقد كنت أقضّيها في الطائرات للعودة إلى تونس والتشاور مع رئيس الحكومة وكذلك محافظ البنك المركزيّ حول سير العمليّة

ولكن بقطع النظر عن الإرهاق، كنت فخورا بالمشاركة في إعادة تونس إلى الأسواق العالميّة علما أنّ آخر خروج منها يعود إلى سنة 2002. كنت فخورا برؤية الفائدة التي جلبها المستثمرون وخاصّة بتلك الثقة التي ننعم بها مع مجموعة هامّة من المستثمرين عبّروا عن استعدادهم للتعاون ومجموعهم 277 من أهمّهم المستثمرون الأفضل سمعة في السوق العالميّة. كان من المهمّ عندي أن تعمل تونس، مثل جميع الدّول الوسيطة كالمغرب ومصر أو تركيا، على تنويع موارد التمويل وتبتعد عن مخطّط تمويل قريب من الدّول الأقلّ تقدّما والتي تهيمن عليها المؤسّسات المتعدّدة الأطراف. كنت كذلك فخورا لأنّ نجاح هذا الخروج في لحظة حرجة من انتقالنا كان علامة ثقة مهمّة في بلادنا وفي نجاح الانتقال نحو الديمقراطيّة.

كنت منهكا عندما تقبّلت المكالمة ذات 27 جانفي وكان على الطرف الآخر من الخطّ مهدي جمعة الذي أراد تهنئتي مع كامل الفريق. كنت تحادثت معه في نهاية الصباح قبل إتمام العمليّة. ولكنّي لم أجد متّسعا من الوقت لإعادة مكالمته. فقد أعلنت وكالات الأنباء بسرعة عن نجاح هذه العمليّة، ولم تتردّد بعض وسائل الإعلام منها الصحيفة الجادّة (الفايننشيال تايمز) من اعتبارها عمليّة السنة. وقد كنت متأثّرا عندما شكرته، وقبل أن أقطع الخطّ ضرب لي موعدا من الغد صباحا في مكتبه بالقصبة مع محافظ البنك المركزيّ. وفجأة سقط في الماء مشروع عشاء في مطعم باريسيّ لتبادل الرأي مع صديق لا علاقة له بعالم المال والاقتصاد.

مازلت تحت التأثّر عندما رنّ هاتفي المحمول من جديد وكان في الطرف الآخر الحبيب الصيد رئيس الحكومة الجديد. وقد شكرني وهنّأني بحرارة وبيّن لي أنّ نجاح هذه العمليّة ليس اقتصاديّا فحسب وإنّما هو إشارة سياسيّة قويّة وعلامة ثقة في بلادنا وضرب لي هو الآخر موعدا من الغد صباحا مع محافظ البنك المركزيّ.

بعد بصع دقائق حاء دور الشاذلي العيّاري لمكالمتي قصد شكر الفريق الذي كنت أقوده باسمه وبتعاون وثيق بيں الحكومة والبنك المركزيّ. وبعد ذلك جاء الفريق التلفزيّ للتلفزة الوطنية المستقرّ بباريس لملاقاتنا بهدف إنجاز ريبورتاج، وقد قرّرت إدارة القناة إبراز هذا الخبر في صدر نشرة الثامنة مساء.

ومن الغد تمّ استقبالنا مع محافظ البنك المركزيّ من قبل رئيسي الحكومة. مهدي جمعة بالقصبة والحبيب الصيد بدار الضيافة بقرطاج وقد تلقّينا نفس رسالة التهاني منهما والرضى عن التعبئة الكبيرة وثقة المستثمرين الدوليّين في عمليّة الانتقال الديمقراطيّ بتونس لأنّه لحدّ الآن تمتّعت بلادنا بالتعاطف وبدعم قويّ من الدّول العظمى ومن المؤسّسات المتعدّدة الأطراف ولم يبق إلاّ المستثمرون الخواصّ وقد كان هذا الإصدار بمثابة اختبار من الحجم الطبيعيّ حول التزامهم تجاه بلادنا.

بعد الظهر نظّمت ندوة صحفيّة بالقصبة مع محافظ البنك المركزيّ وأجبنا عن أسئلة الصحفيّين. ومن الغد

كان خبر نجاح القرض وعودة تونس المظفّرة للأسواق العالميّة متصدّرا الصحف الوطنيّة والعالميّة.

لكن بعد أيّام ظهرت أصوات ناقدة لهذا القرض بعضها كان عنيفا تجاه محافظ البنك المركزيّ داعين إياه حتّى إلى الاستقالة. وقد ردّ البنك المركزي على هذه الانتقادات بمذكّرة قيّمة نشرها يوم 4 فيفري 2015. وسنردّ في هذا الفصل على الانتقادات التي وجّهت ضدّ هذا القرض وسنذكر خاصّة مسوّغات هذا القرض وتوقيته وكلفته

لكن قبل الخوض في هذه المسائل أرغب في العودة إلى العمل التحضيريّ الهامّ الذي أنجز خلال عدّة أشهر من قبل عدد كبير من موظّفي وزارة الماليّة والبنك المركزيّ وأقسام أخرى. إنّ قيمة هذا العمل والآجال القصيرة بصفة استثنائيّة التي أعدّ خلالها العمل قد كان لها نصيب كبير في إنجاح هذا البرنامج.

عمل تحضيريّ مكثّف

إنّ الخروج السياديّ إلى أسواق المال يقتضي عملا تحضيريّا مهمّا مع تدخّل منسّق لعدد كبير من الأقسام بتنسيق من البنك المركريّ باعتبار أنّ الأمر من صلاحيّاته حسب القانون التونسيّ المتعلّق بالعمليّات التي تكون لحساب الدولة. ويتكوّن هذا المسار المعقّد ممّا لا يقلّ عن أربع عمليّات أساسيّة.

تتعلّق الأولى بالحصول على التراخيص التي يطلبها القانون التونسي لإنجاز عمليّة إصدار سندات. وعليه يجب ترسيم مبلغ الدين في قانون الماليّة والحصول على موافقة المشرّع. وقد حصلت الموافقة غداة مناقشة قانوني الماليّة لسنتي 2014 و2015 من قبل المجلس الوطنيّ التأسيسيّ ثمّ مجلس نوّاب الشعب وبعد ذلك حثّت وزارة الماليّة البنك المركزيّ، الذي هو بمثابة الوكيل الماليّ للدولة، على إنجاز هذه

الصفقة. وقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي المنعقد يوم 26 نوفمبر 2014 على هذا الطلب كما يقتضيه القانون في جميع الصفقات التي تتجاوز سنتين. وأمضى رئيس الحكومة الأمر الذي يوافق مداولات مجلس إدارة البنك المركزيّ وفتح الطريق أمام هذه العمليّة ونشر الأمر بالرائد الرسميّ الصادر يوم 13 جانفي 2015 وهكذا تمّت العمليّة طبقا للقوانين الجاري بها العمل

العمليّة الثانية تتعلّق باختيار الشركاء الذين سيرافقون الدولة التونسيّة في هذه الصفقة. يتعلّق الأمر بنوعين من الشركاء أوّلها البنوك المنظِّمة أو ما يسمّى بـ(Joint - Lead - Managers) التي تلعب دورًا مهمّا في الوساطة بين الدولة التونسيّة القائمة بالإصدار والمستثمرين. وقد وقع اختيار البنك المركزي التونسيّ على ثلاثة بنوك إثر مناقصة دوليّة مفتوحة وهي: Natixis وCitibank وJP Morgan. وهذا الاختيار تفسّره الشهرة التي تحظى بها هذه البنوك في أسواق المال العالميّة وخاصّة في الأوساط الأمريكيّة باعتبار أنّ الإصدار سيكون بالدولار، وكذلك لمعرفتهم بالاقتصاد التونسيّ وبالمخاطر المرتبطة بالفترة الانتقاليّة هذا مع تجربة طويلة في مرافقة صفقات بلادنا لعدّة سنوات. النوع الثاني من المتدخّلين يعني المستشارين القانونيّين المحلّيّين منهم والدوليّين لمرافقة هذه الصفقة.

والعمليّة الثالثة هي الأكثر تعقيدا وتتعلّق بإعداد الحجج لإقناع المستثمرين بالمغامرة في تونس والإقبال على السندات التونسيّة. ويتمّ إعداد وثيقة الحجج في إطار ما يسمّى بالنشريّة التي تقدّم المعطيات السياسيّة الاقتصادية لبلادنا مع التأكيد على مواطن القوّة مستقبلاً وذلك دون طمس التحدّيات والصعوبات. فالأمر يتعلّق بتحليل حقيقيّ

للوضع السياسيّ والأمنيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ في بلادنا. وقد أنجر هذا العمل فريق من الخبراء من مختلق الأقسام الوزاريّة وبتنسيق من مسؤولين بالبنك المركزيّ وبعد ذلك يتمّ إعداد عرض لفائدة الفرق التي ستقوم بعمليّة الترويج وتلاقي المستثمرين وذلك اعتمادا على هذه الوثيقة التي أودعت بالموقع الألكتروني بعد إقرار صلوحيّتها حتّى يتمكّن المستثمرون من الاطّلاع عليها

والعمليّة الرابعة تبدو هي الأهمّ وتتعلّق بالترويج أو جولة تحسيس المستثمرين في الأوساط الماليّة الكبرى. وقد قاد هذه الجولة فريق مصغّر، حسب المستثمرين وممثّلي البنوك المنظّمة، بالمقارنة مع بلدان أخرى حيث تضمّ الوفود عدّة أفراد من الحكومة وأحياناً رئيس الحكومة نفسه مع عديد المسؤولين الحكوميّين. أمّا فيما يخصّنا فقد قلّصنا من عدد الأعضاء إلى الأدنى المطلوب ولكنّنا بقينا على اتّصال بمختلف الأقسام بتونس للردّ على أسئلة المستثمرين التي لم نتوقّعها.

خلال ما يقارب الثلاثة أسابيع قادتنا هذه الجولة إلى الأوساط الماليّة الكبرى خاصّة بلندن وباريس وميونيخ ولوس أنجلس ونيويورك وبوسطن ونظرا لضيق الوقت وصعوبة التنقّل تواصلنا بالهاتف مع مراكز ماليّة أخرى خاصّة في آسيا والعالم العربيّ لقد كان تمريننا مهمّا كان علينا أن نجيب فيه عمّا يشغل المستثمرين أساسا حول مستقبل الانتقال السياسيّ بتونس والتحدّيات الأمنيّة والاستقرار الاقتصادي الشامل وبرنامج الإصلاحات الاقتصاديّة. التقينا بـ78 مستثمرا في مختلف الأوساط وكان الحوار صريحا وبلا هوادة وأحطنا رئيس الحكومة الجديد بتقدّم المفاوضات وبكيفيّة تقبّل المستثمرين لعودة تونس إلى الأسواق العالميّة. لكن رغم التعب والإنهاك كنّا فخورين برؤية الاحترام

والتقدير في عيون المستثمرين بسبب ما أنجزته بلادنا للتوّ. لقد حرص أكثر من مستثمر على أن يعبّر لنا عن تقديره ومحبّته لبلادنا ولانخراطنا في طريق الانتقال الديمقراطيّ، كما عبّروا عن قناعتهم بأنّنا سنجني سريعاً الأرباح من هذا التحوّل وهذه الثورة.

لقد كانت عمليّة الترويج تؤكّد التزام المستثمرين الخواصّ بعد الدّول والتعاون الثنائي ومع المؤسّسات المتعدّدة الأطراف لصالح بلادنا. وقد انتهت هذه العمليّة يوم الاثنين 26 جانفي وكان علينا أن نمرّ من الغد إلى التسعير.

لكن لنتوقّف لحظة عند ضرورة هذا القرض

إصـــدار ضروريّ

لقد أصبح هذا الإصدار ضروريّا وقد بدأت الحكومة بنقاشات حول عودة تونس إلى الأسواق العالميّة وذلك لعدّة أسباب يتعلّق أوّلها بصعوبات الماليّة العموميّة الموروثة عن تفاقم العجز العموميّ الذي مرّت نسبته من 1 – ٪ إلى 6 – ٪ بين 2010 و2013. وهذا العجز ناجم عن تطوّر سريع لنفقات الدولة خلال نفس الفترة بينما كان نسق تنامي المداخيل أقلّ حظّا

وأصبح تمويل هذا العجز أصعب فأصعب، وتوقّعاتنا للسنوات القليلة القادمة جعلتنا نتنبّأ بصعوبات كبيرة للخزينة تصل حتّى إمكانيّة التخلّف عن تسديد الديون الأمر الذي كنّا نريد تجنّبه حتّى نضمن التزامات الدولة.

لقد تفاقم تدهور الماليّة العموميّة مع الأزمة السياسيّة لسنة 2013 الأمر الذي دفعنا إلى مراجعة المداخيل المتوقّعة بسبب انخفاص النموّ. ولكن كان من المطلوب كذلك مراجعة انخفاض المداخيل غير الجبائيّة خاصّة منها المرتبطة بإيرادات الأملاك المصادرة وإيرادات الشركات العموميّة لميزانيّة الدولة. بالإضافة إلى هذا النقص يجب أن نذكر تزايدا في المصاريف خاصّة ما تعلّق منها بالاتّفاقيّات الاجتماعيّة مع الاتّحاد العام التونسيّ للشغل وزيادة نفقات الجهازين الأمنيّ والعسكريّ أمام تصاعد الخطر الإرهابيّ والطلبات الجديدة لبعض المؤسّسات العموميّة ونفقات بعض المؤسّسات الدستوريّة التي لم تؤخذ بعين الاعتبار.

هكذا جعل تفاقم عجز الميزانيّة وصعوبات خزينة الماليّة العموميّة البحث عن تمويل حاسم لتجنّب التخلّف عن تسديد المستحقات ولضمان التزامات الدولة. وقد بدأ هذا العمل مع إصدار قرض وطنيّ وإجراءات أخرى في إطار قانون الماليّة التكميليّ لسنة 2014 الذي عُمّمت فيه المساهمة الإلزاميّة. ولكنّ هذا لم يكن كافيا واتّضح أنّ إصدار قرض سندات أصبح أمرا حيويّا.

المبرّر الثاني الذي يجعل هذا الإصدار ضروريّا يتعلّق بطبيعة التمويل الخارجيّ للعجز العموميّ. ففي هذا المستوى يجب أن نذكر الصعود بقوّة للمؤسّسات المتعدّدة الأطراف التي كانت تمثّل ما يقارب 49٪ سنة 2013 من مجموع التمويل الخارجيّ ممّا يقتضي إذن تنويعا كبيراً لتمويلنا. من جهة أخرى عرفنا فترة شكّ قويّة سنة 2014 حيال إنفاق تمويلات للمؤسّسات المتعدّدة الأطراف بسبب شروط تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الكبرى من بينها إصلاح القطاع البنكيّ وقانون شركات إدارة الأصول وإصلاح قوانين الإجراءات الجماعيّة وإصلاح قانون

التنافس وقانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وقانون النفاذ إلى المعلومة. كانت هذه الإصلاحات معقّدة ومشاريع النصوص التي قدّمتها الحكومة كانت نسبيّا طويلة ومثيرة للنقاش وحتّى الجدل.

هكذا كان تبنّي هذه الإصلاحات يقتضي وقتل طويلاً وبالتالي فإنّ تمويل الميزانيّة المنتظرة من هذه الجمعيات لم تكن لتنفّذ بالسرعة المطلوبة لتمكيننا من مجابهة التزامات الدولة. كانت تبدو تكهّناتها حول مدى توفّر التمويلات وجيهة وأنّه خلال الثلاثيّة الأخيرة من سنة 2015 ستطلق هذه المؤسّسات تلك التمويلات.

عنصر ثالث يبرّر إصدار قرض السندات يتعلّق بالمؤشّرات التي ظهرت من الإدارتين الأمريكيّة واليابانيّة حول عدم تجديد ضماناتهما التي ربّما كانت تمكّننا من التمتّع بنسب فائدة أقلّ ارتفاعا. وأكّدت الحكومتان خلال كامل السنة على الصفة الاستثنائيّة لنيل هذا الضمان باعتبار أنّ تونس كانت دولة وسيطة.

والعنصر الرابع الذي يفسّر أنّ إصدار قرض السندات ملحّ وضروريّ يتعلّق بوضع ميزان الدفوعات وأهمّيّة تقوية مدّخراتنا من العملة الصعبة بهدف تقليص الضغط على الدينار. لقد وُضعت دفوعاتنا الخارجيّة في حالة سيّئة خلال السنتين الأخيرتين بفعل كلفة النفط وكذلك وارداتنا من الموادّ الغذائيّة، وهذا من شأنه أن يقلّص مدّخراتنا من العملة الصعبة. وكان من المهمّ أن نجدّد أصولنا، وهذا الإصدار قد ساهم في ذلك بوضع هذا المستوى في رقم قياسيّ لم تدركه تونس قطّ أي 15 مليار دينار ما يعادل 129 يوما من الاستيراد.

والعنصر الأخير الذي يفسّر هذا الإصدار يتعلّق بصعوبة إصدار الصكوك الإسلاميّة الأمر الذي كان مرصودا في قانون الماليّة لسنة 2014. وقد كانت حكومتنا هي الأولى التي أرادت استعمال الصكوك الإسلاميّة لتعبئة موارد الميزانيّة وذلك منذ تضمينها في قانون الماليّة لسنة 2012. وقد واجهتنا صعوبات قانونيّة لأنّ قانون الصكوك قد تمّ تصوّره لإنجاز إصدارات داخليّة تاركا فراغا تشريعيّا مهمّا في خصوص الإصدارات بالأسواق العالميّة. فكان يجب سنّ قانون جديد للصكوك. وبدأت المصالح القانونيّة لمحافظة البنك المركزيّ في وضع مشروع قانون للغرض وقد قدّرنا أنّ تبنّي هذا القانون سيقتضي وقتا طويلاً وإصدار الصكوك لن يستجيب للحاجيات العاجلة للماليّة العموميّة.

هكذا جعل كلّ من تدهور الماليّة العموميّة، وصعوبات الخزينة والبحث عن تنويع أكبر للتمويل الخارجيّ والشكوك في إمكانيّات دعم المؤسّسات المتعدّدة الأطراف، من هذا الإصدار أمرا أساسيّا لضمان التزامات الدولة.

توقيت جيّد

هناك قسم كبير من الانتقادات الموجّهة لهذه العمليّة تتعلّق بالتوقيت، وقد كان البعض يعيب علينا أنّنا لم نؤخّر هذه العمليّة حتّى تتكفّل بها الحكومة الجديدة. ومن الواجب الإقرار أنّ هذا الخيار قد أرادته حكومتنا. لكن توجد الكثير من المبرّرات التي تفسّر المحافظة على هذا التاريخ وقرار مواصلة العمليّة.

يتعلّق المبرّر الأوّل بالمشاورات التي قام بها رئيس الحكومة المتخلّي وكذلك محافظ البنك المركزيّ وكاتب هذه السطور مع الحكّام الجدد

المنتخبين وقد شجّعونا على مواصلة هذا الخروج. إنّ هذه المشاورات والالتزامات التي اتخذتها السلط الجديدة قد طمأنت المستثمرين الذين عبّروا عن اهتمامهم بالسندات التونسيّة. من جهة أخرى بيّنت توقّعاتنا لوضعيّة الخزينة توتّرات كبيرة في بداية السنة، فكان على الحكومة أن تسدّد 700 مليون دينار من التزامات الخزينة التي حلّت آجالها في شهر فيفري. من ناحية أخرى كنّا نعتقد أنّ الإصلاحات التي تطلبها المؤسّسات المتعدّدة الأطراف لم يكن بالإمكان وضعها حيّز التنفيذ خلال السداسيّة الأولى ولم يكن بالإمكان انتظار تحويلاتها لدعم الميزانيّة. لقد حرص رئيس الحكومة المتخلّي حرصا شديدا على توفير الظروف الملائمة للفريق الحكوميّ الجديد وكان الأمر بترتيب مع السلط الجديدة. وتأجيل هذا الخروج كان يمكن أن يضع الفريق الحكوميّ الجديد مباشرة أمام صعوبات جمّة، علما أنّ تأجيل العمليّة لا يمكن أن يكون إلاّ لبضعة أشهر

عنصر آخر يفسّر هذا التوقيت وقيادة العمليّة في بداية السنة يتعلّق بالتغيير المنتظر للسياسة الأمريكيّة وزيادة نسب الفوائد خلال السنة. فعودة النموّ بالولايات المتّحدة والتحسّن في جانب التشغيل جعلتها تخشى عودة التضخّم. وقد قرّر البنك الاحتياطي الفدرالي رفع سعر الفائدة خلال سنة 2015 ممّا سيزيد في كلفة الاقتراض. صحيح أنّ عديد الأحداث منها أزمة البورصة الصينيّة قد جعلت البنك الاحتياطي الفدرالي يؤجّل قراره ولكنّ تغيير السياسة الماليّة الأمريكيّة كان منتظرا. والخبراء والملاحظون يتفحّصون اجتماعات مجلس الإدارة الشهريّ للاحتياطيّ الفدراليّ الذي يجب عليه أن يغيّر المسار في السياسة النقديّة

لا بدّ أن نذكر كذلك أنّ بدايات السنة كانت أوقاتا هادئة في الأسواق الماليّة، وكان المستثمرون مطمئنّين، إذن ستكون الفترة مناسبة للخروج ولإصدار السندات. وقد كان هدوء الوضع في رأيي مثل الهدوء الذي يسبق العاصفة، باعتبار أنّي كنت أنتظر أنّ انتخاب (سيريزا) والوزير الأوّل (تسيبيراس) سيثير أزمة في أوروبا بحيث تغرق الأسواق في شكّ واضطراب كبيرين ممّا يؤدّي إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

وصدق هذا التكهّن وعاشت أوروبا على وقع البسيكودراما اليونانيّة طوال السنة. لقد كان من المهمّ لدينا أن ننجز هذا الخروج قبل أن يسود عدم الاستقرار الذي أفرزته الانتخابات اليونانيّة.

وعاب علينا بعض الخبراء هذا الخروج السريع وأكّدوا أنّه كان علينا أن ننتظر ترقيم تونس الذي سينشر في شهر أفريل 2015 وأنّ نجاح الانتخابات من شأنه أن يجعلنا ننتظر تحسّنا في الترقيم. ولكن ما لم يكن يعرفه الخبراء أنّ تبادلاتنا مع وكالات الترقيم كانت منتظمة وأنّه خلال اجتماعاتنا بهم في نهاية شهر ديسمبر قد بلّغونا بقرارهم بتحسين ترقيم بلادنا في شهر أفريل. من جهة أخرى كانت هذه المؤسّسات على علم بقرارنا للقيام بهذا الإصدار للسندات. وفي اتّفاق جماعيّ قبلت وكالات الترقيم ببعث رسالة إلينا تعبّر فيها عن نيّتها في مراجعة ترقيم بلادنا في اتّجاه الترفيع، وقد استغللنا ذلك مع مستثمرينا

هكذا فإنّ الاتّفاق مع السلط الجديدة والرغبة في تهيئة أفضل الظروف للحكومة الجديدة والتطوّر المتوقّع للأسواق الماليّة خلال السنة، كلّ ذلك قد برّر هذا الخروج وإصدار السندات في بداية سنة 2015

كلفة عادلة

بعض الانتقادات الأقلّ أهمّيّة أكّدت على كلفة القرض والنسبة «الخطرة» التي ستتحمّلها تونس بمناسبة هذا الإصدار. في هذا المستوى وقعت عديد المقارنات التي فيها، حسب رأيي، الكثير من الخلط بين أسواق وفترات مختلفة. بهذا المعنى فالمقارنة مثلا مع الخرجات التي تمّت في نفس السنة بضمان أمريكيّ ويابانيّ ليست وجيهة باعتبار أنّ هذه الضمانات تقلّص من المخاطرة. ووقعت مقارنة أخرى مع تكلفة إصدار 2007 في سوق الساموراي الذي لم يتجاوز 3.28 ٪. لكنّ الفرق كبير بين الفترتين فيما يخصّ ترقيم بلادنا السيادي الذي كان آنذاك (+BBB) مع أفاق إيجابيّة.

وكلفة أيّ إصدار تتدخّل فيها عدّة عوامل لعلّ أهمّها نوعيّة المخاطرة علما أنّ المخاطرة وتقييم بلادنا هذا قد تدهورا كثيراً منذ الثورة مع زيادة أخطار الوضع الأمنيّ، وعدم الاستقرار السياسيّ وتدهور التوازنات الاقتصاديّة الكبرى وبطء تنفيذ الإصلاحات وتحسين مناخ الأعمال. ففي جانفي 2011 كانت نوعيّة ائتمان تونس «investment grade» / درجة استثمار والترقيم الذي أسندته وكالات «Standard and Poor's Moody's, Fitch» كان على التوالي: ,BBB ,Baa3 ,BBB – وبين 2012 و2013 خفّضت Standard and Poor's من ترقيم تونس بخمس درجات: تخفيض بدرجتين إلى BB في ماي 2012 ودرجة أخرى - BB في فيفري 2013 وتخفيض آخر بدرجتين في أوت 2013 وقد سحبت هذه الوكالة ترقيم تونس بناء على طلب البنك المركزيّ التونسيّ. وخفّضت وكالة Moody's ترقيم تونس بثلاث درجات حيث استقرّ في Ba3 سنة 2013 مع أفاق سلبيّة.

عرفت هذه الوضعيّة تحسّنا طفيفاً بعد نجاح الانتخابات التشريعيّة في أكتوبر 2014 والانتخابات الرئاسيّة في نوفمبر وديسمبر 2014 فنجاح هذه الانتخابات وترك مكان المؤسّسات المؤقّتة لمؤسّسات أكثر استقرارا كان له أثر في التحسّن الطفيف لترقيمنا. ففي ماي 2015 غيّرت وكالة Moody's وصف الآفاق من «سلبيّ» إلى «مستقرّ». وكذا شأن وكالة Fitch فقد قامت بنفس التغيير في مارس 2015 بأن حوّلت الأفاق من «سلبيّ» إلى «مستقرّ» وأقرّت ذلك في سبتمبر 2015 غير أنّ هذه التحسينات تبقى هامشيّة ويبقى مستوى المخاطرة في تونس كبيراً وتبعا لذلك تبقى الفائدة مرتفعة نسبيّاً.

وهناك مظهر آخر في مخاطرة لمستثمرين يتعلّق بتاريخ بلادنا لدى الأسواق العالميّة. فبقدر ما تكون البلدان حاضرة في الأسواق فإنّها تصبح معروفة لدى المستثمرين فيضبطون مخاطرها وأحياناً يقلّلون من شأنها وتونس كانت غائبة عن الأسواق منذ 2007 وهي مدّة طويلة لدى الأسواق المالية. هذا الغياب عن الأسواق ذات الذاكرة القصيرة قد ساهم في تزايد المخاطرة وفي قبوله لدى المستثمرين. كان علينا أن نعيد تشكيل تاريخنا مع المستثمرين وأن نبحث عن إعادة الاتّصال بهم وإقناعهم بالاستثمار في بلادنا في الواقع الحوار الذي بدأناه خلال «حملة الترويج» قد ساهم في تحسين صورة بلادنا لدى المستثمرين، وبدأ تداول سندات الديون التونسيّة في الأسواق الثانويّة بنسب أقلّ بكثير من العاديّ وهذا دليل على تقدير أفضل لنسبة المخاطرة في بلادنا

في هذا السياق من الانتقال السياسيّ بشكوكه الأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة وبتقهقر الترقيم السياديّ لبلادنا وغيابها المطوّل عن الأسواق، تمكّنّا من التفاوض حول مردود بـ5،875 ٪ ومن دفع قسيمة

من 5،750 ٪ وهي نسبة اعتبرها جميع الخبراء الدوليّين وبعض الخبراء الوطنيّين، جيّدة. من ناحية أخرى بيّنت المقارنات التي حصلت طوال سنة 2015 أنّ هذه النسبة كانت الفضلى في إصدارات الدّول النامية بالأسواق العالميّة. على سبيل المقارنة مصر التي أنجزت إصدارا في الأسواق العالميّة في شهر جوان 2015 حتّى وإن كان ترقيمها أقلّ من تونس فإنّها لم تغنم إلاّ 1.5 على 2 مليار دولار التي طلبتها وكان المردود عندهم بـ6 ٪ ودفعوا قسيمة من 5،875 ٪

إصدار ناجح

بالتوازي مع النسبة التي اعتبرها جيّدة مجموع الخبراء وكذلك رئيس الحكومة الحبيب الصيد في مقابلة صحفيّة مع الجريدة اليوميّة «الصباح»، فإنّه يجب التأكيد على أسباب أخرى أدّت إلى الرضى عن عمليّة إصدار السندات هذه. يتعلّق الأوّل بالسيولة وفي هذا المستوى علينا أن نذكر أنّنا إذا كنّا نستهدف مبلغا من 500 إلى 750 مليون دولار فإنّ الاستجابة قد فاقت كثيراً انتظاراتنا وبلغت 4.4 مليار دولار أي ما يعادل ستّ مرّات المبلغ المستهدف.

وعنصر آخر من عناصر الرضى متعلّق بعدد المستثمرين ونوعيّتهم. ففي هذا المستوى يجب أن نبيّن أنّه لا أقلّ من 277 مستثمر قدّموا عروضا لشراء السندات التونسيّة وأنّ كلّ المستثمرين الذين لاقيناهم عند عمليّة الترويج، وهم 78، قد شاركوا في هذه العمليّة نذكر أنّنا نجد في هذه الجولة أكبر المستثمرين منهم: PIMCO,Wellıngton, Lazard, Blackrock, Fıdelıty,Goldman, Sachs, Axa, Aberdeen وغيرهم.

ويجب أن نذكر كذلك التغطية الكبيرة التي قامت بها الصحافة المتخصّصة منها «الفايننشيال تايمز» وLes Echos وكثير من الصحف الأخرى التي حيّت نجاح هذا الخروج إلى أسواق رؤوس الأموال.

ولكن يجب كذلك تناول مسألة تداين بلادنا ومساهمة هذا القرض في تفاقمه. في هذا المستوى نصّ البنك المركزيّ في مذكّرته أنّ السداد لا يتعلّق إلاّ بالفوائد خلال الفترة 2016 - 2025 وهي لا تمثّل إلاّ 0.3 ٪ من المداخيل الجارية، أمّا كامل المبلغ فسيتمّ سداده سنة 2025 وهذا القرض قد يزيد من نسبة تداين تونس في نهاية 2015 بـ2.2 ٪ من الناتج المحلّي الإجماليّ.

ولكن بصفة عامّة فإنّ تداين تونس يبقى في الحدود التي بمكن الدفاع عنها باعتباره يوجد في مستوى ضعيف نسبيّا ولا يتجاوز 52 ٪ من الناتج المحلّيّ الإجماليّ.

وخلافا لذلك وكما أكّدتُه في العديد من المرّات فبلادنا ستعرف صعوبات في الخزينة خلال السنوات الثلاث القادمة ويبدو من المهمّ أن نركّز وحدة مشتركة لإدارة الدين بين البنك المركزيّ ووزارة الماليّة بهدف إدارة هذه التوتّرات بالخزينة في أفضل الظروف ودون أن تخلق صعوبات لخزينة الدولة.

مثّل هذا الخروج نجاحاً مهمّا لبلادنا، فبعد هذا الانتقال الديمقراطيّ أعطانا هذا الإصدار إمكانيّة الحصول على دعم المستثمرين الخواصّ بعد مستثمري البلدان الكبرى. لقد غذّينا بعض المخاوف والقلق من ردّة فعل الأسواق. لكن يجب القول إنّ استجابة المستثمرين واندفاعهم قد مثّلا سبباً كبيراً للرضى وانخراطا في الانتقال الديمقراطيّ الذي بدأته بلادنا وثقة غير مسبوقة في نجاح هذا المسار

الخاتمة:
المكاسب والتحدّيات المستقبليّة

منذ سنة تقريباً قمت بتغيير كبير في مسيرتي الشخصيّة والمهنيّة. ففي نهاية سنة 2013 قرّرت أن ألتحق بالفريق الذي كوّنه مهدي جمعة لقيادة المرحلة الانتقاليّة الأخيرة. لقد كانت سنة غنيّة بالتجارب واللقاءات والحوارات، ولكنها كذلك مليئة بالتحدّيات والقرارات التي يجب أن تُتّخذ وتُنفّذ بصفة طارئة لمواجهة ضغوطات كبيرة وفي نهاية هذه السنة سلّمنا المشعل لحكومة الحبيب الصيد يغمرنا شعور بأنّنا أنجزنا ما كان واجبا.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ البلاد قد خرجت من أخطر أزمة بعد الثورة، عندما قبل مهدي جمعة تسيير هذه المرحلة الانتقاليّة. فبعد نشوة اللحظات الثوريّة خلال السنتين الأوليين، دخلت بلدان الربيع العربيّ في فترة من الشكّ منذ نهاية سنة 2012 فغرق بعضها في العنف مثلما هو الشأن في سوريا وليبيا واليمن حيث كان الفشل في إنجاز انتقال سياسيّ مدنيّ سبباً في نشوب حرب أهليّة دمّرت البلاد دون الوصول بالضرورة إلى تجاوز الأزمة ووجدت بلدان الربيع العربيّ الأخرى نفسها في مواجهة أزمة عميقة ومجتمع متفكّك، دون الوصول إلى مستوى عنف الأزمة السوريّة. بين نجاحات الإسلام السياسيّ، القويّ بانتصاراته الانتخابيّة إثر الانتخابات الديمقراطيّة الأولى التي انتظمت ببلداننا، الحاضن لعدد كبير من المسؤولين الباحثين عن فرض نموذج الدولة الإسلاميّة وتطبيق الشريعة من جهة، وبين القوى الديمقراطيّة

والمجتمع المدنيّ، من جهة أخرى، التي قرّرت العصيان المدني لمقاومة المشروع الإسلاميّ وفرض المشاريع المستلهمة من الحداثة الغربيّة، بين هذا وذاك كانت بلدان الربيع العربيّ في أوج الاضطراب. إنّها وضعيّات صعبة أفضت إلى فترة من عدم الاستقرار وأكّدت أنّ التحوّلات السياسيّة ليست هادئة بالشكل الذي يتصوّره البعض.

ولم تكن تونس بمنأى عن هذه الاضطرابات. وعرفت بلا دنا أزمة سياسيّة كبرى أدركت ذروتها بدخول العنف إلى الركح السياسيّ. هكذا أوصلت اغتيالات كلّ من شكري بلعيد والحاج محمّد البراهمي والهجومات التي استهدفت القوات العسكريّة البلاد إلى حافة وضع يعسر إصلاحه. وأصبح الخوف سائدا من أن تغرق الثورة التونسيّة في هوّة سحيقة. والحقّ أنّ هذه التخوّفات وهذا القلق مع تقاليد الحوار الموروثة عن الفكر الإصلاحيّ التونسيّ، كلّ ذلك قد دفع النخبة السياسيّة إلى فتح سبل التوافق عسى أن يتمّ تجاوز هذه الأزمة المعلنة. وهذ ما تمّ بعد حوارات طويلة قادها الرباعي الراعي للحوار.

لقد أمكن لبلادنا أن تتلافى النزول إلى الهاوية الذي عرفته بلدان الربيع العربيّ الأخرى. وكان تبنّي الدستور التوافقيّ في نهاية جانفي 2014 الخطوة الأولى للخروج من الأزمة بينما تمثّلت الخطوة الثانية لهذا السيناريو في تسمية مهدي جمعة وتكوين حكومة جديدة بكفاءات مستقلّة لتسيير المرحلة الانتقاليّة الأخيرة.

في هذا السياق وصل الفريق الجديد إلى الحكم وقد ضبط الرباعي الراعي للحوار خارطة طريق للحكومة الجديدة مع تحديد الأولويّات التالية: تنظيم الانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة والمعركة ضد التهديدات

الإرهابيّة وتحسين الوضع الاقتصاديّ إنّه برنامج في مثل قوّة عمل سيزيف وربّما يقتضي درجة عالية من الصبر وقدرا كبيراً من الالتزام للقيام بهذه المهمّة في أقلّ من سنة.

على المستوى السياسيّ، كان لأزمة سنة 2013 ولفقدان الثقة بين مختلف الفاعلين السياسيّين الأثر الكبير على البلاد طوال السنة. وقد كان على الحكومة الانكباب على مهامّ ثقيلة مثل مراجعة التسميات لضمان حياد الإدارة، ومراقبة المساجد. غير أنّ المهمّة الأثقل كانت تتمثّل في تنظيم الانتخابات. وكان من المفروض تعيين الهيئة الانتخابيّة وتحديد قانون الانتخابات وتسجيل الناخبين. وقد كان تنظيم الانتخابات يبدو لدى الكثيرين من قبيل المعجزات وكان البعض مستعدّا لقبول تأجيلها لكنّنا حافظنا على المسار لأنّنا كنّا مقتنعين بضرورة انتهاء هذه المرحلة الانتقاليّة في أسرع ما يمكن. وقد ضاعفت الحكومة المجهود للنجاح في هذه المرحلة ولجعل هذه الانتخابات موعدا جديداً للمشاركة الشعبيّة كما كان الأمر سنة 2011 وكان النجاح ساحقا. وشهدت الأدوار الثلاثة لهذه الانتخابات نجاحاً مهمّا سواء على مستوى المشاركة أو التنظيم وقبل الجميع بالنتائج ومكّنت نهاية العمليّة من تركيز المؤسّسات الجديدة المنتخبة بطريقة ديمقراطيّة.

على المستوى الأمني وبعد سنوات من عدم استقرار قوات الأمن، لاقت البلاد صعوبات كثيرة في الردّ على الهجومات الإرهابيّة فقد أخذ الإرهابيّون وقتهم في التمركز وفي إعداد هجماتهم ممّا عرّض نموذجنا في الانتقال الديمقراطي إلى الخطر. كان من الواجب التحرّك بقوّة وبسرعة، لذلك تركّزت استراتيجيّة جديدة قائمة على إعادة الثقة لقوات الأمن في قدراتها وإشراك الشعب في المعركة ضدّ الإرهاب مع تنسيق

أكبر بين مختلف قوات الأمن مع مجهودات التجهيز والعتاد بالرغم من صعوبات الماليّة العموميّة وقد آتت هذه الاستراتيجيّة أُكلها ومكّنت قوات الأمن من المرور إلى الهجوم وعكس الاتّجاه وإبادة قدرات قوى الإرهاب.

على المستوى الاقتصاديّ كانت الأزمة السياسيّة سبباً في الأزمة الاقتصاديّة في بداية 2014، فالنموّ كان منكّسا والماليّة العموميّة في أزمة مع الشك في قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها، وكان التضخّم قويّا وعجز الميزانيّة في أوجِهِ وثقة المجتمع الدوليّ مفقودة وهنا كان التحدّي كبيراً وكان من المفروض ردّ الفعل بأسرع ما يمكن. وقد انتظمت استشارات واسعة وحوارات اقتصاديّة وطنيّة حول الأولويّات الاقتصاديّة وبرنامج الطوارئ. ووجدت هذه الاقتراحات مكانها في قانون الماليّة التكميليّ وفي تسريع الإصلاحات الاقتصاديّة. وهكذا تطوّرت الوضعيّة الاقتصاديّة بوضوح وذلك بتقليص كبير لعجز الميزانيّة وبتسريع الإصلاحات وعودة الثقة لدى المستثمرين والمؤسّسات المتعدّدة الأطراف. فقد مرّ عجز الميزانيّة العموميّة في نهاية السنة إلى 4،9 – ٪ واستقرّ التضخّم مستوى 5،7 ٪ وبقيت نسبة النموّ في حدود3،2 ٪.

إنّ الأمر يتعلّق بتمتين التوازنات الاقتصادية الشاملة وهي عمليّة حيّتها الكثير من المؤسّسات الدوليّة من بينها صندوق النقد الدوليّ والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية وغيرها من المؤسّسات. وهذا الاستقرار هو الذي مكّن من تحسين العدد المسند إلى تونس من قبل مؤسّسات الترقيم بداية من شهر جانفي 2015 وعلى مستوى ميزانيّة الدولة مكّنت إصلاحات المنح من توفير 2 مليار دون المس من القدرة الشرائيّة لضعاف الدخل. ومن جهة أخرى فقد رفّعنا في ميزانيّة

استثمارات الدولة قصد مواجهة سياسات التقلّبات الدوليّة وللحفاظ على مستوى النموّ. وعالجنا كذلك ضعف القدرة على تنفيذ ميزانيّة الاستثمار مع تحميل كلّ وزير مسؤوليّته في تسريع نسق إنجاز المشاريع في ولاية معيّنة وقد توّجت هذه التجربة بالنجاح وأتاحت تسوية عدد كبير من المشاريع التي كانت معطّلة.

وقد عرفت أعمال الحكومة الكثير من التقدّم في مجال الإصلاحات. فبالتوازي مع تحديد الإطار الإجمالي لتدخّل الدولة في تمويل الاقتصاد، تمكّنّا من وضع اللمسات الأخيرة لتدقيقات البنوك العموميّة الثلاثة، ووضعنا على ذمّة المجلس التأسيسيّ مشروعي قانونين لإعادة هيكلة كلّ من الشركة التونسيّة للبنك وبنك الإسكان ومن جهة أخرى تمّ وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون شركة إدارة الأصول وأودع لدى المجلس الوطنيّ التأسيسي. وتتعلّق حظيرة الإصلاحات المهمّة الأخرى بالجباية. ففي هذا المستوى تمّ تصور عملية الإصلاح بعد استشارات جهويّة ووطنيّة واسعة وأودع النصّ لدى الحكومة للموافقة قبل إحالته على المجلس الوطنيّ التأسيسيّ. ويجب أن نذكر من جهة أخرى وضع اللمسات الأخيرة لإصلاح قانون الميزانيّة الأمر الذي سيمكّننا من ميزانيّة تنسحب على ثلاث سنوات وتنخرط في إطار رؤية استراتيجيّة كما يجدر بنا أن نذكر تنظيم الندوة الدوليّة الكبرى «استثمر في تونس» التي مكّنت من تجميع عدد كبير من المستثمرين وأعادت الثقة في الوجهة التونسيّة للاستثمار الخارجيّ المباشر.

هكذا نجد أنّ نجاح الانتقال السياسيّ وتراجع التهديد الإرهابيّ وبداية الانتعاش الاقتصاديّ، كلّ ذلك من صميم حصيلة أعمال الحكومة خلال هذه السنة القصيرة. لقد أصبحت صورة تونس أفضل

عند نهاية مهمّتنا ممّا كانت عليه عندما أخذنا الحكم. وهذا ما يفسّر شعور الارتياح إزاء الواجب الذي أنجزناه.

هل كان يمكننا أن ننجز ما هو أفضل؟ قد يكون ذلك لو توفّرت بعض الظروف.

في شروط نجاح العمل السياسيّ

إنّ هذه التجربة في التصرّف في الشؤون السياسيّة قد كانت كذلك مناسبة للتفكير في الشروط الضروريّة لنجاح العمل العموميّ. وأوّل هذه الشروط يتعلّق بالدعم السياسيّ الذي تتمتّع به الحكومة للقيام بعملها، وهذا الدعم ذو أهمّيّة مضاعفة بالنسبة إلى عمل الحكومة اليوميّ. أوّلا يكون العمل العموميّ دوما موضوع حوارات وانتقادات وتشكيكات، وحريّ بالحكومة أن يكون لها بالضرورة تصوّر مرحليّ وأن يكون لها بالخصوص أحزاب سياسيّة وزعماء رأي يتبنّون اختياراتها ويتولّون دعمها أمام الرأي العامّ. ويمكن أن تتّخذ هذه الوساطة بين السلطة التنفيذيّة والرأي العامّ أشكالا مختلفة، وقد بدت هذه الوساطة ضروريّة لإنارة الطريق أمام الحكومة وتوفير الدعامات اللازمة.

من ناحية أخرى فإنّ هذا الدعم السياسيّ ضروريّ لإعطاء مضمون للعمل الحكوميّ. في الواقع تُرجمت أولويّات العمل العموميّ إلى أعمال تشريعيّة تشترط موافقة البرلمان وتقتضي وجود أغلبيّة مستقرّة قادرة على دعم هذه الأعمال. وهذا الدعم ضروريّ لتحديد أولويّات الحكومة خاصّة في إطار قوانين الماليّة والموازين الاقتصاديّة. ويكون هذا الدعم أهمّ في مجال الإصلاحات الكبرى التي تتطلّب شجاعة سياسيّة هامّة من قبل المنتخَبين قصد الدفاع عن الإجراءات التي تمسّ

المصالح المباشرة لناخبيهم. غير أنّ هذا الدعم لم يأخذ سبيله بسبب التساهل تجاه عمل الحكومة، حتّى وإن عبّرت جلّ الأحزاب عن دعمها لهذه الحكومة التي أفرزها الحوار الوطنيّ لقيادة المرحلة الأخيرة من عمليّة الانتقال، فقد كان هذا الدعم في كثير من الأحيان مشوبا ببعض التردّد والتشكيك. وهكذا كان عمل حكومتنا موسوما بغياب وساطة الأحزاب وزعماء الرأي أمام الرأي العامّ. كان يجب التدارك بسرعة ومطالبة رئيس الحكومة وجميع الوزراء بتفسير عمل حكومته ومعقوليّته. وهي استراتيجيّة ضروريّة تمّ القيام بها بتنسيق كبير وبنوع من النجاح، ولكنّها وضعت الوزراء في الواجهة لإنجاز المراحل اللازمة

أمّا المستوى الثاني، حيث افتقر عمل حكومتنا كثيراً لهذا الدعم، فيعني العلاقة بالسلطة التشريعيّة. فقد كنّا نخسر الكثير من الطاقة والوقت في البحث عن توافق خلال جلسات لا تنتهي مع مسؤولين من مختلف الكتل النيابيّة. غير أنّ هذه التوافقات سرعان ما تتبخّر بمجرّد الدخول في الجلسة العامّة أمام مجموع النوّاب. والأسباب عديدة لتفسير هشاشة الدعم السياسيّ الذي كان يمكن أن تتمتّع به حكومتنا من قبل نوّاب الشعب. وأوّل هذه التفسيرات مرتبط بغياب تضامن انتمائيّ حقيقيّ بين النوّاب وأعضاء الحكومة بسبب استقلاليّتنا وعدم انتمائنا إلى أيّ من الأحزاب السياسيّة. ويعود التفسير الثاني إلى قرب موعد الانتخابات واختيار عدد من النوّاب اجتناب الدخول في الإصلاحات الكبرى خاصّة في القطاع البنكيّ والماليّ وذلك خوفا من أن يكون لمواقفهم تأثير على الانتخابات القادمة وعلى اختيارات ناخبيهم.

هكذا كان لهشاشة الدعم السياسيّ، واحتشامه أحياناً، تأثيرات على عمل حكومتنا ولعلّ دعما أكثر حزما كان يمكّن من تسريع أكثر

لنسق الإصلاحات. والمظهر الثاني الذي أربك عمل حكومتنا مرتبط بالديمومة، فالفعل السياسيّ في حاجة إلى الديمومة حتّى يستطيع التأثير في الواقع وينجز حينئذ الإصلاحات المستوجبة. غير أنّ عمل حكومتنا كان مقيّدا زمنيّا من قبل الحوار الوطنيّ ومفروضا عليه تحديد المدّة بسنة واحدة. ومن ناحية أخرى كان الفريق الحكوميّ مقتنعا بأنّ المدّة المتاحة هي أقصر ما يمكن لإدخال البلاد في الوضع العاديّ وفي أفق زمنيّ أطول. إنّ الخروج من الوضع الانتقاليّ كان ضروريّا لتشجيع الفاعلين الاقتصاديّين لتجاوز وضع الانتظار بسبب الشكوك وضبابيّة الرؤية المستقبليّة. ولكن في نفس الوقت كان الإحباط كبيراً لدى الكثير منّا باعتبار أنّه لم يعد بإمكانهم متابعة حظائر الإصلاحات التي فتحوها ورؤية ثمارها. وهذا الإحباط يأتي في نفس درجة الأهمّيّة مع الاتّساق والاستمراريّة وهما عنصران مهمّان في إنجاح الإصلاحات. والواقع أنّ استباقات تغيير الوجهة لدى الفاعلين الاقتصاديّين لا تشجّعهم على الالتزام بالإصلاحات بل على العكس فإنّ هذه الاستباقات لا يمكن إلاّ أن تعزّز الانتظاريّة والجمود.

إنّ محدوديّة عمر حكومتنا مع الحيرة من مواصلة حركة الإصلاحات لم تتح انخراطا كبيراً في حركة الإصلاحات وهذا ما غيّر عمل الحكومة ولم تعمل هذه التجربة إلاّ على تأكيد تحاليل الاقتصاد السياسي في مسألة أهمّيّة انخراط الفعل العمومي والسياسات الاقتصادية في الديمومة والمواصلة والقدرة على الاستشراف.

والمكوّن الثالث الذي يبدو لي مهمّا، والذي أثّر على عمل حكومتنا، يتّصل بالتعديلات التي أدخلت بصفة منتظمة على برنامج عملنا أخذا بعين الاعتبار المستجدات التي كانت متأثّرة غالباً بالوضع أكثر ممّا

كنّا نتصوّر. ومن الأكيد أنّ فريقا يتكوّن من وزراء قد عمل في وضع شديد الصعوبة حول رئيس الحكومة غداة تعيينه من قبل الحوار الوطنيّ لصياغة رؤية الحكومة والخطوط العامّة لبرنامجها الذي قدّم للنّوّاب إبّان تصويتهم على الثقة غير أنّ هذه الخطوط قد أصبحت برنامجا في طور التكوين بسبب ما يطرأ من مستجدّات طوال فترة العمل. كان هذا هو الشأن في مسألة عجز الميزانيّة الذي أردنا تقليصه في إطار برنامج التثبيت لكنّ ضخامة الإكراهات التي انضافت قد جعلت العمل أكثر صعوبة. وهذا مثال آخر يتعلّق باستئناف النموّ الذي أردنا أن نستخلصه من الاستثمارات العموميّة وخاصّة من الأشغال الكبرى. ولكنّ الحكومة تفطّنت إلى أنّ بنك المشاريع كان فارغا بكيفيّة باعثة على اليأس، والمشروع الوحيد المتاح هو ميناء المياه العميقة بالنفيضة الموروث عن النظام القديم فكان يجب إذن تأخير الندوة الكبرى «استثمر في تونس» لإعداد سلسلة من المشاريع قصد تقديمها للمستثمرين الحاصرين. وأنا، في نهاية الأمر، مقتنع أنّ الحكومة الانتقاليّة قد حقّقت قدرا كبيراً من برنامج العمل المحدّد في خارطة الطريق التي وضعها الحوار الوطنيّ، مع أولويّات أخرى تبنّيناها.

هكذا انتظمت الانتخابات في آجالها وقبل الجميع بنتائجها. أمّا إعادة بناء قدرات القوات المسلّحة والأمن فقد تمّت بسلاسة ممّا خلق منعرجا حاسما في المعركة صدّ الإرهاب. من جهة أخرى نجد برنامج الانتعاش الاقتصاديّ قد بدأ بجهود مهمّة لتثبيت الإصلاحات الاقتصاديّة الرئيسيّة وتسريعها ويجب أن نذكر عودة الثقة لدى المسؤولين السياسيّين والمنظّمات الدوليّة والمستثمرين الدوليّين في بلادنا وفي قدرتها على إنجاح الانتقال الاقتصاديّ وقد تمكنّا كذلك من النجاح في إعادة الروح

إلى الحوار مع المركزيّات النقابيّة: الاتّحاد العامّ التونسيّ للشغل واتّحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة وقد أتاح لنا ذلك أن نتحكّم في التوتّرات الاجتماعيّة وتهدئتها. ولربّما كانت تتحقّق مكاسب أكثر أهمّيّة لو كان الدعم السياسيّ أكثر حزما وعمر الحكومة أطول.

ولكن بالرغم من أنّ التحدّيات الاقتصاديّة كانت في طور متقدّم فإنّي مقتنع بأنّها مهمّة وتقتضي مضاعفة المجهود في مختلف الميادين حتّى يكون الانتقال السياسيّ مبنيّا على تغيير اقتصاديّ عميق قادر على فتح آمال جديدة لأجيال المستقبل

وأوّل هذه التحدّيات يتمثّل في تمكين بلادنا من استراتيجيّة اقتصاديّة قادرة على تسهيل خلق نمط اقتصاديّ جديد مقام على القطاعات التي تحوي إمكانيات تكنولوجيّة وعلى نموّ شامل ومستديم.

استراتيجيّة جديدة ومنوال جديد للتنمية الاقتصاديّة

لقد لعب التخطيط التونسيّ دورًا تاريخيًا في تعصير بلادنا وتطويرها وقد عرفت بلادنا أربعة مخطّطات عشريّة كانت بمثابة رؤى استراتيجيّة لاقتصادنا وانقسمت كلّ عشريّة إلى مخطّطين خماسيّين حدّدت فيهما الخطوط العريضة للتنمية ولأشغال التجهيز الأساسيّ وكانت هذه المخطّطات تعطي الميزانيّات الوطنيّة الإطار العامّ للعمل. إلاّ أنّ هذا العمل قد توقّف ولم يعد لبلادنا إطار استراتيجيّ لتحديد السياسات الاقتصاديّة منذ الثورة. إنّ هذا الإطار أصبح ضروريا نظرا إلى تهالك منوال التنمية وضرورة تحديد منوال جديد قادر على فتح آفاق جديدة للانتقال الاقتصاديّ. وقد أثّر هذا النقص على قوانين الماليّة التي صيغت بعد الثورة، فقد اكتفت بالحفاظ على التوازنات الكبرى الاقتصاديّة

الشاملة دون وضع هذه الميزانيّات ضمن رؤية استراتيجيّة وقد حاولنا تجاوز هذا العائق في قانون الماليّة التكميليّ لسنة 2014 وقانون الماليّة لسنة 2015 مع إعطاء مكانة هامّة للتحدّيات الاستراتيجيّة والبحث عن وضع قوانين الماليّة ضمن رؤية شموليّة. هذه القوانين الماليّة المذكورة ليست إلاّ مشاريع بين قوانين الماليّة وأدنى من أن تكون مخطّطا والانتعاش الاقتصاديّ الذي كان أولويّة قصوى في قوانين الماليّة قد تجاوز الإطار الصارم للميزانيّة ليمكّن الاقتصاد من إطار تنمية مستقبليّ. إنّنا بوضوح في حاجة إلى اليوم إلى إطار استراتيجيّ لتنمية بلادنا، وقد أخذت الحكومة الحاليّة على عاتقها إعداد مخطّط جديد للتنمية. وما زال هذا العمل في مراحله الأولى، هذا دون الدخول في مضمون المخطّط. وهذا يطرح جملة من الأسئلة. أوّلها يهمّ العلاقة أو التموقع المؤسّساتي بين التحطيط والرؤى الاستراتيجيّة. وقد طرح السؤال بكيفيّة مستفزّة: هل نحن في حاجة اليوم إلى مخطّط خماسيّ في الوقت الذي نبحث فيه عن تحيين الرؤية الاستراتيجيّة لتنميتنا؟ وهذا السؤال لا يخلو من أهمّيّة من حيث أنّ كلّ بلاد العالم قد تخلّت عن التخطيط والمخطّطات الخماسيّة واتّجهت شيئا فشيئا نحو الرؤى الاستراتيجيّة على مدى ما بين العشرين والثلاثين سنة. والآجال المتوسّطة المدى والقريبة المدى قد تبنّتها ميزانيّات تنسحب على ثلاث سنوات فالأمر يتعلّق بتغيير مهمّ تحوّلت نحوه جميع الدّول النامية خاصّة بلدانا مثل المغرب ومصر والسغال

ويفسّر هذا التغيير بتطوّر دور الدولة في الاقتصاديّات النامية وصعود القطاع الخاص كفاعل مهمّ. فإذا كانت الدولة خلال الستينات والسبعينات تلعب دورًا مهمّا، وكان المخطّط يهدف إلى تنظيم

الاستثمارات العموميّة على امتداد خمس سنوات، فإنّ دور القطاع الخاصّ الداخليّ والدوليّ، الذي أصبح نشاطه متناميا في الديناميكيّة الاقتصاديّة قد جعل دور المخطّط موسوما شيئا فشيئا بالعشوائيّة

في هذا السياق ظهرت البرمجة الاستراتيجيّة التي كانت تهدف إلى صياغة إطار عامّ للتنمية على فترة طويلة لإضفاء التناسق على عمل الفاعلين العموميّين والخواصّ. إلاّ أنّ تونس تبدو اليوم متردّدة بين مسلكين فمن جهة نجد الحكومة التي تعدّ مخطّطها الخماسيّ ومن جهة أخرى نجد مؤسّسات مثل معهد الدراسات الاستراتيجيّة وغيره قد انخرطت في صياغة رؤى استراتيجيّة. وهو تردّد يجب الحسم في شأنه حتّى يتمّ التموقع المؤسّساتي بين عمليّتي البرمجة الاستراتيجيّة والتخطيط.

ويرتبط السؤال الثاني بالتحدّيات التي تبحث عمليّات التخطيط عن الإجابة عنها.

يرى الكثيرون أنّ مختلف المخطّطات تعطي الأولويّة دوما للإكراهات الداخليّة وقد حان الوقت لأن نبدأ التفكير في الإكراهات الدوليّة. في هذا المضمار تبدو سنة 2015 مهمّة باعتبار انتظام ثلاث ندوات كبرى خاصّة المتعلّقة بتمويل التنمية وقمّة [SDG و COP21] التي ستبني التوافق الجديد حول التنمية وهذا ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند التفكير الاستراتيجي في تنميتنا مستقبلاً.

لقد وجدت بلادنا نفسها في لحظة مهمّة من تاريخها الاقتصاديّ وعلينا أن نحدّد منوال تنمية جديد حتّى نتجاوز تهالك المنوال الحالي ونفتح أفقا جديداً لنموّ شامل ودائم. ويتعلّق الأمر بحظيرة مهمّة للتفكير

لا في محتوى هذا المنوال الجديد فحسب ولكن كذلك في الآليّات الموصلة وخاصّة حول أدوار البرمجة الاستراتيجيّة والتخطيط.

وبالتوازي مع الرؤية الاستراتيجيّة فإنّ أهمّ تحدّ لاقتصادنا في هذه الفترة هو إعادة النموّ وتجنّب تحوّل الكساد إلى ركود قد يقلّص من حظوظ نجاح الانتقال الديمقراطي.

النموّ الغائب الكبير الذي يجب استعادته بأسرع ما يمكن

إنّ أكبر تحدّ يواجه اقتصادنا هو استعادة النموّ بأسرع ما يمكن فقد كانت حصيلة السنة الأولى بعد الثورة 2011 ركوداً اقتصاديّا وهذا يحدث لأوّل مرّ منذ الأزمة الاقتصاديّة في أواسط سنوات 1980 وأثقلت تلك السنة بكود اقتصاديّ وبنسبة نموّ سلبيّة بـ- 1,9 ٪. وقد تطوّر النموّ في بداية 2012 إلى 3,7 ٪ وتمّت المحافظة على نسبة نموّ مرتفعة نسبيّا سنة 2013 بـ2,3 ٪ رغم الأزمة السياسيّة الخطيرة. وحافظت على نفس المستوى من الارتفاع سنة 2014 بـ2,4 ٪ رغم الحيرة والشكوك في السنة الانتخابيّة، غير أنّ دواليب النموّ قد تعطّلت سنة 2015 بمستوى نموّ أقلّ من 0,5 ٪ حسب أكثر التوقّعات تفاؤلا. وهذا يمثّل نقصا بـ2 ٪ من النموّ تقريباً. في هذا السياق الكئيب يبدو لنا من المهمّ استعادة المنوّ بأسرع ما يمكن. وتبدو هذه المسألة في مثل أهمّيّة إحياء اقتصادنا ولا يمكنها إلاّ أن تقوّي مسارا سياسيّا يسقط شيئا فشيئا في انعدام الأمن وتصاعد الإرهاب، مع عدم استقرار سياسيّ كبير على المستوى الإقليميّ. وهذه المسألة مهمّة كذلك باعتبار أنّ البلدان التي تشهد انتقالاً تعرف صعوبات جمّة في إعادة اقتصادها إلى سكّة النموّ رغم سياسات إنعاش الميزانيّات والسياسات الماليّة التوسّعيّة.

في الواقع، ليست سمات الكآبة والهشاشة في النموّ خاصّة ببلادنا فأغلب الدّول العربيّة سجينة لنسبة نموّ ضعيفة حسب عبارة كريستين لاغارد المديرة العامّة لصندوق النقد الدوليّ. وقد نشرت هذه المؤسّسة توقّعاتها لسنة 2015 في المنطقة العربيّة وكانت النتائج ضعيفة على عكس ما كان منتظرا من حصيلة هامّة للربيع العربيّ. وبكامل الوصوح فإنّ أحوال المنطقة ليست على ما يرام. والجديد في السنة الجارية أنّ البلدان المصدّرة للنفط قد التحقت بالبلدان الموردّة للنفط وعرفت وضعاً اقتصاديّا كئيبا

هكذا ستبقى نسبة النموّ ضعيفة ولن تتجاوز 9 2 ٪ سنة 2015. ولكنّ التغيير الهامّ بالنسبة إلى السنة السابقة يتعلّق بوضعية التوازنات الاقتصادية الشاملة. وعليه فإنّ الميزان التجاريّ قد مرّ من فائض بنسبة 6,4 ٪ سنة 2014 إلى عجز بـ1,9 - ٪ سنة 2015 ويتواصل تفاقم عجز الميزانيّة بالمرور من 2,3 - ٪ إلى 7,9 - ٪. والأمر يتعلّق بتأثير الانخفاض المدوّي لأسعار النفط منذ بضعة أشهر

من ناحية أخرى، من بين تأثيرات هذا الانخفاض في أسعار النفط ما يتعلّق بالبلدان المصدّرة للنفط التي عرفت تراجعا قويّا لأوضاعها الاقتصاديّة بميزان دفوعات يمرّ من وضعيّة فائض بما يقارب 10 ٪ سنة 2014 إلى وضعيّة عجر بـ1 - ٪ وشهدت في نفس الوقت عجزا للميزانيّة الذي مرّ من وضعيّة فائض بـ0,3 ٪ سنة 2014 إلى عجز واضح بـ8,4 - ٪ سنة 2015

أمّا وضعيّة البلدان الموردّة للنفط فقد عرفت نفس الخصائص بنسبة نموّ ضعيفة حتّى وإن تحكّمت بصفة أفضل في التوازنات الكبرى

الماكرو اقتصاديّة. هكذا تكون نسبة النموّ ضعيفة حتّى وإن شهدت ارتفاعاً طفيفاً بالقياس إلى سنة 2014 فمرّت من 2,4٪ إلى 2,7٪ سنة 2015. إنّ النموّ في هذه البلدان سيغنم بنسبة طفيفة أفضل ممّا سيعرفه النموّ الأوروبّيّ وذلك تبعا للسياسات التوسّعيّة للبنك المركزيّ الأوروبّيّ.

من بين هذه الدّول التي تشهد انتقالاً نذكر المغرب، بنسبة نموّ بـ4,4٪، ومصر، بـ4٪، اللذين تموقعا في أعلى السلّم. إنّ الحالة السياسيّة وتفجّر الصراع في كلّ من سوريا واليمن وليبيا والمخاطر المرتبطة بها، قد كان لها وزن كبير في آفاق التنمية بالمنطقة. في هذا السياق الكئيب نجد تونس في ذيل القائمة ومستوى النموّ المنتظر كان دون المعدّل (0,5٪) وهي نسبة بعيدة كلّ البعد عمّا سجّل في كلّ من المغرب ومصر

وبالتوازي مع ضعف النموّ لم تعرف البلدان المورّدة للنفط إلاّ نسبة ضعيفة من التحسّن في أضاعها الاقتصاديّة الشاملة. هكذا، بقي العجز العموميّ مرتفعاً في مصر فهو في مستوى 11,8 - ٪ سنة 2015 وفي تونس في مستوى 5,1 - ٪ وفي المغرب4,3 - ٪. والأرصدة الجارية أقلّ ارتفاعاً فهي في مستوى3,3 - ٪ في مصر و4,2 - ٪ في المغرب و6,4 - ٪ في تونس.

ويبيّن مجموع التوقّعات المنشورة حديثا من قبل صندوق النقد الدوليّ أنّ المنطقة العربيّة تمرّ بفترة كئيبة بنموّ متباطئ وتوازنات اقتصادية شاملة هشّة. حتّى البلدان المصدّرة للنفط التي أفلتت لفترة معيّنة من تباطؤ هذا النموّ قد تضرّرت تضرّرا كبيراً من انخفاض أسعار النفط وبقي النموّ

هو الغائب الأكبر في هذه المرحلة الحاسمة من الانتقال. وها إنّها بعد خمس سنوات بصدد التعثّر في صراعات لا تنتهي وفي حروب خرّبت اقتصادها. في هذا السياق العامّ بدت تونس وكأنّها بلد في حالة عطب بنسبة نموّ من أضعف النسب وبتراجع كبير للإطار الاقتصاديّ الشامل. في هذا الوضع من الحيرة والمخاطر الكبرى إقليميّا فإنّه يتحتّم على اقتصادنا أن يستعيد نموّه وخاصّة أن يتجنّب تحوّل الركود إلى كساد. إنّ بعض دواليب هذا النموّ كانت معطّبة خاصّة الصادرات بسبب ضعف الحركيّة الاقتصاديّة لدى شركائنا وضعف الاستثمار الخاصّ الوطنيّ منه والدوليّ بسبب الشكوك والمخاطر السياسيّة والأمنيّة. بقيت قاطرة إحياء الميزانيّة التي يجب إصلاحها والضغط في اتّجاه جعلها تستطيع إعادة الأمل وتقنع وتجذب في أعقابها الاستثمار الخاصّ. ولكن من أجل أن تلعب عمليّة الإحياء دورها خاصّة مع الاستثمارات العموميّة، فمن المهمّ الانكباب على تحاوز العراقيل التي تعترض سبيلها. ويحب تحسين قدرة الإدارة على التنفيذ خاصّة بتسريع إجراءات تمرير الأسواق العموميّة وحلّ المشاكل العقاريّة

ولكن هل يكفي هذا لاستعادة السبل الفضلى للنموّ والإفلات من الشعور بحتميّة الأسوأ؟ والسؤال المطروح هو هل نعرف كيف نخرج من هذا النمو الضحل؟

يجب أن نعترف اليوم أنّ مواجهة التقلّبات الدوريّة خاصّة التوسّع الماليّ وإنعاش الميزانيّة، وهي العمليّات التي قامت بها بلادنا بعد الثورة، قد مكّنتنا من المحافظة على مستوى معيّن من النموّ.

والمقصود هو عمليّات الحقن التي مكّنت من علاج المريض حسب القياس الذي يحبّذه الاقتصاديّون مع عالم الطبّ. والآن يفترض المرور إلى نوع آخر من العلاج. في الواقع آن الأوان للمرور إلى الردود الهيكليّة لتسريع عمليّة النموّ والخروج من هذا «النموّ البطيء» مع استثمارات في ميدان التجهيز الأساسي.

إنّ كآبة الاقتصاد بصدد تغذية شعور بالإحباط في الفترة الانتقاليّة الجارية. فمن الملحّ استعادة النموّ الغائب الأكبر في هذه المرحلة من الانتقال، وذلك بهدف زرع آمال وتمكين دول الربيع العربيّ من تحقيق وعودها في التشغيل والنموّ والمساواة وأمام الصعوبات السياسيّة في مواجهة المخاطر الدوريّة التي تجعلنا نمرّ إلى درجة أعلى من النموّ لاقتصادنا فإنّه قد آن الأوان للمرور إلى السياسات الهيكليّة.

لكنّ هذا النموّ يجب أن يكون شاملا وأن يستجيب لانتظارات الشعب المقصى الذي قد يعلن انتفاضة آتية.

القرط أو صوت الانتفاضات الآتية

كان من عادتي أن أواصل متابعة أنشطتي في الفترة الماضية على رأس هذه الوزارة. وقد تمكّنت من متابعة أفلام بمناسبة أيّام قرطاج السينمائية وبعض العروض بمناسبة مهرجان قرطاج وبعض معارض الفنون التشكيليّة ولقاءات ثقافيّة أخرى، وتمكّنت كذلك من القيام بِحَجّي السنويّ إلى مهرجان قليبية للسينمائيّين الهواة الذي كنت أواكبه منذ نعومة أظافري حيث صقلت إمكانيّاتي السينماتوغرافيّة والثقافيّة والسياسيّة. وحتّى وإن لم أتمكّن من متابعة كلّ الأحداث والتظاهرات الثقافية فإنّي قد سجّلت سلسلة من الأحداث التي وعدت نفسي بمتابعتها

بعد انتهاء مهمّتي. الشريط الوثائقي (القرط) هو أوّل شريط شاهدته غداة خروجي من المسؤوليّة. لقد كانت صدمة أمام هذه الشهادة الشرسة على الإقصاء والتهميش الاجتماعي في بلادنا.

منذ صدور هذا الشريط الوثائقي لحمزة العوني سنة 2013 فإنه لم ينفكّ يبرز بين الأحداث ويجلب انتباه النقّاد ويحرز الجوائز والتقديرات في المهرجانات الدوليّة. ففي نوفمبر 2013 أحرز المخرج جائزة أفضل مخرج وثائقي بمناسبة المهرجان الدوليّ للفيلم بأبو ظبي كما نال التانيت البرونزي بمناسبة الدورة 25 لأيّام قرطاج السينمائيّة. من جهة أخرى أثار هذا الشريط الوثائقيّ اهتمام النقّاد والجمهور العريض منذ خروجه إلى القاعات التجاريّة في بداية فيفري 2014.

إنّه اهتمام ذو قيمة لأنّنا أمام أوّل شريط طويل لحمزة العوني الذي ولد بالمحمّديّة سنة 1975 وتكوّن بالمعهد المغاربي للسينما قبل أن يواصل تكوينه بمدرسة الفنون والسينما بتونس ويتخصّص في كتابة السيناريو والإخراج. وقد بدأ أوّل أعماله في مختلف ورشات الكتابة مع مخرجين معروفين ثمّ انطلق في كتابة شريطه الطويل الأوّل الأمر الذي أخذ منه خمس سنوات من التصوير من 2007 إلى 2012

وقد ألهمه مسقط رأسه مضمون هذا الشريط الطويل الأوّل الذي يهتمّ بتجّار التبن. وسيتبع المخرج خلال عدّة سنوات بعض شباب المنطقة الذين يعيشون من هذه التجارة. وتابعتهم الكاميرا يوميّا واقتربت منهم بل التصقت بهم لفهم ردود أفعالهم ونظراتهم وحتّى حركاتهم الأكثر حميميّة. إنّه عمل استبطانيّ مهمّ يمكّن من إبراز الآمال والأفراح ولكن خاصّة اليأس المؤثّر لشباب يعيش في تهميش كبير.

في الواقع نرى أنّ نوعيّة الصورة والمشاهد ليست دوما عالية الصنعة وقد قرّر المخرج أن يبرز الصباحات الضبابيّة والمشاهد الغارقة في الوحل والليالي الحالكة وكأنّه يحدّثنا عن الوضع الحالك لهذا الشباب. ولكن ليست البراعات التقنيّة هي التي ستبقى من هذا الشريط الصادم، إنّما ستبقى الرسالة التي سيبلّغها من خلال قوّة الشعور باليأس الذي يستفاد من أقوال شخصيّاته الرئيسيّة: خيري ووشواشة.

يقوم النقاش على تجارة التبن، والحديث المتبادل يمكّننا من فهم البؤس في بضع كلمات وهو بؤس يخيّم على هذا القطاع ويعطينا تبريرات تجعلنا نتفهّم إلى حدّ ما وضعيّة الشاحنات التي تعاني من السير في طرقاتنا وتعطينا انطباعا أنّها ستنسحق في كلّ لحظة تحت ثقل حزمات التبن. ونفهم إيحاءً أنّ كبار الفلاّحين وكبار التجّار هم الذين يملكون مستودعات ضخمة للتخزين ويحتكرون القطاع وأرباحه ولا يتركون لباقي السلسلة إلاّ البؤس. أمّا الوسطاء وصغار التجّار فإنّهم يذرعون البلاد طولاً وعرضاً أملاً في ربح ضئيل من فلاّح مجبر على شراء التبن لمواجهة الجفاف في أريافنا وتمكين حيواناتهم القليلة من الصبر حتّى نزول المطر.

لكن تدريجيّا وبلمسات فنّيّة تتحوّل الشخصيّات من عالم التبن إلى الحديث عن آمالها وهنا بالذات يصبح الفيلم مثيرا للمشاعر وتصبح الرسالة صادمة. على هذا النحو بدأت الشخصيّات تستحضر وقائعها اليوميّة: أيّام بلا نهاية وسط حزمات التبن برواتب بائسة لا تكاد تمكّنهم من العيش. إنّه بؤس يوميّ يبعد عن آمالهم وأحلامهم بعدا سحيقا. رغم أنّ أحلامهم بسيطة لا تعدو أن تكون حياة كريمة لا يتوصّلون إلى

تحقيقها. هذه الإخفاقات تغذّى يأسا وعنفا شديدين، عنفا في خطابهم وحواراتهم ويمتدّ حتّى إلى أجسادهم عندما يتشاجرون.

وأدركت الانتفاضة منتهاها عندما توصّلت إحدى الشخصيّات إلى رفض انتمائها إلى البلاد. لقد كانت الأحلام المجهضة والآمال المقبورة وراء رفض الانتماء إلى وطن عاجز عن الاستجابة إلى تطلّعاتهم. وقد مكّن الشريط الشخصيّات من استحضار تجاربها في الهجرة السرّيّة مجازفين بحياتهم، وكانوا يعيدون الكرّة رغم الفشل والمخاطر للإفلات من محنهم اليوميّة. حتّى حكايات الحبّ عندهم مشوبة بالحزن والغم، حيث لا يتوصّل الطرف الآخر إلى منحهم الفرح والبهجة. هي لقاءات تتلخّص في استراق لتبادل المشاعر لا يحمل بصيصا من الأمل في هذا الظلام المخيّم.

يتّسم شريط حمزة العوني الوثائقيّ بغمّ ودمار ذوَي شدّة نادرة الوجود. ولحظات السعادة الوحيدة تكون عندما يلتقون في جلساتهم الخمريّة الصاخبة على قارعة الطريق خلال نهاية الأسبوع. وهم يستعدّون لها بالاستحمام والذهاب إلى الحلاّق وكأنّهم يستعدّون للوقت الوحيد الجدير بالاحتفال، احتفال الإفلات من رتابة اليوميّ. وحتّى في أوج السعادة والفرح فإنّهم لا يعدمون إظهار الحزن والتقطّع اللذين يبدّدان هذه الأوقات الاحتفاليّة.

ولم تنج الثورة من نظرات الشخصيّات المدمّرة ولا من نقدهم اللاّذع وتعود الآمال والأحلام المحدودة. لقد نفد صبرهم وهم يفهمون أنّ قلقهم ليس إلاّ حالة طارئة مطلقة. ولا يتردّدون في التشكيك في ديمقراطيّة لا تستطيع أن تعيد لهم بارقة من الأمل. وسيدفع هذا

اليأس إحدى الشخصيّات إلى الفعل النهائيّ بمحاولة وضع حدّ لحياته. وقد نجا خيري من الموت ولكنه بهذا العمل اليائس يكون قد أفلح في إظهار مدى الضيق والدمار.

إنّ شريط (القرط) لحمزة العوني شهادة مؤثّرة لشباب في خضمّ العذاب. وتكمن أهمّيّته في أنّه عرف كيف يحمل إلى الشاشة قوّة هذا ليأس وأصوات خيبات الأمل التي كانت في قلب الانتفاضات السابقة لثورة في سيدي بوزيد وسليانة والقصرين مرورا بذهيبة وكثير من لمناطق الأخرى. لكنّ الردّ الاقتصاديّ والاجتماعيّ على درجة من لإلحاح للخروج من الإحباط واليأس.

يجب استعادة النموّ لمواجهة هذا اليأس، وجعله نموّا شاملا حتّى تصبح الديمقراطيّة أفقا للحلم والأمل لدى شباب يعيش حالة من الإرباك. لكن لاستعادة النموّ يجب المحافظة على التوازنات الاقتصادية الشاملة. وفي نفس الوقت يجب إحياء حركة الإصلاحات الاقتصاديّة.

الإصلاحات، أمر ملحّ

إنّ الإصلاحات الاقتصاديّة مهمّة في المنظومات المعاصرة. فهي تمكّننا من القيام بتغييرات في السياسة العموميّة والمؤسّساتيّة الضروريّة ذات الكفاءة العليا وتوزيع أفضل للثروات قصد تسجيل مستوى مرتفع من النموّ وتلبية حاجيات الشعب. وقد تسارعت حركة الإصلاحات في العالم لمجابهة اقتصاد عالميّ في خضمّ التحوّل وفي حالة غليان. وانضمّت تونس لهذه الحركة وشرعت منذ الثورة في إنجاز سلسلة من الإصلاحات الهامّة للخروج من الصلابة التي وسمت منظومتنا الاقتصاديّة خلال العشريّة الأخيرة السابقة للثورة وقد كانت التغييرات محتشمة

في البداية ثمّ تسارعت في الأشهر الأخيرة وقد رافقت الإصلاحات حوارات عموميّة مهمّة حول مضامينها ومختلف الاختيارات التي يجب تطبيقها وكذلك إعطاء الحجم الحقيقيّ للصعوبات. وإذا وجد توافق حول ضرورة الإصلاحات قصد أقلمة المنظومة الاقتصاديّة بانتظام وتمكينها من تطوير كفاءتها استجابة للإصلاحات العالميّة، فإنّ المسألة التي تطرح تتمثّل في صعوبة وضعها حيّز التطبيق. إنّ التفكير القائم على الفصل بين الأمور لم يعد مسألة تقنيّة، وأدبيّات الاقتصاد الجديدة تؤكّد على التداخل بين السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ. وهذه التحاليل قد كانت سبباً في تطوير مجال مهمّ في التفكير الاقتصاديّ يسمّى الاقتصاد السياسي للإصلاحات. هناك مبرّرات عديدة تمّ استحضارها من قبل المنظّرين الجدد في المجال قصد فهم المعوّقات المتسبّبة في تأخير حركة الإصلاحات وتقهقرها أحياناً. يتعلّق المبرّر الأوّل بالشكّ في أثر الإصلاحات ونتائجها خاصّة في توزيع الأرباح والخسائر بين مختلف المجموعات الاجتماعيّة وكان هذا الشكّ سبباً في معارضة الخاسرين الذين يطالبون بتعويضات، وهو الذي ترك للرابحين مستقبلاً حرّيّة التصرّف. مصدر آخر للصعوبات مرتبط بالتجزئة وبالاستقطاب السياسيّ أو الاجتماعيّ اللذين لا يمكّنان من البحث عن توافق ضروريّ حول الإصلاحات. إنّ مجموعات المصالح وخاصّة القطاعات الاجتماعيّة التي كانت تغنم من الريع الاقتصاديّ ستقاوم الإصلاحات. وأخيراً يجب التأكيد على ضعف قدرات الإدارة على وضع هذه الإصلاحات حيّز التطبيق في كثير من الدول

المسألة الثانية في قلب التبادل تتعلّق بتنفيذ الإصلاحات في هذا المستوى يجب التأكيد على المسائل المتّصلة بالطريقة. هل يمكن

اختيار العلاج بالصدمة أم بالتطبيق التدريجيّ؟ حتّى وإن تمّ إبراز فوائد الانفجار فإنّ الطرائق المتدرّجة تبدو أكثر ملاءمة لخلق توافق ضروريّ لتسيير الإصلاحات وهناك مسائل أخرى في قلب الحوار المتعلّق بالوقت المناسب لوضعها حيّز التطبيق. هل يمكن طرحها زمن الأزمة أم زمن الرخاء؟ وتوجد مسألة أخرى مرتبطة بسلسلة الإصلاحات، وهنا يبدو أنّ توافقا ينبثق حول ضرورة إعطاء الأولويّة لإصلاحات من طبيعتها أن تخلق الاستقرار وتطهّر النظام الاقتصادي الشامل قبل الشروع في إصلاحات هيكليّة على مدى طويل.

ومسألة ثالثة تتعلّق بتمويل الإصلاحات الاقتصاديّة خاصّة في البلدان النامية. في الواقع فإنّ للإصلاحات ثمنا باهظا خاصّة عند وجوب التعويض للخاسرين أو عند غياب الربح في الماليّة العموميّة تبعا للإصلاحات الجبائيّة أو المصادر الضروريّة لإعادة رسملة البنوك وإعادة هيكلتها في هذا المستوى يبدو أنّ توافقا ينبثق حول أهمّيّة المحافظة على التوازن بين التمويل الداخليّ، خاصّة من ميزانيّة الدولة، واللجوء كذلك إلى المؤسّسات المتعدّدة الأطراف أو الثنائيّة الطرفين التي تدعم الإصلاحات العالميّة أو القطاعيّة.

إنّ الإصلاحات اليوم دعامة أساسيّة في تبديل الاقتصاديّات المعاصرة وتحسين كفاءتها قصد خلق نموّ أقوى وتأقلم أفضل مع الاقتصاد العالميّ. وقد بدأت تونس في إنجاز برنامج طموح من الإصلاحات خاصّة في المجال البنكيّ والماليّ والجبائيّ وفي مجال الدعم. هذا بالإضافة إلى إصلاحات أخرى قطاعيّة. وسرعان ما أصبحت هذه الإصلاحات من ثوابت السياسات الاقتصاديّة في مختلف الحكومات منذ الثورة. كان يمكن لهذه الحركة أن تكون ربّما أكثر تنسيقا وعلينا

أن نقيّم أداءها حتّى ندخل التعديلات الضروريّة عليها. لكن هذه الإصلاحات تُعدّ كذلك أمرا ملحّا يقتضي تعبئة كلّ المصلحين قصد خلق دعامة أساسيّة للانتقال الاقتصاديّ في بلادنا وبناء منوال جديد للتنمية. وبالتوازي مع الإصلاحات الجبائيّة والبنكيّة والمنظومة التعليميّة ومنظومة الحماية الاجتماعيّة وإصلاحات أخرى، فإنّ إصلاح الإدارة يعدّ أمّ الإصلاحات

تعصير الإدارة، أمّ الإصلاحات

طوني بلير الوزير الأوّل البريطانيّ السابق مطلوب جدّا في الندوات العالميّة وهذا لأسباب كثيرة فقد بقي في 10 شارع داونينغ، مقر الوزارة الأولى، مدّة عشر سنوات: من 1997 إلى 2007. وبذلك يكون قد راكم تجربة كبيرة لرجل دولة وأعاد تشكيل المملكة المتّحدة بعد سنوات تاتشر ممّا مكّنها من الدخول بكلّ ثقة إلى القرن 21. ثمّ إنّ الرجل كان في قلب تجديد أحد أعرق أحزاب اليسار في العالم. وقد أمكن له أن يوفّق بين التقاليد العمّاليّة البريطانيّة من جهة وأفكار السوق وأكبر عمليّة تحرير للاقتصاد من جهة أخرى. والرجل قد واصل، حتّى بعد مغادرة الحكم، التجوال في بلدان العالم وإسداء نصائحه في مناطق عديدة من العالم.

وقد كان الأمر كذلك يوم السبت 14 مارس 2015 بشرم الشيخ بمناسبة لقاء ضخم حول التنمية الاقتصاديّة بمصر. هذا اللقاء الذي نظّمته الحكومة المصريّة بهدف تعبئة الدعم العالميّ. وكان أغلب كبار المستثمرين العالميّين يهجرون القاعة الكبرى لمتابعة مفاوضات ضمن لجان صغرى في قاعات مجاورة وضعها المنظّمون على ذمّتهم. وعندما

بدأت محاضرة طوني بلير سارع جميع المشاركين إلى القاعة الكبرى للاستماع إلى حكيم الندوات العالميّة الكبرى.

وكان طوني بلير كعادته مقنعا، مازجا تجربته الشخصية على رأس الحكومة البريطانيّة بالتفكير والتحليل وقد اختار الوزير الأوّل السابق الخوض في مسألة تعصير الإدارة. وهي مسألة تعني جميع الدّول وتقتضي تجديداً مستمرّا لجهاز الدولة بهدف تمكينه من توجيه التغييرات وأقلمة بلداننا مع التحوّلات التي يشهدها عالمنا.

وقد واجه طوني بلير هذه المسألة لأنّه تنبّه سريعاً إلى أنّ الإدارة لم تكن تتابع نسق التغييرات التي أراد أن يدخلها إلى بلاده لقد وجد نفسه أمام صعوبات وأبواب موصدة لإنجاز هذا العمل المهمّ. وقرّر أن يواجه الأمر حتّى يجعل من الإدارة حليفا حقيقيّا للتغيير. في هذا التفكير حول تعصير الإدارة أكّد طوني بلير على ثلاثة مكوّنات أساسيّة تكون في قلب الإصلاحات الإداريّة. يتعلّق المكوّن الأوّل بفلسفة التغيير وفي هذا المستوى، من الضروريّ تعزيز نجاعة الإدارة وجعلها حليفا أساسيّا للإصلاحات الاقتصاديّة والاجتماعيّة للانفتاح أكثر على العالم. وليس هذا المجهود سهلا فقد اعترضت هذه المحاولات في طريقها الكثير من العراقيل في هذا المستوى فإنّ أهمّ نصيحة قدّمها طوني بلير تتمثّل في جعل السياسيّ يحكم المنظومة وتجنّب أن يكون للمنظومة اليد العليا وتصبح الموجّه الفعليّ. فيجب أن يبثّ السياسيّ إيقاعه ويبعث الروح في حركة التغيير بالإدارة

والمكوّن الثاني لبرنامج الإصلاح الإداريّ يتعلّق بالطريقة. في هذا الشأن يذكر طوني بلير ثلاثة عناصر أساسيّة في البداية يجب التقليص من

حجم الإدارة قصد تعزيز نجاعتها وزيادة مستوى أجورها دون إحداث صعوبات للماليّة العموميّة. ثمّ يجب إدماج الأعوان الخارجيّين الذين سيساهمون في ضخّ دماء جديدة للإدارة. والمبدأ الثالث بالاستعمال وبإشراك أعوان التغيير من الداخل الذين هم حلفاء حقيقيّون لحركة الإصلاح.

والمكوّن الثالث يتعلّق بتعصير الإدارة. في هذه الصدد يؤكّد طوني بلير على المبادئ الثلاثة التالية: تحديد الأولويّات ووضع السياسات وإقرار نظام لقيس مستوى الأداء. إنّ هذه المسائل على درجة كبيرة من الراهنيّة عندما نفكّر في وضعيّة إدارتنا. أثناء بالوزارة تمكّنت من ملاحظة أنّ لدينا إطارات ذات كفاءة عالية والتزام كبير وطهارة ذمّة. لكنّ مجهوداتهم ليست دوما محلّ اعتراف والانتقادات تتعلّق بضعف إنتاجيّتهم والإفراط في التدخّل مع مركزيّة مجحفة لسلطة القرار. وهذا ما يبرّر إنجاز إصلاح كبير للإدارة وتعصيرها، حتّى تزيد في إنتاجيّتها ويتمّ تقريبها أكثر ما يمكن من المواطنين، وتصبح وسيلة شفافة مرنة حاملة لتغييرات ضروريّة في اتّجاه قابليّة أكبر لتأقلم اقتصادنا مع العالم. ويقتضي الإصلاح الطموح وسائل مهمّة خاصّة في مجال التكنولوجيّات الجديدة قصد التحوّل بصفة جدّيّة إلى الحكومة الإلكترونيّة والعالم الرقمي والخروج من حقبة الفاكس والمحامل المادّيّة.

ونقول بوضوح إنّ نجاح الانتقال في تونس يبقى رهين إصلاح عميق للإدارة في اتّجاه تطوير نجاعتها وتعزيز الشفافيّة فيها وتقريبها من المواطنين وجعلها حليفا حقيقيّا للانتقال الجاري. وهنا علينا أن نرفع بعض التحدّيات لإرجاع الاقتصاد إلى سكّة النموّ والتغيير استجابة لانتظارات الثورة من حيث التشغيل والإدماج والتوازن الجهويّ

ولإدراك هذه الأهداف علينا أن نستعيد سبل نموّ شامل ودائم خاصّة من خلال متابعة حركية اقتصادية شاملة وتسريع حركة الإصلاحات وخاصّة إصلاح الإدارة وتغيير الهياكل الاقتصاديّة باعتماد عمليّة تخصّص أكبر في الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجيّ العالي. ويضمن هذا التوجّه انتعاش اقتصادنا وهو الذي يوصل بلادنا إلى مصاف الاقتصاديّات الصاعدة.

لقد بدأت بلادنا انتقالاً سياسيّا واقتصاديّا كبيراً منذ سنة 2011 كان هدفه خلق ديمقراطيّة منفتحة واقتصاد صاعد. ولم يكن هذا الانتقال هادئا بل إنّه اتّسم بصعوبات وتحدّيات كبيرة. في البداية لم يكن التوافق بديهيّا حول بناء النصّ المؤسّس للجمهوريّة الجديدة. فقد اقتضى الأمر مناقشات طويلة للوصول إلى بناء مشترك للديمقراطيّة التونسيّة الجديدة وإلى المزاوجة البراغماتيّة بين التجذّر في القيم العربيّة الإسلاميّة والانفتاح على المعاصرة وكونيّة حقوق الإنسان.

ويجب أن نذكر كذلك الأزمة السياسيّة الخطيرة سنة 2013 التي كادت تعصف بالتجربة الانتقاليّة، غير أنّ هذه الأزمة قد أديرت بكثير من الحكمة فمكّنت من تجربة أوّل تداول سلميّ على السلطة في بلادنا. ونذكر كذلك ظهور التهديدات الإرهابيّة ووصولها بقوّة إلى الفضاء العامّ. وكانت أهمّيّة هذه التهديدات في مثل أهمّيّة الجهاز الأمني الذي ارتجّ بسقوط النظام القديم وبأزمة الثقة مع الشعب. غير أنّ إنعاش الجهاز الأمنيّ وتقوية قدراته وكذلك الشأن بالنسبة إلى الجهاز العسكريّ، قد مكّننا من مواجهة هذا الخطر الداهم.

هكذا كانت المرحلة الانتقاليّة مليئة بالمطبّات والتحدّيات. ولكن في كلّ مرّة كانت تونس قادرة على تجاوزها والتقدّم في مسار انتقال ديمقراطيّ صعب ومعقّد. لقد مكّن المجلس الوطنيّ التأسيسيّ تونس من دستور متجذّر في موروثنا العربيّ الإسلاميّ متفتّح على القيم الكونيّة وهذا ما سيمثّل قاعدة للتعايش في تونس لعقود قادمة. من جهة أخرى ورغم عدم الاستقرار والأزمات السياسيّة أمكننا أن ننظّم لأوّل مرّة في تاريخ بلادنا انتخابات حرّة وديمقراطيّة مكّنت كذلك لأوّل مرّة من التداول على السلطة. إنّ ظهور الإرهاب رغم تأثيراته الاقتصاديّة والسياسيّة قد عزّز وحدة الشعب في رفض الجهاديّة والتأويل الراديكالي للإسلام والتطرّف الدينيّ، الأمر الذي أعاد إلى الاهتمام التأويل التونسيّ المنفتح للإسلام.

والمهمّ في التجربة الديمقراطيّة التونسيّة هذه القدرة لدى المجتمع وقواه السياسيّة والمدنيّة على بناء الاتّفاقات بطريقة هادئة وتوافقيّة وهذا ما ساعد على رفع التحدّيات وتجاوز الأزمات السياسيّة دون انجراف. إنّ تجربة الحوار الوطنيّ الذي جمع المنظّمات الأربع الراعية وهي الاتّحاد العامّ التونسيّ للشغل والاتّحاد التونسيّ للصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة ورابطة حقوق الإنسان وعمادة المحامين وكذلك مجموع الأحزاب السياسيّة، تجربة دالّة على قدرة المجتمع التونسيّ على إفراز ميكانزماته في الوساطة والحوار بغية الخروج من الأزمات أكثر قوّة ومتابعة الانتقال مع ربط بلادنا بمعسكر الديمقراطيّة إنّ هذه القدرة على الحوار والتحمّل الجماعيّ للصعوبات هي التي تفسّر الاهتمام الذي يوليه العالم لتجربتنا في الانتقال الديمقراطيّ. لقد مكّنتنا

هذه التجربة من إدارة الأزمات الكبرى بطريقة سلميّة كما مكّنتنا من تجنيب البلاد الغرق في العنف والفوضى والعودة إلى الاستبداد.

إنّ هذه المكوّنات لما يمكن تسميته بـ«الحماية الاجتماعيّة والمدنيّة» لمسار الانتقال هي التي تجعلني متفائلاً بنجاحها وبقدرتنا على إرساء القيم الكونيّة لحقوق الإنسان في مجتمعنا وأن نجعل من بلادنا منطقة للديمقراطيّة والحرّيّة ولاقتصاد صاعد جديد.

لقد كان لي الشرف بأن شاركت في هذا الانتقال وساهمت في نجاح مرحلته الأخيرة بتنظيم الانتخابات وظهور المؤسّسات الدائمة وذلك في إطار الحكومة التي ترأّسها مهدي جمعة. إنّ الأمر يتعلّق بتجربة كثيرة الثراء رغم الصعوبات والتوتّرات. كانت سنة ملأى بالإنجازات والتحدّيات، سنة مقسّمة بين لحظات من الأمل والفرح ولحظات من القلق والاكتئاب.

لكن في النهاية، ومثل كامل الفريق، نحن فخورون لأنّنا تمكّنّا بتواضع من بذل مساهمتنا في هذا الانتقال وفي انفتاح بلادنا على الكونيّ. إنّنا فخورون بالمشاركة في إخراج البلاد ممّا كان الكثير يعدّونه «الاستثناء الاستبداديّ في العالم العربيّ» وأنّنا جعلنا بلادنا تنخرط في ديمقراطيّة متجذّرة في إرثها العربي الإسلامي ومنفتحة على الآخر.

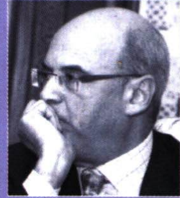
على أنّ هذه العمليّة لم تكتمل وطريق الانتقال الديمقراطيّ مازال طويلاً بتحدّياته السياسيّة والأمنيّة والاقتصادية والاجتماعيّة. إنّه مسار يقتضي التزاما لا تشوبه شائبة وإشراكا لكلّ الطاقات وسيعطي بالتأكيد السعادة والرضى ولكن كذلك الدموع والأحزان. ولكنّي أظلّ مقتنعا بأنّ النور سيسطع في نهاية النفق وأنّه سيكون في استطاعتنا أن نؤسّس

لعقد اجتماعيّ ديمقراطيّ جديد شامل قادر على تلبية حاجيات شعبنا وتقريب خلافاتنا نحو خلاصة غنيّة ومتعدّدة ترفع بلادنا إلى مصاف البلدان المحترمة في العالم.

يوميات وزير في المرحلة الانتقالية

يتناول حكيم بن حمودة مساهمته في حكومة التكنوقراط من خلال عمله في وزارة المالية والاقتصاد بتونس في فترة انتهى فيها حكم الترويكا، بقيادة حزب حركة النهضة الاسلامية وغادرت السلطة تحت ضغط المجتمع المدني والأحزاب وإثر الحوار الوطني الذي رعاه الرباعي وفاز إثره بـ«جائزة نوبل للسلام».

بطرافة أسلوبه، ومراوحته بين السياسي والفكري ورجل الاقتصاد والمالية وصاحب الخبرة في الكشف والتقييم والاقتراح لدى المؤسسات العالمية، حدثنا الأستاذ حكيم عن تجربته وركز الضوء عن التحديات والصعوبات والاخفاقات والنجاحات. فجعلنا نتعاطف معه مهما كان موقفنا من ممارسته وموقف حكومته، ولعل ذلك يعود إلى صدق نبرته وعفوية حديثه رغم حساسية التجربة والمرحلة التي تحدث عنها: «خروج تونس من مرحلة انتقالية أولى ما بعد الثورة إلى مرحلة ثانية مع دستور الجمهورية الثانية وانتخابات 2014».



حكيم بن حمودة من مواليد جمّال - تونس، دكتوراه في الاقتصاد جامعة قرونوبل بفرنسا. أستاذ جامعي متخصّص في تدريس الاقتصاد الدولي واقتصاد التنمية - مستشار في عدّة هياكل ومؤسسات ماليّة، من بينها برامج التنمية للأمم المتحدة، بنك التنمية الإفريقيّة، المنظمة العالمية للتجارة. وزير مالية واقتصاد سابق في الحكومة الانتقالية بتونس سنة 2014. له أكثر من 20 مؤلفا منشورة بفرنسا وتونس وعديد المقالات والمداخلات. كاتب متابع للأحداث اليومية على أعمدة عدّة جرائد.


9 789973 334725

السعر : 18.000 دت / 10 €